

قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
لطلبة السنة الرابعة الابتدائية في المعاهد الدينية

شرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري المصري
المولود في القاهرة في سنة ٧٠٨ والمتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

الأستاذ في قسم التخصص بكلية اللغة العربية بالجامع الأزهر

إن « وبار » الثماني ليس باسم كَوَّار الذي في حَشَو البيت ، بل الوار عاطفة ، وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله « هلكت » . وقال أولا « هلكت » بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانياً « باروا » بالتذكير على معنى الحى ، وعلى هذا القول فتكتب « وباروا » بالوار والألف كما تكتب « ساروا »

* * *

النوع الخامس : « أُمِس » إذا أردت به معينا ، وهو اليوم الذى قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات :
إحداها : البناء على الكسر مطلقا ، وهى لغة أهل الحجاز ، فيقولون :
« ذَهَبَ أُمِسٌ بِمَا فِيهِ » و « اَعْتَكَفْتُ أُمِس » و « عَجِبْتُ مِنْ أُمِس » بالكسر فيهن ، قال الشاعر :

٤١ — مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَمْسِي

ثم قال :

الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَخَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أُمِسِ

٤١ — هذان البيتان لتبع بن الأقرن ، وقيل : هما لأسقف نجران ، وقد أنشدهما المؤلف في كتابه قطر الندى (رقم ٢) وأنشد الشطر الأخير منهما فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٠)

اللغة : « البقاء » أراد به الخلود « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل أى القاطع ، فالمصدر الذى هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للوصوف

الثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً : وهي لغة بعض بني تميم ،
وعليها قوله :

٤٢ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِثْلَ السَّعَالِ خَمْسًا
بِأُكْلٍ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهْنٌ ضِرْسًا

الإعراب : « منع » فعل ماضٍ « البقاء » مفعول به تقدم على الفاعل
« قلب » فاعل « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو عاطفة ، طلوع :
معطوف على قلب ، وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه « من » حرف
جز « حيث » ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بهن ، والجار والمجرور
متعلق بطلوع « لا » حرف نفي « تمسى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
تقديره هي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حيث إليها « اليوم »
بالرفع : مبتدأ « أعلم » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
« ما » اسم موصول مفعول به « أعلم » يجرى ، فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر
يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بيجيء ، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها
صلة ما ، والعائد هو الضمير المجرور بالباء ، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله في محل
رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو عاطفة ، مضى : فعل ماضٍ « بفصل » جار
ومجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف و « قضائه » مضاف إليه ، والهاء ضمير عائد
إلى أمس الآتي مضاف إليه « أمس » فاعل مضى مبني على الكسر في محل رفع

الشاهد فيه : قوله « مضى أمس » فإن كلمة أمس قد وردت مكسورة مع
أنها فاعل لمضى ، والدليل على كسرها قوافي الأبيات السابقة ، ومن أجل هذا
روى المؤلف البيت الأول من البيتين ، فلما كانت مكسورة وهي في محل رفع
علمنا أنها مبنية على الكسر ؛ من قبل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل في المطرد من
اللسان العربي إلا مرفوعاً : إما لفظاً ، وإما تقديراً ، وإما محلاً ، فاعرف هذا

٤٢ — هذان البيتان من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشد سيبويه
البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤) وقد أنشد المؤلف أول شطر في كتابه

وقد وهم الزجاجيُّ فزعم أن من العرب من يبنى أمس على الفتح ، واستدل
بهذا البيت

الثالثة : إعزابه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصة ، وبناءؤه

أوضح المسالك (ج ٢ ص ١٥٩) وأنشد جميع ما أنشده هنا مع زيادة في كتابه
قطر الندى (رقم ٣)

اللمعة : « السعالى » جمع سعالاة — بكسر سين المفرد — وهى الغول ،
وقيل : ساحرة الجن « همسا » الهمس : الخفاء وعدم الظهور ، أو هو الصوت الخفى
الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل
وفاعل « عجباً » مفعول به « مذ » حرف جر « أمسا » مجرور بمذ ، وعلامة جره
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، والجار والمجرور
متعلق برأى « عجائزا » بدل من قوله عجباً « مثل » صفة لعجائز « السعالى » مضاف
إليه « خمسا » صفة لعجائز « يأ كان » فعل وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به
ليأكل « فى رحلهم » الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة لا محل
لها ، وضمير الغائبات مضاف إليه « همسا » مفعول مطلق عامله قوله يأ كان ،
وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى : يأ كان أكلا همساً « لا » دعائية « ترك »
فعل ماض « الله » فاعل « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول
به لترك .

المأهرق : قوله « مذ أمسا » فإن كلمة أمس قد وردت فى هذه الآيات
مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر ؛ فدل ذلك على أنها عوملت معاملة مالا
ينصرف ، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة
وهو ظاهر ، ولا أن تكون مبنية لأنها لو كانت مبنية لكسرت ؛ إذ ليس فى
العرب من يبنيه على الفتح ، خلافا لما زعمه الزجاجيُّ

على الكسر في حالي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم ، يقولون :
 « ذَهَبَ أَمْسٌ » فيضمونه بغير تنوين ، و « اَعْتَسَكَفْتُ أَمْسٍ » و « تَحَبَّبْتُ
 مِنْ أَمْسٍ » فيكسرونه فيهما ، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة
 « وينع الصرف في الباقي » وقولي « في الباقي » أردت به « أَمْسٍ » في
 الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامٍ وَقَطَامٍ

وإذا أريد بأمس يومٌ ما من الأيام الماضية ، أو كُسِّر ، أو دخلته
 « آل » أو أضيف ؛ أعرب بإجماع ، تقول : « فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْسًا » : أى
 في يوم ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر :

٤٣ — مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ الْعُرُوسِ

٤٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده في اللسان
 عن جماعة ولم يعين قائله

اللمعة : « تَمِيس » ، تتبخر « مَيْسَةَ العُروس » ، الذى فى اللسان « مَشِيَةَ العُروس » ،
 الـعـراب : « مرت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير
 مستتر تقديره هى « بنا » جار ومجرور متعلق بمر « أول » ظرف منصوب بمر
 وأصل الكلام مرت بنا وقتنا أول « من أموس » جار ومجرور متعلق بأول
 « تَمِيس » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، والجملة فى محل نصب
 حال من فاعل مرت « فِينَا » جار ومجرور متعلق بتميس « مَيْسَةَ » مفعول مطلق
 وهو مضاف و « العُروس » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أموس » ، فإنه جمع أمس ، وهو معرب ، ألا تراه
 مجروراً بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر ، وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء ،
 وخصائص الأسماء علة قاذحة فى البناء ، إذا وجدت منعت منه ، فافهم ذلك

وتقول : ما كانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا ^(١) وذكر المبرد والفارسي وابن مالك
والحريري أنَّ « أَمَس » يصغر فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كُسِرَ ،
ونص سيبويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع ، والأولون اعتمدوا
على القياس ، ويشهد لهم وقوع التكسير ؛ فإن التكسير والتصغير أخوان
وقال الشاعر :

٤٤ — فَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ
بِأَبْكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَعْرُبُ

(١) ما : تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، كان : زائدة ، فلا
محل لها من الإعراب ، أطيب : فعل ماض دال على التعجب ، مبنى على الفتح
لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى
ما التعجبية ، أَمَسْنَا : مفعول به لأطيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير
مضاف إليه ، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر ما
٤٤ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء .

الإعراب : « إني » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها ، مبنى على
السكون في محل نصب « وقفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن
« اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه وقفت « والأمس »
معطوف على الظرف السابق ، ويروى بالنصب على أنه معرب منصوب على
الظرفية ، ويروى بالجر فيما أن تقديره مبنياً على الكسر في محل نصب وإما أن
تقديره منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
التوهم ؛ فكأن الشاعر بعد أن قال « وقفت اليوم » توهم أنه قد أدخل « في » على
الظرف فقال « وقفت في اليوم » فجز الأمس بالعطف على اليوم المجرور . وذلك
كما تقول « ليس محمد قائماً ولا قاعد » فتجر قولك « قاعد » على توهم أنك قلت
« ليس محمد بقائم ولا قاعد » وقول الشاعر « بيا بك » جار ومجرور متعلق

روى هذا البيت بفتح « امس » على أنه ظرف معرب لدخول آل عليه ،
ويروى أيضاً بالكسر ، وتوجيهه : إما على البناء ، وتقدير « آل » زائدة ،
أو على الإعراب على أنه قدر دخول « في » على اليوم ، ثم عطف « امس »
عليه عطف التوهم

وقال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ الْأُمْسِ)^(١)
الكسرة فيه كسرة إعراب لوجود آل ، وفي الآية إيجاز ومجاز ، وتقديرها
فجعلنا زرعها في استئصاله كالزراع المحصود فسكان زرعها لم يلبث بالأمس ؛
فخذف مضافان ، واسم كان ، وموصوف اسم المفعول ، وأقيم فعيل مقام
مفعول ؛ لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في آملته « جريح » ويقال
له : مجروح .

* * *

بوقفت ، وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجر
« كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الشمس » اسم كاد « تغرب » فعل
مضارع فاعله ضمير يعود إلى الشمس ، والجملة في محل نصب خبر كاد

الساهر فيه : قوله « الأمس » ، فإن الظرف في اللفظ قد دخلت عليه « آل » ،
وليس في العرب من يبنيه في هذه الحال ، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب
ولا إشكال فيها ، ووردت كذلك بالكسر وهي محل إشكال وقد خرجها العلماء
على أحد وجهين : الأول البناء ، وذكر أن محل وجوب الإعراب إذا كانت
أن معرفة ، وهي هنا ليست معرفة ، بل هي زائدة ، والوجه الثاني : تقدير أنه
معرب ، وإنما جره بالتوهم وقد بيناه في الإعراب

(١) من سورة يونس ، من الآية ٣٤

يَمُ قَامَتْ : أَوْ الضَّمُّ ، وَهُوَ مَا قُطِعَ لَفْظًا لَا مَعْنَى عَنِ الْإِضَافَةِ مِنْ
الظُرُوفِ الْمُبْهَمَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ ، وَالْحَقِّ بِهَا
« عَلٌ » الْمَعْرِفَةُ ، وَلَا تُضَافُ ، وَ « غَيْرٌ » إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ
وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ ، كـ « قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ » فَيَمَنْ ضَمُّ وَلَمْ
يُنَوِّنْ ، وَ « أَيْ » الْوُضُوءُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ قَدْرُ صَلَاتِهَا ضَمِيرًا
مَحْذُوفًا ، نَحْوُ (أَتَيْتُهُمْ أَشَدُّ) وَيَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطْلَقًا .

وأقول : الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم ، وهو أربعة أنواع :
النوع الأول : ما قطع عن الإضافة لفظًا لا معنى من الظروف المبهمة :
كقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ نَحْوُ قُدَّامُ وَأَمَامُ وَخَلْفُ ، وَأَخَوَاتُهَا ،
كقوله تعالى : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) ^(١) في قراءة السبعة بالضم ،
وقدره ابن يعيش على أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ قَبْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ بَعْدِهِ : انْتَهَى ،
وهذا المعنى حق ، إِلَّا أَنَّ الْأَنْسَبَ لِلْمَقَامِ أَنْ يَقْدَرَ مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ
بَعْدِهِ ، فحذف المضاف إليه لفظًا ونوى معناه ، فاستحق البناء على الضم ،
ومثله قول الحماسي :

٤٥ — كَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْعَمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤

٤٥ — هذا البيت من كلمة لمعن بن أوس مذكورة في أمالي القالي (ج ٢
ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وقد أنشد المؤلف
في أوضحه (ج ٢ ص ٢٦) وفي قطر الندى (رقم ٦)

وقول الآخر :

٤٦ — إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاءك إلا من وراء وراء

اللغة : « لعمرك » بفتح العين ليس غير — كلمة يستعملها العرب في اليمين فإذا لم يستعملوها في اليمين فتحوا العين أو ضموها ، ومعناه حياتك « أو جل » أخاف « تعدو » بالعين المهملة : أى تسطو ، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة ، وأصل معناه تأتية وقت الغداة « المنية » الموت

العرب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ما » نافية ، أدرى ، فعل مضارع فاعله مستتر وجوباً تقديره أنا « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه « لأو جل » اللام هى اللام المزحقة ، أو جل : فعل مضارع فاعله مستتر ، والجملة فى محل رفع خبر إن « على » حرف جر « أينما » أى : مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتى ، والضمير مضاف إليه « تعدو » فعل مضارع « المنية » فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بأدرى . « أول » ظرف زمان مبنى على التضمين فى محل نصب ، والعامل فيه تعدو

الشاعر فيه : قوله « أول » فى الرواية فى هذه الكلمة بالتضمين ، وذلك لأن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه

٤٦ — أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه قطر الندى (رقم ٧) . ونسبه أبو العباس المبرد فى الكامل (١ - ٣٨) إلى عتي بن مالك العقيلي ، وحكى روايته عن الفراء .

العرب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « لم » نافية جازمة « أومن » مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه

وقولي « لفظاً » احتراز من أن يقطع عنها لفظاً ومعنى ؛ فإنها حينئذ تبقى على إعرابها ، وذلك كقولك « ابدأً بذا أولاً » إذا أردت أبدأً به متقدماً ولم تتعرض للتقدم على ماذا ، وكقول الشاعر :

٤٧ — فسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

وجرباً ، والجملة لا محل لها مفسرة « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أو من « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقاب « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم « لقاءك » اسم يكن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن « وراء » تأكيد للأول ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن

السامري : قوله « من وراء » فإن وراء ظرف مبهم ، وهو في هذا البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه : فدل ذلك على أنه مبني على الضم ، وذلك بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه

: ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد :

نَمْ تَفَرِّى اللُّجَمَ مِنْ تَعْدَائِهَا فَهَى مِنْ تَحْتِ مُشِيحَاتِ الْحَزْمِ

وكذلك قول رجل من بني تميم :

لَعَنَّ الْإِلَاهُ تَعَلَّةَ بَنِ مَسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامِ

انظر الكامل للبرد (١ - ٣٧ و ٣٨)

٤٧ — نسب العيني هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن

الصعق وأن صحة روايته هكذا

فسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما صوَّبناه (رقم ٣٣٢) وقد أنشده المؤلف كما هنا في

وقول الآخر :

٤٨ — وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ أَعْلَى لَذَّةِ خَمْرًا

قطره (رقم ٥) وأنشد صدره في أوضحه (ج ٢ ص ٢٥) وأنشده الأشموني في باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣)

الاعراب : « ساغ » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بـ « ساغ » الشراب « فاعل ساغ » وكنت « الواو واو الحال ، كنت : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « قبلا » ظرف زمان متعلق بـ « كان » أكاد ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد مع اسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال

الشاعر فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين . وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه ، لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما تونه لأن المنوى كالثابت ٤٨ — نسبوا هذا البيت لـ « بنى عقيل » ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف

في أوضحه (ج ٢ ص ٢٥) وأنشده الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٤)

اللفظ : « خفية » بفتح الحاء وكسر الفاء وتشديد الياء : أجمة في سواد الكوفة تنسب إليها الأسود . وأراد في البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود ؛ ليزعم لنفسه أنه من أعظم الفرسان وصناديد الشجعان . كذا قيل لتصحيح هذه الرواية ، غير أن الصواب في الرواية « أسد شنوءة » بفتح الهمزة من أسد ، وأسد شنوءة : حى من اليمن .

الاعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « قتلنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به « أسد » بدل منه « خفية » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « شربوا » فعل وفاعل « بعدا » ظرف زمان

وقرئ (لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ) ^(١) بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه : أى لفظاً ومعنى ، وقرأ الجَحْدَرى والعقيلي بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه ، وتقدير وجوده .

* * *

النوع الثانى : ما ألحق بقبل وبعد من قولهم : قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُ ، والأصل لَيْسَ الْمَقْبُوضُ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ فأضمر اسم « لَيْسَ » فيها ، وحذف ما أضيفت إليه « غير » ، وبنيت « غير » على الضم ، تشبيهاً لها بقبل وبعد ؛ لإيهامها ، ويحتمل أن التقدير : لَيْسَ غَيْرُ ذَلِكَ مَقْبُوضاً ، ثم حذف خبر « لَيْسَ » وما أضيفت إليه « غير » ، وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب ، والوجه الأول أولى ؛ لأن فيه تقييلاً للحذف ، ولأن الخبر فى باب « كان » يضعف حذفه جداً

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه « غير » إلا بعد « لَيْسَ » فقط ، كما

منصوب على الظرفية ، والعامل فيه شرب ، على لذة « جار ومجرور متعلق بشرب أيضاً ، خمرأ ، مفعول به

السَّامِعُ فِيمَ : قوله « بعدا » فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت منونة منصوبة ، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه بـ « لا لفظه ولا معناه » من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة ؛ لأن الإضافة تمنع التنوين ، والمنوى كالثابت تماماً ، ودل نصبه إياها على أنه لم يبنها ؛ لأن البناء إنما يكون على الضم

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤

مثلنا ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العرب ؛ فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » ، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة .

* * *

النوع الثالث ما ألحق بقبْل وبعْدُ : من « عُلُ » المراد به معين ، كقولك : أخذتُ الشيء الفلاني من أسفل الدار ، والشيء الفلاني من عُلُ : أى من فوق الدار ، قال الشاعر :

٤٩ — وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عُلُ

٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو جريراً ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٢٨)

اللمعة : « ثنية » بوزن قضية — هي الطريق مطلقاً ههنا ، وأصله الطريق في الجبل ونحوه ، ويطلق على الطريق الوعرة ، وجمعه ثنابا ، مثل قضايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا أَتُّبْنُ جَلًّا وَطَلَّاعُ الثَّنَابَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ويريد بقوله « سددت عليك كل ثنية » أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات « بنى كليب » هم قوم جرير بن عطية الذي يهجو ويريد بأنه أتاها من عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذي لا يتوقعونه ولا يعملون له حساباً

المراد : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « سددت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « عليك » جار ومجرور متعلق بسد ، كل مفعول به ، وهو مضاف ؛ و « ثنية » مضاف إليه « وأتيت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل جملة معطوفة بالواو على جملة سددت ، فوق : ظرف

ولا تستعمل « عَلَ » مضافة أصلاً ، ووقع ذلك في كلام الجوهري ؛
وهو سهو ، ولو أردت بعلُّ علواً مجهولاً غير معروف تعين الإعراب ، كقوله :
٥٠ — * كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

أى : من مكان عالٍ

مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه أتى ، وهو مضاف ، و ، بنى ، مضاف
إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « كليب »
مضاف إليه « من » ، حرف جر ، عل ، ظرف مبنى على الضم في محل جر بمن

المتأخر فيه : قوله « من عل » ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت
بالضم ؛ فدل ذلك على أنها مبنية لكون المراد بها معينا ، فإنه أراد أتيت نحو
بنى كليب من فوقهم

٥٠ — هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي ، في وصف
فرس ، وصدر البيت قوله :

* مِكرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا *

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضحه (ج ٢ ص ٢٨)

اللفظة : « مكر » أى : أنه يصلح للسكر والإقدام به « مفر » أى : أنه يصلح
للفتر « مقبل » أى : أنه حسن الإقبال « مدبر » أى : حسن الإدبار « معا » أى :
عنده هذا وعنده هذا « حطه السيل » أى : حدره

الإعراب : « مكر مفر مقبل مدبر » هذه نعوت أربعة للفرس ؛ وهى مجرورة
تبعاً للنعوت ، وهو منجرد ، فى قوله :

وقد اغتدى والطير فى وكنائها بمنجرد قيد الأوابد هيكلي

« بكلمود ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى هو كائن
بكلمود ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لمنجرد « حطه » حط : فعل

* * *

النوع الرابع : ما ألحق بقبل وبعد من « أي » الموصولة
واعلم أن أيًا الموصولة معربة في جميع حالاتها ، إلا في حالة واحدة ؛
فإنها تبنى فيها على الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن تضاف ،
الثاني : أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، وذلك كقوله تعالى : (ثُمَّ
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)^(١)
(ثُمَّ) حرف عطف على جواب القسم ، وهو قوله تعالى : (فَوَرَبِّكَ
لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ)^(٢) واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القسم ،
مثلاً في (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و (نَزَع) . فعل مضارع مبنى على الفتح
لمباشرة لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر ، والنون للتوكيد |
و (من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بنزع (شيعَة) مضاف إليه ، و (أي)
مفعول ، وهو موصول اسمي يحتاج إلى حالة وعائد ، والهاء والميم مضاف
إليه ، و (أشد) خبر لمبتدأ محذوف : أي أيهم هو أشد ، والجملة من المبتدأ

ماض ، وضمير الغائب مفعول به « السيل » فاعل ، والجملة في محل جر صفة
لجملود « من عل » جار ومجرور متعلق بحط

المشاهير فيه : قوله « من عل » ؛ فإن كلمة « عل » قد وردت في هذا البيت
بجرورة بدليل القوافي ، فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف
الجر عليها ، وذلك بسبب أنه لا يقصد علواً خاصاً ، وإنما يقصد أيّ علو ، كما هو
واضح من معنى البيت ، فتنبه والله يرشدك

(١) من سورة مريم ، من الآية ٦٩

(٢) من سورة مريم ، من الآية ٦٨

والخبر صلة لأي ، و (على الرحمن) متعلق بأشد ، و (عتيا) تمييز ، وكان الظاهر أن تفتح أي ؛ لأن إعراب المفعول النصب ، إلا أنها هنا مبنية على الضم ؛ لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها ، وهو المقدّر بقولك « هو. »

ومن العرب من يعرب أيّا في أحوالها كلها ، وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، قال سيديويه : وهي لغة جيدة ، وقال الجرمي : « خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ؛ فلم أسمع أحداً يقول : أَضْرِبُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ » : أي سألهم ينصب ولا يضم^(١)

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن « أي » في الآية الكريمة ليست موصولة ، ولكنها استفهامية ، وهي مبتدأ ، وأشد خبره ، ثم اختلفوا في مفعول نزع : فقال الخليل بن أحمد شيخ سيديويه : مفعول نزع محذوف ، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول ، وصلة الموصول محذوفة أيضاً ، وجملة « أيهم أشد » من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة الصلة ، وتقدير الكلام : ثم لنزع عن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أيهم أشد . وقال يونس ابن حبيب شيخ سيديويه أيضاً : مفعول نزع هو جملة « أيهم أشد » فهذه الجملة في محل نصب مفعول لنزع ، وهذا الفعل لم يعمل في لفظ الجملة ؛ لأن صدرها اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وقال الكسائي والآخر : مفعول نزع هو قوله سبحانه « كل شيعة » و « من » التي قبله حرف جر زائد كما في نحو قولك : ما ضربت من أحد ، وجملة « أيهم أشد » على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنفة ، وهذه المذاهب كلها مردودة ، والصواب في هذه المسألة ما ذكره المؤلف ، وهو مذهب سيديويه رحمه الله

والمعنى أقسم بربك لنَجْمَعَنَّ الْمُسْكِرِينَ لِلْبَعْثِ وَقُرَّاءَهُمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ أَضَلُّوهُمْ مُقَرَّنِينَ فِي السَّلَاسِلِ كُلِّ كَافِرٍ مَعَهُ شَيْطَانُهُ فِي سِلْسِلَةٍ ، ثُمَّ لَنَحْضُرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جَاثِينَ عَلَى الرُّكَبِ ، ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا : أَي جَرَاءَةً ، وَقِيلَ : فَجُورًا وَكَذِبًا ، وَقِيلَ : كُفْرًا ، أَي : لَنَنْزِعَنَّ رُؤْسَهُمْ فِي الشَّرِّ فَنَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ فَلَا أَكْبَرَ جَرْمًا ، وَالْأَكْثَرَ جَرَاءَةً (ثُمَّ لَنَنْحَنُّ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا) ^(١) : أَي أَحَقُّ بِدُخُولِ النَّارِ ، يُقَالُ : صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا ، كَمَا يُقَالُ : لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا ، وَيُقَالُ : صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا : مَثَلُ مَضَى يَمْضِي مَضِيًّا

* * *

ثُمَّ قُلْتُ : أَوِ الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ : وَهُوَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ ، نَحْوُ « يَا زَيْدٌ » وَ « يَا جِبَالٌ » وَ « يَا زَيْدُونَ »

وَأَقُولُ : الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ : مَا لَزِمَ الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ . وَهُوَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ ، وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ

وَنَعْنِي بِالْمَفْرَدِ هُنَا : مَا لَيْسَ مَاضِيًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ ، وَلَوْ كَانَ مَثْنً أَوْ تَجْمُوعًا ، وَقَدْ سَبَقَ هَذَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى اسْمِ « لَا » ، وَنَعْنِي بِالْمَعْرِفَةِ : مَا أُرِيدَ بِهِ مَعِينٌ ، سِوَاءِ كَانَ عَلَمًا أَوْ غَيْرَهُ

فَهَذَا النَّوْعُ يَبْتِئُ عَلَى الضَّمِّ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَثْنٍ وَلَا تَجْمُوعٍ جَمَعَ مَذْكَرَ سَالِمًا ، نَحْوُ

(١) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٠

« يا زَيْدُ » و « يا رَجُلُ » وقول الله تعالى : (يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)^(١)
 (يَانُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ)^(٢) (يَا صَالِحُ أَتْتَنَا)^(٣) (يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)^(٤)
 الثانية : أن يكون جمع تكسير : نحو قولك « يا زَيْدُونَ » وقوله تعالى :
 (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ)^(٥)

ويبنى على الألف إن كان مثنى ، نحو « يا زَيْدَانِ » و « يا رَجُلَانِ »
 إذا أريد بهما معين

ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً ، نحو « يا زَيْدُونَ »
 و « يا مُسْلِمُونَ » إذا أريد بهما معين

• • •

وأما إذا كان المنادى مضافاً ، أو شبيهها بالمضاف ، أو نكرة غير معينة ؛
 فإنه يعرب نصباً على المفعولية ، فلا يدخل في باب البناء

فالمضاف كقولك : « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ » وفي التنزيل
 (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(٦) : أى يا فاطر السموات (أَنْ أَتُوا
 إِلَى عِبَادِ اللَّهِ)^(٧) : أى يا عباد الله ، ويجوز أن يكون (عِبَادَ اللَّهِ) مفعولاً
 بأدوا كقوله تعالى : (أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٨) ويجوز أن
 يكون (فَاطِرَ) صفةً لاسم الله تعالى ، خلافاً لسيبويه

والشبيهة بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، كقولك :

(١) من سورة هود ، من الآية ٤٦ (٢) من سورة هود ، من الآية ٤٨

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ٧٧ (٤) من سورة هود ، من الآية ٥٣

(٥) من سورة سبأ ، من الآية ١٠ (٦) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦

(٧) من سورة الدخان ، من الآية ١٨ (٨) من سورة الشعراء ، الآية ١٧

« يا كثيرًا برُّه » و « يا مُفِيضًا خَيْرُهُ » و « يا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » (٢)
والنسكة كقول الأعمى : « يا رَجُلًا تُخَذُّ بِيَدِي » وقول الشاعر :
٥١ — أيارا كِبَا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(١) أشار المؤلف بالتمثيل للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون ما اتصل بالمنادى مرفوعا على الفاعلية كالمثال الأول ، وبين أن يكون منصوبا على المفعولية كالمثال الثاني، أو مجرورا بحرف جر كالمثال الثالث
٥١ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، من كلمة له يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب : بضم الكاف وفتح اللام مخففة ، وقد أنشد المؤلف صدر البيت في أوضحه (ج ٢ ص ١١٥) وأنشده كاه في القطر (رقم ٨٣) وكذا ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى في باب النداء ، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٢)

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : هي جبال نجد « ندامى » جمع ندمان ، وهو التديم ، وقيل : هو الجليس المصاحب « نجران » مدينة الحجاز من شق اليمن

الاعراب : « أيا » حرف نداء « را كبا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » هذه افضة مركبة من كلمتين : الأولى إن ، والثانية ما ، فأما إن فهي حرف شرط جازم ، وأما ما فهي زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط « ندامى » ندامى : مفعول به لبلغ ، وياء المتكلم مضاف إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا ، مبني على

ويجوز في المنادى المُسْتَحِقُّ للضمّ أن يُنصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه ،
كقول الشاعر :

٥٢ — ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

الفتح في محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف ، والجملة من لا واسمها
وخبرها في محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول
به لبلغ

الشاعر فيه : قوله «أيارا كبا» فإنه نكرة غير مقصود بها معين ، ألا ترى
أن الشاعر وهو رجل أسير في أيدي أعدائه ، يريد أن يبلغ قومه على لسان من
يمتز بهم كائناً من كان ، أنه لن يلقاهم بعد اليوم ، لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا
ريب ، فهو لا يقصد راكباً دون راكب . وهذا البيت يرد على من أنكروا من النحاة
جواز نداء النكرة غير المقصودة

٥٢ - هذا البيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤) وقد نسبته في اللسان
تبعاً للجوهري إلى مهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، وقال صاحب التكملة :
إنه ليس للمهلهل ، وإنما هو لأخيه عدى يرثيه ، وقبل البيت قوله :

ظِيئَةٌ مِنْ ظُبَاءٍ وَجَرَةٌ تَعْطُو يَدَيْهَا فِي نَاضِرِ الْأَوَاقِي

اللفظة : « وقتك » فعل ماض ، من الوقاية وهي الحفظ والكلاءة ، والأواري ،
جمع وارقة ، بمعنى حافظة ، وأصله الواوي ، فقلبت الواو الأولى همزة

الأعراب : « ضربت » ضرب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ،
والفاعل ضمير مستتر يعود إلى ظيئة في البيت السابق عليه المراد بها المرأة
« صدرها » مفعول به ، وضمير المؤنثة مضاف إليه « إلى » جار ومجرور متعلق
بضرب « وقالت » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي « يا » حرف نداء « عديا » منادى منصوب بالفتحة

وأن يبقى مضمومًا كقوله :

٥٣ — سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

الظاهرة ، لقد ، اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « وقتك » ، وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب « الأواقي » ، فاعل وقى ، مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

المشاهير في : قوله « يا عديا » فإن هذا علم مفرد ، وكان حقه أن يبنى على الضم لأن المنادى إذا كان علماً مفرداً يبنى على الضم ، كما عرفت ، ولكنه اضطر إلى تنوينه ، فعدل عن ضمه ، فشابه به النكرة غير المقصودة ، ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندي :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبًا أَلُوًّا لَا أَبَا لَكَ وَاخْتَرَابَا

فإن الهمزة فيه لنداء القريب ، و « عبدا » منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يريد واحداً بعينه هو العباس بن يزيد الكندي الذي يهجو ، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه ، تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة

٥٣ — هذا البيت من كلام الأحوص الأنصاري ، وكان يهوى امرأة يشبب بها ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الوجد على الأحوص فقال هذا الشعر ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٣) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١١٨)

الاعراب : « سلام » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « يا » حرف نداء « مطر » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « عليك »

ويجوز في المنادى أيضاً أن يفتح فتحةً إتباعاً ، وذلك إذا كان علماً .
وصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم ، كقوله : « بَارِئُ بْنُ عَمْرِو »
وقول الشاعر :

٥٤ — يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجِبَتْ لَكَ الْجَنَانُ وَبُوَّتَ الْمَاهِ الْعَيْنَا

جار ومجرون متعاقب بحذوف خبر ليس مقدم « يا » حرف نداء « مطر » منادى
مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة لا محل لها معترضة أيضاً « السلام » اسم
ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بالضممة الظاهرة

المشاهد فيه : قوله « يامطر » الأولى : حيث نون المنادى المفرد العلم ،
وهو مطر ، وأبقاه على الضم حين اضطر لإقامة الوزن ، ومثله قول كثير بن
عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيِّتَ يَا زُجْلُ
إلا أن التنوين في هذا تنوين النكرة المقصودة ، وهي قوله « يا جمل » ، وفي
بيت الشاهد تنوين العلم المفرد كما قررناه ، ويجمعهما أنه تنوين ماوجب ضمه
٥٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على
سوابق أو لواحق تتصل به

المعنى : « بوئت » أراد هنا معنى أفردت بها « الماه » جمع مهاة ، وأصله البقرة
الوحشية ، والعرب تشبه المرأة بالماه « العين » جمع عيناء ، وهي واسعة العينين

المعراب : « يا » حرف نداء « طلحة » منادى يجوز ضمه وفتحه ، فإن ضمته
فهو مبنى على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم ، وإن فتحته ففعل هو مبنى على
الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع ، وقيل : هو
منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى ما بعد ابن وابن مقدم بين المضاف والمضاف
إليه ، وقيل : هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر فهو مبنى على فتح الجزئين
في محل نصب ، والأول هو الأوضح وهو الذي ذكره ابن مالك ، وهو الذي

وبقاء الضم أرجح عند المبرد ، والمختار عند الجمهور الفتح

عناؤه المؤلف بقوله « فتحة إتباع » . وقوله « ابن » هو بالفتح ، فإن ضمنت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله ، لأن محله النصب على ما علمت ، وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله لأنك علمت أن فتحته إتباع وأن الضم مقدر عليه على ما رجحناه ، وابن مضاف .. و . عبيد الله ، مركب إضافي مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بوجبت « الجنان » فاعل وجب « وبوئت » الواو عاطفة ، بوئ : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل « المميا » إما منصوب على نزع الخافض ، وإما مفعول ثان لبوئ « العينا » صفة للها ، والألف للإطلاق

التأنيدي : قوله « ياطلحة بن عبيد الله » فإن المنادى هنا ، وهو طلحة ، علم مفرد ، وقد وصف بابن ، وهذا الوصف مضاف إلى علم ، وهو عبيد الله ، وهذا العلم أبو الأول . والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء : الأول : أن هذا الفتح الذي على تاء « طلحة » ليس فتح إعراب ولا فتح بناء ، ولكنه فتح إتباع لما على نون « ابن » ؛ لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين . واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ولم يذكر سواء من الأوجه ، والوجه الثاني : أن هذا الفتح فتح بناء ؛ لأن الشاعر ركب الموصوف والصفة معاً تركيب خمسة عشر فبناهما على فتح الجزئين ثم أدخل عليهما حرف النداء ، واختار هذا الوجه نحر الدين الرازي ولم يذكر سواء . والوجه الثالث : أن هذا الفتح فتح الإعراب ، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله وابن مقحم بينهما ، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمه النصب ، وقد اختلف العلماء أيضاً في ضم « طلحة » وفتحها : أيهما أرجح ؟ فذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود ، وقال ابن كيسان : إن الفتح أكثر في لسان العرب ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك

* * *

ثم قلت : وإِذَا أَنْ لَا يَطْلُرُ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ ، وَهُوَ الْحُرُوفُ كَهَلٍ
وَتَمَّ وَجِيرٌ وَمُنْدٌ ، وَبَقِيَّةُ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ : أَسْمَاءُ
الْأَفْعَالِ كَصَهْ وَآمِينَ وَإِيهِ وَهَيْتَ ، وَالْمُضَمَّاتُ كَقُومِي وَقُمْتَ وَقُمْتُ
وَقُمْتُ ، وَالْإِشَارَاتُ كَذِي وَتَمَّ وَهُوَ لَاءٌ وَهُوَ لَاءٌ ، وَالْوُضُولَاتُ كَالَّذِي
وَالَّتِي وَالَّذِينَ وَالْأُولَاءِ فَيَمَنْ مَدَّةٌ وَذَاتُ فَيَمَنْ بَنَاءٌ وَهُوَ الْأَفْصَحُ ، إِلَّا ذَيْنِ
وَتَيْنِ وَالَّذَيْنِ وَاللَّائِنِ فَكَلِمَتُنِي ، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ ، وَأَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ :
كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ ، إِلَّا أَيًّا فِيهِمَا ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَاذُ وَالْآنَ وَالْأَمْسَ
وَحَيْثُ مُمَثِّلًا

وأقول : لما أُتِمَّتِ الْقَوْلُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ السَّبْعَةِ الْمُخْتَصَّةِ شَرَعْتُ فِي بَيَانِ
مَا لَا يَخْتَصُّ ، وَحَصَرْتُ ذَلِكَ فِي نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْحُرُوفُ ، وَقَدَّمْتُهَا لِأَنَّهَا
أَقْعَدُ فِي بَابِ الْبِنَاءِ ، وَالثَّانِي : الْأَسْمَاءُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَحَصَرْتُهَا فِي سَبْعَةِ
أَنْوَاعٍ وَفَصَّلْتُهَا ، وَمَثَلْتُ كُلًّا مِنْهَا ، وَرَتَّبْتُ أُمُثْلَةَ الْجَمِيعِ عَلَى مَا يَجِبُ لَهَا
فَبَدَأْتُ بِمَا بَنِيَ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ ، ثُمَّ ثَلَّثْتُ بِمَا بَنِيَ عَلَى
الْفَتْحِ لِأَنَّهُ أَخْفَ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ ثَلَّثْتُ بِمَا بَنِيَ عَلَى الْكُسْرِ ، ثُمَّ خَتَمْتُ
بِمَا بَنِيَ عَلَى الضَّمِّ

فَمِثَالُ مَا بَنِيَ عَلَى السَّكُونِ مِنَ الْحُرُوفِ هَلْ وَبَلْ وَقَدْ وَلَمْ ، وَمِثَالُ
مَا بَنِيَ مِنْهَا عَلَى الْفَتْحِ تَمَّ وَإِنَّ وَلَعْلَ وَلَيْتَ ، وَمِثَالُ مَا بَنِيَ مِنْهَا عَلَى الْكُسْرِ
جَبَرٌ - بِمَعْنَى تَعَمَّ - وَاللَّامُ وَالْبَاءُ فِي قَوْلِكَ « لَزِيدٌ » وَ « بَزِيدٌ » وَلَا زَايِعُ

لهنَّ إِلَّا « مِ اللَّهِ » في لغة من كسر الميم . وذلك على القول بحرفيتها ،
ومثال ما بنى منها على الضم مُنْذُ في لغة من جَرَّ بها ، وقولهم في القسم
« مُ اللَّهِ » فيمن ضم الميم ، و « مُنُّ اللَّهِ » فيمن ضم الميم والنون . ومن
قال فيها وفي « مِ اللَّهِ » إنها محذوفة من قولهم « آمِنُّ اللَّهِ » فلا يصح
ذكرها هنا ، فإنها على هذا القول من باب الأسماء ؛ لا من باب الحروف
ومثال ما بنى على السكون من أسماء الأفعال صَبَ - بمعنى اسكت -
ومَثَ - بمعنى انكف - ولا ثَقَلَ : بمعنى اكف كما يقول كثير منهم ؛
لأنَّ اكْفَ يتعدى ومَثَ لا يتعدى ، ومثال ما بنى منها على الفتح آمِنَ
- بمعنى استَجِبَ - لما ثَقَلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح ، كما
بنى أَيْنَ وَكَيْفَ عليه لثقل الياء ، وفيه أربع لغات : إحداها « آمين » بالمدَّة
بعد الهمزة من غير إمالة ، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً ، ولكن فيها بُعِدَ
عن القياس ؛ إذ ليس في اللغة العربية [اسم على] فاعيل ، وإنما ذلك في الأسماء
الأعجمية كقاييل وهايل ، ومن ثمَّ زعم بعضهم أنه أعجمي ، وعلى هذه اللغة قوله :
٥٥ - [ياربَّ لا تسلبني حُبَّها أبداً] وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قال آميناً

٥٥ - نسب هذا البيت لقيس بن الملاح المعروف بمجنون ليلى ، وقد نسبته
صاحب اللسان (مادة أم ن) إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي « وليس بشيء
ولا يوجد في ديوان شعره

الأعراب : « يا » حرف نداء « رب » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة « لا » دعائية « تسلبني » تسلب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد في محل جزم بلا ، والنون للتوكيد حرف لا محل له ، وياء المتكلم

واثنائية كالأولى إلا أن الألف مُمالة للكسرة بعدها ، رُوِيَتْ عن حمزة والكسائي ، واثنائية « أَمِينَ » بقصر الألف على وزن قدير وبصير ، قال :

— ٥٦ — * أَمِينَ فزادَ اللَّهُ ما يَينُنَا بُعْداً *

مفعول به أول مبني على السكون في محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر ، حبها ، حب : مفعول ثان ، وضمير الغائبة مضاف إليه « أبدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تساب « ويرحم » الواو للاستئناف ، يرحم : فعل مضارع « الله » فاعل « عبدا » مفعول به ، وهذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معني لأنها دعائية ، قال ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى عبد . والجملة في محل نصب صفة لعبد ، آمينا ، اسم فعل أمر ، بمعنى استجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للإطلاق

الاعراب : قوله « آمينا » فإنه جاء به ممدوداً لألف مخفف الميم

٥٦ — هذا عجز بيت ، وصدده قوله :

* تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلُ إِذْ سَأَلْتُهُ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين

اللفظة : « فطحل » بضم الفاء والحاء الماهلة أو فتحهما وبينهما طاء مهملة ساكنة — هو اسم رجل « سألته » يروي في مكانه « دعوته » يعني ليخبرني من المكروه

الإعراب : « تباعد » فعل ماض « مني » جار ومجرور متعلق بتباعد « فطحل » فاعل تباعد « إذ » ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب عامله تباعد « سألته » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « آمين » اسم فعل أمر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول أول لزاد ، مبني على السكون في محل نصب « ييننا » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر يقع هو

وهذه اللغة أفصح في القياس ، وأقل في الاستعمال ^(١) ، حتى إن بعضهم أنكرها ؛ قال صاحب الإكمال : حكى ثعلب القصر ، وأنكره غيره ، وقال : إنما جاء مقصوراً في الشعر ، انتهى ، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال : أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر ، وصححه غيره ، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم : وقد قال جماعة إن القصر لم يجئ عن العرب وإن البيت إنما هو * فأمين زاد الله ما بيننا بعدا * والرابعة « آمين » بالمد وتشديد الميم ، روى ذلك عن الحسن ، والحسين بن الفضل ، وعن جعفر الصادق ، وأنه قال : تأويله قاصدين نحبوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً ، نقل ذلك عنهم الواحدى في البسيط ، وقال صاحب الإكمال : حكى الداودى تشديد الميم مع المد ، وقال : هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره ، انتهى ، قلت : أنكر ثعلب والجوهري والجهمور [أن يكون ذلك لغة ، وقالوا : لا نعرف آمين إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) ^(٢)

وفاعله جملة لا محل لها صلة الموصول ، وضمير المتكلم المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه « بعداً » مفعول ثان لزاد

المأهرفي : قوله « آمين » حيث جاء به مقصوراً ؛ أى همزة واحدة ليس بعدها ألف ، وهو مع ذلك مخفف الميم

(١) أما أنها فصيحة في القياس فلأنها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة بعضها قياسى وكثير منها سماعى في حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يجئ عليها شيء من الألفاظ العربية ، ومن العلماء من جعل الأصل في العربية المقصورة وادعى أن الممدودة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة .

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٢

ومثال ما بنى منها على الكسر إيه - بمعنى أمض في حديثك -
ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون ؛ لما بيّنت لك في مه ، وأما قوله :

— ٥٧ — * إيه أحاديث نعان وساكره *
—

٥٧ — نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير ، ولم يعينوا واحدا من أبناء الأثير ؛
فإنهم ثلاثة رجال من أفذاذ العلماء : أحدهم محدث ، وهو أبو السعادات محمد بن
محمد بن عبد الكريم ، المتوفى في سنة ٦٠٦ من الهجرة ، وثانيهما مؤرخ ، وهو
أبو الحسن علي بن محمد المتوفى في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وثالثهم أديب كبير ، وهو
ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد . وثلاثهم لا يحتاج بشعرهم ولا بنثرهم على
شيء من قواعد اللغة ، وقد قال المؤلف في رد هذا الشاهد « إنه ليس بعربي » .
اللمعة : « نعان » - بفتح النون وسكون العين المهملة - اسم واد في طريق
الطائف يخرج إلى عرفات ، وفيه يقول الشاعر :

تَفْشُوعٌ مِسْكَانُ نَعَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطَرَاتِ

الاعراب : « إيه » اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أحاديث » مفعول به لاسم الفعل ، وهو
مضاف ، و « نعان » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يمنع
من الصرف ؛ لأنه علم على بقعة ، لكنه صرفه بتأويله بالمكان ، وساكره ، الواو
عاطفة ، ساكن : معطوف على نعان ، والضمير الذي للغائب العائد إلى نعان مضاف إليه
سبب ذكره : قوله « إيه أحاديث » فإن إيه اسم فعل أمر ، وهو دال على
معنى امض في حديثك ، وهذا الفعل الذي يؤدي اسم الفعل معناه لا يتعدى
بنفسه إلى المفعول به كما سمعت ، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل
الذي يقوم هو مقامه : فيكون متعدياً إذا كان الفعل متعدياً ، ولازماً إذا كان
الفعل لازماً ، ولكن الشاعر في هذا الشاهد خالف ذلك ، فعدى اسم الفعل إلى
المفعول به مع أن الفعل الذي ناب هو عنه لازم ؛ فافهم ذلك .

فليس بعربي . وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا منونة ، وخالفوه في ذلك ،
واستدلوا بقول ذي الرمة :

* وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِلَيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ * — ٥٨

٥٨ — هذا صدر بيت لذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وعجزه :

* وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ *

اللغة : « ما بال ، أى : ما شأن ، البلاقع » جمع بلقع - بزنة جعفر - وهى
الخالية من السكان

الإعراب : « وقفنا » فعل وفاعل « فقلنا » فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء
على الجملة السابقة ، إليه ، اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول القول
« عن أم » جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، وأم مضاف ، و « سالم » مضاف
إليه « وما ، الواو للاستئناف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى
محل رفع « بال » خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، و « تكليم » مضاف إليه ، وهو
مضاف ، و « الديار » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « البلاقع » صفة
للديار ، وصفة المجرور مجرورة وعلامة جرّها الكسرة

الشاهر فيه : قوله « إليه » فقد وردت هذه الكلمة غير منونة فى هذا البيت
وقد اختلف العلماء فى توجيهه : فذهب الأصمعي إلى أنه خطأ ، وأنه لا يجوز ترك
التنوين ، وكان الأصمعي يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة ، ولكن
العلماء غير الأصمعي صححوا ذلك الذى نطق به ذو الرمة ، ذهبوا إلى أن هذه
الكلمة - وهى إليه - معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث ، فإن
كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون ، وإن كنت تطلب الزيادة من
حديث أى حديث نونت ، ويسمى هذا تنوين التنكير ، قال ابن سيده :
« والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا عنيت بها

وكان الأصمعي يخطئ ذا الرمة في ذلك وغيره ، ولا يحتج بكلامه ، ومثال ما بنى منها على الضم هَيْتٌ - بمعنى تَهَيَّأت - قل تعالى : (وَقَالَتْ هَيْتٌ لَكَ ^(١)) وقيل : المعنى دَلِمَ لَكَ ، فالك : تَبَيَّيْنُ ، مثل سَقِيَا لَكَ ^(٢) وقرئ

النكرة نونت ، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً ، كأنه قال حدثنا الحديث أو خبرنا الخبر « اه ، وقد فسر إيه يحدث وعداه كما ترى . وعبارة ابن سيده صريحة الدلالة على ما ذكرناه من أن لهذه الكلمة استعمالين أحدهما تنوين فيه وثانيهما يترك تنوينها ، كما أنه صريح في أن ترك ذى الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين : فهو صريح في الرد على الأصمعي

(١) من سورة يوسف، من الآية ٢٣

(٢) اعلم أن في هذا الموضع أموراً أحب أن أبينها لك بياناً لا لبس فيه عليك ولا غموض :

الأمر الأول: أن العلماء الذين قرأوا القرآن الكريم قد اختلفوا في قراءة هذه الجملة ، وهي قوله تعالى : (هيت لك) وأشهر هذه القراءات ثلاث : الأولى قراءة لهشام (هيت لك) بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة ، والثانية قراءة ذكوان (هيت لك) بكسر الهاء بعدها ياء مثناة فتاء مضمومة ، والثالثة قراءة (هيت لك) بفتح الهاء وسكون الياء وبعدها تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة الأمر الثاني : في تخريج علماء النحو لهذه القراءات تخريجاً يطابق القواعد العربية ؛ فأما القراءة الأولى فلا خلاف بين أحد من النحاة في أن (هيت) فعل ماضٍ مسند لتاء الفاعل ، كما تقول : جئت ، وكما تقول : شئت ؛ فهذه التاء ليست من بنية الكلمة ، ولكنها ضمير رفع متصل ، مثل التاء في ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت ، وما أشبه ذلك ، و« لك » جار ومجرور متعلق بهاء ، ومعنى هاء على هذا الوجه تهيأ واستعد فكانها قالت : تهيأت أو استعددت لك . وأما القراءة الثانية فهي مثل القراءة الأولى في التخريج والإعراب ، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة ، وهذا جار على لغة

مثلثة التاء ؛ فالكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف كما في

أهل الحجاز ، فإنهم يقولون في ذئب : ذيب ، وفي بئر : بير ، وفي سؤال : سول
وفي موق : موق ، وفي رال : رال ، وفي شأن : شان ، وهكذا . وأما القراءة الثالثة
فقد اختلف النحاة في تخرجها ، ولهم في ذلك رأيان : الرأي الأول أن « هيت »
اسم فعل ماض ، ومعناه تهيأت واستعددت ، وهذه التاء من بنية الكلمة ، وليست
ضميراً كما كانت في تخرج القراءتين الأولى والثانية ، و « لك » جار ومجرور متعلق
باسم الفعل الماضي . والرأي الثاني أن « هيت » اسم فعل أمر معناه أقبل ، مثل
هلم وتعال ، والتاء من بنية الكلمة أيضاً ، وليست ضميراً كما كانت في تخرج القراءتين
الأولى والثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « لك » جار ومجرور
متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلاً فيكون التقدير أقول لك ، وكأنها
بعد أن أمرت يوسف بالجيء والإقبال عليها قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس
له فقالت له : إنما أقول لك ، ويجوز أن يكون المحذوف الذي يتعلق به الجار
والمجرور اسماً : فيكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير إرادتي أو رغبتى كائنة لك
الأمر الثالث : في بيان لام التبيين التي أشار إليها المؤلف ، وذلك أن لام
التبيين على ثلاثة أنواع : النوع الأول : اللام التي تبين الفاعل من المفعول وتميز
أحدهما من الآخر ، ومثالها قولك : ما أحبنى لفلان ، وقولك : ما أبغضنى لفلان
فالعبرة الأولى معناها أنك تحب فلاناً حباً شديداً ، والعبرة الثانية معناها أنك
تبغضه بغضاً شديداً ، فاللام داخلة على المفعول ، وما قبله فاعل ؛ فإذا أردت
أن فلاناً يحبك حباً شديداً قلت : ما أحبنى إلى فلان ، وإذا أردت أن فلاناً يبغضك
بغضاً شديداً قلت : ما أبغضنى إلى فلان ؛ فاللام في العبارتين الأولى كانت
للتفرقة بين الفاعل والمفعول وللتمييز بينهما ، والنوع الثاني : اللام التي تبين فاعلية
غير ملتبسة بمفعولية ؛ والنوع الثالث : اللام التي تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية
عكس الذي قبله ؛ ومثاله قولهم : سقيالك ، ورحمة لك ، وما أشبه ذلك ، واللام
التي تبين الفاعل من المفعول تكون متعلقة بمذكور فقولك « ما أبغضنى لفلان » اللام
فيه متعلقة بأبغض ، واللام التي تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالأخرى تكون
متعلقة بمحذوف . وفي هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه

أَيْنَ وَكَيْفَ ، والضمُّ تشبيهاً بِحَيْثُ . وقرئ « هَيْثُ » بكسر الهمزة وبالهَمْزة ساكنة وبضم التاء ، وهو على هذا فعل ماضٍ وفاعل ، من هَاءَ يَهَاءُ كَشَاءَ يَشَاءُ ، أو من هَاءَ يَهِي : كَجَاءَ يَجِي .

ومثال ما بنى من المضمرات على السكون قُومِي وقُومًا وقُومُوا ، ومثال ما بنى منها على الفتح قُتَّ للمخاطب المذكور ، ومثال ما بنى منها على الكسر قُتَّ للمخاطبة ، ومثال ما بنى منها على الضم قُتَّ المتكلم .

ومثال ما بنى على السكون من أسماء الإشارة ذَا المذكور وذِي المؤنث ، ومثال ما بنى على الفتح ثَمَّ - بفتح اثناء - إشارة إلى المكان البعيد ، قال الله تعالى : (وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ)^(١) أى وأزلفنا الآخرين هُنَالِكَ ، أى : قَرَّبْنَاهُمْ ، ومثال ما بنى منها على الكسر هَؤُلَاءِ ، ومثال ما بنى منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون : هَؤُلَاءِ - بالضم - فلذلك ذكرت هَؤُلَاءِ في المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم . ومثال ما بنى على السكون من الموصولات الذِي والَّتِي وَمَنْ وَمَا ، ومثال ما بنى على الفتح الَّذِينَ ، ومثال ما بنى منها على الكسر الْأُولَاءِ - بالمد - لغة في الْأَلَى بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٥٩ — أَيْ اللَّهُ لِلَّهِمَّ الْأُولَاءِ كَانَهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

(١) من سورة الشعراء ، الآية ٦٤

٥٩ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة

اللغة : «الشم» بالضم : جمع أشم ، مأخوذ من الشمم — بفتح الشين والميم — وهو استواء قضبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبتها ، والعرب تعد ذلك من علامات السؤدد في الرجال ، انظر إلى قول حسان بن ثابت يمدح بني جفنة :

ومثال ما بنى منها على الضم ذات بمعنى التى ، وذلك فى لغة بعض طيى ،
حكى الفراء أنه سمع بعض السُّؤال يقول فى المسجد الجامع : « بالفضل ذو
فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به » بضم ذات مع أنها صفة
للكرامة ، أى : أسألكم بالفضل ، وقوله « به » بفتح الباء ، وأصله « بها »
فُحِذِفَت الألف ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها

* * *

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذين وتين والذَّين

بيضُ الوجوه كريمةُ أحسابهم شمسُ الأنوفِ مِنَ الطَّرازِ الأوَّلِ
« القين ، الحداد » صقالها ، أراد صنعها ، وإجادة إياها معناه إحسانها وإحكامها

الاعراب : « أبى الله » فعل وفاعله ، والمفعول محذوف ، والتقدير أبى الله
فعل الشر « للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الآلاء » اسم موصول بمعنى الذين
صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ،
والضمير اسمه « سيوف » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها
صلة الآلاء « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوماً » ظرف زمان منصوب
بأجاد « صقالها » صقال : مفعول به لأجاد ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من
أجاد وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لسيوف

السَّاهِرُ فيه : قوله « الآلاء » فإنه اسم موصول بمعنى الذين ، وهو مبنى
على الكسر ، والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيان : الأول أن الموصوف
به جمع مذكر وهو الشم لأنه جمع أشم ، والثانى تعبيره فى الصلة بضمير المذكرين ،
وذلك فى قوله « كأنهم سيوف » وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة
يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو نص فيه : فى تكبره وتأنيته ، وفى
إفراده وتثنيته وجمعه

واللّتين ؛ فذكرت أنهما كلثني ، وأعني بذلك أنهما معربان : بالألف رفعاً ، وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً ، كما أن الزّيدَيْنِ والرّجلَيْنِ كذلك ، وفهم من قولي « كلثني » أنهما ليسا مثبنين حقيقة ، وهو كذلك ، وذلك لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ألا ترى أنهما لما اعتُقد فيهما الشّيع والتنكير جازت تثنيتهما ، ولهذا قلت : « الزيدان والعمران » فأدخلت عليهما حرف التعريف ، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجر دخول حرف التعريف عليهما ، وذا والذي لا يقبلان التنكير ؛ لأن تعريف « ذا » بالإشارة ، وتعريف « الذي » بالصلة ، وهما ملازمان لذا والذي ، فدل ذلك على أن ذَيْنِ واللّذَيْنِ ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك : هما ، وأنتما ، وليسا بتثنية حقيقة ، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليهما أل كما لا يصح ذلك في هما وأنتما

فإن قلت : فهلا استثنيت من الموصولات « أيّاً » أيضاً فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ؟
قلت : قد علم مما قدمت أن « أيّاً » مبنية في هذه الحالة ، معربة فيما عداها ؛ فلم أحتج إلى إعادته

ومثال المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون مَنْ وَمَا ، ومثال المبنى منها على الفتح أَيْنَ وَأَيَّانَ ، وليس فيهما ما بُني على كسرٍ ولا ضم فأذكره

فإن قلت : فإن من أسماء الشرط « حَيْثُهَا » وهي مبنية على الضم
قلت : المبنى على الضم حيثُ ، واسم الشرط إنما هو حيثما ؛ فما اتصلت
بـ حيث وصارت جزءاً منها ، فالضم في حشو الكلمة لا في آخرها

واستثنت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام « أَيَّأ » ؛ فإنها معربة
فيها مطلقاً بإجماع ، مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى : (أَيُّكُمْ يَأْتِينِي
بِعَرْشِهَا) ^(١) (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا) ^(٢) ومثالها في النصب (فَأَيَّ آيَاتِ
اللَّهِ تُنْكِرُونَ) ^(٣) (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) ^(٤)
فأيُّكم فيها مبتدأ ، وأيٌّ من قوله (أَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) مفعول به
تنكرون ، وأيٌّ من قوله تعالى (أَيَّ مُنْقَلَبٍ) مفعول مطلق لينقلبون .
وليست مفعولاً به لسيعلم ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومثالها في الحذف
(فَسَتَبْصُرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ) ^(٥) وأيٌّ في هذه الآية مخفوضة لفظاً
مرفوعة محلاً ؛ لأنها مبتدأ ، والباء زائدة ، والأصل أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ ^(٦) ،

(١) من سورة النمل ، من الآية ٣٨

(٢) من سورة التوبة ، من الآية ١٢٤

(٣) من سورة غافر ، من الآية ٨١

(٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧

(٥) من سورة القلم ، الآيتان ٥ و ٦

(٦) هذا الإعراب الذي ذكره المؤلف هو إعراب سيديويه شيخ النحاة لهذه
الآية الكريمة ، وعليه يكون (المفتون) اسم مفعول كما هو الظاهر ، ويكون
الاستفهام عن وقعت عليه الفتنة ، فكأن بعضهم يقول لبعض : أي امرئ منكم

والجملة نصب بتبصر أو يبصرون ؛ لأنهما تنازعاها ، وهما مُملقان عن العمل بالاستفهام ، وفي الآية مباحث أخر

* * *

ومثال الظرف المبنى على السكون « إذ » ، وهو ظرف لما مضى من الزمان ، ويضاف لكل من الجملتين ، نحو : (واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(١) (واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٢) [وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ]^(٣) وتأتى ظرفاً لما يستقبل ؛ نحو (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ)^(٤) وقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)^(٥) بعد قوله سبحانه : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ)^(٦) وتأتى للتعليل ، نحو : (وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا

أثرت فيه دعاية هذا المدعى للنبوّة فجعلته يترك دين آبائه إلى دينه ؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصلية ، وأى مجرورها لنظاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون ، مبتدأ مؤخر ، ثم اختلف النقل عنه في معنى الباء ؛ فنقل عنه قوم أنه يقول : إن معنى الباء السببية ، وعلى هذا يكون المفتون مصدراً بمعنى الفتنة ، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : بسبب أيكم وقعت الفتنة ؟ وجمع المصدر على زنة مفعول بما أثبتته الأخفش ، ومثل له بالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل . ونقل عنه قوم آخرون : أن الباء بمعنى فى التى للظرفية ، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيوريه : وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : فى أى طائفة من طوائفكم هذا الذى وقعت الفتنة عليه ؟

(١) من سورة الأنفال من الآية ٢٦ (٢) من سورة الأعراف، من الآية ٨٦

(٣) من سورة الزخرف، من الآية ٣٩ (٤) من سورة غافر، من الآيتين ٧٠ و ٧١

(٥) من سورة الزلزلة، من الآية ٤ (٦) من سورة الزلزلة ، من الآية ١

اللَّهُ فَأُورُوا إِلَى الْكَهْفِ (١) أَيْ : ولأجل اعتزالكم إياهم ، والاستثناء
في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ، ومنقطع إن كانوا
يُخْصُونَ غير الله سبحانه بالعبادة ، وكذلك البحث في قوله تعالى : (قال
أَفِرَّاءُيُسْمِ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي
إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ) (٢) وتأتى المفاجأة ، كقوله :

٦٠ — اسْتَغْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

(١) من سورة الكهف من الآية ١٦

(٢) من سورة الشعراء ، الآيات ٧٥ - ٧٧

٦٠ نسبوا هذا البيت إلى عنبر بن لييد العذري

اللغة : « مياسير » جمع ميسور بمعنى اليسر ، بدليل مقابلته للعسر ؛ وفي
هذا اللفظ فائدتان : الأولى أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من
مجيء المصدر على زنة اسم مفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية ، والثانية
أنه يدل على جواز جمع المصدر ؛ ألا ترى أنه جمع ميسوراً على مياسير كما يجمع
مجنون على مجانين

العرب : « استقدر » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« الله » منصوب على التعظيم « خيراً » منصوب على نزع الخافض « وارضين »
الواو عاطفة ، ارض : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له « به » جار
ومجرور متعلق بارض « فينما » الفاء للتعليل ، بين : ظرف مكان منصوب على
الظرفية ، والعامل فيه محذوف « العسر » مبتدأ ، خبره محذوف « إذ » كلمة دالة على
المفاجأة ، وقد اختلف فيها ، ف قيل : هي حرف ، وقيل : ظرف مكان ، وقيل : هي
ظرف زمان ، وعلى القول بأنها ظرف قيل : هي بدل من بين ، وقيل : متعلق

ومثال المبني منها على الفتح « الآن » وهو اسمٌ لزمانٍ حَضَرَ جميعه أو بعضه ؛
 فالأول نحو قوله تعالى : (الآن جِئْتُ بِالْحَقِّ) ^(١) وفي هذه الآية
 حذفُ الصفة ، أى : بالحق الواضح ، ولولا أن المعنى على هذا لكفروا
 لمفهوم هذه المقالة ^(٢) ، وإثباتى بنحو قوله تعالى : (فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآن) ^(٣)
 وقد تُعَرِّبُ ؛ كقوله :

٦١ - اسَلَمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتَهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجِنِّعِ آيَاتُهَا سَطُرُ
 كَانَهُمَا . لَا نَبِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

بما بعده ؛ لأنه غير مضاف إليه « دارت » دار : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث
 « مياسير » فاعل دارت

المشاهير : قوله « إذ » ؛ فيها كلمة دالة على المفاجأة ، ألا ترى أن معنى
 البيت فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير ، وقد بينا في
 إعراب البيت خلافاً للعلماء في هذه الكلمة فاحفظه يرشدك الله

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧١

(٢) منطوق هذه العبارة أن موسى عليه السلام قد جاءهم في وقت التكلم بالحق
 الذى يجب الإيمان به ، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك
 ليس بحق ، وهذا كفر لاشبهة فيه ؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول لا يأتي في
 وقت نامن الأوقات إلا بالحق الذى يجب الإيمان به ، فإن قدرنا الوصف الذى قدره
 المؤلف كان المفهوم من العبارة أنه قبل وقت التكلم كان آتياً بالحق أيضاً ، لكن
 هذا الحق الذى كان يأتي به لم يكن واضحاً ظاهر المعنى لعقولهم ، وهذا لا كفر
 فيه ؛ لأن نقصه ليس راجعاً إلى ما جاء به الرسول ، وإنما نقصه راجع إلى عقولهم

(٢) من سورة الجن ، من الآية ٩

٦١ - هذان البيتان لأبي صخر الهذلي ، من قصيدته التي يقول فيها :

أدله « كأنهما من الآن » فحذف نون « من » ؛ لالتقاءها ساكنة

وإني لتعروني لذكرائك هزة كما انتفض العصفور بالله القطر
وهذا البيت هر الشاهد (رقم ١١٠) الذي يأتي في باب المفعول لأجله ،
ومن هذه القصيدة أيضاً قوله :

أما والذي أبسكي وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر
فيا هجر ليلى قد بلغت بي المدى وزدت على مالم يكن بلغ الهجر
ويا أحبها زدني جوى كل ليلة ويا سلوة الأيام موعدك الحشر

اللغة : « ذات الخال » اسم مكان ومثله « ذات الجزع » وقوله « آياتها
سطر » أى : علامتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذى ينمقه
الكتاب ، وشعراء هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيراً ما يشبهون
آثار الديار بالكتابة ، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلى فى مطلع قصيدة :

عرفت الديار كرقم الدوا ة يزورها الكاتب الحميرى

المراد : « لسانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بذات »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار الآتى ، وذات مضاف ، و « الخال »
مضاف إليه « دار » مبتدأ مؤخر « عرفتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل
رفع صفة لدار « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوفة على دار ، أو مبتدأ
أول « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى ، وذات مضاف ،
و « الجزع » مضاف إليه « آياتها » آيات : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « سطر »
خبر المبتدأ الذى هو آيات ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة ثانية
لأخرى ، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ « كأنهما » كأن : حرف تشبيه ونصب ،

مع لام « الآن » ، ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب ، وأعرب
« الآن » فخفضه بالكسرة

ومثال ما بنى منها على الكسر « أمس » وقد مضى شرحه ، وإنما
ذكرته هناك لشبهه بمسألة حذام في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه ،
وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة ؛ لأنه كلمة بعينها ، وليس فرداً داخلاً
تحت قاعدة كلية

ومثال ما بنى منها على الضم « حيث » وهو ظرف مكان يضاف
للجملتين ، وربما أضيف لمفرد ، كقوله :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا * — ٦٢ —

والضمير اسمه « ملان » جار ومجرور ، وأصله من الآن ، وهذا الجار والمجرور
متعلق بحذف خبر كان « لم » نافية جازمة « يتخيرا » فعل متنازع مجزوم بلم ،
وعامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر ثان
لكان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « مر » فعل ماض « للدارين »
جار ومجرور متعلق بمر « من بعدنا » جار ومجرور متعلق بمر أيضاً ، وبعد مضاف
والضمير مضاف إليه « عصر » فاعل مر ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال
الساهرين : قوله « ملان » حيث أعرب « الآن » فجاء به متأثراً بالعامل
الذي هو حرف الجر ؛ إذ الأصل « من الآن » وقد بين المؤلف علة
حذف نون من

هذا البيت الشاهد يروى على غير الوجه الذي أنشده المؤلف فيروى هكذا

لَلَّيْلِ بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطُرُ

٦٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نطلع لها على نسبة إلى قائل معين ،

وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قوله :

وقد يفتح ، وقد يكسر ، وبعضهم يعربه ، وقرئ (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ
حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) ^(١) بالكسر ؛ فيحتمل الإعراب والبناء ^(٢)

* نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا *

اللام : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طاولعه « الشهاب » الشعلة من النار

الإعراب : « أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف مكان مبنى على النظم في محل نصب ،
وعامله قوله ترى ، وهو مضاف ، و « سهيل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة
الظاهرة « طالعا » حال من سهيل المجرور بالإضافة ، وبجىء الحال من المضاف
إليه في غير المواضع الثلاثة قليل ولكنه يقع في الشعر « نجما » منصوب على
المدح بفعل محذوف تقديره أمدح « يضيء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ،
والجمله في محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من الضمير المستتر في قوله يضيء ، أو هو متعلق بـ يضيء « لامعا » حال من فاعل
يضيء ، وهو حال مؤكد لانفهام معناه بما قبله

المشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » ، فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وذلك
شاذ عند جمهرة النحاة وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية ،
وقد أجاز النكسائي إضافة حيث إلى المفرد ، واستدل بهذا الشاهد ، وبقول الآخر :

وَقَطَعَتْهُمْ حَيْثُ السُّكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَيِضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ
ونحوهما ، ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذى رواه المؤلف
تبعا للنكسائي ، فرواه « حيث سهيل طالع » على أن قوله « سهيل » مبتدأ
وقوله « طالع » خبره ، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره ، لكن نصب
المصراع الثانى يبعد هذه الرواية ، فافهم والله يرشدك

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٢ - ومن سورة القلم ، من الآية ٤٤

(٢) فإذا أعربت كانت حيث مجرورة بمن وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة ،

وإذا بنيت كانت حيث مبنية على الكسر كأمس في محل جر

* * *

ثم قلت : باب — الاسمُ نَكْرَةٌ وهو ما يَقْبَلُ رُبٌّ

وأقول : ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين : نكرة وهو الأصل ، ولهذا قدمته ، ومعرفة : وهو الفرع ، ولهذا أخرته وعامة النكرة أن تقبل دخول « رُبٌّ » عليها ، نحو رجل و غلام ، تقول : « رُبٌّ رَجُلٍ » و « رُبٌّ غُلَامٍ » وبهذا استدل على أن « مَنْ » و « مَا » قد يَقَعَانِ نكرتين ، كقوله :

٦٣ — رُبٌّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

٦٣ — هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات وهو من شواهد الأشموني (رقم ٩٣) ومطلع القصيدة قوله :

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعُ
حَرَّةً تَمْجَلُو شَتِيَّتًا وَاحِيًا كَشُعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْغَيْمِ سَطَعُ

للغة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » أراد به الأودة والمحبة ، وبسطها أراد به أنها أقامت مودتها على خير حال ؛ لأن الذي يمد لك الحبل يجرى على هوائك ويوافق رغبتك « ما اتسع » ما : هي المصدرية الظرفية ، أراد مدة استقامة أمر ودادها « حرة » يريد هي حرة « شتيًا » أراد به ثغرا مفلج الأسنان في حسن « أنضجت » هو كناية عن نهاية السكد الذي يحدثه في قلبه ، أو هو استعازة : شبه تحسير القلب وإكاده بإفضاج اللحم الذي يؤكل

الاعراب : « رب » حرف جر شبيه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان مبتدأ مبني على السكون ، وله محلان أحدهما جر برب والثاني رفع بالابتداء

وقوله :

٦٤ — لَا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُبَكِّشُ غَمًّا وَهِيَ بَغِيرُ احْتِيَالٍ
رُبَّمَا تَكْزِرُهُ الْأَنْفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ — لِهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِمَالِ

« أنضجت » فعل وفاعل « غيظا » تمييز محمول عن المفعول ، أو مفعول لأجله
« قلبه » مفعول به لأنضج ، والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل رفع صفة لمن
« قد » حرف تحقيق « تمنى » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بقوله تمنى
« موتا » مفعول به لتمنى « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يطع » فعل مضارع مبنى
للجهول ، مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو ، وجملة « لم يطع »
في محل رفع خبر المبتدأ ، وعليه تكون جملة « قد تمنى » في محل رفع أو جر صفة
لمن ، ولا مانع من جعل جملة « قد تمنى » في محل رفع خبر من ، وجملة « لم يطع »
في محل رفع خبر ثان

الشاهر فيه : قوله « رب من » حيث استعمل من فيه نكرة ووصفها بجملة
« أنضجت » وجملة « قد تمنى » ، والدليل على كونها نكرة دخول « رب » عليها
لأن رب لا تجر إلا النكرات ، ومن العلماء من يروى صدر البيت :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وعليه لا شاهد في البيت ، و « ما » حرف يكف رب عن جر ما بعدها
ويجيز دخولها على الجمل

٦٤ — ينسب هذا الشاهد إلى أمية بن أبي الصلت ، وينسب لأبي قيس
اليهودى ، وينسب لابن صرمة الأنصارى ، وينسب إلى حنيف بن عمير الشكرى ،
وينسب لنهار بن أخت مسيلة الكذاب ، وهو من شواهد الأشعرى (رقم ٩٥)

الاعراب : « لا » ناهية « تضيقن » مضارع مبنى على الفتح في محل جزم بلا ،
وفاعله ضمير مستتر وجوبا « بالأمور » جار ومجرور متعلق بتضيق « فقد » الفاء
حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تكشف » فعل مضارع مبنى للجهول

فدخلت « رب » عليهما ، ولا تدخل إلا على النكرات . فعلم أن المعنى رب شخص أنضجت قلبه غيظاً ، ورب شيء من الأمور تكرهه النفوس

* * *

فإن قلت : فإنك تقول : « رَبُّهُ رجلاً » وقال الشاعر :
 ٦٥ — رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

« غماؤها » غماء : نائب فاعل ، والضمير مضاف إليه « بغير » جار ومجرور متعلق بتكشف ، وغير مضاف ، و « احتيال » مضاف إليه « ربما » رب : حرف جر شبيه بالزائد ، وما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ ، مبنى على السكون في محل جر رب ، وفي محل رفع بالابتداء ، تكره النفوس ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع أو جر صفة لما « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو ما ، وقال كثيرون : هذه الجملة في محل جر صفة للأمر ؛ لأنه محلى بالجنسية فهو في قوة النكرة « كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و « العقال » مضاف إليه

الساهر في : قوله « ربما » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة ، بدليل دخول رب عليها ، لأن رب لا يكون مجرورها إلا نكرة ، ولا يجوز لك أن تزعم أن « ما » في هذا الشاهد حرف يكف رب عن جر ما بعدها : لأنها اسم البتة بدليل عود الضمير عليها في قوله « له » كما أنه يعود عليها ضمير آخر محذوف منصوب بتكره
 ٦٥ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ٢٢٠)

اللفظة « فتيّة » جمع فتي « دائباً » ملحا

الاعراب : « ربه » رب : حرف جر شبيه بالزائد ، والضمير في محل جر رب وفي محل رفع بالابتداء « فتيّة » تمييز للضمير ، منصوب بالفتحة الظاهرة

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه رب ، فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات

قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة ، بل هو نكرة ، وذلك لأن الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده : من قولك « رَجُلًا » وقول الشاعر « فتيّة » ؛ وهما نكرتان ، وقد اختلف النحويون في الضمير

« دعوت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إلى » حرف جر « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر يالي ، والجار والمجرور متعلق بدعا « يورث » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى « ما » وهو فاعل « الحمد » مفعول به ليورث « فأجابوا » الفاء عاطفة ، أجابوا : فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت

السائل فيه قوله « ربه فتيّة » حيث دخلت رب على الضمير ، فدل ذلك على أن قولنا « إن رب لا تجر إلا النكرات » غير صحيح : لأن الضمير معرفة ، بل هو أعرف المعارف ، وقد دخلت عليه رب ، وقد أجاب المؤلف عن هذا بأن الضمير هنا ليس معرفة فضلا على أن يكون أعرف المعارف ، وإنما هو نكرة ، والدليل على ذلك أنه عائد إلى نكرة وهي قوله فتيّة ، والضمير إذا عاد إلى نكرة فهو نكرة ، وهذا الذي اختاره المؤلف من أن الضمير في هذا الموضع نكرة لعوده على نكرة ليس هو مارجحه ابن مالك ولا هو مذهب البصريين الذي اعتاد العلماء أن ينصروه ، والراجح عند هم تسليم أن هذا الضمير معرفة ، وادعاء أن دخول رب على الضمير شاذ لا يقاس عليه ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك بقوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرٌ ، كَذَا كَيْبًا وَنَحْوُهُ أَتَى

والقول بأن الضمير الذي يعود إلى نكرة يكون نكرة والضمير الذي يعود إلى معرفة يكون معرفة هو قول جمهور الكوفيين

الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة : أحدها أنه نكرة مطلقاً ، الثاني : أنه معرفة مطلقاً ، والثالث : أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير ، أو جائزته ، فإن كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزته كما في قولك « جاءني رجل فأكرمته » فالضمير معرفة ، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنها تميز ؛ والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما كانت في قولك « جاءني رجل فأكرمته » جائزة التنكير لأنها فاعل ، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة ، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة ، تقول : « جاءني رجل » و « جاءني زيد »

ثم قلت : ومعرفة ، وهي ستة : أحدها المضمير ، وهو ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب
وأقول : أنواع المعارف ستة :

أحدها : المضمير ، ويسمى «الضمير» أيضاً ، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دلّ على متكلم نحو أنا ونحن ، أو مخاطب نحو أنت وأنتما ، أو غائب نحو هو وهما

وإنما سمي مضمراً من قولهم « أضمرتُ الشيء » إذا سترته وأخفيته ، ومنه قولهم « أضمرتُ الشيء في نفسي » ، أو من الضمور ؛ وهو الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مبهوسة

وهي التاء والكاف والهاء ، والمهمس : هو الصوت الخفي

* * *

فإن قلت : يرد على الحد الذي ذكرته المضمرة الكاف من « ذلك »
فإنها دالة على المخاطب ، وليست ضميراً باتفاق البصريين ، وإنما هي حرف
لا محل له من الإعراب

قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هي دالة على الخطاب ،
فهي حرف دال على معنى ، ولا دلالة له على الذات البتة ، وكذلك أيضاً
الياء في « إياي » والكاف في « إياك » والهاء في « إياه » ليست مضمرات ،
وإنما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة ،
والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو « إيا » ، ولكنه لما وضع
مشتركا بينهما وأرادوا بيان من عَنُوا به احتاج إلى قرينة تتصل به تبيين
المعنى المراد منه .

* * *

ثم أتبعته قولي « غائب » بأن قلت :

مَعْلُومٌ نَحْوُ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) أَوْ مُتَقَدِّمٌ مُطْلَقًا نَحْوُ (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ)
أَوْ لَفْظًا لَا رُتْبَةَ نَحْوُ (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) أَوْ نِيَّةً نَحْوُ (فَأَوْجَسَ
فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) أَوْ مُؤَخَّرٌ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)
(وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) وَ « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » وَ « رَبُّهُ رَجُلًا »
وَ « قَاتَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » وَ « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » وَنَحْوُ قَوْلِهِ * جَزَى رَبُّهُ
عَنِّي عَبْدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ * وَالْأَصَحُّ أَنْ هَذَا ضَرُورَةٌ

وأقول : لا بد للضمير من مُفسِّرٍ يبين ما يراد به ، فإن كان لتكلم أو مخاطب فمفسره حضور مَنْ هُوَ له ، وإن كان لغائب فمفسره نوعان : لفظٌ ، وغيره ، فالثاني نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(١) أى : القرآن ، وفى ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غنيٌّ عن التفسير ، والأول نوعان : غالبٌ ، وغيره .
والغالب أن يكون متقدماً ، وتقدمه على ثلاثة أنواع : تقدُّمٌ فى اللفظ والتقدير وإليه الإشارة بقولى « مُطْلَقاً » وذلك نحو (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) ^(٢) والمعنى قدرنا له منازل ، فحذف الخافض ، أو التمدير ذا منازل ، فحذف المضاف ، وانتصاب « ذا » إما على الحال . أو على أنه مفعول ثانٍ لتضمين (قدرناه) معنى صيرناه ، وتقدُّمٌ فى اللفظ دون التقدير ، نحو (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ^(٣) وتقدُّمٌ فى التقدير دون اللفظ ، نحو (فَأَوْجَسَ فى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) لأن « إبراهيم » مفعول فهو فى نية التأخير ، و « موسى » فاعل فهو فى نية التقديم ، وقيل : إن فاعل « أوجس » ضمير مستتر ، وإن « موسى » بدل منه ؛ فلا دلائل فى الآية

والنوع الثانى : أن يكون مُؤَخَّرًا فى اللفظ والرتبة ، وهو محصور فى سبعة أبواب

أحدها : بابُ ضمير الشأن ، نحو « هُوَ - أَوْ هِيَ - زَيْدٌ قَائِمٌ » أى : الشأن والحديث أو القصة ؛ فإنه مُفسَّر بالجملة بعده ، فإنها نفسُ الحديث

(١) من سورة القدر ، من الآية ١ (٢) من سورة يس ، من الآية ٣٩

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ (٤) من سورة طه ، من الآية ٦٧

والقصة ، ومنه (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ^(١) (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) ^(٢)
 والثاني : أن يكون مُخْبَرًا عنه بمفسره ، نحو (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
 الدُّنْيَا) ^(٣) أى : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا
 والثالث : الضمير في باب « نِعَم » نحو « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و (بِئْسَ
 لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) ^(٤) فإنه مفسر بالتمييز
 والرابع : مجرور « رَبٌّ » نحو « رَبُّهُ رَجُلًا » فإنه مفسر بالتمييز قطعاً .
 والخامس : الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول
 إلى مرفوع ، نحو « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » فإن الألف راجعة إلى الأخوين
 والسادس : الضمير المبدل منه ما بعده ، كقولك في ابتداء الكلام :
 « ضَرَبَتْهُ زَيْدًا » وقول بعضهم : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ »
 والسابع : الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر . وهو
 ضرورة على الأصح ، كقوله :

٦٦ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

() من سورة الإخلاص ، الآية ١ (٢) من سورة الحج ، من الآية ٦٤
 (٣) من سورة الجاثية ، من الآية ٢٤ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٥٠
 ٦٦ — اختلفوا في نسبة هذا البيت ، فقال قوم : هو لأبي الأسود الدؤلي
 يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقال آخرون : هو للنابغة — أى الجعدى — وقال
 قوم : لعبد الله بن هبارق ، ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعاً : فإنه
 قد روى بروايات مختلفة مما يدل على أنه قد وقع في شعر أكثر من واحد ، وقد
 أنشد هذا البيت المؤلف في أوضحه (١ ص ١٤٠) وابن عقيل (رقم ١٥٣)
 والأشعري في باب الفاعل (رقم ٣٨٠)

فأعيد الضمير من « رَبِّهِ » إلى « عَدِيٍّ » وهو متأخر لفظاً ورتبة

* * *

ثم قات : الثاني العلم ، وهو شخصيٌّ إنَّ عَيْنَ مُسَادٍ مُطْلَقاً كَزَيْدٍ ،
وَجِنْسِيٌّ إنَّ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي الْمَاهِيَةِ تَارَةً وَعَلَى الْحَاضِرِ أُخْرَى كَأَسَامَةِ
وَمِنَ الْعِلْمِ : الْكُنْيَةُ ، وَاللَّقَبُ ، وَيُؤَخَّرُ عَنِ الْأَسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً ،
أَوْ تَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إنَّ أَفْرِدَا

وأقول : الثاني من أنواع المعارف : العلم ، وهو نوعان : علم شخص ،

وعلم جنس

الإعراب : « جزى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر لا محل له من
الإعراب « ربه » رب : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير الذي للغائب
العائد على عدى مضاف إليه « غني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول
به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » صفة لعدى ، وصفة المنصوب منصوبة ، وهو
مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق عامله جزى ، وهو مضاف
و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو واو الحال ،
قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى رب ، والجملة من الفعل
والفاعل في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « ربه عدى بن حاتم » حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم
على المفعول المتأخر ، فكان هذا الضمير عائداً على متأخر في اللفظ وفي الرتبة
جميعاً : أما تأخره في اللفظ فظاهر ، وأما تأخره في الرتبة فلأن رتبة المفعول الذي
عاد الضمير إليه أن يتأخر عن الفاعل الذي اتصل الضمير به

فَعَلِمُ الشَّخْصَ عبارة عن اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً ، أى : بغير قيد ؛
فقولنا « اسم » جنس يشمل المعارف والنكرات ، وقولنا « يعين
مسماه » فصلٌ مُخرج للنكرات ؛ لأنها لا تعين مسماه ؛ بخلاف المعارف
فإنها كلها تعين مسماه ، أغنى أنها تُبين حقيقته وتجعله كأنه مُشاهدٌ حاضر
للعَيَان ، وقولنا « بغير قيد » مخرج لما عدا العلم من المعارف ؛ فإنها إنما
تعين مسماه بقيد : كقولك « الرَّجُلُ » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الألف
واللام ؛ وكقولك « غلامى » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الإضافة ، بخلاف
العلم ؛ فإنه يعين مسماه بغير قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص
المسمى زيدا بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بأنثى وهو ؛ وعبرت
في المقدمة عن الاسم بقولى : « إن عين مسماه » وعن نفي القيد بقولى :
« مطلقاً » قصداً للاختصار

وعلمُ الجنس عبارة عما دل ، إلى آخره ، وبيان ذلك أن قولك :
« أَسَامَةُ أَشْجَعُ مِنْ نُعَالَةَ » فى قوة قولك « الْأَسَدُ أَشْجَعُ مِنَ الثَّعْلَبِ »
والألف واللام فى هذا المثال لتعريف الجنس ، وأن قولك « هَذَا اسْمُهُ
مُقْبِلًا » فى قوة قولك « هَذَا الْأَسَدُ مُقْبِلًا » والألف واللام فى ذلك لتعريف
الحضور ، واحتُرزت بقولى « بذاته » من الأسد والثعلب فى المثال المذكور
فإنهما لم يدلّا على ذى الماهية بذاتهما ، بل بدخول الألف واللام

* * *

ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم ، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسماء ،
وإلى آتق ، وهو : ما أَشْعَرَ بِزِفْعَةٍ كزَيْن العابدين ، أو بَضْعَةٍ كقِفَّة وَبَطَّة ،

وإلى كُنْيَةٍ ، وهو : ما بُدِئَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ ، كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ عَمْرٍو ؛ وأنه إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ وَجِبَ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ . ثم إن كُنا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني ، وجاز إتياع الثاني للأول في إعرابه ، وذلك كـ « سَعِيدُ كُرْزٍ » وإن كُنا مضافين كـ « عَبْدُ اللَّهِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ » أو مُتَخَالِفِينَ كـ « زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ » وكـ « عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٍ » تعين الإتياع وامتنعت الإضافة

* * *

ثم قامت : الثَّابِتُ الْإِشَارَةُ ، وهو « ذَا » وَ « ذَانِ » فِي التَّذْكِيرِ ، وَ « ذِي » وَ « تِي » وَ « تَانِ » فِي التَّأْنِيثِ ، وَ « أَوْلَاءِ » فِيهِمَا ، وَتَلَحُّقُهُنَّ فِي الْبُعْدِ كَأَنَّ خِطَابَ حَرْفِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٍ بِهَا ، إِلَّا فِي الْمُثَنِّي ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِّنْ مَّدَّةٍ ، وَهِيَ الْفَصْحَى ، وَفِي سَبْقَتِهِ هَا التَّنْيِيزِ

وأقول : الثالث من أنواع المعارف : الإِشَارَةُ ، وهو مَادَلٌّ عَلَى مُسَمًّى وَإِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ الْمُسَمًّى ، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً : « هَذَا » فتدلُّ لفظة « ذَا » عَلَى ذَاتِ زَيْدٍ ، وَعَلَى الْإِشَارَةِ لِتِلْكَ الذَّاتِ ، وَقَوْلِي « وَهُوَ » بِالتَّذْكِيرِ بَعْدَ قَوْلِي « الْإِشَارَةُ » إِنَّمَا ضَمَّحَ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ « مَا » مِنْ قَوْلِي « مَادَلٌّ عَلَى مُسَمًّى » لَفْظُهُ التَّذْكِيرُ ، فَلَمَّا كَانَ الضَّمِيرُ هُوَ نَفْسُ « مَا » سَرَى إِلَيْهِ التَّذْكِيرُ مِنْهُ . الثَّانِي : أَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِي « الْإِشَارَةُ » عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَالتَّقْدِيرُ اسْمُ الْإِشَارَةِ فَالضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِي « وَهُوَ » رَاجِعٌ إِلَى الْاسْمِ الْمَحذُوفِ

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع ، وبيان الأول أنها إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل منها إما لمذكر ، أو مؤنث ، وبيان الثاني أنهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات
فالمفرد المذكر « هذا »

والمفردة المؤنثة « هذه » و « هاتى » و « هاتا »
ولثنية المذكرين « هذان » رفعاً ، و « هذين » جرّاً ونصباً
ولثنية المؤنثين « هاتان » رفعاً ، و « هاتين » جرّاً ونصباً
ولجمع المذكر والمؤنث « هؤلاء » : بالمد في لغة الحجازيين ، وبها جاء القرآن ، وبالقصر في لغة بني تميم

وليست « ها » من جملة اسم الإشارة ، وإنما هي حرف جنىء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه ؛ بدليل سقوطه منها : جوازاً في قولك « ذا » و « ذاك » ، ووجوباً في قولك « ذلك » ^(١) ولا الكاف اسم مضمّر

(١) ذكر المؤلف دليلاً على أن « ها » ليست جزءاً من اسم الإشارة في قولك : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ، وحاصل هذا الدليل أن « ها » لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاي من زيد لما جاز سقوطها بغير داع في قولك : ذا ، وذاك ، وأولئك ، بل لما وجب سقوطها في نحو قولك : ذلك . وإنما وجب سقوط الهاء في ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء في أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرة تثقل بها ، فلما كانت « ها » تسقط بغير سبب علمنا أنها ليست جزءاً من اسم الإشارة ؛ لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلا لسبب .

مثلها في « غلامك » لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة ، وذلك ممتنع ؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها ملازمة للتعريف ، وإنما هي حرف مجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب ، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد ، وأنت في اللام قبله بالخيار ، تقول : « ذاك » أو « ذلك » ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل :

إحداها : إشارة المثنى ، نحو « ذاك » و « تانك »

والثانية : إشارة الجمع في لغة من مده ، تقول : « أولئك » بالمد من غير لام ؛ فإن قصرت قلت : « أولاك » أو « أولالك »^(١)

والثالثة : كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التنبيه ، نحو : « هذاك » و « هاتاك » و « هاتيك »

ثم قلت : الرابع الوصول ، وهو : ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه

(١) جميع ما في القرآن من اسم إشارة الجمع محدود ، كما في قوله سبحانه وتعالى : (أولئك على هدى من ربهم) من سورة البقرة من الآية هـ ، وذلك لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، وهم يمدونه ، وعليه جاء قول جرير :

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

وبما ورد منه مقصوداً مع اللام قول الشاعر :

أولئك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعط الضليل إلا أوليكاً

وأقول : الرابع من أنواع المعارف : الموصولات ، وهي عبارة عما يحتاج إلى أمرين :

أحدهما : الصلة ، وهي واحد من أربعة أمور : أحدها : الجملة ، وشرطها أن تكون خبرية ، أى : محتملة للصدق والتكذب ، تقول : « جاءنى الذى قام » و « الذى أبود قائم » ولا يجوز « الذى هل قام » أو « الذى لا تضربه » والثانى الظرف ، والثالث : الجار والمجرور ، وشرطها أن يكونا تأميين ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)^(١) واحتزرت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ، فلا يقال « جاء الذى اليوم » ولا « جاء الذى بك » والرابع : الوصف الصريح ؛ أى : الخالص من غلبة الاسمية ، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة . نحو « الضارب » و « المضروب » كما سيأتى .

والأمر الثانى : الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ، نحو « جاء الذى قام أبوه » وشرطه أن يكون مطابقاً للموصول فى الأفراد والتذكير وفروعها ؛ وقد يخلفه الظاهر ، كقوله :

٦٧ — سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

(١) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٩

٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني

(رقم ٨٢)

اللغة : « سعاد » اسم امرأة ، أضناك ، أورثك الضنى ، وهو المرض الذى كلما ظننت أنه برئ عاد وإعراضها ، أراد به هجرانها وصدودها

وحمل عليه الزمخشري قول الله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
يَعْدِلُونَ) (١) ، وذلك لأنه قدر الجملة الاسمية ، وهى (الَّذِينَ) وما بعده

الإعراب : « سعاد » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى سعاد ، أو هذه
سعاد « التى » نعت لسعاد ، مبنى على السكون فى محل رفع ، أضناك « أضنى :
فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له ، والكاف ضمير المخاطب (وأراد به
نفسه ، فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد) مفعول به مبنى على الفتح فى محل
نصب « حب » فاعل أضنى ، وهو مضاف ، و « سعاد » مضاف إليه مجرور
بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وإعراضها ،
الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه
« عنك » جار ومجرور متعلق بإعراض « استمر » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعراض ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
« وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والآلف
للاطلاق ، والجملة فى محل رفع معطوفة بالواو على جملة الخبر

المعاني: قوله « التى أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر الذى هو
قوله « سعاد » فى آخر الشطر الأول ، موضع الضمير ، فربط به جملة الصلة ،
والأصل أن يقول : سعاد التى أضناك حبها . ووضع الاسم الظاهر فى موضع
الضمير فى جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء ، وذكروا أنه
لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ومنهم المؤلف نفسه ، فقد ذكر فى المفتى أنه
ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليه : فافهم ذلك وتدبره . ومثل البيت الذى
استشهد به المؤلف قول الشاعر ، وهو مجنون ليلى :

فَيَارَبَّ لَيْلَى ، أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أُلْطِمَعُ

(١) من سورة الأنعام ، الآية ١

معطوفة على الجملة الفعلية ، وهى (خَلَقَ) وما بعده ، على معنى أنه سبحانه خالق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء ، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد الذى أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب ؛ لخلو الصلة من ضمير ، وهذا فى الآية السكرية خير منه فى البيت ؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول ، وهو سعاد . فحصل التكرار ؛ وهو فى الآية بمعناه لا بلفظه ، وأجاز فى الجملة وجهاً آخر ، وبدأ به ، وهو أن تكون معطوفة على (الحمد لله) والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق ؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربههم يعدلون فيكفرون نعمته

ثم قلت : وهو « الذى » و « التى » وتثنيتهما ، وجمعهما ، و « الآلى » و « الذين » و « الآتى » و « الآتى » ، وما بمعناهن وهو « من » للعالم ، و « ما » لغيره ، و « ذو » عند طيى ، و « ذا » بعد ما أو من الاستفهاميتين إن لم تلغ ، و « أي » ، و « أل » فى نحو الضارب والمضروب

وأقول : لما فرغت من حدّ الموصول شرعت فى سرد المشهور من ألفاظه .

والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنها إما مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما لمذكر ، أو لمؤنث

فلمفرد المذكر « الذى » ، وتستعمل للعاقل وغيره ؛ فالأول نحو

(وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ) ^(١) وَاثْنَانِ نَحْوِ (هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ) ^(٢) وَلَئِنْ فِي يَاءٍ وَجِهَانِ : الإِثْبَاتُ ، وَالْحَذْفُ : فَعَلَى الإِثْبَاتِ تَكُونُ إِمَّا خَفِيفَةً فَتَكُونُ سَاكِنَةً ، وَإِمَّا شَدِيدَةً فَتَكُونُ إِمَّا مَكْسُورَةً ، أَوْ جَارِيَةً بِوُجُودِ الإِعْرَابِ ؛ وَعَلَى الْحَذْفِ فَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَهَا إِمَّا مَكْسُورًا كَمَا كَانَ قَبْلَ الْحَذْفِ وَإِمَّا سَاكِنًا

وَالْمُفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ « ائْتِي » ، وَتُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوِ (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ ائْتِي بُجَادِلْكَ فِي زَوْجِهَا) ^(٣) وَ « قَدْ » هُنَا لِلتَّوَقُّعِ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَتَوَقَّعُ سَمَاعُ شَكْوَاهَا وَإِنْزَالُ الْوَحْيِ فِي شَأْنِهَا ، وَ « فِي » لِلْسَّبَبِيَّةِ أَوِ الْخَارِفِيَّةِ ، عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ : أَيْ فِي شَأْنِهِ ؛ وَالثَّانِي نَحْوِ (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَانَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) ^(٤) أَيْ : سَيَقُولُ الْيَهُودُ مَا صَرَفَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَلَكِ فِي يَاءِ « ائْتِي » مِنْ اللُّغَاتِ الْخَمْسِ مَالِكٌ فِي يَاءِ « الَّذِي »

وَلَمْ يَنْشَأْ الْمَذْكُورُ « الْمَذَانِ » رَفْعًا ، وَ « الَّذِينَ » جَرًّا وَنَصْبًا وَلَمْ يَنْشَأْ الْمُؤَنَّثُ « اللَّتَانِ » رَفْعًا ، وَ « اللَّتَيْنِ » جَرًّا وَنَصْبًا وَلَكِ فِيهِنَّ تَشْدِيدُ النُّونِ وَحَذْفُهَا ، وَالْأَصْلُ التَّخْفِيفُ وَالثَّبُوتُ وَلِجَمْعِ الْمَذْكُورِ « اللَّائِي » بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ ، ^(٥) وَ « الَّذِينَ » بِأَيَاءٍ مُطْلَقًا ،

(١) مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ ، مِنْ الْآيَةِ ٣٣ (٢) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، مِنْ الْآيَةِ ١٠٢

(٣) مِنْ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ ، مِنْ الْآيَةِ ١ (٤) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مِنْ الْآيَةِ ١٤٢

(٥) مِنْ شَوَاهِدِ الْمَدِّ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبِي اللَّهِ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ
سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالُهَا

أو بالواو رفعاً

ولجمع المؤنث « اللَّائِي » و « اللَّاتِي » بإثبات الياء وحذفها فيهما ، وقد قرئ (وَاللَّائِي يَنْسِنَ) ^(١) بالوجهين ، ولم يُقرأ في السبعة (وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ) ^(٢) إلا بالياء ؛ لأنه أخف من « اللَّائِي » ؛ لكونه بغير همزة

ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكور وفروعه ، وهي : « مَنْ » وأصل وضعها لمن يعقل ، نحو (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا نُزِلَ إِلَيْكَ

ومن شواهد القصر قول الآخر :

نَحْنُ الْآلِي فَاجْمَعْ جُجُو عَاكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الآلى عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء ، وهذا في جمع المذكور العاقل ، وقد تستعمل هذه الكلمة في جمع المفرد المذكور غير العاقل ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَهِيَّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْآلِي . مَرَرْنَا عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

وربما استعملت هذه الكلمة في جمع المؤنث العاقل ، ومنه قول مجنون ليلى :

مَحَا حُبَّهَا حَبَّ الْآلِي كُنْ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَاتَا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الْآلِي يَسْكُنُ غُورَ نِهَامِهِ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

وقد تستعمل في جمع المفرد المؤنث غير العاقل ، ومنه قول الشاعر :

وَتُبْلَى الْآلِي يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْآلِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِدَا الْقَبِيلِ

الشاهد في قوله « عَلَى الْآلِي تَرَاهُنَّ إلخ » فإنه غنى بذلك الأفراس التي يركبها الذين يستلتمون : أي يلبسون اللأمة ، وهي بفتح اللام وسكون الهمة أداة الحرب

(١) من سورة الطلاق من الآية ٤ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١٥

مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى (١)

و « ما » لما لا يعقل : نحو (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (٢)

و « ذُو » في لغة طي ، يقولون : « جَاعَنِي ذُو قَامَ »

و « ذَا » بشرطين : أحدهما : أن يتقدم عليها « ما » الاستفهامية ،

نحو (ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) (٣) أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ أو « مَنْ »

الاستفهامية نحو « مَنْ ذَا لَقِيتَ » ؟ وقول الشاعر :

٦٨ — وقصيدة تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

(١) من سورة الرعد ، من الآية ١٩ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٩٦

(٣) من سورة النحل ، من الآية ٢٤ والآية ٣٠

٦٨ — هذا البيت من كلام أبي بصير الأعشى مبمّون بن قيس بن جندل ،

صناجة العرب في الجاهلية ، وأسيرهم شعراً ، من قصيدة مطلعها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ خُدُوءَ أَجْمَالِهَا غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

ورواية صدر الشاهد في ديوانه (ص ٢٣ طبع فيانا ١٩٢٧) هكذا *

وغريبة تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في قطر الندى

(رقم ٣٢)

اللفظة : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة . وهي في

اصطلاح علماء العروض عبارة عن جملة من الأبيات أقالها سبعة - وقيل عشرة -

سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان « غريبة » يريد أنها نادرة

منقطعة النظير

المعنى : إن كثيراً من القصائد النادرة المثال قد صنعتها صناعة عجيبه وأحكمت

صنعتة ، ليقول من تفرع أبياته سمعه : من قائل هذا الشعر البديع !

المعرب : « وقصيدة » الراوي واورب ، قصيدة : مبتدأ ، مرفوع بضمة

أى : بن الذى قالها ، وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه
واستدلوا بتأوله :

— ٦٩ — * نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ *

مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد
« تأتى » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً « الملوك » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله
ومفعوله فى محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله لأنه مبتدأ ، أو فى محل جر صفة
له باعتبار لفظه ، غريبة « صفة أيضاً لقصيدة فهى مرفوعة أو مجرورة » قد ،
حرف تحقيق ، قلتها ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
« ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للجمهور منصوب بأن
مضمرة جوازاً بعد اللام « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل
رفع « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع
« قالها » قال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، يعود إلى
ذا ، والضمير المتصل بالبارز مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة
من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر
فى محل رفع نائب فاعل يقال

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولاً بمعنى
الذى بعد « من » الاستفهامية ، وجاء لهذا الاسم الموصول بصيغة هي جملة « قالها »
وعائد هو الضمير المستتر فى قال ، على ما بيناه فى الإعراب
٦٩ — هذا عجز بيت صدره قوله :

* عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

وهذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى . يقر لها بعد أن خرج من بحن عبيد الله
ابن زياد وإلى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد
الذى هو عجز البيت فى كتابه أوضح المسالك فى باب الموصول ، وأنشد صدره فيه فى

فزعوا أن التقدير : والذي تحمليه طليق ؛ ف « ذا » موصول مبتدأ

و « تحملين » صلة ، والعائد محذوف ، و « طليق » خبر

الشرط الثاني : أن لا تكون « ذا » مُلغاةً ، وإلغاؤها بأن تركيب

مع « ما » فيصير اسماً واحداً ، فتقول « ماذا صَنَعْتَ » وينزل « ماذا »

بنزلة قولك أي شيء ، فتكون مفعولاً مقديماً ، فإن قدرت « ما » مبتدأ

باب أسماء الأفعال والأصوات ، وأنشد البيت كله في كتابه قطر الندى (رقم ٣٣)

اللغة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس . عباد ، هو عباد بن زياد

« نجوت ، يروى في مكانه « أمنت » أي صرت في مكان تأمين فيه

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

« ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار

ومجرور متعلق بقوله إمارة أو بمحذوف حال منه أو بما تعلق به الجار والمجرور

السابق « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال

هذا : اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ « تحملين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت

النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب

بتحسين محذوف ، والتقدير تحمليه « طليق » خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول

وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وستعرف ما في هذا الإعراب

الشاهر فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين زعموا أن « هذا »

اسم موصول ، والجملة بعده صلة ، والعائد إليه منها محذوف ، على نحو ما قرناه في

إعراب البيت ، ولم يرتض البصريون ذلك ، وذهبوا إلى أن « هذا » اسم إشارة

مبتدأ ، وجملة « تحملين » في محل نصب حال من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى

المبتدأ ، وتقدير الكلام : وهذا طليق حال كونه محمولا ، ومن هنا يظهر أن

الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين ، ولا خلوه من حرف التنبيه

و « ذا » خبراً فهي موصولة ؛ لأنها لم تلغ .

ومنها « أي » كقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ

أشدُّ) (١) أي : الذي هو أشد ، وقد تقدم الكلام فيها (٢)

ومنها « أل » الداخلة على اسم الفاعل ، كـ « الضارب » أو اسم

المفعول كـ « لمضروب » هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين

وزعم المازني أنها موصول حرفي ، ويردده أنها لا تُؤوَّل بالمصدر ، وأن

الضمير يعود عليها ، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف ، ويرده

أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله ، ويجوز عطف الفعل عليه ، كقوله تعالى :

(فَاَلْمَغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ) (٣) فعطف « أثرن » على « مغيرات » ؛ لأن التقدير

فالمغيرات أغيرن فأثرن ، والمغيرات : مفعلات من الغارة ، و (صُبْحًا)

ظرف زمان ، كانوا يغيرون على أعدائهم في الصباح ؛ لأنهم حينئذ يصيبونهم

وهم غافلون لا يعلمون ، ويقال : إنها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحي [إليه] ، والنَّعْ : الغبار ،

أو الصوت ، من قوله عليه الصلاة والسلام « مَا لَمْ يَكُنْ نَعٌّ أَوْ لَقْلَقَةٌ » (٤)

أي : فهيجن بالمغار عليهم صياحاً وجلبة

* * *

ثم قلت : الخامسُ المُحَلَّى بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ كجاء القاضي ، ونحو (فيها

(١) من سورة مريم ، من الآية ٦٩

(٢) انظر (ص ١٢٦ وما بعدها من هذا الكتاب)

(٣) من سورة العاديات ، من الآيتين ٣ و ٤

(٤) اللقطة - بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة - هي شدة الصوت

مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ) الآية ، أَوِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ (وُخْلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) وَنَحْوُ
(ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) وَنَحْوُ (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)
وَيَجِبُ ثَبُوتُهَا فِي فَاعِلٍ نَعْمَ وَبُشْسَ الْمُظْهَرَيْنِ ، نَحْوُ (نَعْمَ الْعَبْدُ)
و (بِشْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ) « فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ » فَأَمَّا الْمُضْمَرُّ فَمُسْتَتِرٌ
مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ ، نَحْوُ « نَعْمَ امْرَأَةً هَرِمَتْ » وَمِنْهُ (فَنِعْمًا هِيَ) ^(١) وَفِي نَعْتِي
الْإِشَارَةِ مُطْلَقًا وَأَيٍّ فِي النَّدَاءِ ، نَحْوُ (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ) وَنَحْوُ (مَالِ هَذَا
الْكِتَابِ) وَقَدْ يُقَالُ يَا أَيُّهَا هَذَا

(١) نَعْمَا : لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا «نَعْمَ» ، الَّتِي يَدُلُّ عَلَى إِنْشَاءِ الْمَدْحِ
وَالثَّانِيَةِ «مَا» ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي «مَا» هَذِهِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ ، وَلَهُمْ فِي
ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ «مَا» هَذِهِ نَكْرَةٌ تَامَةٌ فَهِيَ تَمَيِّيزٌ لِلْفَاعِلِ الْمُسْتَتَرِّ ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ :
فَنَعْمَ الشَّيْءُ شَيْئًا هِيَ ؛ فَالشَّيْءُ هُوَ الْفَاعِلُ ، وَعَبَّرْنَا بِهِ عَنِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي نَعْمَ
وَشَيْئًا هُوَ التَّمْيِيزُ ، وَهُوَ الَّذِي وَضَعْتَ «مَا» مَوْضِعَهُ ، وَهِيَ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَهُوَ
الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الَّذِي يَرِيدُهُ الْمُؤَلِّفُ بِالْإِتْيَانِ بِهَذَا الْمِثَالِ فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّ «مَا» مَعْرِفَةٌ تَامَةٌ ، وَهِيَ فَاعِلٌ نَعْمَ ، وَجُمْلَةٌ «نَعْمَا»
مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ : وَ «هِيَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَهُوَ
الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ ،

وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ : أَنَّ «مَا» لَا مَعْنَى لَهَا ؛ لِأَنَّهَا رَكِبَتْ مَعَ «نَعْمَ» فَصَارَتْا كَلِمَةً
وَاحِدَةً ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ «نَعْمَا» فِعْلًا مَاضِيًّا دَالًّا عَلَى إِنْشَاءِ الْمَدْحِ ، وَ «هِيَ»
فَاعِلٌ بِنَعْمَا ؛ فَالْجُمْلَةُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ ، وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ هِيَ جُمْلَةٌ
اسْمِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ الْآخِرُ هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَمَنْ وَافَقَهُ

ويجبُ في السَّعةِ حَذْفُهَا مِنَ الْمُنَادَى ؛ إِلَّا مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْجُمْلَةِ الْمُسَمَّي بِهَا ، وَمِنْ الْمُضَافِ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ صِفَةً مُعَرَّبَةً بِالْحَرْفِ ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى مَا فِيهِ أَلٌ

وأقول : الخامس من المعارف : الْمُحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الْعَهْدِيَّةِ أَوِ الْجِنْسِيَّةِ وَأَشْرَتُ إِلَى أَنَّ كِلَا مِنْهَا قِسْمَانِ ؛ لِأَنَّ الْعَهْدِيَّةَ إِمَّا أَنْ يَشَارَ بِهَا إِلَى مَعْنَى ذَهْنِيٍّ ، أَوْ ذَكْرِيٍّ ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ « جَاءَ الْقَاضِي » إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ عَهْدٌ فِي قَاضٍ خَاصٍّ ، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ ^(١)) الْآيَةُ ، فَإِنَّ أَلٌ فِي الْمِصْبَاحِ وَفِي الزَّجَاجَةِ لِلْعَهْدِ فِي مِصْبَاحِ زَوْجَاجَةٍ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرُهَا ، وَأَلُ الْجِنْسِيَّةِ قِسْمَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْتِغْرَافِيَّةً ، أَوْ مُشَارَاً بِهَا إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ^(٢) أَيْ : كُلُّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ ، وَنَحْوُ (ذَلِكَ الْكِتَابُ) ^(٣) أَيْ : أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ هُوَ كُلُّ الْكِتَابِ ، إِلَّا أَنَّ الْاسْتِغْرَاقَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ وَفِي ثَانِيَةِ لَخْصَائِصِ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أَيْ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ صِفَاتُ الرِّجَالِ الْمَحْمُودَةِ ، وَالثَّانِي نَحْوُ (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) ^(٤) أَيْ : مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ ، لَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اسْمُهُ مَاءٌ .

وقولي « الْعَهْدِيَّةُ أَوِ الْجِنْسِيَّةُ » خَرَجَ بِهِ الْحَلِيُّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الزَّائِدَتَيْنِ ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِعَهْدٍ وَلَا جِنْسٍ ، وَذَلِكَ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ (لَيْنٌ رَجَعْنَا إِلَى

(١) مِنْ سُورَةِ النُّورِ ، مِنَ الْآيَةِ ٣٥ (٢) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ، مِنَ الْآيَةِ ٢٨

(٣) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مِنَ الْآيَةِ ٢ (٤) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، مِنَ الْآيَةِ ٣٠

الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ (١) بفتح ياء (ليخرجن) وضم راءه وذلك لأن الأذل على هذه القراءة حال ، والحال واجبة التنكير ؛ فلهذا قلنا إن أل زائدة لا معرفة ، والتقدير ليخرجن الأعز منها ذليلاً ، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل ؛ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة ، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت أن « أل » المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين ، ويجب حذفها في مسألتين

أما مسألتا الثبوت فإحدهما : أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعل « نعم » أو « بئس » كقوله تعالى : (نِعَمَ الْعَبْدُ) (٢) (فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ) (٣) (فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ) (٤) و (بئس الشراب) (٥) وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى : (بئس مثل القوم) (٦) إلى أنه لا يشترط كون « أل » في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في (نِعَمَ الْعَبْدُ) (٢) بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو إليه نحو (وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (٧) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (٨) (بئس مثل القوم) (٦)

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون مفرداً ، لا مثني ولا مجموعاً ، مستتراً لا بارزاً ، مفسراً بتمييز بعده (٩)

-
- (١) من سورة المنافقين ، من الآية ٨ (٢) من سورة ص ، من الآية ٣٠
(٣) من سورة المرسلات ، من الآية ٢٣ (٤) من سورة الذاريات ، من الآية ٨
(٥) من سورة الكهف ، من الآية ٢٩ (٦) من سورة الجمعة ، من الآية ٥
(٧) من سورة النحل ، من الآية ٣٠ (٨) من سورة النحل ، من الآية ٢٩
(٩) يشترط في هذا التمييز خمسة شروط :

كقولك : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَنِعَمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، وَنِعَمَ رِجَالًا الزَّيْدُونَ ،
وقول الشاعر :

٧٠ — نِعَمَ أَمْرًا هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِرُتَاعِهَا وَزَرًا

أولها : أن يكون نكرة ؛ فلا يصح الإتيان به معرفة .
والثاني : أن يكون عاما ، ونريد بالعام ما يكون له أفراد متعددة كرجل
وامرأة وفتاة وكتاب ، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن
يكون تمييزاً ، نعم لو قلت : نعم شمساً شمس يومنا ، أو قلت : نعم قرأاً قرأ ليلتنا -
صح ذلك ؛ لأن القمر يتعدد بتعدد الليالي ، والشمس تتعدد بتعدد الأيام ؛ فصار
من قبيل النكرة العامة

والشرط الثالث : أن تكون النكرة مما يقبل أل ؛ فخرج بذلك لفظ « مثل »
ولفظ « غير » ونحوهما مما هو متوغل في التكثير ولا يقبل أل .
والشرط الرابع : أن يؤخر هذا التمييز عن الفعل الذي هو بئس أو نعم ؛
فلا يصح تقديمه عليهما .

والشرط الخامس : أن يقدم هذا التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم : فلا
يجوز أن يؤخر عنه ، والمثال الجامع لهذه الشروط هو ما ذكره المؤلف من قوله
نعم رجلاً زيد ، وقد اكتفى بذلك عن ذكر هذه الشروط

٧٠ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له يمدح
فيها هرم بن سنان المري

اللمعة : « لم تعر » أي : لم تنزل « مرتاع » فزع خائف « وزرا » أي : ملجأ
وحصناً ، يريد أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحساناته إليهم

الدهراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل
له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرأ الآتي
والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « امرأ » تمييز « هرم » مبتدأ

والثانية : أن يكون الاسم نعتاً : إما لاسم الإشارة . نحو (مالٍ هذا الكتاب) ^(١) (مالٍ هذا الرسول) ^(٢) وقولك : مَرَرْتُ بهذا الرجل ، أو نعت « أيها » في النداء . نحو (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ) ^(٣) (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ) ^(٤) ولكن قد تُنعت « أي » باسم الإشارة كقولك « يَا هَذَا » والغالب

مؤخر « لم » نافية جازمة . تعر ، فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر « إلا » أداة استثناء ، وكان « الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هرم » لمرتاع ، جار ومجرور متعلق بقوله وزرا الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بقوله مرتاع « وزرا » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال ؛ أأست ترى أن معنى الكلام لم تعر الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرم فيها وزرا للمرتاعين لها .

المشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن نعم فعل فاعله ضمير مستتر فيه و مرجعه هو قوله « امرأ » الذي وقع تمييزاً مفسراً لهذا الضمير لإبهامه ، فعاد الضمير هنا على متأخر لفظاً ورتبة ، أما تأخره لفظاً فواضح ، وأما تأخره رتبة فإن من البديهي أن التمييز متأخر عن الفاعل ؛ لأن كل فعل يحتاج ألبة إلى فاعل والأصل فيه أن يتصل به ، وقد يحتاج الكلام إلى تمييز لكنه يذكر بعد نهاية الكلام ، لكن هذا الموضع مما يغتفر فيه عود الضمير على المتأخر ، على نحو ما علمت مما سبق

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٤٩ (٢) من سورة الفرقان ، من الآية ٧

(٣) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧

(٤) من سورة الانفطار ، من الآية ٦ - واعلم أن « أيا » إذا نعتت بمذكر

فإن لفظها يذكر ، كما في الآيتين اللتين ذكرهما المؤلف ، وإذا نعتت بمؤنث فإن لفظها يؤنث ، كما في قوله تعالى : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) من سورة الفجر ،

حيثُ أن تنعت الإشارة كقوله :

٧١ — أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوَعْيَ

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِئِي

من الآية ٢٧ ، وكما في قول الشاعر :

أَيُّهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعًا إِنَّ الَّذِي تَبْخَذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

٧١ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري أحد شعراء الجاهلية،

وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٩)

المعنى : « الزاجري ، الذي يزجرني ويمنعني » الوعى ، هو فى الأصل الأصوات والجلبة ، ثم استعملوه فى الحرب والقتال لما فىهما من الأصوات ، مخلى ، أراد هل تضمن لى البقاء بزجرى إياى ومنعك لى عن منازلة الأقران

الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح وتنبيه » أيها « أى : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع » الزاجرى ، الزاجر : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ويا المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وقيل مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « أحضر ، فعل مضارع يروى مرفوعاً فلا لبس فيه ، ويروى منصوباً فهو منصوب بأن المحذوفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » الوعى ، مفعول به « وأن ، الواو عاطفة ، أن : مصدرية ناصبة » أشهد » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » اللذات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ » مخلى » خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ويا المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر

وقد لا تُنعتُ ، كقوله :

* أَهْذَانُ كَلَا زَادِيكُمَا *

— ٧٢ —

السؤال رقم ١ : قوله « أهذا الزاجري » حيث نعت « أى » باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالآلف واللام ، وهذا هو الغالب إذا نعت « أى » باسم إشارة . .

وفى البيت شاهد آخر : وهو انتصاب الفعل المضارع الذى هو قوله « أحضر » بأن المصدرية المحذوفة ، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب ، وهم الكوفيون ، والذى سهل النصب مع الحذف ذكر « أن » فى المعطوف ، وهو قوله « وأن أشهد » فافهم ذلك

٧٢ — هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه قوله :

* وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ يَغِلُّ *

وفى بعض نسخ الشرح ذكر البيت كله

اللفظ : « واعلا » هو الرجل الذى يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك « يغل » أصله يوغل - بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين - فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما ، على نحو ما علمت مما سبق للؤلؤف (ص ٢٤)

الاعراب : « أهذان » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ها : حرف تنبيه ، ذان : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على الآلف فى محل رفع ، وقيل : مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمشئى « كلا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « زاديكما » زادى : مفعول به ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مشئى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عمامد ، والآلف حرف دال على تثنية المخاطب « ودعاني » الواو عاطفة ، دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء

وأما مسألتنا الحذف فأحدها : أن يكون الاسم منادى ؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان : يا غلام ، ويا رجل ، ويا إنسان . ويستثنى من ذلك أمران : أحدهما : اسم الله تعالى ^(١) . فيجوز أن تقول : يا الله ، فتجمع بين « يا » والألف واللام ، ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها ، والثاني : الجملة المسمى بها ، فلو سميت بقولك « المنطلق زيد » ثم ناديته قلت : يا المنطلق زيد .

الثانية : أن يكون الاسم مضافاً ، كقولك في الغلام والدار : غلامي وداري ، ولا تقل الغلامي ولا الداري فتجمع بين أل والإضافة ، ويستثنى من ذلك مسألتان : إحداها أن يكون المضاف صفةً معربةً بالحروف ؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة ؛ وذلك نحو « الضارباً زيد »

مفعول به « واغلا » حان من المفعول به ، وهو ياء المتكلم « غيمن » في : حرف جر ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لواغل « يغل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول

الشاعريه : قوله « أيهان » حيث نعت « أي » باسم الإشارة الذي للمثنى وهو قوله « ذان » ، ولم ينعت اسم الإشارة باسم نحلي بالألف واللام ، وذلك قليل

(١) ألاكثر في نداء اسم الله تعالى أن تحذف حرف النداء وتعرض منه ميماً مشددة في آخر الاسم ، فتقول : اللهم ، وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، وهذا خاص بضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ

و « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ^(١) ، والثانية أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام ، فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وذلك نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » و « الرَّائِبُ الْفَرَسِ » ^(٢) وما عداها لا يجوز فيه ذلك ، خلافاً للفراء في إجازة « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ونحوه مما المضاف فيه صفةً والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام ، ولكوفيين كلهم في إجازة نحو « اثلاثة الأثوابِ » ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود ، والرُّمَانِيُّ والمُبَرِّدُ والزَّمخَشَرِيُّ في قولهم [في] « الضَّارِبِي » و « الضَّارِبُ بَكَ » و « الضَّارِبُ بِهِ » : إن الضمير في موضع خفض بالإضافة

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ : المُضَافُ بِعَرَفَةٍ ، كـ « غُلَامِي » و « غُلَامِ زَيْدٍ »

وأقول : هذا خاتمة المعارف ، وهو المضاف لمعرفة ، وهو في درجة

(١) ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسي :

وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُمُوتَ وَلَمْ تَدْرَ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمَّضَـ

الشَّائِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقُهَا دَمِي

حل الاستشهاد به في قوله ، الشائمي عرضي ، فان « الشائمي » صفة لكونه

اسم فاعل ، وهي معربة بالحروف لكونها مثني ، وقد أضيفت إلى « عرضي » الذي

هو مفعول به لهذه الصفة

(٢) ومن شواهد ذلك قول النابغة الذبياني :

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْأَبْكَارِ زَيْنَهَا سَعْدَانُ تَوْضِخُ فِي أَوْبَارِهَا اللَّبْدُ

ما أضيف إليه ، و « غلامٌ زيدٌ » في رتبة العلم ، و « غلامٌ هذا » في رتبة الإشارة ، و « غلامٌ الذي جاءك » في رتبة الموصول ، و « غلامٌ القاضي » في رتبة ذى الأداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف المضمَر كـ « غلامي » فإنه ليس في رتبة المضمَر ، بل هو في رتبة العلم ، وهذا هو المذهب الصحيح ، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً ، وذهب آخر إلى أنه في ربتها مطلقاً ، ولا يستثنى المضمَر ، والذي يدل على بطلان القول الثاني قوله :

٧٣ — * ... كخُذِرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ *

٧٣ — هذا الشاهد قطعة من بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، والبيت بتمامه هكذا :

فَأَدْرَكَ لَمْ يُجْهِدْ وَلَمْ يُشْنِ شَأُوهُ يَمُرُّ كخُذِرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ
وهذا البيت من قصيدة له طويالة كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب وتحاكى إليها في أن يصف كل واحد منهما فرسه في قصيدة ، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله :

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ
ومطلع قصيدة علقمة قوله :

ذَهَبْتَ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ
لغة بيت الشاهد : « أدرك » أى : أدرك هذا الفرس الوحش الذى كان يطارده « لم يجهد » أى على طبيعته من غير أن أجهدّه أو أتعبه « شأوه » الشاؤ : الشوط البعيد « الخذروف » لعبة للصبيان يدورونها بخيط فى أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها

فوصف المضاف المعروف بالأداة بالاسم المعروف بالأداة ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وعلى بطلان امثال قولهم : مَرَرْتُ
بَزَيْدٍ صَاحِبِكْ

المعنى : يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهد ، وأنه كان سريعاً
سرعة تشبه سرعة خذروف الوليد

الإعراب : « أدرك » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس
المذكور في آيات قبل هذا البيت « لم » نافية جازمة ، يجهد ، فعل مضارع مبنى
للمجهول . مجزوم بـ « و » ، ونائب فاعله ضمير الفرس ، والجملة في محل نصب حال من
فاعل أدرك « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « يثن » فعل مضارع مبنى
للمجهول ، مجزوم بـ « و » علامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها
« شأوه ، شأو : نائب فاعل ، والضمير مضاف إليه . والجملة في محل نصب
بالعطف على جملة الحائ « يمر » فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس
« تخذروف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير
الكلام : يمر مراراً كائناً كثر خذروف ، وخذروف مضاف ، و « الوليد » مضاف
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « المثقب » صفة لخذروف

المستأنف : قوله « تخذروف الوليد المثقب » فإن قوله « المثقب » نعت
لقوله خذروف في قوله « تخذروف الوليد » على ما علمنا من الإعراب ، وهذا
النعت محلى بالألف واللام ، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام ، والنعت
لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت ، فدلنا ذلك على أن المحلى بـ « أل » ليس أعرف
من المضاف إلى المحلى بـ « أل » . فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه
المعرفة ، وفي كلام المؤلف دليل على استثناء المضاف إلى الضمير ، فتنبه لهذا
وافهمه .

* * *

ثم قلت : باب - المرفوعات عشرة : أخذها : الفاعل ، وهو ما قدم
الفعل أو شبهه عليه وأُسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه ، كـ « عَلِمَ
زَيْدٌ » و « ماتَ بَكْرٌ » و « ضَرَبَ عَمْرُو » و (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)

وأقول : شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات ، وبدأت منها
بالمرفوعات ؛ لأنها أركان الإسناد ، وثبتت بالمنصوبات ؛ لأنها فضلات
غالباً ^(١) ، وختمت بالمجورات ؛ لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها ،
وهو المضاف ؛ فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة ، كما في قولك : « قام
غُلامٌ زَيْدٌ » وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة ، كما في قولك : « رأيتُ
غُلامَ زَيْدٍ » والتابع يتأخر عن المتبوع

وبدأت من المرفوعات بالفاعل ؛ لأمرين : أحدهما أن عامله لفظي ،
وهو الفعل أو شبهه ، بخلاف المبتدأ ؛ فإن عامله معنوي ، وهو الابتداء ^(٢) ،
والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ بدليل أنه يُزيل حكم العامل
المعنوي ، تقول في زيد قائم : « كان زَيْدٌ قائماً » و « إنَّ زَيْداً قائمٌ »
و « ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً » ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل
أقوى ، والأقوى مقدم على الأضعف . الثاني : أن الرفع في الفاعل للفرق

(١) إنما قال المؤلف « غالباً » لأن بعض المنصوبات ليس فضلة ، بل هو ركن
من أركان الإسناد ، وذلك اسم إن فيه المحكوم عليه ، وخبر كان فإنه المحكوم به .
(٢) هذا مذهب البصريين ، وهو الراجح ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل
في المبتدأ هو الخبر ، فالعامل عندهم في المبتدأ لفظي ، وهو مذهب ضعيف .

بينه وبين المفعول ، وإيس هو في المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ؛ فقدّمت ما هو الأصل

والضمير في قولي « وهو » للفاعل ، وقولي « ما قدّم الفعل أو شبهه عليه » مخرج لنحو « زَيْدٌ قَامَ » و « زَيْدٌ قَامَ » فَإِنَّ زَيْدًا فِيهَا أُسْنَدٌ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَشَبَّهَهُ وَلَكِنَّهَا لَمْ يَقْدَمَا عَلَيْهِ ، وَلَا بَدَ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ ؛ لِأَنَّ بِهِ يَتَمَيَّزُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وقولي « وأُسْنَدٌ إِلَيْهِ » مخرج لنحو « زَيْدًا » في قولك « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « أَنَا ضَارِبُ زَيْدًا » ؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِيهِمَا أَنَّهُ قَدَّمَ عَلَيْهِ فِعْلًا أَوْ شَبَّهَهُ ، وَلَكِنَّهَا لَمْ يَسْنَدْهَا إِلَيْهِ ، وقولي « على جهة قيامه به أو وقوعه منه » مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله ، نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » و « عَمَرُو مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ » فزَيْدٌ وَالْغُلَامُ وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا قَدَّمَ عَلَيْهِمَا فِعْلًا وَشَبَّهَهُ وَأُسْنَدٌ إِلَيْهِمَا لَكِنْ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى جِهَةِ الْوُقُوعِ عَلَيْهِمَا ، لَا عَلَى جِهَةِ الْقِيَامِ بِهِمَا كَمَا فِي قَوْلِكَ : عَمِلَ زَيْدٌ ، أَوْ الْوُقُوعِ مِنْهُ كَمَا فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ عَمَرُو

ومثلت لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) (١) فألوانه : فاعل لمختلف ؛ لأنه اسم فاعل فهو في معنى الفعل ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، أو يختلف ألوانه ، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل ، وقوله تعالى : (كَذَلِكَ) أى : اختلافًا كالاختلاف المذكور في قوله تعالى : (وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ) (١)

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٢٨ (٢) من سورة فاطر ، من الآية ٢٧

ثم قلت : الثاني نائبه ، وهو ما حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه ،
وغير عامله إلى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول ، وهو المفعول به نحو
(وقضى الأمر) فإن فقد المصدر نحو (فإذا نفخ في الصور نفخة
واحدة) (فمن عفي له من أخيه شيء) أو الظرف نحو « صيم رمضان »
و « جالس أمامك » أو المجرور نحو (غير المغضوب عليهم) ومنه
(لا يؤخذ منها) .

وأقول : الثاني من المرفوعات : نائب الفاعل ، وهو الذى يعبرون
عنه بمفعول مالم يسم فاعله ، والعبارة الأولى أولى لوجهين : أحدهما : أن
النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره ، كما سيأتى . والثانى : أن المنصوب
فى قولك : « أعطى زيد ديناراً » يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذى لم
يسم فاعله ، وليس مقصوداً لهم ، ومعنى قولى « أقيم هو مقامه » أنه أقيم
مقامه فى إسناد الفعل إليه .

ولما فرغت من حذوه شرعت فى بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل :
فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فعل أو يفعل ، ولا أريد بذلك هذين
الوزنين ؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا فى الفعل الثلاثى ، وإنما أريد أنه يضم أوله
مطلقاً ، ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ، ويفتح فى المضارع ، ثم بعد ذلك
يقام المفعول به مقام الفاعل ؛ فيعطى أحكامه كلها : فيصير مرفوعاً بعد أن
كان منصوباً ، ومعمدة بعد أن كان فيضلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد
أن كان جائز التقديم عليه .

والمفعول به عند المحققين مقدّم في النيابة على غيره وجوباً ، لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِينَارًا » ؛ ألا ترى أنه آخذ ، وأوضح من هذا « ضاربَ زَيْدٍ عَمْرًا » ؛ لأن الفعل صادر من زيد وعمرو ؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل ؛ حتى إن بعضهم جوز في هذا المفعول أن يُرفع وصفه فيقول : « ضاربَ زَيْدٍ عَمْرًا الجاهلُ » ؛ لأنه نعت لمرفوع في المعنى .

ومثلتُ لنيابته عن الفعل بقوله تعالى : (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ^(١) وأصله قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ : فُحِذِفَ الفاعل للعلم به ، ورفع المفعول به ، وغير الفعل بضم أوّله وكسر ما قبل آخره ؛ فانقلبت الألف ياء

فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره : مِنْ مَّصْدَرٍ ، أو ظرف زمان ، أو مكان ، أو مجرور

فالمصدر كقوله تعالى : (فَإِذَا تُفْعَخَ فِي الصُّورِ تَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) ^(٢) وقوله تعالى : (فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) ^(٣) وكون « تفخة » مصدراً واضح : وأما « شيء » فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير - والله أعلم - فأني شخص من القاتل عَفِيَ له عفوٌ ما من جهة أخيه ، والأخ هنا محتمل لوجهين : أحدهما : أن يكون المراد به المقتول فـ « مِنْ » للسببية : أي بسببه ، وإنما جعل أخا تعظيماً عليه وتنقيحاً عن قتله ؛ لأن الخلق كلهم مشتركون في أنهم عبيد الله فهم كالإخوة في ذلك ؛ ولأنهم أولاد أب

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٠ ؛ ومن سورة هود من الآية ٤٤

(٢) من سورة الحاقة ، الآية ١٣ (٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٧٨

واحد وأُمّ واحدة ، والثانى : أن المراد به ولىّ الدم ، وسمى أخا ترغيباً له
فى العفو ، و « مِنْ » على هذا لا ابتداء الغاية ، وهذا الوجه أحسن لوجهين :
أحدهما : أنّ كون « من » لا ابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية ، والثانى :
أن الضمير فى قوله تعالى : (وَأَدَّاءَ إِلَيْهِ) راجع إلى مذكور فى هذا الوجه
دون الأول

وظرف الزمان كقولك « صِيَمَ رَمَضَانُ » وأصله صامَ الناسُ رمضانَ
وظرف المكان كقولك « جُلِسَ أَمَامَكَ » والدليل على أن الأمام
من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قول الشاعر :

٧٤ — فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا

٧٤ — هذا البيت من معلقة ليلى بن ربيعة العامرى التى مطلعها :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمِثْنٍ تَأْبَدُ غَوْلُهَا فِرْجَانُهَا

المعنى : « عفت » درست وذهبت معالمها « الديار » جمع دار « محلاً » هو
بذل من الديار ، وهو موضع حلول أهلها : أى نزولهم وسكنائهم « مقامها »
بضم الميم - موضع إقامتهم « تأبد » توحش « غولها » قيل : هو جبل ، وقيل :
هو اسم ماء معروف عندهم « رجامها » هى الهضاب ، وأحدثها رجمة « فعدت »
يروى بالغين المعجمة من الغدو ، ويروى بالعين المهملة من العدو وهو شدة الجرى
« الفرجين » مثني فرج ، وهو الثغرة فى الجبل « مولى المخافة » أى الموضع الذى فيه المخافة

المعنى : يصف بقرة من بقر الوحش سمعت صوت الصيادين فأخذت
تعدو فى الجبل وهى كلها ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذى تجد فيه الصيادين
سواء فى ذلك الطريق الذى أمامها والطريق الذى خلفها

الاعراب : « فعدت » الفاء حرف عطف ، عدا : فعل ماض ، والتاء

فوضع « كلا » رفع بالابتداء . و « خلفها » بدل منه ، و « أمامها » عطف عليه ، والجملة التي هي « تحسب » وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن ، وإنما يصف الشاعر بقرة وحش بالتبليد ، وأنها لا تدرى على أى شىء تُتقدم ، ولا بد من تقدير واو حال قبل « كلا » فكانه قال : فعدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها

علامة التأييد ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى بقرة الوحش « كلا » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « الفرجين ، مضاف إليه « تحسب » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى البقرة أيضاً « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم أن « مولى » خبر أن ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « الخفاة » مضاف إليه ، وإن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى تحسب ، وجملة تحسب مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال على تقدير الواو « خلفها » خلف : بدل من كلا ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير الذى للثانية العائد إلى البقرة مضاف إليه « وأمامها » الواو عاطفة ، أمام : معطوف على خاف ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه أيضاً ، وفي هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضربنا عنها صفحاً ، لأنها لا تخلو عن تكلفات بعيدة .

الشاعر فيه : قوله « أمامها » فإن الرواية قد وردت برفعه ، بدليل أن هذه القصيدة ميمية مرفوعة القوافي ، ورفعها على أنه معطوف على خلفها الذى هو بدل من « كلا » الذى هو مبتدأ على ما علمت في إعراب البيت ، فدل ذلك على أن « أمام » من الظروف المتصرفة ، أى التى تخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل ، فتكون مرفوعة بعامل من العوامل التى تقتضى الرفع كما هنا . ونحو ذلك

تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخَافَةِ ، أَيْ : الْمَكَانَ الَّذِي تَوْتَى فِيهِ
وَالْمَجْرُورَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا) ^(١)
وَ (يُؤْخَذُ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ ، وَهُوَ خَالٍ مِنْ ضَمِيرٍ
مُسْتَرْفِيهِ ، وَ (مِنْهَا) جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ : أَيْ لَا يَكُنْ أَخْذٌ مِنْهَا ،
وَلَوْ قَدَرْنَا مَا هُوَ الْمَتَبَادِرُ مِنْ أَنَّ فِي (يُؤْخَذُ) ضَمِيرًا مُسْتَرًى هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ
الْفَاعِلِ ، وَ (مِنْهَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لِأَنَّ [ذَلِكَ] الضَّمِيرَ عَائِدٌ حِينَئِذٍ
عَلَى (كُلِّ عَدْلٍ) وَ « كُلِّ عَدْلٍ » حَدَثٌ ، وَالْأَحْدَاثُ لَا تَوْخَذُ ، إِنَّمَا تَوْخَذُ
الذَّوَاتُ ، نَعَمْ ، إِنْ قَدَرْنَا أَنَّ (لَا يُؤْخَذُ) بِمَعْنَى لَا يَقْبَلُ ، صَحَّ ذَلِكَ
وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِي « فَإِنْ فَقَدْ الْمَصْدَرُ - إِلَى آخِرِهِ » أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِ
الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ ،
وَاسْتَدَلَّ الْمُخَالِفُونَ بِنَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧٥ — أَتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وُقِيتُ الشَّرُّ مُسْتَطِيرًا

(١) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٠

٧٥ — هَذَا الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ

الْمَعْنَى : « أَتِيحَ لِي ، هَيْئُ لِي وَقَدَرٌ نَذِيرًا » مَخَوْفًا وَمُحْذَرًا « وَقِيتُ الشَّرَّ »
حَفِظْتُ مِنْهُ

الْمَعْنَى : يَرِيدُ أَنْ أَعْدَاءَهُ قَدْ دَبَرُوا لَهُ لِيُوقِعُوهُ فِي شَرٍّ يَتَفَاقِمُ خَطْبُهُ وَيَتَطَايَرُ
شَرُّهُ ، وَأَنَّ الْمَقَادِيرَ هَيَأَتْ لَهُ مِنْ يَنْذِرُهُ بِمَا يَتَوَّهُ لَهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ سَبِيحًا فِي حِفْظِهِ
مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرِّ .

الْمَعْرَابُ : « أَتِيحَ » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « لِي » جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، وَهُوَ
نَائِبٌ فَاعِلٌ « أَتِيحَ » مِنَ الْعَدَى « جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٍ مِنْ قَوْلِهِ نَذِيرًا .

... ..

الآتى ، وكان أصله صفة له ، فلما تقدم إليه أعرب حالا « نذيرا » مفعول به لأتبع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، به « جار ومجرور متعلق بوقيت الآتى » وقيت ، وقى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « الشر » مفعول ثان لوقى ، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل « مستطيرا » حال من الشر

المأهر فيه : قوله « أتبع لى نذيراً » فإن أتبع فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصل هذا الفعل وهو مبنى للمعلوم يتعدى إلى مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام ، تقول : أتبع الله لى ظرفاً حسنة ، فلفظ الجلالة هو الفاعل ، والجار والمجرور أجد المفعولين ، وظرفاً : هو المفعول الثانى ، ولو أردت أن تبنى هذا الفعل للمجهول فى مثلنا كنت تقول : أتبع لى ظروف حسنة ، فتغير صورة الفعل وتسند إلى المفعول الذى كان يتعدى إليه بنفسه وتترك الجار والمجرور ، إلا أن هذا الشاعر لما بنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به ، بدليل أن هذا المفعول به منصوب ، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ، ومقصود على ضرورة الشعر عند سائر البصريين . وما ورد منه واستدل به أنصار الكوفيين والأخفش قول جرير يهجو الفرزدق :

وَأَوْ وَلَدْتُ قُفَيْرَةً جَرَوْكَ لَسْبٌ بِذَلِكَ الْجَرِّ السِّكَلَابَا

فقوله « بذلك » جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله « سب » الذى هو فعل ماض مبنى للمجهول ، و « السكلابا » مفعول ثان لسب منصوب بالفتحة الظاهرة ، فأنت ترى جريراً قد أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به حينما اضطرته قافية البيت لذلك ، ومثل هذا البيت أيضاً قول الراجز ، وينسب إلى رؤبة بن العجاج :

لَمْ يُعْنِ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا وَلَا شَفَى ذَا الْغَىِّ إِلَّا ذُو هُدَى

وبقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) فأقيم فيها الجار
والمجرور وترك المفعول به منصوباً

فقوله « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وقوله « بالعلياء » جار ومجرور هو
نائب فاعله ، وقوله « سيداً » مفعول به يعن المبنى للمجهول . وقد أناب هذا
الشاعر الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به ، والدليل على أنه أناب
الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوباً ، ولو أنابه لرفعه
كما علمت من أحكام إنابة المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوباً . ومثل هذه
الشواهد قول الشاعر :

وَإِنَّمَا يُرْضَى النُّيُبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

فإن قوله « معنياً » اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وهو منصوب
لأنه خبر دام ، وقوله « بذكر » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل لمعنى ، وقوله
« قلبه » مفعول به لمعنى ، ولم ينب الشاعر المفعول به مع وجوده في الكلام
بدليل أنه جاء به منصوباً ، وأناب الجار والمجرور . وكل هذه الشواهد محمولة على
الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين

(١) من سورة الجاثية ، من الآية ١٤ - وأبو جعفر يقرأ في هذه الآية بضم
الياء من « ليجزى » على أنه فعل مضارع مبنى للمجهول ، وينصب « قوماً » على أنه
مفعول به ليجزى ، ونائب الفاعل هو « بما » وهو الجار والمجرور ، فدللت
هذه القراءة في هذه الآية الكريمة على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود
المفعول به ، ولو تقدم المفعول به على النائب عن الفاعل ، وهذا رأى جمهرة
الكوفيين ، وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين : أولهما : أن
الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، ولكن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود
إلى مصدر يجزى وهو الجزاء . وثانيهما : أن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة
لا تصلح للاحتجاج بها ؛ لأنها لا تزيد عما يكون من ضرورات الشعر

* * *

ثم قلت : ولا يُحذفان ، بل يَستتران ، ويُحذفُ عاملُهما جَوَازاً ، نحو « زَيْدٌ » لِيَنْ قَالَ « مَنْ قَامَ » أَوْ « مَنْ خَرِبَ » وَجُوباً نَحْوُ (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) . وَلَا يَكُونَانِ جُمْلَةً ؛ فَنَحْوُ (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) عَلَى إِضْمَارِ التَّيْنِ ، وَنَحْوُ (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) عَلَى الْإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ ، وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهَا وَجُوباً فِي نَحْوِ « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وَ « قَامَتْ هِنْدٌ » أَوْ « الْهِنْدَانِ » أَوْ « الْهِنْدَاتُ » وَجَوَازاً : رَاجِحاً فِي نَحْوِ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَمِنْهُ « قَامَتِ الرِّجَالُ » أَوْ « النِّسَاءُ » أَوْ « الْهُنُودُ » وَ « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ امْرَأَةٌ » وَمِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ، وَمَرْجُوحاً فِي نَحْوِ « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَلَا تَلَحُّفُهُ عِلَامَةٌ تَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ ، وَشَذَّ نَحْوُ « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ »

وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه : الحكم الأول : أنهما لا يحذفان ، وذلك لأنهما عمدتان ، ومُزَلَّانِ من فعلهما منزلة الجزء ؛ فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ أَنَّهما فِيهِ مَحذُوفَانِ فَلَيْسَ مَحْمُولاً عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهما ضَمِيرَانِ مُسْتَتَرَانِ ^(١) ؛ فَمِنْ ذَلِكَ

(١) هذا الكلام على إطلاقه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل ، ولكنه غير صحيح بالنسبة للفاعل ، وذلك لأن الفاعل قد حذف في مواضع عديدة ، ومنها مواضع قياسية ، وذكر المؤلف نفسه في كتاب قطر الندى بعض هذه المواضع

قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ،

ونحن نجمل لك ذكر هذه المواضع حتى لا تضيع عليك فائدة نرجو أن تنتفع بها .

الموضع الأول : فاعل المصدر في نحو قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ

ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيًّا ذَا مَقْرَبَةٍ) من سورة البلد من الآيتين ١٤ و ١٥ .

والموضع الثاني : فاعل أفعل في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه ، نحو

قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْهَرْ) من سورة مريم ، من الآية ٣٨

والموضع الثالث : عند نيابة نائب الفاعل عنه ، نحو قوله تعالى :

(وَقَضَى الْأَمْرُ) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٠

والموضع الرابع : في إقامة البدل مقام الفاعل . نحو قولهم : ما قام إلا هند ؛

فم عند التحقيق ليست فاعل قام ، بل هي بدل من فاعل قام ، وأصل الكلام :

ما قام أحد إلا هند . والدليل على أن هنداً ليست فاعلاً أنهم التزموا تذكير نحو

قام ، ولو اعتبروا ما بعد إلفاعلاً لأنثوا الفعل إذا كان ما بعد إلا مؤنثاً .

والموضع الخامس : فاعل قل وكثر ونحوهما إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ،

نحو قرأك : قلما يكون ذلك ، وكثر ما يكون ذلك .

والموضع السادس : إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف كما في قوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ)

فإن التقدير - والله أعلم - وجاء أمر ربك .

والموضع السابع : إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة ، نحو قول الشاعر :

كُرَّةٌ ضَرَبْتُ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّيْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

أصل الكلام فتلقفها الناس رجلاً رجلاً : فحذف الفاعل ، وأناب عنه

الحال المفصلة

والموضع الثامن : الفاعل الذي حذف للتخلص من التقاء الساكنين ،

وذلك في الفعل المستند إلى ضمير الجماعة عند تأكيده بنون التوكيد ، نحو قولك :

اضربن يا قوم .

ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ « ففاعل « يشرب » ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره - وهو الزانى - لأن ذلك خلاف المقصود ولا الأصل « ولا يشرب الشارب » فحذف الشارب ؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه « يشرب » [فإِن « يشرب » يستلزم الشارب] وَحَسَنَ ذَلِكَ تَقْدُّمُ نظيره - وهو « لا يزنى الزانى » - وعلى ذلك فقس ، وتأنى لـكل موضع بما يناسبه ، وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل ، وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء

* * *

الثانى : أن عاملها قد يحذف لقرينة ، وأن حذفه على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقولك « زَيْدٌ » جواباً لمن قال لك « مَنْ قَامَ » ؟ أو « مَنْ ضَرِبَ » ؟ فزيد فى جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوف ، وفى جواب الثانى نائب عن فاعل فعلٍ محذوف ، وإن شئت صرحت بالفعلين فقلت « قَامَ زَيْدٌ » و « ضَرِبَ عَمْرٌ »

والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له ، وقد اجتمع المثالان فى الآية الكريمة ^(١) (الْأَسْمَاءُ) فاعلٌ ؛ (انْشَقَّتْ) محذوفة . كالسماء فى قوله تعالى : (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ) ^(٢) إلا أن الفعل هناك مذكور . و « الأرض »

(١) هى قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت) وقد تلاها المؤلف فى المتن ، من سورة الانشقاق ، من الآيات ١ - ٣ (٢) من سورة الرحمن ، من الآية ٣٧

نائب عن فاعل « مُدَّتْ » محذوفة ، وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور ، فلا يجوز أن يتلغظ به ؛ لأن المذكور عوض عن المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه

* * *

الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلوا بقوله تعالى : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُنُهُ) ^(١) (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) ^(٢) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) ^(٣) فجعلوا جملة (لَيْسَ جُذُنُهُ) فاعلا ل (بَدَأَ) وجملة (كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) فاعلا ل (تَبَيَّنَ) وجملة (لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) قائمة مقام فاعل (قِيلَ) ؛ ولا حجة لهم في ذلك : أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد : إما على مصدر الفعل ، والتقدير : ثم بدا لهم بداء ، كما تقول : « بَدَأَ لِي رَأْيٌ » ويؤيد ذلك أن إسناد « بدا » إلى « البداء » قد جاء مُصَرَّحًا به في قول الشاعر :

٢٦ — لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقَاوِصِ بَدَاءُ

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة إبراهيم ، من الآية ٥٤

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١١

٧٦ — نسب في اللسان (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشماخ بن ضرار

الخطفاني ، ولم أجده في ديوانه المطبوع

اللغة : « حق لقاؤه » يروى في مكانه « حق وفاؤه » و « القلوص » بفتح

القاف — الناقة الشابة « بدالك بداء » ظهر لك رأى آخر غير ما كنت قد رأيت

المعنى : يقول : لعلك قد تغير رأيك في شأن هذه الناقة ، وظهر لك في

وإما على السَّجْنِ - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى : (لَيَسْجُنَنَّهُ)
ويدلُّ عليه قوله تعالى (قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) (١)
وكذلك القول في الآية الثانية ، أى : وتبين هو ، أى التَّيِّين ، وجملة
الاستفهام مفسرة . وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى
الذى هو محل الخلاف ، وإنما هو [من] الإسناد اللفظى ، أى : وإذا
قيل لهم هذا اللفظ ، والإسناد اللفظى جائز فى جميع الألفاظ ، كقول العرب
« زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ » وفى الحديث « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله
تَكُنْ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ »

* * *

آخرىات التفكير مالم يكن ظاهراً ، وما قضى لابد كائن .

الاعراب : « لعلك » لعل : حرف ترج ونصب ، والكاف ضمير المخاطب
اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « والموعود » الواو واو الحال ، الموعود : مبتدأ
« حق » خبر المبتدأ « وفاؤه » وفاء : فاعل حق ، لأنه صفة مشبهة أو مصدر ، والضمير
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « بدا » فعل ماض « لك »
جار ومجرور متعلق ببدا « فى تلك » الجار والمجرور متعلق ببدا أيضاً ، واللام
للبعد ، والكاف حرف خطاب « القلوص » بدل من اسم الإشارة أو عطف
بيان عليه « بداء » فاعل بدا ، والجملة من الفعل وفاعله خبر لعل فى أول البيت

الشاهد فيه : قوله « بدا لك بداء » حيث أسند الفعل - وهو بدا - إلى بداء ،
وهو مصدر ذلك الفعل ؛ وذلك يرشح أن هذا الفعل لو ورد فى كلام آخر جاز
أن يقدر الفاعل ضميراً عائداً إلى مصدره كما فى الآية الكريمة (ثم بدا لهم من
بعدهما رأوا الآيات ليسجننه) على نحو ما ذكر المؤلف

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣٣

الحكم الرابع : أن عامليهما يؤنث إذا كانا مؤنثين . وذلك على ثلاثة أقسام : تأنيث واجب ، وتأنيث راجح ، وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين :

إحدهما : أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً . ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيه ، فالحقيقي نحو « هِنْدٌ قَامَتْ » فهند : مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، والفاعل مستتر في الفعل ، والتقدير : قامت هي ، والتاء علامة التأنيث ، وهي واجبة ؛ لما ذكرناه ، والمجازي نحو « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وإعرابه ظاهر ؛ ولما مثلت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم أن وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى ، بخلاف ما لو عكست ؛ فأما قول الشاعر :

٧٧ — إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضَمْنَا قَبْرًا بَمَرٍّ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٧٧ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم مولى عبد القيس ، من قصيدة له تعد من نادر الكلام وثق المعاني ، يرثى فيها المغيرة بن المهلب .

الاعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « السباحة » اسم إن « والمروءة » معطوف عليه « ضمنا » ضمن : فعل ماض مبني للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل . مبني على السكون في محل رفع ، وهو المفعول الأول « قبرا » مفعول ثان لضمين « بمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « على الطريق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر « الواضح » صفة للطريق

الشاهد فيه : قوله « ضمنا » فإن « ضمن » فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث ؛ وهو الألف العائدة إلى السباحة والمروءة ، وكان من حقه أن يؤنث هذا الفعل فيقول : ضمنتا ؛ لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه ، سواء أكان هذا المؤنث الذي يعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقياً للتأنيث أم كان مؤنثاً مجازياً للتأنيث ؛ فترك الشاعر في هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب

ولم يقل « ضمنتا » فضرورة

اثنائية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً بحقيق التأنيث : مفرداً ،
أو ثنية له ، أو جمعاً بالألف والتاء ، فالمفرد كقوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ
أَمْرَأَةُ عِمْرَانَ ^(١)) والمثنى كقولك : قامت الهندان ، والجمع كقولك :
قامت الهندات ، فأما قوله :

٧٨ — تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مُمْسِرَةٍ

وذلك شاذ لا يقاس عليه في السعة ، بل وليس لنا أن نستعمل مثله في شعرنا ؛ لأن
ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا ، فافهم هذا
(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٣٥

٧٨ — هذا البيت لليد بن ربيعة العامري ، من أبيات له أربعة يقولها
لابنتيه ، وهو أول هذه الأبيات ، وبعده قوله :

فَقُومَا وَقَوْلَا بِالَّذِي تَعَلَّمَانِيهِ وَلَا تَخْجِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا شَعْرَ
وَقَوْلَا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا صَدِيقَهُ أَضَاعَ ، وَلَا خَانَ الْخَلِيلَ ، وَلَا غَدَرَ
إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَمَا لَفَقْدِ اعْتَدَرَ

اللغة : « تمنى » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مثل تقدم وتذكر وتقديس ،
ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً ، وأصله تمنى مثل تنزكى وتتقدم وتهذب ، ثم
حذف إحدى التاءين ؛ لأن كل فعل تصدر بتاءين جاز لك حذف إحداهما ، كما
حذفت من قوله تعالى : « فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى » من سورة الليل ، من الآية ١٤
والأصل تَلَظَّى ، ومن قوله تعالى : « فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى » من سورة عبس ، الآية ٦
وأصله تَصَدَّى . ونحو ذلك كثير في القرآن وفي الفصحح المستعمل من لغة العرب
« ربيعة أو مضر » هما ابنا نزار بن معد بن عدنان ، وهما أبوا العرب العدنانيين ،
ويراد بهما هذا التعبير معنى : وهل أنا إلا من الناس ينزل في ما ينزل بكل واحد منهم

فضرورة إن قُدِّرَ الفعل ماضياً ؛ وأما إن قُدِّرَ مضارعاً - وأصله تَتَمَنَّى
فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) (١) -
فلا ضرورة

وأما قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) (٢) فإنما جاز لأجل الفصل

الاعراب : « تمنى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف ، أو فعل
مضارع مرفوع بضممة مقدره على الألف « ابتئى » فاعل مرفوع بالألف نيابة
عن الضمة لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب
« يعيش » فعل مضارع منصوب بأن « أبوهما » أبو : فاعل يعيش ، مرفوع
بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب مضاف إليه
« وهل » الواو للاستئناف ، هل : حرف استفهام « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « إلا ،
أداة حصر » من ربيعة ، جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « مضر » معطوف على ربيعة ؛ وسكن لأجل الوقف

الشاهر في : قوله « تمنى ابتئى » في قوله « ابتئى » مثنى ابنة ، وهى
مؤنثة ، حقيقة التأنيث . وقد وقع هذا اللفظ فاعلاً لقوله « تمنى » فإن كان فعلاً
ماضياً كان خالياً من علامة التأنيث ؛ لأن علامة التأنيث فى الفعل الماضى تاء
ساكنة متصل بآخره ؛ فعلى ذلك كان ينبغى أن يقول : تمت ابتئى ، ولو قدرت
هذا الفعل مضارعاً محذوف إحدى التاءين كان مؤنثاً ؛ لأن علامة التأنيث فى
الفعل المضارع تاء متحركة متصل بأوله ، وكل ما فى الباب أن هذه التاء حذفت
للتخفيف ، والمحذوف لسبب كالثابت فى اللفظ ؛ فيلزم على اعتبار الفعل ماضياً
أن يكون البيت شاذاً ؛ لأنه لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل بحقيقى التأنيث ،
ويلزم على اعتبار الفعل مضارعاً جريان البيت على المستعمل المطرد ، وهذا الاعتبار
أولى بالاعتبار ؛ لأنه لا يجوز التخرج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره

(١) من سورة الليل ، من الآية ١٤ (٢) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٢

بالمفعول ، أو لأن الفاعل في الحقيقة أل الموصولة ، وهي اسم جمع ؛ فكأنه قيل : اللاتي آمنن ، أو لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات : أى النسوة اللاتي آمنن^(١) .

(١) أنت تعلم أن كل ما يدل على معنى الجمع يحتمل أن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، سواء أكان جمعاً حقيقة أم كان اسم جمع أم كان اسم جنس جمعى ، وسواء أكان الجمع جمع تكسير لمذكر أم جمع تكسير لمؤنث أم جمع مذكر سالم أم جمع مؤنث سالم ، فاسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، واسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، وجمع التفسير الذى لمذكر نحو رجال وزيود ، وجمع التفسير الذى لمؤنث نحو هنود وضوارب ، وجمع المذكر السالم نحو الزيدى والمؤمنين والبنين ، وجمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات .

وعلى مقتضى هذا الذى ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للوجهين كان ينبغى أن يجوز فى جميعها تأنيث الفعل المسند إليها على تأويلها بالجماعة ، وتذكيره على تأويلها بالجمع

وقد اختلف النحاة فى هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله تجويز الوجهين فى جميع هذه الأنواع ؛ تمشياً مع هذا الأصل الذى ذكرناه .

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته تجويز الوجهين فى جميع الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه أوجب فيه تذكير الفعل والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته تجويز الوجهين فى اسم الجمع وفى اسم الجنس الجمعى . وفى جمع التفسير لمذكر وفى جمع التفسير لمؤنث ، ووجوب التذكير فى جمع المذكر السالم ، ووجوب التأنيث فى جمع المؤنث السالم ؛ قالوا : لأنك حين تجمع رجلاً على رجال ، وحين تجمع هنداً على هنود - لا يبقى فى الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه ؛ فأشبه اسم الجمع الذى

لا واحد له من انفذه . فأما حين تجتمع زيدا على الزيدتين وحين تجتمع هنداً على الهندات فإنه يبقى انفظ الواحد في الجمع على ما كان عليه ؛ فأشبهه المفرد ، والمفرد المذكور يجب معه تذكير الفعل فكذلك جمعه السالم ، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل فكذلك جمعه السالم .

وخلاصة هذا الخلاف أن الجميع متفقون على جواز الوجهين في الفعل المسند إلى اسم الجمع أو إلى اسم الجنس الجمعي أو إلى جمع التكسير لمذكر أو إلى جمع التكسير لمؤنث . والخلاف بين البصريين جميعاً والكوفيين وحدهم في الفعل المسند إلى جمع مذكر سالم ، وبين البصريين جميعاً والكوفيين ومعهم أبو علي الفارسي في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم .

وقد استدلل جمهور الكوفيين وأبو علي الفارسي على جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند بجمع المؤنث السالم بقوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) من سورة الممتحنة . من الآية ١٢ ، فقد جرى بالفعل في هذه الآية الكريمة - وهو « جاءك » - من غير علامة تأنيث ، مع أن فاعله - وهو « المؤمنات » - جمع مؤنث سالم ، فدل على أنه يجوز خلو الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث - وهذا هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين ، ولا حاجة بالكوفيين والفارسي إلى الاستدلال على التأنيث ؛ لأنه محل اتفاق في هذا المثال ونحوه - وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبي علي بهذه الآية بثلاثة أجوبة أشار المؤلف إلى جميعها :

أما الجواب الأول فإننا لانسلم لكم أن السبب في تذكير الفعل هو كون الفاعل جمع مؤنث سالماً ، بل السبب في تذكير الفعل هو الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الذي هو ضمير المخاطب ، وأنت تعلم أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث فاصل أي فاصل جاز في الفعل التأنيث وعدمه ، تقول : زارتنى هند ، وزارنى هند

وأما الجواب الثاني : فإننا لانسلم أن الفاعل في هذه الآية الكريمة هو

... ..

« المؤمنات ، الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل الفاعل هو « أل » الموصولة التى بمعنى اللاتى ، واللاتى ليس جمعاً ، بل هو اسم جمع ، فيكون الفاعل فى الآية الكريمة - عند التحقيق - اسم جمع ، واسم الجمع يجوز فى فعله التأنيث وعدمه بالإجماع .

وأما الجواب الثالث : فإننا لانسلم أن الفاعل هو « المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة ، وأصل الكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ، والموصوف المحذوف الذى قدرناه بالنساء اسم جمع لاجمع مؤنث سالم ، فحذف التاء سببه أن الفاعل اسم جمع ، ونحن لانخالفكم فى جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع

ومما استدل به الكوفيون وأبو على الفارسى قول عبدة بن الطبيب من قصيدة رواها المفضل الضبي فى المفضليات :

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّالِمُونَ إِلَى نَمٍّ تَهْدَعُوا
حيث أتى بالفعل - وهو « بكى » - مجرداً من تاء التأنيث ، مع كون فاعله جمع مؤنث سالماً - وهو « بناتى » - وأجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل - وإن كان جمع مؤنث سالماً - قد أشبهه جمع التكسير ، بسبب أن مفردة - وهو بنت - لم يوجد بتمامه فى لفظ الجمع ، فلما أشبهه جمع التكسير أخذ حكمه ، وهو جواز الوجهين فى الفعل المسند له ، وإذا جاز فى هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجهين فى كل فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم ، حيث لا توجد هذه العلة

ومما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قول الله تبارك وتعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) من سورة يونس ، من الآية ٩٠ ، حيث لحقت الفعل - وهو « آمنت » - تاء التأنيث ، مع أن فاعله جمع مذكر سالم - وهو « بنو إسرائيل » - ومثله قول الشاعر وهو

وأما التأنيث الراجح ففي مسألتين أيضاً

إحداها : أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث ، كقولك :
طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وقوله تعالى (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ) ^(١) (فَاَنْظُرْ
كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ) ^(٢) (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) ^(٣)

الثانية : أن يكون ظاهراً حقيقى التأنيث منفصلاً بغير « إلا » كقولك :
قام اليوم هند ، وقامت اليوم هند ، وكقوله :

٧٩ — إِنْ أَمَرََا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدَى وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

قريط بن أنيف العنبري :

لو كنتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِيْلَى بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا
حيث أنث الفعل - وهو « تستبح » - مع أن فاعله جمع مذكر سالم - وهو
« بنو اللقيطة » - وجواب البصريين عن الآية الكريمة والبيت واحد ، وهو من
باب جوابهم السابق على بيت عبدة بن الطيب . وهو أن لفظ البنين - وإن كان
جمع مذكر سالماً - قد أشبهه جمع التذكير ، بسبب أن لفظ المفرد ، وهو ابن ،
لم يوجد بتمامه فيه ، فلما كان كذلك جاز في فعله الوجهان ، فالجواز في هذا الفاعل
بخصوصه لعله من العلل لا يستلزم الجواز في فعل كل جمع ذكر سالم حيث لا توجد
فيه العلة المقتضية للجواز هنا . وهذا بحث طويل أردنا به تدريبك على الحوار
والجدل والتخريج فلا تمله وعه ولا تنسه ، والله يتولاك بإرشاده وتوفيقه

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة النمل ، من الآية ٥١

(٣) من سورة القيامة ، الآية ٩

٧٩ — قد بحثت طويلاً عن هذا البيت فلم أجد أحداً نسبته إلى قائل معين

والبيت قد استشهد به الأشموني (رقم ٣٦٥) وابن الناطم في باب الفاعل

المرأب : « إن » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم « إن » غره » غر :

والمبرد يخص ذلك بالشعر

ومن النوع الأول - أعني المؤنث الظاهر المجازى التأنيث - أن يكون
الفاعل جمع تكسير ، أو اسم جمع ، تقول : قامت الزيود ، وقام الزيود ،
وقامت النساء ، وقام النساء ، قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ ^(١))
(وَقَالَ نِسْوَةٌ ^(٢)) وكذلك اسم الجنس ، كـ « أَوْرَقَ الشَّجَرُ » و « أَوْرَقَتِ
الشَّجَرُ » فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى

فعل ماض ، والهاء ضمير عائد إلى امرئ مفعول به « منكن » جار ومجرور متعلق
بغير أو هو متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى واحدة ، فاعل غير ، وجملة الفعل
والفاعل في محل نصب صفة لقوله امرأ « بعدى » الظرف متعلق بغير ، وياء المتكلم مضاف
إليه « وبعدي » هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، والكاف ضمير
المخاطب مضاف إليه « في الدنيا » جار ومجرور متعلق إما بقوله مغرور الآتى ،
وإما بمحذوف صفة لامرئ ، والأخير عندنا أولى من جهة المعنى « لمغرور »
اللام هي اللام المرحقة ، مغرور : خبر إن التى فى أول البيت

الساهر في : قوله « غره منكن واحدة » حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر
حقيقى التأنيث ولم يؤنث هذا الفعل ؛ لوجود الفاصل بين الفعل والفاعل بقوله « منكن »
وذكر علامة التأنيث فى مثل هذه الحال أرجح من حذفها
ومثله فى المعنى قول حجر آكل المارار فى هند بنت ظالم امرأته ، وكانت
قد أسرها زياد بن الهبولة فى يوم البردان :

إِنَّ مَنْ غَرِهَ النِّسَاءَ بِشَيْءٍ بَعْدَ هِنْدٍ لِّجَاهِلٍ مَّغْرُورٍ
حُلُوةُ الْعَيْنِ وَالْحَدِيثِ ، وَمُرِّيَّةُ كُلِّ شَيْءٍ أَجْنٌ مِنْهَا الضَّمِيرُ
كُلُّ أَتَى ، وَإِنْ بَدَأَ لَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ ، حُبُّهَا خِيَتُهُورُ

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ١٤ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣٠

الجمع ، وليس لك أن تقول : التأنيث في النساء والهنود حقيقى ؛ لأن
الحقيقى هو الذى له فرج ، وانفرج لآحاد الجمع لا للجمع ؛ وأنت إنما
أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد

ومن هذا الباب أيضاً قولهم : نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ ، وَنِعَمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ؛ فالتأنيث
على مقتضى الظاهر ، والتذكير [على معنى الجنس] ؛ لأن المراد بالمرأة
الجنس لا واحدة معينة ، مَدَحُوا الجنس عموماً ، ثم خَصَّوْا مَنْ أَرَادُوا
مدحه ، وكذلك « بئس » بالنسبة إلى الذم ، كقولك : بئسَ الْمَرْأَةُ حَمَالَةً
الخطب ، وَبئسَتِ الْمَرْأَةُ [هِنْدٌ] .

* * *

وأما التأنيث المرجوح فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفاعل
مفصولاً بإلاً ، كقولك : ما قامَ إلا هِنْدٌ ؛ فالتذكير هنا أرجح باعتبار
المعنى ؛ لأن التقدير : « ما قامَ أحدٌ إلا هند » فالفاعل فى الحقيقة مُذَكَّرٌ ،
ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ، كقوله :

٨٠ — مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فى حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

٨٠ — وهذا الشاهد لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده
المؤلف فى أوضحه فى باب الفاعل ، والأشمونى كذلك (رقم ٣٦٦)

الاعراب : « ما » نافية « برئت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث
« من ريبة » جار ومجرور متعلق ب« برئت » « وذم » معطوف على ريبة « فى حربنا »
الجار والمجرور متعلق ب« برئت » أيضاً ، وحرب مضاف ، والضمير مضاف إليه
« إلا » أداة حصر « بنات » فاعل ب« برئت » العم مضاف إليه

والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً
وَاحِدَةً) ^(١) برفع (صَيِّحَةً) وقراءة جماعة من السلف (فَأُصْبِحُوا لَا تُرَى
إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ) ^(٢) ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله ، ويجعل حرف المضارعة
التاء المثناة من فوق . وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر ،
وهو محجوج بما ذكرنا

* * *

الحكم الخامس : أن عاملها لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، في الأمر
الغالب ، بل تقول : قَامَ أَخَوَاكَ ، وَقَامَ إِخْوَتُكَ : وَقَامَ نِسْوَتُكَ ، كما
تقول : قَامَ أَخُوكَ ، ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما
يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث ، كقوله :

٨١ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ آسَلَمَادُ مُبَعَّدٌ وَجْهِيْمُ

السَّاهِرُ فِيمَ : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل الفعل بتاء التأنيث
مع كونه مفصولا من فاعله بإلا ، ودخول التاء في هذه الحال مرجوح على ما ذكره
المؤلف تبعا لابن مالك ، وحكى ابن عقيل أن الجمهور لا يجيزون التأنيث في هذه
الحال ، كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التأنيث لا يجوز في غير ضرورة الشعر ،
لكن الذي تنصره الأدلة هو ما ذكره المؤلف ، ومن شواهد ذلك قول ذي الرمة :

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا * وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

(١) من سورة يس ، من الآيتين ٢٩ و ٥٣

(٢) من سورة الأحقاف ، من الآية ٢٥

٨١ — هذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى به مصعب بن الزبير ، وقد

أنشده ابن عقيل (رقم ١٤٣) والأشمرني (٣٥٦) والمؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٣٥)

(١٤ — شذور الذهب)

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ
بِالنَّهَارِ » ^(١) وقول بعض العرب : « أَكُونِي الْبِرَاقِثُ » وقول الشاعر :
تَبَّحَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ — ٨٢

اللغة : « المارقين ، الخارجين عن الدين » مبعد ، أراد به الأجنبي « حميم ،
هو الصديق

العرب : « تولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « قتال » مفعول به
« المارقين ، مضاف إليه » بنفسه « الجار والمجرور متعلق بتولى ، ونفس مضاف
والضمير مضاف إليه ، وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » فعل
ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « مبعد ،
فاعل أسلم ، وحميم » معطوف عليه .

الشاعر فبر : قوله « أسلماه مبعد وحميم ، حيث وصل بالفعل ألف التثنية
مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، وهذه لغة جماعة من العرب ، وليست
الألف عندهم لإعلاء على تثنية الفاعل ، كما أن التاء في نحو « قامت هند » علامة
على تأنيده عند جميع العرب

(١) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث
روى مطرلاً ، إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ،
ومن أجل ذلك امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك ، لأن الرواية المطولة تدل
على أن الذي اختصر المختصرة لم يراع اللفظ الذي ورد عن الرسول
فأخطأ الصياغة

٨٢ — هذا البيت من كلام أبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة
الحمداني ، وأبو فراس هو صاحب الشاهد (رقم ٦) السابق شرحه في أول
الكتاب ، وقبل البيت قوله :

يَأْتِيهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَعَّتْ لَهُ جَمْلُ الْمَنَاقِبِ

... ..

تَتَجَّ الرَّبِيعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا ... البيت
رَاقَتْ وَرَقٌ نَسِيمُهَا فَكَتُّ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ
حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطْبُ شَرِبَ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبٌ

وأبو فراس الحمداني صاحب هذا الشاهد من لا يحتاج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل المؤلف إنما أراد التمثيل بهذا البيت ، ولم يرد الاحتجاج به ، و فرق بين الاحتجاج والتمثيل

اللمعة : « نتج » هو ههنا فعل ماض مبنى للعلوم ، وثم فعل من هذه المادة ملازم للبناء للجهول ، تقول : نتج القوم الناقة - بالبناء للعلوم - وتقول : نتجت الناقة - بالبناء للجهول لا غير ، فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنياً للعلوم ، وإذا أردت معنى ولد جئت به مبنياً للجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها ومن الأول قول الشاعر ، وينسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثي :

أَكَلَّ عَائِمٌ نَعْمَ تَمْحُوْنَهُ يَلْقِيْهِ قَوْمٌ وَتَذْتِجُوْنَهُ

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبنى للعلوم ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الربيع ، فاعل « محاسناً » مفعول به لنتج ، ألقحها ، ألقح : فعل ماض ، والنون علامة على جمع الإناث ، وضمير الغائبة العائد إلى المحاسن مفعول به « غر » فاعل ألقح ، السحائب ، مضاف إليه ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد رقيم : قوله « ألقحها غر السحائب » ، فإن قوله « غر » فاعل « ألقح » ، و غر جمع غراء ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، وهى النون ، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر ، وليست هذه النون هى الفاعل ، لأن هذه لغة جماعة مخصوصين من العرب ، وهم يلحقون علامات التثنية والجمع كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث

وقول الآخر :

٨٣ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
وقد جُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم : منها قوله سبحانه :
(وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) ^(١) والأجود تخريجها على غير ذلك ،

٨٣ — هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن
أبي سفيان ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٤٥) والأشموني (رقم ٣٦٠)

اللغة : « الغواني » جمع غانية ، وهي التي استعنت بجمالها عن الزينة ، أو هي
التي غنيت بزوجه عن التطلع إلى الرجال « لاح » ظهر « النواضر » الجملة ،
مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، وواحد النواضر ناضر

المعرب : « رأين » فعل ماض ، والنون علامة على جمع المؤنث ، ورأى
هنا بصرية . فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد « الغواني » فاعل « الشيب » مفعول
به « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله في محل
نصب حال من الشيب « بعارضي » جار ومجرور متعلق بلاح ، وياء المتكلم مضاف
إليه « فأعرضن » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، والنون ضمير
جماعة النسوة فاعل « عنى » جار ومجرور متعلق بأعرض « بالخدود » جار ومجرور
متعلق بأعرض أيضاً « النواضر » صفة للخدود

المشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » حيث وصل الفعل بنون النسوة في
قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر - وهو قوله « الغواني » - وهذه النون
ليست ضميراً مثلها في قوله « فأعرضن » بل هي علامة جمع الإناث مثل تاء
التأنيث في « قامت هند »

(١) من سورة الأنبياء ، من الآية ٣

وأحسن الوجود فيها إعراب (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ ، و (أَسْرُوا النَّجْوَى) خبراً .

ثم قات : الثالثُ المبتدأ ، وهو : المجرّد عن العوَامِل اللّفظيّة : مُخْبِراً عنه ، أو وصفاً رافِعاً لِكُتِفِي بِهِ ، فالأوّل كـ « زَيْدٌ قَانِمٌ » و (أَنْ تُصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) و (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) والثاني شَرْطُهُ نَفِيٌّ أو اسْتِيفَاهُمْ ، نحو « أَقَانِمُ الزُّيْدَانِ » و « مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ »

وأقول : الثالث من المرفوعات : المبتدأ ، وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر ، ولكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين : أحدهما : أنهما مجردان عن العوَامِل اللفظية ، والثاني : أن لهما عاملاً معنوياً - وهو الابتداء - ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد

ويفترقان في أمرين : أحدهما : أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً ، نحو « اللَّهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِينُنَا » ومؤولاً بالاسم ، نحو (وَأَنْ تُصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) ^(١) أي : وصيامكم خير لكم ، ومثله قولهم « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ^(٢) ولذلك قات « المجرد » ولم أتل الاسم المجرد ، ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة ، بل

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٨٤

(٢) قد تكلمنا على هذا المثل كلاماً وافياً فارجع إليه في (ص ١٥) من هذا

ولا كل اسم ، بل يكون اسماً هو صفة ، نحو « أقائم الزيدان »
و « ما مضروب العمران » . والثاني : أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى
شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي
أو استفهام كما مثلنا ، وكقوله :

٨٤ - خيلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

٨٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني
(رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي القطر (رقم ٣٨)

الإعراب : « خيلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه
مثنى ، وياء المتكلم المدغمة في ياء الإعراب مضاف إليه « ما » نافية « واف » مبتدأ ،
مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعدي »
جار ومجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما »
فاعل بواف سد مسد خبره ، إذا « ظرفية تضمنت معنى الشرط » لم « نافية جازمة
» تكونا « فعل مضارع ناقص مجزوم بلم . وعلامة جزمه حذف النون ، وألف
الاثنتين اسم تكون « لي » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من »
اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة ،
والعائد ضمير محذوف منصوب بأقاطع ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق
الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقطعه فما واف بعدي أنتما

المأهول فيه : قوله « ما واف أنتما » حيث رفع الوصف الذي هو واف
ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر ، لكونه معتمداً على حرف النفي
وهو ما ، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه ، لئلا يلزم
الإخبار بالمفرد عن المثنى ، والبيت رد صارخ على من زعم أن فاعل الوصف
المغنى عن الخبر لا يكون ضميراً منفصلاً

وكقوله :

٨٥ — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا إِنَّ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا
وقولى « رافعاً لمكتفى به » أعمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً
ظاهراً كـ « قوم سلمى » فى البيت الثانى ، أو ضميراً منفصلاً كـ « أنتما »
فى البيت الأول ، وفيه رد على الكوفيين والنخشرى وابن الحاجب ؛ إذ
أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً ، وأوجبوا فى قوله تعالى (أَرَأَيْبُ أَنْتَ)^(١)
أن يكون محمولا على التقديم والتأخير ، وذلك لا يمكنهم فى البيت [الأول]

٨٥ — وهذا الشاهد لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد
أنشده الأشمونى (رقم ١٣٤) والمثرف فى أوضيحه (رقم ٦٥) وفى القطر
(رقم ٣٩)

الأعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ « قوم » فاعل بقاطن
أغنى عن خبره « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل وفاعل
« ظعنأ » مفعول به لنوا ، وجهة الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة على جملة المبتدأ
وفاعله ، وحسن ذلك لأن جملة المبتدأ وفاعله فى قوة الجملة الفعلية « إن » شرطية
« يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ،
وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر
مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وعيش مضاف ،
و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قطنا » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « والجملة لا محل لها صلة ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو
قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ ؛ لكون ذلك المبتدأ الذى هو قوله « قاطن »
وصفاً معتمداً على أداة الاستفهام ، وهى الهمزة
(١) من سورة مريم ، من الآية ٤٦

إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد ، وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما
في البيتين أو نائباً عن الفاعل كما في قولك « أَمْضِرُوبُ الزَّيْدَانِ »
وخرج عن قولي « مكنتي به » نحو « أَقَامُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فليس لك
أن تعرب أقام مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر ؛ لأنه لا يتم به الكلام
بل زيد مبتدأ [مؤخراً] ، وقام خبر مقدم ، وأبواه فاعل به .

* * *

ثم قامت : ولا يُبْتَدَأُ بِنَكْرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ ، نحو « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ »
أو خَصَّتْ ، نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي » . وَعَلَيْهِمَا (وَأَعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ)
وأقول : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة
إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين ، وأنهاها إلى ثلثين ،
وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم
فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة : إما بصفة مذكورة ، نحو
(وَالْأُمَّةُ الْمُؤْمِنَةُ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ) ^(١) (وَأَعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) ^(٢)
أو بصفة مقدرة ، كقولهم : السَّمَنُ مَنَوَانٍ ^(٣) بِدَرْهِمٍ ؛ فالسمن : مبتدأ ،
ومَنَوَانٍ : مبتدأ ثانٍ ، وبدرهم : خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره خير المبتدأ
الأول ، والمسوغ للابتداء بمَنَوَانٍ أنه موصوف بصفة مقدرة : أي مَنَوَانٍ منه .

(٢١١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢١

(٣) مَنَوَانٍ : تثنية منا ، كما تقول : عصوان ، في تثنية العصا . وقد يقال فيه :
من - بفتح الميم وتشديد النون - والمنا : مقدار مخصوص من الموازين كالرطل ،
وهو وزن رطلين تقريباً ، وسيأتى شرح معنى المنا في كلام المؤلف في باب التمييز
بما لا يخرج عما قلناه

ومنها أن تكون مُصَغَّرَةً ، نحو : رَجُلٌ جَاءَنِي ؛ لأن التصغير وصف
في المعنى بالصغر ؛ فكانك قلت رجلاً صغيراً جاءني
ومنها أن تكون مُضَافَةً ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ
كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ »

ومنها أن يتعلق بها معمول ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ
صَدَقَ ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَ » ؛ فأمر ونهى : مبتدآن نسكرتان ،
وسَوْغُ الابتداء بهما ما يتعلق بهما من الجار والمجرور ، وكقولك : أَفْضَلُ
مِنْكَ جَاءَنِي

ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغةً عموم ، نحو (كُلُّ لَهُ
قَاتِلُونَ) ^(١) و « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و « مَنْ جَاءَكَ أَجِبْ مَعَهُ »
أو يَقَعُ في سياق النفي : نحو « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ »
وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها .

ثم قلت : الزَّائِعُ خَبَرُهُ ، وهو : ما تَحْصُلُ به الفائدة مع مُبْتَدَأٍ غيرِ
الوصف المذكورِ

وأقول : الرابع من المرفوعات : خبر المبتدأ ، وقولي « مع مبتدأ »
فصلٌ أولٌ مُخْرَجُ لفاعل الفعل ، وقولي « غير الوصف المذكور » فصل
ثاني مُخْرَجُ لفاعل الوصف ، في نحو « أَقَامَ الزُّيْدَانِ » و « مَا قَامَ الزُّيْدَانِ »
والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حد المبتدأ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦ .

* * *

ثم قلت : ولا يكونُ زماناً والمُبْتَدَأُ اسمَ ذاتٍ ، ونحوُ « اللَّيْلَةُ
الهِلَالُ » مُتَأَوَّلٌ

وأقول : لما بَيَّنْتُ في حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ - وهو النكرة
التي ليست عامة ولا خاصة - بَيَّنْتُ بعدَ حدِّ الخبر ما لا يكون خبراً
في بعض الأحيان ، وذلك اسم الزمان ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات ،
وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث ، تقول : الصُّومُ اليومَ ، والسَّفرُ غداً ،
ولا تقول « زيد اليوم » ولا « عمرو غداً » فأما قولهم : « اللَّيْلَةُ الْهِلَالُ »
- بنصب الليلة على أنها ظرفٌ مخبر به عن الهلال مقدَّمٌ عليه - فمؤول ،
وتأويله على أن أصله : اللَّيْلَةُ رُؤْيَةُ الْهِلَالِ ، والرؤية حَدَثٌ لا ذات ، ثم
حذف المضاف ، وهو الرؤية ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ومثله قولهم في
المثل « الْيَوْمَ خَيْرٌ ، وغداً أَمْرٌ » التقدير : اليومَ شربُ خمرٍ ، وغداً
حدوثُ أمرٍ

* * *

ثم قلت : الخَامِسُ اسمُ كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ : أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ،
وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ - مُطْلَقاً ، وَتَالِيَةً لِنَفْيِ أَوْ شِبْهِهِ :
زَالَ - ماضٍ يَزَالُ - وَبَرِحَ ، وَفَتِيَ ، وَآتَكَ ، وَصَلَّةٌ لِمَا الْوَقْتِيَّةُ :
دَامَ ، نَحْوُ (مَا دُمْتُ حَيًّا)

وأقول : الخَامِسُ من المرفوعات : اسمُ كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا الاثنتي عشرة
المذكورة ؛ فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر ؛ فيرفعن المبتدأ ، ويسمى

آسَمَهُنَّ حَقِيقَةً وَفَاعِلَهُنَّ مُجَازاً ، وَتَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى خَبْرَهُنَّ حَقِيقَةً
وَمَفْعُولَهُنَّ مُجَازاً

ثُمَّ هُنَّ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ بِلاَ شَرْطٍ ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ : كَانَ وَلاَ يَكُنْ وَمَا بَيْنَهُمَا
وَمَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شَبَهٌ ، وَهُوَ النَّهْيُ وَالِدَعَاءُ ، وَهِيَ
أَرْبَعَةٌ : زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفُتِيَ ، وَأَنْفَكَ ، نَحْوُ (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) ^(١)
(لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) ^(٢) وَتَقُولُ : « لَا تَزَلْ ذَاكِرَ اللَّهِ » وَ « لَا بَرِحَ
رَبُّكَ مَا نُوسًا » وَ « لَا زَالَ جَنَابُكَ تَحْرُوسًا » . وَيُشْتَرَطُ فِي « زَالَ » شَرْطُ
آخِرٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَاضِي يَزَالُ ؛ فَإِنْ مَاضَى يَزُولُ فَعَلٌ تَامٌ قَاصِرٌ بِمَعْنَى
الذَّهَابِ وَالانْتِقَالِ ، نَحْوُ (إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا
وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) ^(٣) وَ « إِنْ » الْأَوَّلُ فِي
الآيَةِ شَرْطِيَّةٌ ، وَالثَّانِيَةُ نَافِيَةٌ ، وَمَاضَى يَزِيلُ فَعَلٌ تَامٌ مُتَعَدٍّ بِمَعْنَى مَازٍ يَمِيزُ ،
يُقَالُ : زَالَ زَيْدٌ ضَائِعُهُ مِنْ مَعْرِ فَلَانٍ : أَيُ مَيَّزَهُ مِنْهُ

وَمَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةُ النَّائِبَةُ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ^(٤)

(١) مِنْ سُورَةِ هُودَ ، مِنْ الْآيَةِ ١١٨ (٢) مِنْ سُورَةِ طهَ ، مِنْ الْآيَةِ ٩١

(٣) مِنْ سُورَةِ فَاطِرَ ، مِنْ الْآيَةِ ٤١

(٤) تُسَمَّى « مَا » هَذِهِ الْمَصْدَرِيَّةُ الْوَقْتِيَّةُ ، أَمَّا وَجْهُ تَسْمِيَّتِهَا بِالْمَصْدَرِيَّةِ فَلِأَنَّهَا
تُؤَوَّلُ مَعَ صَاتِهَا بِمَصْدَرٍ ، وَهُوَ الدَّوَامُ ، وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِالْوَقْتِيَّةِ فَانِشِبَاتُهَا مَعَ صِلَتِهَا
عَنِ الْوَقْتِ ، وَهُوَ الْمُدَّةُ . وَهِيَ تَفِيدُ تَوْقِيتَ دَوَامِ ثَبُوتِ الْخَبَرِ لِلْمَبْتَدَأِ بِمُدَّةٍ . وَمَا
يَنْبَغِي أَنْ تَنْبَهَ لَهُ أَنَّ « مَا » كَلِمَا كَانَتْ وَقْتِيَّةً فَهِيَ مَصْدَرِيَّةٌ الْبَتَّةُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّ
تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً أَنْ تَكُونَ وَقْتِيَّةً ، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً فَقَطْ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وهو « دام » وإلى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة ، كقوله سبحانه وتعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) ^(١) : أى مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ؛ فلو قلت « دام زَيْدٌ صحيحًا » كان قولك صحيحًا حالًا لا خبرًا ، وكذلك « عجبت من ما دام زيدٌ صحيحًا » ؛ لأن « ما » هذه مصدرية لا ظرفية ، والمعنى عجبت من دوامه صحيحًا

* * *

ثم قلت : ويجب حذف « كان » وحدها بعد « أمّا » في نحو : « أمّا أنتَ ذا فَرٍّ » ويجوز حذفها مع اسمها بعد إن وأو الشرطيتين ، وحذف نون مضارعها المجزوم إلا قبل ساكن أو مضمّر متّصل وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف : إحداهما : حذفها وجوبًا دون اسمها وخبرها ؛ وذلك مشروط بخمسة أمور ، أحدها : أن تقع صالة لأن ، الثانى : أن يدخل على أن حرف التعليل ، الثالث : أن تتقدم العلة على المعلول ، الرابع : أن يُحذف الجار ،

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالَى وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

ومما ينبغى أن تنبه له أيضاً أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل كان ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) من سورة هود من الآية ١٠٨ ، لكن الغرض أنه لا يجوز أن تعمل « دام » عمل كان إلا إذا سبقها « ما » المصدرية الظرفية

الخامس : أن يؤتى بما ، كقولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ » وأصل هذا الكلام : انطلقت لأن كنت منطلقًا ، أى : انطلقت لأجل انطلاقتك ، ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجود : أحدها : تقديم العلة - وهى « لأن كنت منطلقًا » - على المأول - وهى « انطلقت » - ، وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص ، والثانى : حذف لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار ، والثالث : حذف كان ، وفائدته أيضًا الاختصار ، والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازم عن حذف كان ، والخامس : وجوب زيادة « ما » ، وذلك لإرادة التعويض ، والسادس : إدغام النون فى الميم ، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما فى كلمتين ؛ ومن شواهد هذه المسألة قول العباس ابن مرداس رضى الله عنه :

٨٦ — أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا تَفَرِّقَ فَإِنَّ قَوْحِي لَمْ تَأْشْكُهُمُ الضَّبْعُ

٨٦ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس الساسى ، يقوله يخاطب خفاف ابن ندبة ، وخفاف شاعر أيضًا ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) والأشمونى (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (رقم ٧) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٩٧) وفى القطر (رقم ٤٧)

المعنى : يقول : لا ينبغي لك أن تفخر على ؛ لأنك لو افتخرت على لم تجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثيرو العدد ، وليست كثرة العدد من المفاخر ؛ لأن قومي إنما نقص عددهم وقوفهم فى صفوف الجهاد وإغاثتهم الملهوف وإجابتهم الصريح ، ولم ينقصهم الجذب ولا الجوع ، فهو فى المعنى كقول شاعر الحماسة :

إِنِّي بَيْنَ مَعْشَرٍ أَفْنَى أَوْ أَيْلَهُمْ قِيلُ الْكُفَاةِ إِلَّا أَنِ الْحَمَامُونا

المراب : دأبا ، منادى بحرف نداء محذوف « خراشة » مضاف إليه

« أبا » منادى بتقدير يا أبا ، و « خراشة » بضم الخاء المعجمة - و « أما أنت ذا نفر » أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه ، والذي يتعلق به اللام محذوف : أى لأن كنت ذا نفر افتخرت على ، والمراد بالضبع السنة المجدية

المسألة الثانية : حذف « كان » مع اسمها وإبقاء خبرها ، وذلك جائز لا واجب ، وشرطه أن يتقدمها « إن » أو « لو » الشرطيتان ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » فتقديره : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر . وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب ، وفيه وجود

أما ، هذا لفظ مركب من كلمتين : الأولى أن ، والثانية ما ، فأما أن فحرف مصدرى ، وأما ما فحرف زائد للتعويض به عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة « ذا » خبر كان المحذوفة ، منصوب بالالف نيابة عن الفتح لانه من الأسماء الستة « نفر » مضاف إليه « إن » الفاء حرف دال على التعايل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، لم ، نافية جازمة « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وضمير الغائبين العائد إلى قومى مفعول به « الضبيع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان ، وعوض عنها ما الزائدة ، وأبقى اسمها وهو قوله « أنت » وخبرها وهو قوله « ذا نفر » على ما بيناه في الإعراب وما هو فى كلام المؤلف ، وليس يخفى عليك أن المحذوف من جملة كان هو كان وحدها بعد الذى نهىنا إليه

آخر ، (١) والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم : « آلتَمِسْ ولو خاتماً من

(١) في هذا التركيب أربعة وجوه مشهورة :

الوجه الأول : « إن خيراً نخبيراً ، وإن شراً فشرّاً » بنصب خير وشر في الموضعين جميعاً ، وتخریجه على أن خيراً الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شراً الأول ، وخيراً الثاني مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، ومثله شراً الثاني ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيراً فهم يجزون خيراً ، وإن كان عملهم شراً فهم يجزون شراً .

والوجه الثاني : « إن خير نخبير ، وإن شر فشر » برفع خير وشر في الموضعين جميعاً ، وتخریجه على أن خير الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شر الأول ، وخير الثاني خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثاني ، وأصل الكلام : إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ، وإن كان في عملهم شر فجزاؤهم شر .

والوجه الثالث : « إن خيراً نخبير ، وإن شراً فشر » بنصب خير وشر الأولين ، ورفع خير وشر الثانيين ، وتخریجه على أن خيراً الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شراً الأول ، وخير الثاني خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثاني ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر .

والوجه الرابع : « إن خير نخبير ، وإن شر فشر » برفع خير وشر الأولين ونصب خير وشر الثانيين ، بعكس الثالث ، وتخریجه على أن خيراً الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثلاً شراً الأول ، وخيراً الثاني مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، وأصل الكلام : إن كان في عملهم خير فهم يجزون خيراً ، وإن كان في عملهم شر فهم يجزون شراً .

وأرجح هذه الأوجه الأربعة هو الوجه الثالث ، وهو الذي اقتصر عليه المؤلف ، وأضعفها هو الوجه الرابع ، وأما الوجهان الأول والثاني فهما في درجة واحدة ، ودرجتهم متوسطة بين الثالث والرابع ؛ فاعرف ذلك واحرص عليه

حَدِيدٍ : أى ولو كان الذى تلتهمسه خاتماً من حديد

المسألة الثالثة : حذف نون « كان » وذلك مشروط بأمور : أحدها :

أن تكون بلغة المضارع ، والثانى أن يكون المضارع مجزوماً ، والثالث :

أن لا يقع بعد النون ساكن ، والرابع : أن لا يقع بعده ضمير متصل ،

وذلك نحو (وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) ^(١) (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) ^(٢) ولا يجوز

فى قولك « كَانَ » و « كُنْ » لانتفاء المضارع ، ولا فى نحو « هُوَ يَكُونُ »

و « لَنْ يَكُونَ » لانتفاء الجزم ، ولا فى نحو (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) ^(٣)

لوجود الساكن ، ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ يَكُنْهُ فَإِنْ

تَسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَوْلِهِ » ^(٤) لوجود الضمير

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ اسمُ أفعالِ المُقَارَبَةِ ، وهى : كَادَ ، وَكَرَبَ ،

وَأَوْشَكَ - لِذُنُوبِ الْخَبَرِ ، وَعَسَى ، وَاخْلَوْلَقَ ، وَحَرَى - لِتَرْجِيهِ ، وَطَفِقَ

وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَهَبَّ ، وَهَلَلَّ - لِلشُّرُوعِ فِيهِ ،

(١) من سورة النحل ، من الآية ١٢٠ (٢) من سورة مريم ، من الآية ٢٠

(٣) من سورة البينة ، من الآية ١

(٤) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان النبي

صلوات الله وسلامه عليه قد حدث أصحابه عن المسيح الدجال ، ووصفه لهم ، ثم

كانت فتنة ابن صياد ، فلما خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهه قريباً مما سمعه

من نعت المسيح فهم بأن يقتله ، فقال له النبي ذلك ، يريد أنه إن كان هذا هو

المسيح فإن الذى يقتله هو عيسى ابن مريم كما أخبرتكم ، وإن كان إنساناً غيره

وأنت تقتله على أنه هو فلا خير لك فى قتله

وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعًا

وأقول : السادس من المرفوعات : اسمُ الأفعال المذكورة

وهي تنقسم - باعتبار معانيها - إلى ثلاثة أقسام :

ما يدل على مُقَابَرَةِ المسمى باسمها للخبر ، وهي ثلاثة : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

وما يدل على تَرْجِيٍّ المتكلم للخبر ، وهي ثلاثة أيضاً : تَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها ، وهي كثيرة ، ذكرت منها هنا سبعة ؛ فكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر ، كما أن الأفعال في باب « كان » كذلك

فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها لا يكون إلا فِعْلاً مُضَارِعًا ^(١) ؛ ثم منه ما يقترن بأن ، ومنه ما يتجرد عنها ، كما يأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى - في باب المنصوبات ، ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدثة . قال الله سبحانه : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) ^(٢) (عَسَى رُبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ) ^(٣)

(١) وإذا دل عليه دليل جاز حذفه ، ومنه الحديث « من تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد » ألا ترى أنه ينساق إلى ذهنك أنه أراد : من تأني أصاب أو كاد يصيب ، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ .

(٢) من سورة النور ، من الآية ٣٥ (٣) من سورة الإسراء ، من الآية ٨

(١٥ — شذور الذهب)

وقال الشاعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

٨٧ — هذان البيتان يرويان في كلمة لعمر بن أحمـر الباهلي مع بعض تغيير في ألفاظهما ، ويرويان منسويين لأبي حية النـميري ، وانظر كتابنا على الأشموني (رقم ٢٤٥) وانظر الأوضح (رقم ١٢٠) وسينشد المؤلف أول هذين البيتين مرة ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب

اللغة : « يثقلني » يجهدني ويتعبني ويعينني « أنهض » أقوم ، والنهض مصدره « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة ، بمعنى التـمـل ، وهو الذي أخذ منه السكر فهذه قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، جعلت ، جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « يثقلني » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف ما في هذا الإعراب من مخالفة الأصل ، وإن كان هو الظاهر « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع « الشارب » مضاف إليه « السكر » صفة للشارب « وكنت » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أَمْشِي » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر كان « على رجلين » جار ومجرور متعلق بـأَمْشِي « معتدلا » حال من فاعل أَمْشِي « فصرت » الفاء عاطفة ، صار : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أَمْشِي »

وقال آخر :

* هَبَبْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى *

— ٨٨ —

فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا ، والجملة في محل نصب خبر صار « على أخرى ، جار ومجرور متعلق بأمشى » من الشجر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى

الساهر فيه : عبارة المؤلف ظاهرة في أنه لم يرد الاستشهاد بهذا البيت إلا على مجيء « جعل » فعلا من الأفعال التي تعمل عمل كان وتختص بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا ، ولكن العلماء ينشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذي وقع خبراً لجعل - وهو « يثقلني » - قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسمها ؛ وهذا الاسم هو قوله « ثوبي » وهذا غير مرتضى عند العلماء ، ولو أنه جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال « وقد جعلت أثقل » فيكون الفعل المضارع رافعاً لضمير يرجع إلى اسم جعل ، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلوا فاعل « يثقلني » ضميراً مستتراً يعود إلى التاء التي هي اسم جعل ، وقوله « ثوبي » بدلا من هذا الضمير المتصل ، فإن قلت : كان يجب أن لو كان فاعل يثقلني ضميراً مستتراً للنسكلم لقال أثقل ؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على التكلم هو الهمزة ! قلنا : إن أصل نظم الكلام : وقد جعلت أثقل ثوبي ، فلما أبدل ثوبي من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادة الضمير إلى البدل ؛ لأنه المقصود بالحكم ، فافهم

٨٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللُّومِ مُغْرِيَا *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في الكلام على أفعال المقاربة للاستشهاد به على أن المضارع الواقع خبراً لفعل من أفعال الشروع يمتنع اقترانه بأن المصدرية

الاعراب : « هببت » هب : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « ألوم »

وقال آخر :

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلَيْتَ نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر هب « القلب » مفعول به لألوم « في طاعة » جار ومجرور متعلق بألوم ، وطاعة مضاف ، و « الهوى » مضاف إليه « فليج » الفاء عاطفة ، لج : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى القلب « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياه المتكلم اسمه « كنت » كان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « باللوم » جار ومجرور متعلق بقوله مغرياً الآتي « مغرياً » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبره في محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « هببت ألوم » : فإن قوله « هب » بتشديد الباء - فعل من أفعال الشروع يعمل عمل كان : فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع الاسم الذي هو تاء المتكلم ، ونصب الخبر الذي هو جملة ألوم

٨٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين . وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في باب خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب

الاعراب : « وطئنا » فعل وفاعل « ديار » مفعول به « المعتدين » مضاف إليه « فهليت » الفاء حرف عطف ، هاهل : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نفوسهم » نفوس : اسم هاهل ، والضمير العائد إلى المعتدين مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بقوله تزهق الآتي ، وهو مضاف ، و « الإماتة » مضاف إليه « تزهق » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى نفوس ، والجملة في محل نصب خبر هاهل

الشاهد فيه : قوله « هليت نفوسهم تزهق » فإن هاهل فعل من أفعال الشروع - على ما ذكر المؤلف هنا - يعمل عمل كان ، فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع في هذا البيت الاسم الذي هو قوله « نفوس » ونصب الخبر ، الذي هو جملة المضارع المجرد من أن وفاعل ، فافهم ذلك

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع ، وطفق أشهرها ، وهي التي وقعت في التنزيل ، وذلك في موضعين : أحدهما (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)^(١) أى : شرعا يَخْصِفَانِ ورقة على أخرى كما تَخْصِفُ النعال ليستر بها ، وقرأ أبو السمال العدوى (وَطَفِقَا) بالفتح ، وهي لغة حكاها الأَخْفَش ، وفيها لغة ثالثة طَبِقَ - بَاء مكسورة مكان الفاء ، والثاني (فَطَفِقَ مَسْحًا)^(٢) أى : شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مَسْحًا : أى يقطعها قطعاً

* * *

ثم قلت : السَّابِعُ اسْمُ مَا حِيلَ عَلَى « أَيْسَ » وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : « لَاتَ » فِي لُغَةِ الْجَمِيعِ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ بِكَثْرَةٍ ، أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الْأَوَانِ بِقِلَّةٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمَحْذُوفِ اسْمًا ، نَحْوُ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) وَ « مَا » وَ « لَأَ » النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ ، وَ « إِنْ » النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ ، وَشَرَطُ إِعْمَالِهِنَّ تَنِيُّ الْخَبَرِ ،

— هذا ، والمعروف عن العلماء الأثبات - ومنهم المؤلف - أن « هاهل » إنما يدل على دنو الخبر ، ولا نعلم أحداً ذكر أن هذا الفعل يدل على الشروع إلا المؤلف في هذا الموضع وفيما يلي عند الكلام على خبر أفعال المقاربة حيث يذكر هذا الفعل في عداد أفعال الشروع التي يمتنع اقتران المضارع الواقع خبراً لها بأن المصدرية ، وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنه يدل على الدنو كما قلنا ، فلا بد أنه اطلع على ما لم نطلع عليه ، ولذلك تراه يقول عن هب وهاهل « وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع »

(١) من سورة الأعراف من الآية ٢٢ ، ومن سورة طه من الآية ١٢١

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣٣

وَتَأْخِرُهُ ، وَأَنْ لَا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وَإِسْ ظَرْفًا وَلَا تَجْرُورًا ، وَتَنْكِيرُ
مَعْمُولِي «لَا» وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ «مَا» بِإِنْ الزَّائِدَةِ . نَحْوُ (مَا هَذَا بَشَرًا)
* وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا *

و «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ»

• وأقول : السابع من الرفعوات : اسم ما حمل - في رفع الاسم ونصب
الخبر - على «ليس» ، وهي أحرف أربعة نافية ، وهي : «ما» و «لا»
و «لات» و «إن»

فأما «ما» فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط : أحدها : أن يكون
اسمها مقدّمًا وخبرها مؤخرًا ، والثاني : أن لا يقترن الاسم بإِنْ الزائدة ،
والثالث : أن لا يقترن الخبر بإِلَّا ، والرابع : أن لا يابها معمول الخبر وليس
ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا .

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل ، سواء كان
اسمها وخبرها نكرتين ، أو معرفتين : أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة ،
فالمعرفتان كقوله تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(١) والنكرتان كقوله تعالى :
(فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)^(٢) و (أَحَدٌ) اسمها ، و (حَاجِزِينَ) خبرها ،
و (مِنْكُمْ) متعلق بمحذوف تقديره أغنى ، ويحتمل أن أحداً فاعل «منكم»
لإعتاده على النفي ، و (حَاجِزِينَ) نعت له على لفظه

(١) من سورة المجادلة ، من الآية ٢

(٢) من سورة الحاقة ، الآية ٤٧

فإن قلت : كيف يوصف الواحد بالجمع ؟ وكيف يخبر به عنه ؟
قلت : جوابهما أنه اسم عام ، ولهذا جاء (لا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ
رُسُلِهِ) (١)

* * *

والمختلفان كقوله تعالى : (ما هذا بشراً) (٢) ولم يقع في القرآن أعمال
« ما » صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة ، على الاحتمال المذكور في الثاني ،
وإعمالها لغة أهل الحجاز ، ولا يميزونه في نحو قوله :
٩٠ - بَنِي غَدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَسَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٥ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣١
٩٠ - هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد
أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي القطر
(رقم ٥٠)

اللفظة : « غدانة » بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون
موحدة - هي من بني يربوع « صريف » هو الذهب ، « الخزف » الفخار الذي
يعمل من الطين ثم يشوى بالنار

الأعراب : « بني » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يا بني « غدانة »
مضاف إليه « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر
المبتدأ ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « صريف » معطوف بالواو
على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل
مبتدأ ، الخزف ، خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة
المبتدأ والخبر السابقة

المشاهير : قوله « ما إن أنتم ذهب » فإن « ما » هذه نافية ، وقد وقع

لاقتران الاسم بإن ، ولا في نحو قوله سبحانه : (وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(١)
 (وما أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً)^(٢) لاقتران الخبر بإلّا ، ولا في نحو قولهم في المثل :
 « مَا مِيسَى مِنْ أَعْتَبَ » لتقدم خبرها ، ولا في نحو قوله :
 ٩١ — وَقَالُوا تَعَرَّفُوا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلٌّ مِنْ وَافِي مَنَى أَنَا عَارِفٌ

بعدها « إن » ، فإذا اعتبرت « إن » ، هذه زائدة أبطأت عماء فرفعت بعدها المبتدأ
 والخبر ؛ لأن من شرط عملها عند الحجازيين ألا تقع بعدها « إن » الزائدة ؛
 وإن اعتبرت « إن » هذه نافية : فإما أن تجعلها مؤكدة للنفي المستفاد من ما من
 باب قولك « نعم جبر » وإما أن تجعلها نافية لنفي « ما » فيكون ما بعدها مثبتاً ؛
 لأن نفي النفي إثبات ؛ فعلى الثاني يبطل عمل ما أيضاً ؛ لأن من شرط العمل بقاء
 النفي ، وعلى الأول تعميها ، وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب « ذهب »
 ورفعه ، فتخرج رواية نصبه على وجه واحد هو جعل « إن » نافية مؤكدة لنفي
 « ما » وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين : إما على جعل « إن » زائدة ، وإما
 على جعلها نافية للنفي الذي أفادته ما ، فافهم ذلك كله ، ثم أعلم أن المؤلف راعى
 أشهر الروايتين واعتبر « إن » زائدة فقضى عليك بإهمال ما : فاعرفه أيضاً
 ومثله قول فروة بن مسيك المرادى وهو من شواهد سييويه (١ / ٤٧٥)
 والكامل للمبرد (١ / ٢٠٠) :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَآيَنَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤

(٢) من سورة القمر ، من الآية ٥٠

٩١ — هذا البيت مطلع قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وهو من
 شواهد سييويه (ج ١ ص ٢٦ و ٧٣) والأشمونى (رقم ٢١٥) والمؤلف في
 أوضحه (رقم ١٠٥)

اللمعة : « تعرفها » تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » جمع منزل ،
 وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم - بليدة على مسافة فرسخ من مكة

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور

الاعراب : « قالوا » فعل ماض وفاعله « تعرفوا » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والضمير البارز المتصل مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وأصله بالمنازل « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « كل » تروى هذه الكلمة مرفوعة وتروى منصوبة ، فمن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ وعليه تكون ما تميمية ، وجاز أن يجعلها اسم ما انثائية الحجازية ، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولا به لقوله عارف الآتي في آخر البيت ، ورواية النصب هي التي رواها شراح الألفية ، وهي الرواية التي يعنها المؤلف هنا ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وافي » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه « منى » مفعول به لو افي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ ، عارف « خبر المبتدأ ، ثم إذا قرأت « كل » بالرفع واعتبرت « ما » تميمية مهمة فجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو « كل » وإذا قرأت « كل » بالرفع أيضاً وجعلت ما حجازية فكل اسم ما وجملة أنا عارف في محل نصب خبر ما الحجازية ، فإن قرأت « كل » بالنصب كانت جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية ، ويكون أصل الكلام : وما أنا عارف كل من وافي منى

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي منى أنا عارف » فإن « ما » ههنا نافية ، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ، خبرها هو قوله « عارف » ومعموله هو قوله « كل » ؛ لأن عارفاً اسم فاعل يعمل كالفعل في رفع فاعلا وينصب مفعولا ، وهذا كله على رواية نصب « كل » . أما إذا رفعته فإن الأعمال جائز بأن تجعل « كل » اسم ما وجملة « أنا عارف » في محل نصب خبر ما ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ضمير منصوب بعارف محذوف ، والتقدير : وما كل من وافي منى أنا عارفه . فقد عرفت أنه يجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه من وجوه الاعراب : اثنان

ولا يُعْمِلُهَا بنو تميم ولو استوفت الشروط الأربعة ، بل يقولون :
« مازَيْدٌ قَائِمٌ » وقرئ على لغتهم (ما هَذَا بَشَرًا)^(١) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ)^(٢)
بالرفع ، وقرئ أيضاً (بَأُمَّهَاتِهِمْ) بالجر بياء زائدة ، وتحتل الحجازية
والتميمية ، خلافاً لأبي علي والزمخشري ، زعمًا أن الباء تختص بلغة النصب

* * *

وأما « لا » فإنها تعمل بالشروط المذكورة لما ، إلا شرط انتفاء اقتران
« إن » بالاسم فلا حاجة له ؛ لأن « إن » لا تُزَادُ بعد « لا » ويضاف إلى
الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، كقوله :
٩٢ — تَعَزَّ فَلَاشِيٌّ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

على رواية رفع « كل » ، وواحد على رواية نصب كل ، وعرفت أن وجهاً واحداً
تكون فيه « ما » حجازية عاملة ، وهو إنما يتأتى على رواية رفع « كل » ، ووجهين
تكون في كل واحد منهما « ما » تميمية مهملة : واحد منهما يأتي مع رفع كل ،
والثاني مع نصب كل والوجه الممتنع هو أن تنصب « كل » ، على أنه مفعول لعارف ،
وتجعل « ما » حجازية . والخلاصة أنه يجب في رواية نصب « كل » إهمال « ما » ،
ويجوز في رواية رفع « كل » إهمال « ما » ، كما يجوز إعمالها

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣١ (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٢

٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني
(رقم ٢٢٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وفي القطر (رقم ٥١) وابن عقيل
(رقم ٧٩) وسينشده المؤلف مرة أخرى عند الكلام على خبر ما حمل على ليس
من هذا الكتاب للاستشهاد به على أن « لا » العامة عمل ليس تنصب الخبر

اللفظة : « تعز » ، تصبر وتجلد ، وزر ، بفتح الواو والزاي — هو في الأصل
الجليل ، ثم عم استعماله في كل ما يعتصم به الإنسان ويلجأ إليه ، واقياً ، حافظاً ومانعاً

وربما عملت في اسم معرفة ، كقوله :

٩٣ — أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَتْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَاناً

الاعراب : « تعز » فعل أمر فاعله مستتر فيه ، فلا ، الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسم لا ، على الأرض ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، « باقياً » خبر لا ، « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية عاملة عمل ليس أيضاً « وزر » اسم لا ، « بما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : بما قضاه الله « واقياً » خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها

التأهريف : قوله « لاشيء » باقياً ، وقوله « لا وزر واقياً » حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين جميعاً

٩٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الاعراب : « أنكرتها » فعل ماض ، فاعله ضمير المتكلم ، وضمير الغائية مفعول به « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله أنكر « أعوام » مضاف إليه « مضين » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر صفة لأعوام « لها » جار ومجرور متعلق بمضى « لا » نافية عملت عمل ليس « الدار » اسم لا مرفوع بها « داراً » خبر لا منصوب بها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً « الجيران » هو اسم لاهذه مرفوع بها ، جيرانا ، خبرها منصوب بها ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى

التأهريف : قوله « لا الدار داراً » وقوله « لا الجيران جيراناً » حيث أعمل لا في الموضعين عمل ليس ، مع أن اسمها في الموضعين معرفة : إذ هو محلي

وعلى ذلك قول المتنبي :

٩٤ — إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

بأل ، والمؤلف هنا قد جعل عملها في هذه الحال قليلاً ، وفي كتابه القطر جعله غير جائز وحكم على المتنبي بأنه أخطأ في بيته الآتي

٩٤ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتاج بشعره ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل وليبين أنه مشابه للبيت السابق ، وقد أنشده في كتابه القطر (رقم ١٩٤)

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الجود » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود « لم » نافية جازمة « يرزق » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بـ ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى الجود ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاصاً » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « من الأذى » جار ومجرور متعلق بخلاص « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية « الحمد » اسم لامرفوع بالضممة « مكسوباً » خبر لا منصوب بها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً « المال » اسم لا « باقياً » خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على لا الأولى واسمها وخبرها ، ولا محل لها من الإعراب لوقوعهما جواباً لشرط غير جازم

التمثيل به : في قوله « لا الحمد مكسوباً » وقوله « لا المال باقياً » حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين : فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر ، مع أن الاسم في الموضعين معرفة لأنه محلى بأل

وقد اضطربت كلمة النحاة في هذا الموضع ، فمنهم من منع أن يكون اسم « لا » النافية العاملة عمل ليس معرفة ، وحكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم بما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول ، وما ورد عن لا يجوز

وإعمالُ « لا » العملَ المذكور لغةُ أهل الحجاز أيضاً ، وأما بنو نميم
فيهمالونها ، ويوجبون تكريرها

* * *

وأما « إن » فتعمل بالشروط المذكورة ؛ إلا أن اقتران اسمها بإن
ممتنع ؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة ،
قرأ سعيد بن جبير رحمه الله (إن الذين تدعون من دون الله عباداً

الاستشهاد بكلامهم كآبي الطيب المتنبي فهو خطأ ، وهذا هو مذهب الجمهور من
النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ، ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر
الأشهر أن يكون اسمها نكرة ، ومن هؤلاء العلامة المحقق أبو الفتح ابن جني
والشريف أبو السعادات ابن الشجري . وقد اضطربت كلمة ابن هشام مؤلف
كتابنا هذا ، فهو في بعض كتبه يجري على مذهب ابن الشجري وابن جني فيرى
أن مجيء اسم لا معرفة قليل لا شاذ ، كما فعل في كتابه الذي معنا ، ويجري في بعض
كتبه على أنه شاذ كما فعل في كتابه « قطر الندى » . وكذلك اضطربت كلمة ابن
مالك صاحب الألفية في كتبه كما ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية وكما
ذكره الأشموني أيضاً فإنهما قالاً : إن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل القياس
على مجيء اسم لا معرفة ، وحكم في كتابه شرح الكافية بشذوذه ، وتأول ما جاء
عن العرب بما ظاهره ذلك ، ونحن نقول : إن ابن مالك لم تضطرب كلمته في هذا
الموضع ، بل كلامه في عامة كتبه على أن مجيء اسم لا النافية العاملة عمل ليس
معرفة شاذ ، ومع هذا فإننا نرجح أنه ليس بشاذ ، بل هو قليل ، على ما هو مذهب
ابن جني وابن الشجري وأبي حيان ، ويدل لذلك أنه قد جاء في جملة صالحة من
الشعر ، فمنها البيت الذي أنشده المؤلف ، ومنها قول النابغة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

أَمْثَالَكُمْ^(١) بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) على الخبرية ، و (أَمْثَالَكُمْ) على أنه صفة لعباداً ، وفي نكرتين ، سَمِعَ « إِنَّ أَحَدَهُ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » وفي معرفتين ، سَمِعَ « إِنَّ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ »

وإعمال « إِنَّ » هذه لغة أهل العالية

* * *

وأما « لَاتَ » فإنها تعمل هذا العمل أيضاً ، ولسكنها تختص عن أخواتها بأمرين :

أحدهما : أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات ، وهي « الحين » بكثرة ، و « الساعة » و « الأوان » بقلة ، والثاني : أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها ، وقد يعكس . فالأول كقوله تعالى : (كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢)

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس ، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه ، كالتاء في رَاوِيَةٍ ، أو لتأنيث الحرف ، واسمها محذوف ، و (حين مناص) خبرها ومضاف إليه ، أي : فنادوا والحال أنه ليس الحين حين مناص ، أي : فرار وتأخير .

والثاني كقراءة بعضهم (وَلَاتَ حِينَ)^(٣) بالرفع ، أي : وليس حين مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٩٤ (٢) من سورة ص ، من الآية ٣

ومن إعمالها في « الساعة » قول الشاعر :

٩٥ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْدَمٍ

وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَسِيمٌ

٩٥ — نسب جماعة هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال العيني

قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : مهمل بن مالك الكناني ،

وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٨)

اللفظة : « البغاة » جمع باغ ، وهو الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى

بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع في المكان - من باب فتح - إذا جعله

ملمى ، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ماشاءت ، ثم استعير للإنسان

الأعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ولات ،

حرف نفي يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « ساعة » خبر لات ، وهو مضاف ،

و « مندم » مضاف إليه ، والجملة من لات واسمه وخبره في محل نصب حال

« والبغى » الواو للاستئناف ، والبغى : مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، وهو

مضاف ، ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ، ومبتغى مضاف وضمير الغائب

العائد إلى البغى مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني

وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاعر فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل لات في لفظ دال

على الزمان ، وهو ساعة ، ولم يعمل في لفظ الحين . وللعلماء في إعمال لات رأيان :

أحدهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، والثاني أنها تعمل فيه وفيما رادفه من

الساعة والأوان ومثل بيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتُكَ مَشْمُولَةً . وَلَتَمْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْدَمٍ

وفي « الأوان » قوله :

٩٦ — طَلَبُوا مُصْلِحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ زَحِينٌ بَقَاءِ

٩٦ — هذا البيت من كلمة لأبي زيد الطائي ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل من طيء ، فأضافه وسقاه خمرأ ، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف . فقتله ونخر بذلك بنو شيبان ، وفي هذه الحادثة يقول أبو زيد كلمته التي أولها قوله :

خَبَّرْتَنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمَكَاءِ
وَلَعَمْرِي لَعَارُهَا كَانَ أَذْنِي لَكُمْ مِنْ تُقَى وَحُسْنِ وَفَاءِ

والبيت المستشهد به من شواهد الأشموني (رقم ٢٢٩)

الأعراب : « طلبوا ، فعل وفاعل « صلحنا ، مفعول به ، والضمير مضاف إليه « ولات ، الواو واو الحال ، لات : حرف نفي يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « أوان ، خبر لات ، مبنى على الكسر في محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجمة لات واسمه وخبره في محل نصب حال « فأجبنا « الفاء عاطفة ، أجبنا : فعل وفاعل « أن « تفسيرية « ليس « فل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين « خبره ، وهو مضاف ، و « بقاء » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ولات أوان ، حيث أعمل « لات » النافية في لفظ الأوان وهو من معنى الحين وليس هو لفظه ، فهو ردة على سيبيويه وجماعة ، حيث اشترطوا في إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين

واعلم أن جماعة ذهبوا إلى أن « لات » في هذا البيت عاملة عمل ليس ، وأن قوله « أوان » مبنى على الكسر لشبهه في الوزن بنزال ، وأن تنوينه للضرورة ، وهذا كله ادعاء أبي سعيد السيرافي وأبي العباس المبرد ، فعندهما أن الكسرة التي تراها على نون أوان ليست كسرة إعراب ، بل هي إما كسرة بناء ، وإما كسرة التخلع من التقاء الساكنين ، وهذا التنوين ليس تشوين التمكن الذي يكون في آخر الاسم المتمكن ، ولكنه

وأصله ليس الحين أوان صلح ، أو ليس الأوان أوان صلح ؛ فحذف اسمها على القاعدة ، وحذف ما أضيف إليه خبرها ، وقدر ثبوته ؛ فبناء كما يبنى قبل وبعد ، إلا أن أواناً شبيه بنزال وزناً فبناء على الكسر ، ونونه للضرورة

* * *

ثم قلت : الثَّامِنُ خَبَرُ « إِنْ » وَأَخَوَاتُهَا : أَنْ ، وَاسْكِنْ ، وَكَانَ ، وَلَمَّتَ ، وَلَعَلَّ ، نَحْوُ (إِنْ السَّاعَةَ آتِيَةٌ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدُّمُهُ مُطْلَقًا ، وَلَا

إما تنوين العوض الذى يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التى تضاف إذ إليها ، كما فى قوله تعالى (يومئذ تحدث أخبارها) من سورة الزلزلة ، من الآية ٤ ، وإما تنوين الضرورة الذى يلحق بعض المبنيات كما مر فى شرح الشاهدين (رقم ٥٢ و ٥٣) وأصل الكلام على الأول : ولات أوان طلبوا صلحنا ، فأوان مضاف وجهه طلبوا صلحنا مضاف إليه ، فحذفت هذه الجملة ثم بنى أوان : إما على السكون كما هو الأصل فى المبنيات ، وإما على الكسر لشبهه فى الوزن بنزال ؛ ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، فإن قدرت بنائه على السكون فإنما حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وكون هذا التنوين تنوين التعويض هو اختيار جار الله الزمخشري ، وكونه تنوين الضرورة هو ما اختاره المؤلف فى معنى اللبيب وصرح به ههنا وتبعه عليه الأشموني

وزعم الفراء أن « لات » فى هذا البيت ونحوه حرف جر ، وهذه الكسرة التى تراها على نون « أوان » هى كسرة الإعراب التى تراها على دال زيد فى قولك : مررت بزيد ، وهذا التنوين هو تنوين التمكن ، ولات هى التى أحدثت هذه الكسرة ، لأنها كما قلنا حرف جر .

وقد أشبعنا القول فى الاستدلال والتخريج فى شرحنا على الأشموني ، وهذه العجالة لا تتسع لأكثر مما ذكرنا

تَوْشُّطُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) (إِنْ لَدَيْنَا أَنْسَالٌ)

وأقول : الثامن من المرفوعات : خبر « إِنْ » وأخواتها الخمسة ؛ فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر ؛ فينصب المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها ، نحو (إِنْ السَّاعَةُ آتِيَةٌ) ^(١) (اَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) ^(٢) (كَانَهُمْ خَشِبٌ مُسْنَدَةٌ) ^(٣) (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) ^(٤)

ولا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقاً ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عنين حيث قال :

٩٧ — كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ وَلَمْ يُجْزَ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وَصَالِكَ مُعْدِمًا

(١) من سورة طه ، من الآية ١٥

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٩٨ ، ومن سورة البقرة ، من الآية ١٩٦

(٣) من سورة المنافقين ، من الآية ٤

(٤) من سورة الشورى ، من الآية ١٧

٩٧ — هذان البيتان من كلام ابن عنين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد ابن نصر الدين الحسين بن عنين ، الأنصاري ، الكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة ، ولد في سنة ٥٤٩ هـ ، وتوفي في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وقد أنشد المؤلف أولهما في القطر (رقم ٦٣)

الاعراب : « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وأخبار مضاف ، و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع

ولا على أسمائهن ؛ فإن الحروف محمولة في الأعمال على الأفعال ؛ فليكنها
 فرعاً في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير ؛ اللهم إلا إن
 كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها ،
 كقوله تعالى : (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ)^(١) (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّمَن يَخْشَى)^(٢)
 وفي الحديث « إِنْ فِي الصَّلَاةِ أَشْغَالٌ » و « إِنْ مِنَ الشَّعْرِ لِحُكْمٌ »
 ويروى « لحكمة » فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه ، لا تقول :
 في الدار إِنْ زَيْدًا

مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « في النحو » جار
 ومجرور متعلق بيجز « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع
 منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن مع مادخلت
 عليه في تأويل مصدر مفعول ليجز « عسى » فعل ماض ناقص دال على الرجاء
 « حرف » اسم عسى ، مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « جر » مضاف
 إليه ، من نذاك ، جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لحرف جر « يجزني » يجر
 فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى حرف جر ، والنون للوقاية ، والياء
 مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر عسى ، وكان
 الأوفق أن يقرن المضارع بأن المصدرية « إليك » جار ومجرور متعلق بيجز
 « فإني » الفاء للتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من وصالك »
 جار ومجرور متعلق بمعدم الآتي « معدما » خبر إن ، وقد جاء به على لغة من
 ينصب بها الاسم والخبر جميعا ، كقوله : . . . إن حراسنا أسدا ، فتنبه

سبب ذكرهما : ذكر المؤلف هذين البيتين استملاحا لمعناهما ، ولأن صاحبهما
 قرر القاعدة النحوية في أسلوب ظريف ؛ وهي أن الخبر في باب إن لا يتقدم ،
 ولا يتوسط إلا إن كان جارا ومجرورا

(١) من سورة المزل ، من الآية ١٢ (٢) من سورة النازعات ، من الآية ٢٦

* * *

ثم قلت : وَتُكْسَرُ « إن » في الإبتداء ، وفي أول الصلوة والصفة
والجملية الحالية ، والمضاف إليها ما يختص بالجمل ، والمحكيمة بالقول
وجواب القسم ، والمخبر بها عن اسم عين ، وقيل اللام المعلقة ،
وتُكْسَرُ أو تُفْتَحُ بعد « إذا » الفجائية ، والفاء الجزائية ، وفي نحو
« أول قولي أني أحمد الله » ، وتُفْتَحُ في الباقي

وأقول : لأن ثلاث حالات : وجوب الكسر ، وجوب الفتح ،
وجواز الأمرين

فيجب الكسر في تسع مسائل :

إحداها : في ابتداء الكلام ، نحو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)^(١)
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي آيَةٍ الْقَدْرِ)^(٢)

الثانية : أن تقع في أول الصلة ، كقوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ
مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوزُ)^(٣) (ما) مفعول ثان لاتيناه ، وهي موصول بمعنى الذي ،
و (إن) وما بعدها صلة ؛ واحترزت بقولي « أول الصلة » من نحو « جاء
الذي عندي أنه فاضل » فإن واجبة الفتح وإن كانت في الصلة ، لكنها
ليست في أولها .

الثالثة : أن تقع في أول الصفة ، كـ « مررتُ برجلٍ إنه فاضلٌ » ولو قلت

(١) من سورة الكوثر ، الآية ١ (٢) من سورة القدر ، الآية ١

(٣) من سورة القصص ، من الآية ٧٦

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » لم تكسر ؛ لأنها ليست في ابتداء الصفة والرابعة : أن تقع في أول الجملة الحالية ، كقوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ^(١) واحترزت بقيد الأولية من نحو « أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ »

الخامسة : أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجل ، وهو إذ وإذا وحيث ، نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » وقد أُلِغَ الفقهاء وغيرهم بفتح « إن » بعد حيث ، وهو لحن فاحش ^(٢) ؛ فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و « أن » المفتوحة ومعمولاتها في تأويل المفرد ؛ واحترزت بقيد الأولية من نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتَقَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ » ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتى الحال وحيث ، ولا بُدَّ من ذلك

(١) من سورة الأنفال ، الآية ٥

(٢) ليس كما قال المؤلف ، بل هو جائز ، وله تخريج حسن ؛ أما تخريجه على قول من أجاز أن تضاف حيث إلى المفرد كما في قول الشاعر . . . حيث لى العاثم ، فظاهر ؛ لأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيث إليه ، وأما الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة - وهم الجمهور - فعلى مذهبهم يكون المصدر المنسبك من أن وما بعدها مفردا مرفوعا على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حيث إليها ، فلو فتحت الهمزة في المثال الذي ذكره المؤلف كان التقدير : جلست حيث جلوس زيد حاصل ؛ فجلوس زيد هو المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها ، وحاصل : هو الخبر المحذوف ؛ فتكون « إن » بعد حيث مثلها بعد إذا الفجائية

السادسة : أن تقع قبل اللام المعلقة ، نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(١) فاللام من (لرسوله) ومن
(لكاذبون) مُعلقان لفعل العلم والشهادة ، أى : ما نعان لهما من التسلط
على لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء ، فلذلك وجب الكسر
ولولا اللام لوجب الفتح ، كما قال الله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ
شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) ^(٢) و (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ^(٣)

السابعة : أن تقع محكية بالقول ، نحو (قُلْ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٤) (وَن
يَقُلُ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ) ^(٥) (قُلْ إِنِّي رَجِي
يَقْدِفُ بِالْحَقِّ) ^(٦)

الثامنة : أن تقع جواباً للقسم ، كقوله تعالى : (حَمِّمَ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(١)

التاسعة : أن تقع خبراً عن اسم عين ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » وقوله
تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ
وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(٨)

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه

* * *

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ١ (٢) من سورة الأنفال ، من الآية ١٤

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨ (٤) من سورة مريم ، من الآية ٣٠

(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٢٩ (٦) من سورة سبأ ، من الآية ٤٨

(٧) من سورة الدخان ، الآيات ١ - ٣

(٨) من سورة الحج ، من الآية ١٧

ويجب الفتح في ثمان مسائل :

إحداها : أن تقع فاعلة ، نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا)^(١)
أى : إنزalnأ

الثانية : أن تقع نائبة عن الفاعل ، نحو (وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَن
يُؤْمِنِ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ)^(٢) (قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ
نَفَرَ مِنَ الْجِنِّ)^(٣)

الثالثة : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو (وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ
أَشْرَكَتُمْ بِاللَّهِ)^(٤)

الرابعة : أن تقع في موضع رفع بالابتداء ، نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ
تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)^(٥)

الخامسة : أن تقع في موضع خبر اسم معنى ، نحو « اِعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ »
السادسة : أن تقع مجرورة بالحرف ، نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)^(٦)
السابعة : أن تقع مجرورة بالإضافة ، نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ
تَنَاطِقُونَ)^(٧)

الثامنة : أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا ، نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ
عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ)^(٨) ونحو (وَإِذْ بَعَدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى

(١) من سورة العنكبوت ، من الآية ٥١ (٢) من سورة هود ، من الآية ٣٦

(٣) من سورة الجن ، من الآية ١ (٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٨١

(٥) من سورة فصلت ، من الآية ٣٩

(٦) من سورة الحج ، من الآية ٦ والآية ٦٢ . ومن سورة لقمان ، من الآية ٣٠

(٧) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٣ (٨) من سورة البقرة من الآية ٤٧

الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَآ لَكُمْ^(١) فَإِنهَآ فِي الْأُولَى مَعطوفة على المفعول : وهو
(نعمتي) وفي الثانية بدل منه ، وهو (إحدى)



ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر :
إحداها : بعد « إذا » الفجائية ، كقولك « خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا
بِالْبَاب » قال الشاعر :

٩٨ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) من سورة الأنفال : من الآية ٧

٩٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد
سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٦٢) والمؤلف في أوضحه
(رقم ١٢٤) وابن عقيل (رقم ٩٨)

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي وبينهما هاء ساكنة —
وهي طرف الحلقة ، ويقال : هي عظم نازع تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا »
واللهازم « كناية عن الخسة والمهانة والذلة : لأن العبد يصفع على قفاه حتى يتورم
ويلكز حتى ينتأ له تنوء

الاعراب : « كنت » فعل ماض ناقص واسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى
أظن ، وفاعله ضمير مستتر « زيدا » مفعول أول « كما قيل » الكاف حرف جر ،
وما موصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة « سيدا » مفعول ثان لأرى « إذا »
فجائية « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير عائد إلى زيد اسم أن
« عبد » خبر أن ، وهو مضاف ، و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف
على القفا

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه عبد القفا » حيث روى فيه وجهين : الأول بفتح

يروي بفتح « إن » وبكسرها

الثانية : بعد الفاء الجزائية ، كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ^(١) قرئ بكسر « إن » وفتحها

الثالثة : في نحو « أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » وضابط ذلك أن تقع خبراً عن قول ، وخبرها قول كأحمد ونحوه ، وفاعل القواين واحد ؛ فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولي حمد الله ، والكسر على جعل « أول قولي » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، فمكانه قيل : أول قولي هذا الكلام المفتوح باني ، ونظير ذلك قوله سبحانه : (دَعَوْاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ) ^(٢) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

* * *

ثم قلت : التَّاسِعُ خَبَرٌ « لا » اتى لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، نحو « لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » وَيَجِبُ تَبْكِيرُهُ كَالِاسْمِ ، وتأخيرُهُ وَأَوْ ظَرْفًا ؛ وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عَلِمَ ، وَتَمِيمٌ لَا تَذْكُرُهُ حِينَئِذٍ

همزة أن ، على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ ، واختاف العلماء حينئذ في خبره : فقال المبرد والأعلم : إذا ظرف وهو متعلق بحذوف خبر ، وقال قوم منهم ابن مالك : إذا حرف ، وخبر المبتدأ محذوف ، والوجه الثاني بكسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٥٤ (٢) من سورة يونس ، من الآية ١٠

وأقول : التاسع من الرفعات : خبر « لا » التي لنفي الجنس
اعلم أن « لا » على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون ناهية ، فتختص بالمضارع وتجزمه ، نحو (ولا تَمْشِ
في الأرضِ مَرْحًا) ^(١) (فلا يُسْرِفْ في القَتْلِ) ^(٢) (لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ
مَعَنَا) ^(٣) وتستعار للدعاء فتجزم أيضاً ، نحو (لا تُؤَاخِذْنَا) ^(٤)

الثاني : أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها ، فلا تعمل
شيئاً ، نحو (مامْنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ) ^(٥) أى : أن تسجد ، بدليل أنه قد
جاء في مكان آخر بغير « لا » وقوله تعالى : (إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ
أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) ^(٦) وقوله تعالى : (وَحَرَامٌ عَلَى
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ) ^(٧)

الثالث : أن تكون نافية ، وهي نوعان : داخلية على معرفة ؛ فيجب
إعمالها وتكرارها ، نحو « لا زَيْدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرُو » وداخلية على نسكرة
وهي ضربان ، عاملة عمل « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم ،
وهو قليل ، وعاملة عمل « إن » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، والكلام
الآن فيها ، وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التخصيص ، لا على
سبيل الاحتمال .

وشرط إعمالها هذا العمل أمران : أحدهما : أن يكون اسمها وخبره

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٧ . ومن سورة لقمان ، من الآية ١٨

(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٣ (٣) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠

(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ (٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٢

(٦) من سورة الحديد ، من الآية ٢٩ (٧) من سورة الأنبياء ، الآية ٩٥

نكرتين ، كما يلينا ، واثثاني أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً ، وذلك كقولك « لا صاحب علم ممقوت » و « لا طالعاً جبلاً حاضراً »

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقدّم وجب إهمالها وتكرارها فالأول كما تقدم من قولك « لا زيد في الدار ولا عمرو » ؛ وأما قول [بعض] العرب « لا بصرّة لكم » وقول عمر « قضية ولا أبا حسن لها » يريد على بن أبي طالب رضي الله عنها ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة « لا قریش بعد اليوم » وقول الشاعر :

٩٩ - أرى الحاجات عند أبي خبيب نكيدن ولا أمية في البلاد

٩٩ - هذا البيت من كلام عبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدي ، يقوله في أبي خبيب عبد الله بن الزبير - بضم الزاي - وكان قد طلب جدواه فلم يمنحه شيئاً ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٩٢)

اللمة : « أبو خبيب » هو عبد الله بن الزبير ، كنى بأ كبير أولاده « نكيدن » فعل ماض من النكيد ، وهو شدة العيش وتعسره ، وفي عامة نسخ الشرح « يكيدن » - بالياء المشناة - وهو تصحيف ، وكذلك وقع مصحفاً في نسخ الأشموني .

الاعراب : « أرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، الحاجات ، مفعول أول « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات ، وهو مضاف ، و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، و « خبيب » مضاف إليه « نكيدن » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى « ولا » الواو واو الحال ، لا نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « في البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا

المأهر فيه : قوله « لا أمية » حيث أوقع اسم « لا » معرفة ، لأن أمية

فمؤول بتقدير « مثل » : أى ولا مثلاً أبى حسن ، ولا مثل البصرة ،
ولا مثل قريش ، ولا مثل أمية

والثانى كقول الله سبحانه وتعالى : (لا فيها غولٌ ولا ثمٌ عنها يُنْزَفُونَ)^(١)
ويكثر حذف هذا الخبر إذا علم ، كقول الله سبحانه وتعالى : (ولَوْ
تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ)^(٢) أى : فلا قُوَّةَ لهم ، وقوله تعالى :
(لا ضَيْرَ)^(٣) أى : لا ضير علينا ؛ وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان
معلومًا ، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب ، وذلك
نحو « لا أَحَدَ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »

* * *

ثم قامت : العاشرُ المضارعُ إذا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجازمٍ
وأقول : العاشر من المرفوعات - وهو خاتمتها - الفعلُ المضارع إذا
تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجازمٍ ، كقولك « يَقُومُ زَيْدٌ » و « يَقْعُدُ عُمَرُو »
فأما قول أبى طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :
١٠٠ — مُحَمَّدٌ قَدْ نَفَسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

علم ، وهو فى الحقيقة مؤول ، إما بأن المراد ما اشتهر به هذا العلم من الصفات ،
فكأنه قال : ولا كريم فى البلاد ، وإما بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل ،
فكأنه قال : ولا مثل أمية فى البلاد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .
والوجه الثانى من وجهى التأويل المذكورين هو الذى ذكره المؤلف ههنا

(١) من سورة الصافات ، الآية ٤٧ (٢) من سورة سبأ ، من الآية ٥١

(٣) من سورة الشعراء ، من الآية ٥٠

١٠٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٨) ولم ينسبه ،

فهو مقرون بمجازم مقدر ، وهو لام الدعاء ، وقوله « تَبَالَا » أصله « وبالا »
فأبدل الواو تاء ، كما قالوا في وَرَاث ووَجَاه : ثَرَاث وَتَجَاه
وأما قول امرئ القيس :

١٠١ — فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

ولا نسبه الأعلام ، وأنت ترى المؤلف قد نسبه إلى أبي طالب ، ومن الناس من
ينسبه إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

اللفظة : « التبال » سوء العاقبة

الاعراب : « محمد » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : يا محمد
« تفد » فعل مضارع مجزوم بلام أمر محذوفة ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة
قبالها دليل عليها « نفسك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كل » فاعل
« نفس » مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « خفت »
فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « من أمر » جار ومجرور متعلق
بخاف « تبالا » مفعول به لخاف ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « تفد » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه في اللفظ ناصب ولا جازم ،
ولكنه جاء على صورة المجزوم ، ولذلك قدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة ،
وأصله لتفد ، قال الأعلام : « الشاهد فيه إضمار لام الأمر في تفد ، والمعنى : لتفد
نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، والجار
لا يضر ، وقد قيل : إنه مرفوع. حذفت لانه ضرورة واكتفى بالكسرة ، وهذا
أسهل في الضرورة وأقرب » اه كلامه .

١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي

اللفظة : « مستحقب » أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيقة ، والمراد غير
مكتسب « واعل » هو الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى .

فليس قوله « أشرب » مجزوماً ، وإنما هو مرفوع ، ولكن حذف
الضمة للضرورة ، أو على تنزيل « رَبُّغ » بالضم من قوله « أَشْرَبُ غير »
منزلة عَصِدٍ بالضم - فإنهم قد يُجْرُونَ الانفصال مجرى المتصل ، فكما

الاعراب : « اليوم » ظرف زمان متعلق بأشرب وأشرب « فعل مضارع
مرفوع بالضمة الظاهرة . وسكن للتخفيف على ما ستعرفه ، وفاعله ضمير مستتر
وجوباً تقديره أنا » غير ، حال من فاعل أشرب « مستحقب » مضاف إليه ،
وفي مستحقب ضمير مستتر هو فاعله ، لأنه اسم فاعل « إنما » مفعول به لمستحقب
« من الله » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لإثم « ولا ، الواو عاطفة ، لا :
زائدة لتأكيد النفي « واغل » معطوف على مستحقب

الشاهد في : قوله « أشرب » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم ، وهو مع
ذلك ساكن الآخر ، وللعلماء في تخرج هذا الإسكان وجهان : الأول : أنه
ضرورة دعا إليها النظم ، والثاني أنه لما توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث
حركات أولاها فتحة وهي حركة الراء ، وثانيها خبة وهي حركة الباء ، وثالثها
الفتحة وهي حركة الغين ، لما توالى هذه الحركات الثلاث أشبهت عضداً في
وجود فتحة تتبعها خبة ، والعرب تجاوز تسكين ضاد عضد ونحوه ، فلما أشبهت
هذه الأحرف الثلاثة عضداً استساغ لنفسه أن يسكن وسطها كما يسكن وسط عضد ،
وهذا بيان كلام المؤلف فافهمه

هذا ، وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (ج ١ ص ١٤٣) بيت الشاعر
على وجه غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه ، ولا يتحقق فيه شيء مما ذكره ، وهذا
الوجه هو :

حَلَّتْ لِي الْحُرُّ وَكُنْتُ أَمْرًا عَنْ شَرِبِهَا فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ
فَالْيَوْمَ أُنْسِقِي غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

يقال في عَضِدٍ بالضم : عَضِدْتُ بالسكون ، كذلك قيل في « رُبِعَ » بالضم :
« رُبِعَ » بالإسكان .

* * *

ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت :
باب : المنصوبات خمسة عشر : أحدها المفعول به ، وهو : ما وقع
عليه فعلُ الفاعل ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا »

وأقول : المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً : وبدأت منها
بالمفاعيل لأنها الأصل ، وغيرها محمولٌ عليها ومُشَبَّهٌ بها ، وبدأت من
المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعةٌ منهم صاحباً المقرب والتسهيل ،
لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ، ووجه ما اخترناه أن
المفعول به أحوَجُ إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ
والإرباكُ بالوقوع التعاقب المعنوي ، لا المباشرة ، أعني تعلُّقه بما لا يُعقل
إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي ، ولولا هذا التفسير لخرج منه
نحو « أَرَدْتُ السَّفَرَ » لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا « ما وقع عليه »
المفعول المطلق ؛ فإنه نفس الفعل الواقع ، والظرف ؛ فإن الفعل يقع فيه ،
والمفعول له ؛ فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ؛ فإن الفعل يقع
معه لا عليه

* * *

ثم قلت : ومنه ما أضمير عامِلُه : جَوَازاً نَحْوُ (قالوا خيراً) ووجوباً
في مواضع منها بابُ الاشتغالِ نَحْوُ (وكلُّ إنسانٍ إلَـهٌ مُـنَاهُ)

وأقول : الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة : الفعل المتعدي ،
ووصفه ، ومصدره ، واسمُ فعله ، فالفعل المتعدي نحو (وَرِثَ سُلَيْمَانُ
دَاوُدَ)^(١) ووصفه نحو (إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعَمِ أَمْرُهُ)^(٢) ومصدره نحو (وَلَوْلا
دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(٣) واسم فعله نحو (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)^(٤)

وكونه مذكوراً هو الأصل ، كما فى هذه الأمثلة : وقد يضمّر جوازاً
إذا دل عليه دليل مقاليٌّ أو حالىٌّ : فالأول نحو (قَالُوا خَيْرٌ)^(٥) أى :
أنزل ربنا خيراً ، بدليل (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ)^(٥) والثانى نحو قولك لمن
تأهب لسفرٍ : « مَكَّةَ » بإخمارٍ تُريد ، ولمن سَدَّدَ سَهْمًا : « الْقِرْطَاسَ »
بإخمارٍ تُصِيبُ

وقد يُضمّر وجوباً فى مواضع : منها باب الاشتغال : وحقيقته : أن
يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله ، مشغول عن
العمل فيه بالعمل فى ضمير أو ملابسه

فمثال اشتغال العمل بضمير السابق « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » وقوله تعالى :
(وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ)^(٦)

ومثال اشتغال الوصف « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » الآن أو غداً
ومثال اشتغال العامل بملايس ضمير السابق « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامًا »
و « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُ غُلَامِهِ » الآن أو غداً

(١) من سورة النمل ، من الآية ١٦ (٢) من سورة الطلاق ، من الآية ٣

(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠

(٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ (٥) من سورة النحل ، من الآية ٣٠

(٦) من سورة الإسراء ، من الآية ١٣

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمَر وجوباً ؛ تقديره : ضربت زيداَ ضربته ، وألزمنا كل إنسان ألزمناه

وإنما كان الحذف هنا واجباً لأن العامل المؤخر مفسَّر له ، فلم يجمع بينهما ، هذا رأى الجمهور ، وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد ، وقال الفراء : الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر ، ورُدَّ على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعدياً لاثنتين ، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ « ضربت غلامه » فلا يستقيم إلغاؤه

ثم قلت : ومنه المنادى ، وإنما يظهرُ نصبُه إذا كان مضافاً أو شبهه أو نكرةً مجهولةً ، نحو « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا طَالِعاً جَبَلاً » وقَوْلُ الأَعْمَى « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي »

وأقول : المنادى نوع من أنواع المفعول به ، وله أحكام تخصه ، فلهذا أفردته بالذكر

وبيان كونه مفعولاً به أن قولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أصله يا أدعو عبد الله ؛ فـ « يا » حرف تنبيه ، و « أدعو » فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و « عَبْدَ اللَّهِ » مفعول ومضاف إليه ؛ ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاءً بأمرين : أحدهما : دلالة قرينة الحال ، والثانى : الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو « يا » وأخواتها

وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكون منصوبة ؛ لأنها
مفعولات . ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً ، وإنما يكون
مبنياً إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة ؛ فإنه حينئذ يبنى على الضمة
أو نائبها ، نحو « يازيدُ » و « يازيدانِ » و « يازيدونَ » ؛ وأما المضاف
والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهن يستوجبن ظهور النصب ،
وقد مضى ذلك كله مشروحاً ممثلاً في باب البناء ، فمن أحب الوقوف عليه
فليرجع إليه .

* * *

ثم قلت : والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلم ، ويكون بأن
نحو « نحنُ العربَ أقرى الناسِ للضعيفِ » ومضافاً نحو « نحنُ معاشرَ
الأنبياءِ لا نورثُ ، ما ترَكنا صدقةً » و « إياها » فيلزمها ما يلزمها في
النداء ، نحو « أنا فاعِلُ كذا أيها الرجلُ » وعاماً قليلاً ؛ فنحو « بك الله
نرجو الفضلَ » شاذٌّ من وجهين

والمنصوب بالزم أو باتق : إن تكرَّر ، أو عطفَ عليه ، أو كان
« إياك » نحو « السلاحَ السلاحَ » « الأخَ الأخَ » ونحو « السيفَ والرُمحُ »
ونحو « الأسدَ الأسدَ » أو « نفسك نفسك » ونحو (ناقةَ الله وسقياها)
و « إياك من الأسدِ »

والمعذوفُ عامله ، والواقعُ في مثل أو شبهه ، نحو « الكلابَ على
المقر » و « أنتَ خيرٌ لك »

وأقول : من المفعولات التي التزم معها حذف العامل : المنصوبُ على الاختصاص ، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه خبر بلفظ النداء وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالبُ على ذلك الضمير كونه المتكلم - نحو أنا ونحن - ويقالُ كونه مخاطب ، ويمتنع كونه لغائب

والباعث على هذا الاختصاص : فخرٌ ، أو تواضعٌ ، أو بيان ؛
فالأول كقول بعض الأنصار :

١٠٢ — لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَتَّحَدَا
الْمُؤَثَّلُ : الذي له أصل ؛

١٠٢ — لم أجد من عين هذا الأنصارى قائل هذا البيت

اللغة : « معشر ، المعشر : الجماعة » مؤثَّل ، بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد اللام المثلثة - هو المجد الأصل العظيم ، وقد فسرهُ الشارح بما له أصل ، وقال امرؤ القيس
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْنَالِي

الاعراب : « لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معشر » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وهو مضاف ، و« الأنصار » مضاف إليه « مجد » مبتدأ مؤخر « مؤثَّل » صفة لمجد « بإرضائنا » الباء حرف جر ، إرضاء : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمجد ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبي على السكون في محل جر ، وله محل رفع آخر ؛ لأنه فاعل المصدر الذي هو إرضاء « خير » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« البرية » مضاف إليه « أحدا » بدل أو عطف بيان لخير البرية ، والآلف للاطلاق

المأهرفير : قوله « معشر الأنصار » حيث نصبه على الاختصاص ليفيده الفخر

ومثال الثاني قوله :

١٠٣ — جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي أَتِيهَا الْعَبْدُ دُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ

ومثال الثالث :

١٠٤ — * إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لِأَبٍ *

١٠٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « جد » فعل دعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعفو » جار ومجرور متعلق بجد « فإنني » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف تأكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم مبني على السكون في محل نصب « أيها » أي : مفعول به لفعل محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « العبد » نعت لأي براعة لفظه مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى العفو » جار ومجرور متعلق بقوله « فقير » الآتي آخر البيت « يا إلهي » يا : حرف نداء ، إله : منادى مضاف لياء المتكلم ، فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « فقير » خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة

السأهرفيه : قوله « أيها العبد » حيث نصب « أيها » محلاً على الاختصاص لقصد الدلالة على التواضع

١٠٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَنَّهُ ، وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا *

وهذا البيت من أبيات رواها أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة ، ونسبها لبشامة بن حزن النهشلي ، وأول هذه الأبيات قوله :

إِنَّا مُحْيِيُونَكَ يَا سَمْسَمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كَرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وتعريفه « بآل » نحو « نحنُ العربُ أقرى الناسِ للضعيفِ » التقدير :
نحنُ أخصُّ العربِ ، وتعريفه بالإضافة كقوله :

ومن الناس من ينسبها لرجل من بني قيس بن ثعلبة ، من غير أن يعينه ،
ويروى صدر بيت الشاهد « إنا بني مالك »

الاعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره
اسم إن ، مبنى على السكون في محل نصب ، والأصل إتنا « بني » منصوب على
الاختصاص بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر
سالم ، وهو مضاف ، و « نهشل » مضاف إليه « لا » نافية « ندعى » فعل مضارع
مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً
تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن ، لأب ، جار ومجرور متعلق بـ « ندعى
» عنه ، جار ومجرور متعلق بـ « ندعى » أيضاً « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « هو »
ضمير منفصل مبتدأ « بالأبناء » جار ومجرور متعلق بـ « يشرى » « يشرينا » فعل
مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو
وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع
خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « بني نهشل » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف
للدلالة على المدح ، قال أبو زكريا التبريزي : « وانتصاب بني على إضمار فعل ،
كأنه قال اذكر بني نهشل ، وهذا على الاختصاص والمدح ، ونحو إن « لاندعى »
ولو رفع فقال إنا بنو نهشل - على أن يكون خبراً - لكان « لاندعى » في موضع
الحال ، والفرق بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً هو أنه لو جعله
خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب ، وكان لا يخلو فعله لذلك من
نمोल فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم ، فإذا جعل اختصاصاً فقد أمن من
الأمرين جميعاً ، اه كلامه بالفاظه

١٠٥ - نحن بني ضبة أصحاب الجمل تنعى ابن عفان بأطراف الأسل
الأسل : الرماح

١٠٥ — هذا الشاهد قد رواه أبو تمام في حماسه . ونسبه إلى الأعرج المعنى - نسبة إلى معن طيء . ومعن : بفتح الميم وسكون العين المهملة - وقال أبو زكريا التبريزي (ج ١ ص ٢٨٠) : « وقيل الصحيح أنها لعمر بن يثرب » اهـ ، والبيت من شواهد الأشموني

اللفظ : « بني ضبة » قبيلة أبوهم ضبة بن أد ، الجمل ، يريد به الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان ابن عفان رضي الله عنه ، تنعى ، فعل مضارع من النعى وهو الإخبار بالموت ، وتقول : نعى الميت ينعاه ، إذا أخبر بموته ، ووقع في نسخ الشرح كلها « نبغى » على أنه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه ، وهو تحريف تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه « الأسل » الرماح

الاعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « بني » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف « ضبة » مضاف إليه « أصحاب » خبر المبتدأ « الجمل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « تنعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، والجملة في محل رفع خبر ثان « ابن » مفعول به لتنعى « عفان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون ، ويجوز أن يكون مصروفاً ، فيكون مجروراً بالكسرة الظاهرة مع التنوين . ولا يضر ذلك بوزن البيت « بأطراف » جار ومجرور متعلق بتنعى ، وأطراف مضاف و « الأسل » مضاف إليه ، وسكنه للوقف

الشاهد فيه : قوله « بني ضبة » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف وهو مركب إضافي تعرف فيه المضاف لإضافته إلى معرفة بالعلية ، قال أبو زكريا التبريزي : « انتصاب بني ضبة بفعل مضمّر ، والقصد فيه الاختصاص والمدح ،

ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » و « نَحْنُ مُعَايِشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ » وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه ، وهو أن « ما » من قوله « ما تركنا » موصول بمعنى الذى محله رفع بالابتداء ، و « تركنا » صلته ، والعائد محذوف : أى تركنا ، و « صَدَقَةٌ » خبر « ما » هذا على رواية الرفع ، وهو أجود ؛ لموافقته لرواية « ما تركنا [هـ] » فهو صَدَقَةٌ ، وأما النصب فتقديره ما تركنا مَبْدُولُ صَدَقَةٍ ؛ فيُحذف الخبر لسدّ الحال مسدده مثل (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ^(١) ويجوز فى « ما » أن تكون

وخبر المبتدأ - الذى هو نحن - « أصحاب » ، والتقدير : نحن - اذكر بنى ضبة - أصحاب الجمل ، وهذا الكلام ينبه به على أنهم يجتدون فى طلب دم عثمان ، ولو قال نحن بنو ضبة . لكان يسقط نخامة الذكر وتعظيمه ، وكان يصير « أصحاب الجمل » صفة وبنو خبر ، أو كان يجوز أن يكونا جميعاً خبرين ، ويجوز أن يكون أصحاب بدلا من بنو ، انتهى كلامه بحروفه ، وحاصله أنك لو قلت « نحن بنى ضبة أصحاب الجمل » على ما هى الرواية المشهورة - كان لك فيها وجه واحد من وجوه الإعراب وهو أن يكون نحن : مبتدأ ، وبنى ضبة : منصوباً على الاختصاص ، وأصحاب الجمل : خبر المبتدأ ، فإن قلت « نحن بنو ضبة أصحاب الجمل » فنحن : مبتدأ أيضاً ، ولك فيما بعده ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : أحدها أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل صفة له ، والثانى أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل بدلا منه ، والثالث أن يكون بنو ضبة خبراً أول وأصحاب الجمل خبراً ثانياً

(١) من سورة يوسف ، من الآية ١٤ - والتنظير بهذه الآية الكريمة على قراءة نصب « عصبه » على أنه حال ، وخبر المبتدأ الذى هو نحن محذوف ، وأصل الكلام : ونحن نرى عصبه ، فأما على القراءة المشهورة برفع « عصبه » فنحن مبتدأ خبره « عصبه » ولا كلام لنا فيها . ومثل الآية فى قراءة النصب قولهم : جكمك

موصولا اسميا كما تقدم ، وأن تكون شرطية ، فما على الأول في محل رفع
وعلى الثانى في محل نصب ^(١) ، والمعنى أى شىء تركناه فهو صدقة

لك مسمطا . ومعناه : حكمك لك مثبتاً ، فمسمطا حال والخبر محذوف ، والتقدير
حكمك حاصل لك حال كونه مثبتاً

(١) اعلم أنك إذا رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة » جاز لك
وجهان فى « ما » أحدهما : أن تكون موصولا اسمياً بمعنى الذى مبتدأ ، وجملة
« تركناه » صلة لا محل لها من الإعراب ، وجملة « فهو صدقة » من المبتدأ وخبره
فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « ما » الموصولة ، واقتران خبر المبتدأ بالفاء
على هذا الوجه جائز ؛ لشبه الموصول بالشرط ، فأنت تقول « الذى يؤدى واجبه
فله عندى مكافأة سنوية » بدون أن تجد فى ذلك حرجاً ، الوجه الثانى : أن تكون ما اسم
شرط ، وتركناه فعل الشرط وفاعله ومفعوله ، وجملة « فهو صدقة » فى محل جزم
جواب الشرط ، واقتران هذه الجملة بالفاء على هذا الوجه واجب ؛ لأن جواب الشرط إذا
كان جملة اسمية وجب أن تقرن بالفاء . وحينئذ يكون قول المؤلف « فما على الأول
فى محل رفع ، وعلى الثانى فى محل نصب » ليس مستقيماً ؛ لأن ما على الوجهين فى
محل رفع ، أما على اعتبارها موصولا اسمياً فظاهر ، وأما على اعتبارها شرطية
فلأن فعل الشرط إذا كان متعدياً واستوفى مفعوله كانت ما فى محل رفع على
الابتداء ، أما إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم يستوف مفعوله فإن ما تكون مفعولا
به مقدماً لهذا الفعل ؛ فلو أنك رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة »
لكان كلام المؤلف مستقيماً : إن جعلت « ما » موصولا اسمياً بمعنى الذى ، فهو فى
محل رفع مبتدأ ، وإن جعلتها اسم شرط فهو فى محل نصب مفعول به تقدم على
عامله ، والذى وجدناه فى جميع النسخ هو بإثبات الهاء هكذا « ما تركناه فهو
صدقة » ونحن نعتقد أن هذه الهاء زيادة من المتأخرين على المؤلف ممن وقع
الكتاب بأيديهم ؛ لأنهم ظنوا أنها ضرورية لتسام استبدال المؤلف على أنه رأى
كون « ما » موصولا اسمياً مبتدأ صلته « تركناه » و « صدقة » خبره ، وذلك على

* * *

ويكون المنصوب على الاختصاص. بلفظ « أَيْ » فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء : مِنْ التَّزَامِ بِنَائِهَا عَلَى الضَّمَّة ، وَتَأْنِيثُهَا مَعَ الْمَوْث : وَالتَّزَامِ إِفْرَادِهَا ؛ فَلَا تَتَنَّى وَلَا تَجْمَعُ بِاتِّفَاقٍ ، وَمُفَارَقَتِهَا بِإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، وَلِزُومِ « هَا » التَّنْبِيهِ بَعْدَهَا ، وَمِنْ وَصْفِهَا بِاسْمٍ مُعَرَّفٍ بِأَلْ لَازِمِ الرِّفْعِ ، مِثَالُ ذَلِكَ « أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَثِيهَا الرَّجُلُ » وَ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَثِيَّتَهَا الْعِصَابَةُ » الْمَعْنَى : أَنَا أَفْعَلُ كَذَا مُخْصُوصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ . وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مُخْتَصِّينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَائِبِ ، وَيَقِلُّ تَعْرِيفُهُ بِالْعَامِيَةِ ؛ فَفِي « يَا اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » شِدْوَذَانِ : كَوْنُهُ بَعْدَ ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ ؛ وَكَوْنُهُ عَلَمًا

* * *

وَمِنْ الْمَحْذُوفِ عَالِمُهُ الْمَنْصُوبُ بِالْزَمِ ، وَيُسَمَّى إِغْرَاءً
وَالْإِغْرَاءُ : تَنْبِيهِ الْمَخَاطَبِ عَلَى أَمْرِ مَحْمُودٍ لِيَلْزِمَهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
١٠٦ — أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنَ لَا أَخَاكَ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ

الرَّوَايَةُ الْأُولَى الَّتِي هِيَ « مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً — أَجُودَ ، مَعَ أَنَّنَا نَقَرُّ أَنَّ الْهَاءَ لَا تَلْزِمُ لَكِي يَتِمُّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ جَعَلَ صَدَقَةً مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرَ مَا أَجُودَ وَأَقْوَى لِأَنَّهُ يُوَافِقُ الرَّوَايَةَ الْآخَرَى الَّتِي هِيَ « فَهُوَ صَدَقَةٌ » إِذْ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ « فَهُوَ صَدَقَةٌ » خَبْرًا إِذَا قَدَرْتَ مَا مَوْصُولًا اِسْمِيًّا وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ « فَهُوَ صَدَقَةٌ » حَالًا ، فَالْغَرَضُ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ أَنْ يَكُونَ « صَدَقَةٌ » حَالًا ؛ لِأَنَّ جَمَلَةَ الْحَالِ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ ، فَتَنْبِيهِ لِهَذَا فَإِنَّهُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي الْإِعْرَاضَ عَنْهُ

١٠٦ — هَذَا الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ (ج ١ ص ١٢٩) وَقَدْ نَسَبَهُ الْأَعْلَمُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرْمَةَ الْقُرَشِيِّ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، بَلْ هُوَ مِنْ كَلِمَةِ لِمَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوْصَحِهِ (ج ٢ ص ١٣٨) وَفِي الْقَطْرِ (رَقْمُ ١٣٣)

وإنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما سبق في البيت ، أو عطف عليه ،
نحو « المُرُوءَة والنُّجْدَة » فإن فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل
وحذفه ، نحو « الصَّلَاة جَامِعَةٌ » و « الصَّلَاة » منصوبٌ بِأَحْضَرُوا مَقْدَرًا .
و « جَامِعَةٌ » منصوبٌ على الحال

ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر :

١٠٧ — أَخَاكَ الَّذِي إِن تَدْعُهُ إِلِمَةً

يُجِيبُكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي

وإن تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا فَيَطْمَعُ ذَا التَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يُصْنِي

وأنشده ابن عبد ربه في العقد (٢ - ٣٠٤ اللجنة) مع بيت آخر . ولم ينسبهما
وانظر الأغاني (١٨ - ٧٠ بولاق) وخزانة الأدب (١ - ٦٦ بولاق)

الإعراب : « أَخَاكَ ، أَخَا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره الزم
أَخَاكَ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أَخَاكَ » تأكيد الأول « إِن »
حرف توكيد ونصب « مَنْ » اسم موصول اسم إن مبني على السكون في محل
نصب « لا » نافية للجنس « أَخَا » اسم لا ، مبني على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التعذر « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، وفي هذا التعبير
كلام طويل وخلافات كثيرة لا نرى أن نذكرها في هذه العجالة ، وقد اخترنا لك
أقرب الأعراب إلى ذهنك ، وجملة « لا » واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول « كَسَاع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيजा ، بخير ،
جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع . وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أَخَاكَ أَخَاكَ » فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء ،
وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل ؛ لأنه كرر اللفظ المغري به ، ألا ترى
أنه ذكر « أَخَاكَ » مرتين

١٠٧ — لم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين

اللغة : « ملية » بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم - أصله اسم فاعل من قولهم : ألم فلان بالقوم ، إذا نزل بهم ، ومنه قول الشاعر :

* متى تأتينا تُلِّمُ بنا في ديارنا *

ويراد بها النازلة من نوازل الدهر « يجبك » هو مضارع أجاب ، حذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين . لأن الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء التي هي عين الفعل ، وتقول : أجاب فلان دعاء الداعي يجيبه ، فإذا جزمت قلت : لم يجب فلان دعاء الداعي « تبغى » مضارع بغى الشيء يبغبه ، إذا قصده وطلبه ، ومنه قوله تعالى : (ذاك ما كنا نبغى) من سورة الكهف ، من الآية ٦٤ « ويكفيك من يبغي » يكفيك : يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك منه ، ومنه قوله تعالى : (فسيكفيكم الله) من سورة البقرة ، من الآية ١٣٧ ، ويبغى ههنا مضارع بغى عليك يبغي ، إذا جار عليك وظلمك وجاوز معك حدود النصفة والعدل ، ومنه قوله تعالى : (إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم) من سورة القصص من الآية ٧٦ « تجفه » مضارع جفاه إذا انحرف عنه ومال عن وداده « ذو الوشى » هو الذى ينمق كلام الإفساد بين المحبين ويزين لهم الخلاف « أن يصنئ » أراد أنه لو بدرت منك بادرة جفاء لم يعاملك بما تستوجهه حتى يطمع المفسدون بين الأحبة فى أن يصنئ إلى إفسادهم وتزويرهم

الاعراب : « أنذاك » مفعول به لفعل محذوف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، الذى ، اسم موصول نعت للأخ ، مبنى على السكون فى محل نصب « إن » شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تدعه » تدع : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « ملية » جار ومجرور متعلق بتدعو « يجبك » يجب : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم

إن ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول « كما » الكاف حرف جر ، وما : اسم موصول مجرور محلاً بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده « تبغى » فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغى : أى كما تبغيه « ويكفيك » الواو حرف عطف ، يكفى : فعل مضارع معطوف على يجب ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول « من » اسم موصول : مفعول ثانٍ ليكفى « يبغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « تجفه » تجف : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « يوماً » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه تجفو « فليس » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو « مكافئاً » خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة التى هى جملة الشرط والجواب السابقة « فيطمع » الفاء السببية ، يطمع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب النفي بليس « ذو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و« التزوير » مضاف إليه « والوشى » معطوف على التزوير « أن » حرف مصدرى ونصب « يصغى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا ، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره ، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالالف فى كل حال ، ويسمى لغة القصير ، كقولهم : « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ »

* * *

ثم قلت : الثانى المفعول المطلق ، وهو : المصدر الفضلة المؤكدة لعامله أو المبتدئ إنوعه أو إعدده ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الأمير » أو « ضَرَبَتَيْنِ » وما بتعنى المصدر مثله ، نحو (فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) (وَلَا تَضْرُوهُ شَيْئًا) (فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) وأقول : الثانى من المنصوبات : المفعول المطلق

بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة تظهر على الياء لحقتها كما علمت سابقاً ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : فى إصغائه ، والجار والمجرور متعلق بيطمع

الساهر فيه : قوله « أخاك » حيث يجوز أن يكون نصبه على الإغراء من غير أن يكون مكرراً

واعلم أن الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرر من وجهين :
الأول : أن نصب المكرر واجب فى كل كلام لا يعدل عنه إلا فى ضرورة شعرية كقول الشاعر :

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السُّلَاحُ

فأما نصب غير المكرر فهو جائز ، بل هو أقل من رفعه .
والوجه الثانى : أن عامل النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره . فأما غير المكرر فإن إظهار العامل معه جائز لا معاية فيه على من نطق به

وسمى مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيدٍ ، تقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ؛
فالضرب مفعول لأنه نفس الشيء الذي فَعَلْتَهُ ، بخلاف قولك « ضَرَبْتُ
زَيْدًا » فإن « زَيْدًا » ليس الشيء الذي فعلته ، ولكنك فعلت به فعلاً
وهو الضرب فذلك سمي مفعولاً به ، وكذلك سائر المفاعيل ؛ ولهذا العلة
قدم الزمخشري وابنُ الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره ؛ لأنه
المفعول حقيقةً ، وحده ما ذكرت في المقدمة

وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور :

أحدها : التوكيد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وقول الله تعالى :
(وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) ^(١) (وَاسْلَمُوا تَسْلِيمًا) ^(٢) (صَلُّوا عَلَيْهِ
وَاسْلَمُوا تَسْلِيمًا) ^(٣)

الثاني : بيان النوع ، كقوله تعالى : (فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ اخْذًا عَزِيزًا مُقْتَدِرًا) ^(٤)
وكقولك : جَلَسْتُ جُلُوسَ الْقَاضِي ، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا حَسَنًا ،
و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى »

الثالث : بيان العدد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرْبَاتٍ ،
وقول الله تعالى : (قَدْ كُنَّا دَكَّةً وَاحِدَةً) ^(٥)

وقولي « انفضلة » احتراز من نحو قولك : رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حَسَنٌ
أَوْ طَوِيلٌ ؛ فإنه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٦٤

(٢) من سورة النساء ، من الآية ٦٥

(٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٥٦

(٤) من سورة القمر ، من الآية ٤٢

(٥) من سورة الحاقة ، من الآية ١٤

وقولى « المؤكّد لعامله » مخرج لنحو قولك : كَرِهْتُ الْفُجُورَ
الْفُجُورَ ؛ فإن الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد . ولكن المؤكّد ليس
العامل فى المؤكّد

* * *

ثم فأت : الثامثُ المفعولُ له ، وهو : المَصْدَرُ الفضلةُ المَعْلَلُ لِحَدَثٍ
شَارَكَهُ فى الزَّمانِ والفاعلِ ، كـ « قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ » وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ
يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، وَيَجِبُ فى مُعَلَّلٍ فَقَدْ شَرْطاً أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ أو نَائِبِهَا
وأقول : الثامث من المنصوبات : المفعولُ له ، ويسمى المفعول لأجله
والمفعول من أجله

وهو : ما اجتمع فيه أربعة أمور ، أحدها : أن يكون مصدراً ،
والثانى : أن يكون مذكوراً للتعليل ، والثالث : أن يكون المَعْلَلُ به حَدَثاً
مشاركاً له فى الزمان ، والرابع : أن يكون مشاركاً له فى الفاعل
مثال ذلك قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فى آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ
حَذَرَ الْمَوْتِ) ^(١) فالحذرُ مصدرٌ مُستوفٍ لما ذكرنا ؛ فلذلك انتصب على
المفعول له ، والمعنى لأجل حذر الموت

ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية
فليست مفعولاً له ، ويجب حينئذ أن يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ؛ فمثال ما فقد
المصدرية قولك : جِئْتُكَ للماءِ وللعُشبِ ، وقوله تعالى : (هُوَ الَّذِى خَلَقَ
لَكُمْ ما فى الأَرْضِ جميعاً) ^(٢) وقول امرئ القيس :

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩ . (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٩

١٠٨ -- ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك : تهيأت اليوم للسفر غداً ، وقول
امرئ القيس أيضاً :

١٠٩ — فجئت وقد نصت لنوم ثيابها لدى السّتر إلا لبسة المتفضل

١٠٨ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدته التي مطلعها
ألا عيم صباحاً أشيا الطلل البالي وهل يعمن من كان العُصير الخالي
وقد أنشده المؤلف في مالمقطر (رقم ٨١) وأنشد عجزه الأشموني (رقم ٤٠٧)
الاعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، « أن » حرف توكيد ونصب
، ما ، مصدرية « أسعى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ،
وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن « لأدنى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل
بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولو ثبت كون سعبي ... إلخ ، وأدنى مضاف
و « معيشة » مضاف إليه « كفاني » كفي : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء
مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « أطلب » فعل مضارع مجزوم
بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وله مفعول محذوف يرشد إليه معنى
الكلام « قليل » فاعل كفي « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة
لقليل ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعبي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال
ولم أطلب الملك

الشاهد فيه : قوله « لأدنى » : فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ،
لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله المصطلح عليه ، لأن شرط ما يسمى
مفعولاً لأجله أن يكون مصدرأ ، والذي معنا ليس بمصدر ، بل هو أفعل تفضيل
١٠٩ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، صاحب الشاهد

فإن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ، ومثال ما قَدَّ الاتحاد في الفاعل قولك : قُتُّ لأمرِك إِيَّايَ ، وقولُ الشاعر :

١١٠ — وإِنِّي لَتَعَرُّونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطَرِ

السابق ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضح المسالك ، وكذلك في القطر (رقم ١٠١)

اللغة : « نضت » بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة أو مشددة - معناه خلعت ، لدى ، أى : عند ، لبسة المتفضل « يريد غلالة رقيقة هي التي يبقها من يتبدل ويستعد للنوم

الاعراب : « جثت » فعل وفاعل « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « نضت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض ، وضمير الغائبة مضاف إليه « لدى » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والعامل فيه نض ، الستر ، مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء من ثيابها « المتفضل » مضاف إليه

المأخوذ فيه : قوله « لنوم » ، فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل النوم والنض الذي هو الخلع شخص واحد ، والنوم مصدر ، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع ، لأنها تخلع قبل أن تنام ؛ فلما لم يتحد زمان العامل ، الذي هو نضت ، وزمان المصدر الذي هو نوم ، وجب أن يحجره بحرف التعليل ، ولم يحز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله ، وقد فعل الشاعر ذلك

١١٠ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي من قصيدته التي منها الشاهد (رقم ٦١) السابق ذكره في باب البناء عند الكلام على الظرف المبني ، وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك ، وكذلك ، في القطر (رقم ١٠٢) ، وأنشده ابن عقيل (رقم ٢٠٤)

اللغة : « تعروني » تنزل بي وتصيبني « ذكراك » الذكري - بكسر الدال -
التذكر والخطور بالبان « هزة » بفتح الهاء - حركة واضطراب « انتفض »
تحرك واضطرب « القطر » المطر

العرب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم مفعول به « لتعروني »
اللام هي المرحلة ، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع
من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « لذكراك » اللام جارة
ذكرى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، والكاف ضمير المخاطب
مضاف إليه من إضافة المصدر للمفعول ، وفاعل المصدر محذوف ، وأصل الكلام :
لذكرى إياك « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية
« انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في
تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ،
وتقدير الكلام : هزة كائنة كاتفاض العصفور « بلله » بال : فعل ماض ، والهاء ضمير
الغائب مفعول به « القطر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل
نصب حال ، والكثير في مثاها أن تكون مقترنة بقدر : فتقول : كما انتفض العصفور
قد بلله القطر ، أو بقدر والواو جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : (ويستعجلونك
بالسيرة قبل الحسنة وقد خات من قبلهم المثالات) من سورة الرعد ، من الآية ٦
ونحو قوله جل ذكره : (والذي قال لو أديته أف كما أتعدانني أن أخرج وقد خلت
القرون من قبلي) من سورة الأحقاف ، من الآية ١٧ ، وقوله سبحانه : (واذكر
أخا عاد إذ أندر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه) من سورة
الأحقاف أيضاً ، من الآية ٢١ ، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى : (الذين قالوا
لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا) من سورة آل عمران ، من الآية ١٦٨

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » ؛ فإن اللام حرف دال على التعليل ، وقد

فإنَّ فاعل « تعرُوني » هو الهزَّة وفاعل الذِّكْرَى هو المتكلم ، لأن
التقدير لذِّكْرَى إياك

* * *

ثم قلت : الرابعُ المفعولُ فيه ، وهو : ما ذُكِرَ فَضْلُهُ لِأَجْلِ أَمْرٍ
وَقَعَ فِيهِ : مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقًا ، أَوْ مَكَانٍ مُبْتَهَمٍ ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَارًا ، أَوْ مَادَّةً
مَادَّةً عَامِلَةً ، كـ « صُنْتُ يَوْمًا » أَوْ « يَوْمَ الْخَمِيسِ » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ »
و « سِرْتُ فَرَسًا » و « جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » وَالْمَكَانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجْرَى بِفِي
كـ « صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ » وَنَحْوُ « قَالَا خَيْمَتِي أُمٌّ مَعْبُدٍ » وَقَوْلُهُمْ « دَخَلْتُ
الْدَّارَ » عَلَى التَّوَسُّعِ .

وأقول : الرابع من المنصوبات الخمسة عشر : المفعولُ فيه ، ويسمى
الظرف ، وهو عبارة عما ذكرت

والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذُكِرَ لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ ، وَلَا هُوَ
زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَذَلِكَ كَزَيْدًا فِي « ضَرَبْتُ زَيْدًا » وَقَدْ يَكُونُ إِنَّمَا
ذُكِرَ لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَمَانٍ ، وَلَا مَكَانٍ ، نَحْوُ « رَغِبَ
الْمُتَّقُونَ أَنْ يَفْعَلُوا خَيْرًا » ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى فِي أَنْ يَفْعَلُوا ، وَعَلَيْهِ فِي أَحَدِ التَّفْسِيرِينَ

ووجب على الشاعر أن يجز به الذكرى ، لما اختلف فاعل الذكرى وفاعل
العامل ، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر ، وهو علة لعرو الهزة ، لكن
فاعل الذكرى هو المتكلم ، وفاعل تعرؤ - الذى هو العامل - هو قوله
هزة ، فلما اختلف فاعل المصدر - الذى هو علة - وفاعل المعلن ووجب أن
يجز به بحرف دال على التعليل ، ولم يجز له أن ينصبه مفعولا لأجله ، وهكذا فعل

قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْصِبُوا حُجُوجَهُنَّ)^(١) وقد يكون العكس ، نحو (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا)^(٢) ونحو (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ)^(٣) (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ)^(٤) ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٥) فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح ، بل كلٌّ منها مفعول به ، وقع الفعل عليه ، لافيه ، يظهر ذلك بأدنى تأمل المعنى ؛ وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان ، فهو حينئذ منصوب على معنى « في » وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً ، وذلك كقولك : صُنْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وجلستُ أَمَامَكَ .

وأشرت بالتمثيل بيومًا ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهمًا وأن يكون مختصًا : وفي التنزيل (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا)^(٦) (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا)^(٧) (وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا)^(٨) وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مبهمًا ، ونعني به مالا يَخْتَصُّ بمكان بعينه ، وهو نوعان : أحدهما أسماء الجهات الست ، وهي : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ، قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)^(٩)

-
- (١) من سورة النساء ، من الآية ١٢٧ (٢) من سورة الإنسان ، من الآية ١٠
 (٣) من سورة غافر ، من الآية ١٥ (٤) من سورة غافر ، من الآية ١٨
 (٥) من سورة الأنعام ، من الآية ١٢٤
 (٦) من سورة سبأ ، من الآية ١٨ (٧) من سورة غافر ، من الآية ٤٦
 (٨) من سورة الأحزاب ، من الآية ٢٤ (٩) من سورة يوسف ، من الآية ٧٦

(فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا) ^(١) فِي قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ مِيمَ (مَنْ) (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ
 مَالِكٌ) ^(٢) وَقُرِئَ (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَالِكٌ) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ
 تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ) ^(٣)
 وَأَصْلُ (تَزَاوَرُ) تَزَاوَرَ ، أَيْ : تَنَالَى ، مُشْتَقٌّ مِنَ الزَّوَرِ - بَفَتْحِ الْوَاوِ -
 وَهُوَ الْمَيْلُ ، وَمِنْهُ زَارَهُ ، أَيْ : مَالَ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى (تَقَرَّبُ مِنْهُمْ) تَقَطَّعَهُمْ ،
 مِنَ الْقَطِيعَةِ ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْقَطْعِ ، وَالْمَعْنَى تَعَرَّضَ عَنْهُمْ إِلَى الْجِهَةِ الْمَسَاجِدِ بِالشَّمَالِ
 وَحَاصِلُ الْمَعْنَى أَنَّهَا لَا تُصِيبُهُمْ فِي طُلُوعِهَا وَلَا فِي غُرُوبِهَا ؛ وَقَالَ الشَّاعِرُ :
 ١١١ - صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

(١) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ ، مِنَ الْآيَةِ ٢٤ (٢) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٩
 (٣) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، مِنَ الْآيَةِ ١٧

١١١ - هَذَا الْبَيْتُ مَرْوِيٌّ فِي مَعَاذَةِ عَمْرٍو بْنِ كَثُومٍ ، أَحَدِ بَنِي تَغْلِبَ بْنِ
 وَائِلَ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمُّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكَ الَّذِي لَا تُصْبِحُنَا
 وَقَالَ التَّبْرِيزِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْبَيْتَيْنِ « بَعْضُهُمْ يَرَوِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِعَمْرٍو بْنِ أُخْتِ
 جَذِيمَةَ الْأَبْرَشِ ، وَذَلِكَ لَمَّا وَجَدَهُ مَالِكٌ وَعَقِيلٌ فِي الْبَرِيَّةِ ، وَكَانَا يُشْرَبَانِ ، وَأُمُّ
 عَمْرٍو هَذِهِ الْمَذْكُورَةُ تُصَدِّدُ الْكَأْسَ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَالَ هَذَا الشَّعْرَ سَقِيَاهُ وَحَمَلَاهُ إِلَى خَالِهِ
 جَذِيمَةَ ، وَلَهَا حَدِيثٌ « أَهْ . وَبَيْتُ الشَّاهِدِ مِنْ أَيْيَاتِ سَيِّبُوِيَّةِ (ج ١ ص ١١٣
 وَص ٢٠١) وَنَسَبَهُ فِي الْمَرْتِنِ إِلَى عَمْرٍو بْنِ كَثُومٍ ، وَذَكَرَ الْأَعْلَمُ فِي شَرْحِهِ مِثْلَ
 مَا ذَكَرْنَا عَنْ التَّبْرِيزِيِّ

الْأَعْرَابُ : « صَدَدَتْ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ « الْكَأْسُ » مَفْعُولٌ بِهِ « عَنَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
 مُتَعَلِّقٌ بِصَدَدَ ، أُمُّ مَنَادَى بِحَرْفِ نِدَاءٍ مَحذُوفٍ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَأُمُّ مُضَافٍ
 وَدَعْمُوه « مُضَافٌ إِلَيْهِ » الْوَاوُ وَالْوَاوُ الْحَالُ ، كَانَ : فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ

يجوز كونُ « مجراها » مبتدأ ، و « اليمين » ظرف مخبر به : أى مجراها فى اليمين ، والجملة خبر كان ، ويجوز كون « مجراها » مبدلاً من الكأس بدل اشتمال : فاليمين أيضاً ظرف ؛ لأن المعتمد فى الإخبار عنه إنما هو البديل لا الاسم ، ويجوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفاً ، وذلك على اعتبار البديل منه دون البديل . وقال الآخر :

« الكأس ، اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة « مجراها » مجرى : مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى الكأس مضاف إليه « اليمين » ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، ويجوز أن يكون قوله « مجراها » بدلاً من الكأس ، وقوله « اليمين » ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر كان ، وألف « اليمين » للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « اليمين » حيث نصبه على الظرف ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف ، وكونه فى موضع الخبر عن المجرى ، والتقدير : وكان الكأس جريها على ذات اليمين ، ويجوز أن يكون مجراها بدلاً من الكأس وقوله اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هى المجرى على السعة » اه كلامه ، وقال سيديويه فى باب ترجمته هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هو ناحية من الدار ، وهو ناحية الدار ، وهو نحوك ، وهو مكاناً صالحاً ، وداره ذات اليمين ، وشرقى كذا ، وقال جرير :

هَبَّتْ جَنُوبًا فِدْ كَرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حُورَانَا

وقالوا : منازلهم يمينا ويساراً وشمالاً ، وقال عمرو بن كلثوم « صددت الكأس البيت - أى : على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أنى عمرو ، وهو رأيه ، اه كلامه بحروفه .

١١٢ — لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا
النوع الثانی : ما ليس اسم جهة ، ولكن يشبهه في الإبهام ، كقوله تعالى :
(أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا) (١) (وَإِذَا أُتُّوا مِنْهَا مَكَانًا ضِيقًا) (٢)
القسم الثاني : أن يكون دالًّا على مساحة معلومة من الأرض ،

١١٢ — هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترضى فيها
أخاها عمراً الملقب ذا الكلب ، وبعده قولها :

بَأَنْتَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا
وهذا البيت الذي أنشدناه من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وفي
القطر (رقم ٥٨) والأشمونى (رقم ٢٨١) .

اللمعة : « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل ، إذا نفذ
زاده ، وأراد بهم المحتاجين « اغبر أفق » كنت بذلك عن مجيء الشتاء ؛ لأن الشتاء
عندهم زمان الحاجة .

الإعراب : « لقد » اللام موطنه للقسم ، قد : حرف تحقيق « علم الضيف »
فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « والمرملون » الواو
عاطفة ، المرملون : معطوف على الضيف « إذا » ظرفية متعلقة بعلم ، ومحلها
النصب « اغبر أفق » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « وهبت »
الواو عاطفة لجملة على جملة ، هب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل
ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى الريح المفهومة من الكلام « شمالا » منصوب على
الظرفية متعلق بهب

المصنف : قولها « شمالا » حيث نصبت على الظرفية ، لما كان المراد
هبوب الريح في ناحية الشمال ، ولم يكن مرادها هبوب الشمال نفسها ، على نحو
ما قررناه في الشاهد السابق

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٩ (٢) من سورة الفرقان ، من الآية ١٣

كـ « سِرْتُ فَرَسَخًا » و « مِيلًا » و « بَرِيدًا » وأكثرهم يجعل هذا من المبهم
وحقيقة القول فيه أن فيه إبهامًا واختصاصًا : أما الإبهام فمن جهة أنه
لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة ؛
فعلى هذا يصح فيه القولان

والقسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر . ولكن شرط هذا أن
يكون عامله من مادته ، كـ « جَلَسْتُ مَجْلَسَ زَيْدٍ » و « ذَهَبْتُ مَذْهَبَ
عَمْرٍو » (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) ^(١) ولا يجوز « جَلَسْتُ
مذهب عمرو » ونحوه

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على
الظرف ؛ فلا تقول « صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ » ولا « أَقَمْتُ الشُّوقَ » ولا « جَلَسْتُ
الطَّرِيقَ » لأن هذه الأمكنة خاصة ، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى
سوقًا ولا طريقًا ؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّحَ
بحرف الظرفية ، وهو « في » . وقال الشاعر - وهو رجل من الجن سمعوا
بمكة صوته ولم يروا شخصه - يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
رضي الله عنه حين هاجرا :

١١٣ — جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ

رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ
هُمَا تَزَلَا بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ
فِيَا لَقْصَى مَا زَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ بِهِ مَنْ فَعَالَ لَا تُجَازَى وَسُودِدَ

(١) من سورة الجن ، من الآية ٩

١١٣ — قد ذكر المؤلف صاحب هذه الأبيات ، وقصتها مشهورة في هجرة

النبي صلى الله عليه وسلم . حدثت أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما قالت : لما خفي علينا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام ، فخرجت إليهم ، فقال : أين أبوك ؟ فقلت : والله لا أدرى أين أبي ! قالت : فرفع أبو جهل يده - وكان فاحشاً خبيثاً - فلطم خدى اطمئة خرج منها قرطى (والقرط - بضم فسكون - حلية الأذن) قالت : ثم انصرفوا ، ولما لم ندر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه ، وهو يتشد - ثم ذكرت الآيات الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، وذكرت بعدها :

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فِتْنَتِهِمْ وَمَقْعُدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصِدِ
سَأَلُوا أَخْتَكُمْ عَنْ شَاتِهَا وَإِنَائِهَا فَإِنَّكُمْ إِنْ تَسَأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدُ

اللغة : « رفيقين » تشية رفيق ، وهو الذي يرافقك في عمل ما ، وأراد بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه في الهجرة من مكة إلى المدينة أبا بكر الصديق رضى الله عنه « قالاً ، أراد نزلاً في وقت القيلولة ، وهى حين يشتد الحر » أم معبد ، امرأة من بني كعب اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية « بالبر » يروى بفتح الباء وكسرهما ، فإن كسرتها فمعناه الإحسان ، والباء للمصاحبة ، وإن فتحت الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضاً كما يجوز أن يكون البر الذى هو مقابل البحر « ترحلاً » أراد ظعناً وفارقاً هذا المكان ، وتقول : ترحل القوم . وارتحلوا « بالقصى » أراد آل قصي بن حكيم بن مرة ، وهو أحد أجداده صلوات الله وسلامه عليه « ما زوى الله عنكم » يريد أى شئ صرفه الله عنكم من المجد والرفعة بسبب خلافكم عليه وإجائكم إياه إلى الهجرة والخروج من بلدكم « سؤدد » بضم السين وسكون الواو مهموزة أو غير مهموزة وضم الدال المهملة بعدها أو فتحها - فهذه أربع لغات - والسؤدد : خصال الرفعة والمجد والكرم

الاعراب : « جزى الله » فعل وفاعل « رب » صفة للفظ الجلالة ، وجعله قوم بدل كل من كل من لفظ الجلالة . وهو عندنا بعيد ؛ لأن الرب ههنا مشتق بمعنى المربى « الناس » مضاف إليه « خير » مفعول به ثان للجزى « جزائه » جزاء مضاف إليه ، والضمير العائد إلى الله مضاف إليه « رفيقين » مفعول أول للجزى « قالوا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب صفة لرفيقتين « خيمتى » منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، و« أم » مضاف إليه ، وهو مضاف و« معبد » مضاف إليه « هما » ضمير منفصل مبتدأ « نزلا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بالبر » جار ومجرور متعلق بنزل « ثم » حرف عطف « ترحلا » فعل وفاعل ، وجملة في محل رفع معطوفة على جملة الخبر « فأفلح » الفاء عاطفة ، أفلح فعل ماض « من » اسم موصول فاعل أفلح ، مبنى على السكون في محل رفع « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « رفيق » خبره « محمد » مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة للموصول « يا » حرف نداء واستغاثة « لقصى » اللام حرف جر ، قصى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على خلاف مشهور ، وجعل بعضهم يا حرف نداء ، واللام بقية آل منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، وقصى مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « زوى الله » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف منصوب بزوى ، والتقدير : أى شيء زواه الله « عنكم » جار ومجرور متعلق بزوى « به » جار ومجرور متعلق بزوى أيضاً « من » فعال ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » الاستفهامية الواقعة مبتدأ على رأى سيديويه الذى يحيز مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المنصوب بزوى العائد إلى ما « لا » النافية « تجازى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب

وكان حقه أن يقول « قَالَا فِي خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ » أى : قَيْلَا فِيهَا ^(١) ،
ويروى حَلًّا بدل قَالَا ، والتقدير : حَلًّا فِي خَيْمَتِي ، ولكنه اضطر فأسقط
« فِي » ، وأَوْصَلَ الفعل بنفسه ، وكذا عَمِلُوا فِي قَوْلِهِمْ : « دَخَلْتُ الدَّارَ ،
وَالْمَسْجِدَ » ونحو ذلك ، إلا أن التوسع مع « دَخَلْتُ » معطرد ؛ لكثرة
استعمالهم إياه

* * *

ثم قلت : الخَامِسُ الْمَفْعُولُ معه ، وهو : الإِسْمُ ، الْفَضْلَةُ ، التَّالِي وَآوِ
الْمُصَاحِبَةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَخُرُوفُهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ »
و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ »

وأقول : الخَامِسُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ : الْمَفْعُولُ معه
وإنما جعل آخرها في الذكر لأمرين : أحدهما أنهم اختلفوا فيه ،
هل هو قياسي أو سماعي ؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي ،
والثاني : أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به ، وهو الواو ،
بخلاف سائر المفعولات

الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هي يعود على فعال ، والجملة في محل جر صفة
لفعال « وسؤدد » معطوف على فعال

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله « قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ » ؛ فإنه نصب « خَيْمَتِي » على معنى
في : أى قَالَا فِي خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ ، ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت في شعر بعض
من يحتاج بكلامهم ، ولا يجوز أن يقاس عليها

(١) أى : نَزَلَا فِيهَا فِي وَقْتِ الْقَيْلُولَةِ ، وهى وقت اشتداد الحر عند
منتصف النهار

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسماً ، والثاني : أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث : أن تكون ثلاث الواو مسبوقة بفعل أو مافيه معنى الفعل وحروفه

وذلك كقولك « سِرْتُ وَالْزَيْلَ » و « آسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ » و « جاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » و كقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١) أى : فأجمعوا أَمْرَكُمْ مع شركائكم ، فد (شركاءكم) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أَمْرَكُمْ) لأنه حينئذ شركاء له فى معناد ؛ فيكون التقدير : أجمعوا أَمْرَكُمْ وأجمعوا شركاءكم ، وذلك لا يجوز ؛ لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات ، تقول : أجمعت رأيي ، ولا تقول : أجمعت شركائي . وإنما قلت « على ظاهر اللفظ » لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف : أى وأمر شركائكم ، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثى محذوف ، أى : وأجمعوا شركاءكم ، بوصل الألف ، ومن قرأ (فَأَجْمِعُوا) بوصل الألف صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار ؛ لأنه من « جَمَعَ » وهو مشترك بين المعانى والذوات ، تقول : جمعت أمرى ، وجمعت شركائى ، قال الله تعالى : (فَيَجْمَعُ كَيْدَهُ ثُمَّ آتَى)^(٢) (الذى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَ)^(٣) ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه ، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى ؛ لأنه الأصل

(١) من سورة يونس ، من الآية ٧١ (٢) من سورة طه ، من الآية ٦٠

(٣) من سورة الحمزة ، من الآية ٢

وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي :

١١٤ — يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَأَنْبِئْنَا عَنْ خِيْبَا فَإِذَا أَنْتَ هَمَّتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهَنَّاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

١١٤ — هذه الآيات من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وقد أنشد البيت الرابع جماعة من النحاة : منهم سيديويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه الأخطل ، وذكر الأعلام في شرح شواهد أنه لأبي الأسود ، ومنهم الأشموني في باب إعراب الفعل والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٧٠) وفي القطر (رقم ٢٣) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) وقد نسبه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢ / ٢٧٦) إلى المتوكل الليثي من أبيات ذكرها ، وأنشد ابن عبد ربه في العقد (٢ / ٣١١) للجنة البيت الرابع من هذه الآيات ونسبه إلى المتوكل الليثي أيضاً وذكر الرابع فالثاني (٢ / ٣٣٥) للجنة) غير منسوبين إلى معين وقد وجد في بعد نسخ الشرح زيادة بيتين بعد البيت الأول ، وهما قوله

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى

كُنَّا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ

وَأَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا أَبْدَأُ وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ

وسينشد المؤلف هذه الآيات مرة أخرى في باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب النهي

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى مبني على الضم في محل نصب وها : حرف تنبيه « الرجل » نعت لأي ، مرفوع بالضممة الظاهرة « المعلم » نعت للرجل ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل

... ..

عمل فعله « غيره » غير : مفعول به للعلم ، وضمير الغائب مضاف إليه « هلا ، أداة تخصيص « لنفسك » جار ومجرور متعلق بكان ، ونفس مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل « ذا » اسم إشارة فاعل كان « التعليم » بدل من اسم الإشارة أو نعت له أو عطف بيان عليه ، ويجوز أن يكون قوله كان فعلاً ناقصاً واسم الإشارة اسمه ، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره « ابداً » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنفسك » جار ومجرور متعلق بابتداً ، ونفس مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فانها » الفاء عاطفة ، انه : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وضمير الغائبة مفعول به « عن غيرها » جار ومجرور متعلق بانه ، وغي مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فإذا » الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « انتهت » انهى : فعل ماض ، والتاء دالة على التأنيت ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فأنت » الفاء واقعة في جواب إذا ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « حكيم » خبر المبتدأ « هناك » هنا : ظرف مكان متعلق بيسمع ، والكاف حرف خطاب « يسمع » فعل مضارع مبنى للجهول « ما » اسم موصول نائب الفاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « تقول » فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ، والرابط ضمير منصوب بتقول محذوف ، والتقدير : يسمع ما تقوله « ويشتقى » الواو عاطفة ، يشتقى : فعل مضارع مبنى للجهول « بالقول » جار ومجرور متعلق بيشتقى وهو نائب فاعله « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع « التعليم » فاعله « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتنهى « وتأتى » الواو بمعنى مع ، تأتى : فعل

الشاهد في قوله « وتأتى مثله » فإنه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أى : لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم ، ولا نحو قولك « بِعُتِكَ الدَّارَ بِأَنَايِهَا وَالْعَبْدَ بِنِيَابِهِ » وقول الله سبحانه وتعالى : (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) ^(١) وقولك : جاء زيد مع عمرو ؛ فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ، ولا نحو قولك : مَرَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً ، وقول الشاعر :

١١٥ — عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثله » مفعول به لتأتى ، وضمير الغائب العائد إلى خالق مضاف إليه « عار » مبتدأ ، عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، فعات « فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها » عظيم ، نعت لعار ، وهو الذى سوغ الابتداء به ، وينحوز أن يكون « عار » خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا عار عظيم عليك ، واسم الإشارة يعود إلى النهى عن خالق مع الإتيان بمنزلة المفهوم من قوله « لا تنه عن خالق وتأتى بمثله » ، ولكن الوجه الذى ذكرناه أولا أولى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عظيم عليك

الشاهد في : قوله ، وتأتى ، : فإن هذه الكلمة مسبوقة بواو دالة على المعية ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه ؛ لأنها فعل وليست باسم
(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦١

١١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٨١) ؛ وأنشد صدره ابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشمونى (رقم ٤٤١) ، ويروى صدره عجزاً في بيت آخر هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَافَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
وانظر لسان العرب (ز ج ج)

اللغة : « عافتها ، تقول : عافت الدابة - من باب ضرب - وأعافتها بالهمزة إذا أطعمتها » تبنا ، هو بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة - قصب الزرع بعد أن يداس « همالة » صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ، إذا أرسلت دمعها إرسالا .

الاعراب : « عافتها ، فاعل و فاعل ومفعول أول » تبنا ، مفعول ثان « وماء ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ماء : مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسقيتها ماء ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة ، وستعرف كلاماً آخر في ذلك » بارداً ، صفة لماء ، حتى ، حرف غاية وجر « غدت ، فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث » همالة « حال من فاعل غدت » عيناها ، فاعل غدت ، مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، وضمير الفاعلة مضاف إليه ، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوك بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بعطف

السافر فيم : قوله « وماء » ، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله : لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معناه على حاله .
والعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذا البيت ونجوه :

أحدها : أن قوله « وماء » لا يجوز أن يكون مفعولاً معه كما لم يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه . وهذا الوجه هو الذى ذكره المؤلف ههنا ، وهو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وهذا قول الفارسي والفراء وجماعة ، وإنما لم يجوز عند هؤلاء جعله مفعولاً معه لأن الواو التى قبله ليست بمعنى مع .

والوجه الثانى : أنه مفعول معه ؛ لأنه إذا لم يصح العطف فى الاسم الذى بعد

وقول الآخر :

١١٦ — إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

الواو لما منع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه . وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل ، فأما المؤلف في أوضحه فقد أذكر ذلك ، ووجه الإنكار أن واو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها في انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن يكون وقت تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ضرورة أنه يعطيها العلف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء والوجه الثالث : أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله « عافتها » معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا رأى الجرمي والمأزني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي ، وتقدير الكلام عندهم : أنزلتها تبنا وماء ، أو قدمت لها تبنا وماء ، أو نحو ذلك ، فافهمه والله يرشدك ويتولاك .

١١٦ — هذا البيت من كلام الراعي النهرى من قصيدة له مطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حَيٍّ أَنْ تُبَيِّنَا لَنَا خَبْرًا ، وَأَبْكَيْنَ الْحَزِينَاتِ

وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٨٢) والأشمنوني في باب المفعول

معه (رقم ٤٤٢)

اللمعة : « آيات حي » الآيات : جمع آية ، وهي : العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب وما بقي من آثارها ، وقد جرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم ويسألوا الأطلال : إظهارا لشدة جزعهم « الغانيات » جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هي التي استغنت ببيت أبيها ، ويقال : هي التي استغنت بزوجه عن التطلع إلى الرجال « برزن » ظهرن « زججن » رققن ودققن

الهرا ب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « ما » زائدة « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : إذا

(١٩ — شذور الذهب)

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن ، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد

ما برز الغانيات ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله برز « وزججن » الواو حرف عطف ، زججن : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات « الحواجب » مفعول به لزججن « والعيون » الواو حرف عطف ، العيون : مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وكملن العيون ، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله :

أَنخَنَ جَمَاهُنَّ بِذَاتِ غَسَلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدُنَّ السُّكُودَنَا

الشاهد فيه : قوله « والعيون » ، فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ؛ لا تنفاء اشتراك المعطوف - وهو العيون - مع المعطوف عليه - وهو الحواجب - في العامل - وهو زججن ؛ لأن التزجيج الذي هو التدقيق والترقيق يكون الحواجب دون العيون ، ولا يصلح قوله « العيون » أن يكون مفعولا معه ؛ لأن الإخبار بالعمية ههنا لا يفيد شيئا ، ولذلك أوجب فيه المؤلف - تبعا لجماعة من النحاة - واحدا من أمرين ؛ فإما أن يجعله مفعولا لفعل محذوف على نحو ما قررناه في الإعراب ، وإما أن تضمن العامل - وهو زججن - معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما ، مثل جملن وحسن ونحوهما ، وحينئذ يكون الثاني معطوفا على الأول ، وقد بينا ذلك في الشاهد السابق .

ومن جميع ما بينه المؤلف وبيناه تعلم أن للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات : الأولى : أن يكون بحيث يجب عطفه على ما قبل الواو ، والثانية : أن يكون بحيث يجب نصبه على أنه مفعول معه ، والثالثة : أن يكون بحيث يجوز فيه الأمران جميعا : عطفه على ما قبله ، ونصبه على أنه مفعول معه ، والرابعة : أن يكون بحيث يمتنع فيه الأمران جميعا إلا مع تأويل في عامله . ولا يعسر عليك بعد ذلك استخراج مواطن كل واحد من هذه الحالات

على مفرد ، واستفيدت المعية من العامل ، وهو « مرجت » وفي المثالين الآخرين لعطف جملة على جملة ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وكمان العيون ، فحذف الفعل والفاعل وبقى المفعول ، ولا جائز أن يكون [أو أو] فيهما لعطف مفرد على مفرد ؛ لعدم تشترك ما قبلها وما بعدها في العامل ؛ لأن « علفت » لا يصح تسليطه على المساء ، و « زَجَّجَنَ » لا يصح تسليطه على العيون ، ولا أن تكون المصاحبة ؛ لا تنفاسها في قوله « عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً » ولعدم فائدتها في « وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا » ؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب ، ولا نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ؛ لأنه وإن كان اشتمالاً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ، ولا نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » ونحوه على أن يكون « أَبَاكَ » مفعولاً معه منصوباً بما في « ها » من معنى أنبئة ، أو بما في « ذا » من معنى أشير ، أو بما في « لك » من معنى استقر ؛ لأن كلاً من « ها » و « ذا » و « لك » فيه معنى الفعل دون حروفه ، بخلاف « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » فإن العامل في الأول الفعل ، وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه . قال سيدي رحمه الله : « وَأَمَّا نَحْوُ هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ فَتَقْبِيحٌ ؛ لَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ فَعْلًا وَلَا مَا فِي مَعْنَاهُ » وقالوا : مراده بالقبيح المحتنع

* * *

ثم قامت : السَّادِسُ الْمَشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ »
وَسَمَائِي .

وأقول : السادس من المنصوبات : المشبهة بالفعل به ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد ، وذلك في نحو قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب الوجه ، والأصل « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالرفع ، فزيد : مبتدأ ، وحسن : خبر ، ووجهه : فاعل بحسن ؛ لأن الصفة تعمل عمل الفعل ، وأنت لو صرّحت بالفعل فقلت حَسَنَ - بضم السين وفتح النون - لوجب رفع الوجه بالفاعلية ؛ فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحَوَّلُوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد ؛ ليقضى ذلك أن الحسن قد عَمَّه بجملته ، فقليل « زَيْدٌ حَسَنٌ » أى هو ، ثم نصب وجهه ، وليس ذلك على المفعولية ؛ لأن الصفة إنما تتعدى تبعاً لتعدى فاعلها ، وحسن الذى هو الفعل لا يتعدى ، فكذلك صفته التى هى فَرْعُهُ . ولا على التمييز ، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين - وهو الحق - أن التمييز لا يكون معرفة ، وإذا بطل هذان الوجهان تَعَيَّنَ ما قلنا من أنه مشبه بالفعل به ، وذلك أنه شبه حَسَنَ بضاربٍ فى أن كلا منهما صفة تثنى وتجمع [وتذكر] وتؤنث ، وهى طالبة لما بعدها بعداستيفائها فاعلها ، فنصب الوجه على التشبيه بعمره فى قولك « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » فحسن مشبه بضارب ووجه مشبه بعمره ، وسيأتى الكلام على الباب بأبسط من هذا إن شاء الله تعالى فى موضعه .

* * *

ثم قلت : السابعُ الحالُّ ، وهو : وَصَفَ فَضْلَةً مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةٍ

صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيْدِهِ ، أَوْ تَأْكِيْدِ عَامِلِهِ . أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، نَحْوُ
(فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا) (لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) (فَتَبَسَّ
ضَاحِكًا) (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)

و * أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي *

وَيَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ ، وَمِنْهُمَا - مُطْلَقًا ، وَمِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ
إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضُهُ نَحْوُ (لَحِمَ أَخِيهِ مَيْتًا) أَوْ كَبَعْضُهُ نَحْوُ (مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) أَوْ عَامِلًا فِيهَا نَحْوُ (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِيرَةً ، مُنْتَقِلَةً ، مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا
مَعْرِفَةً ، أَوْ خَاصًّا ، أَوْ عَامًّا ، أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَقَدْ يَتَخَلَّفَنَّ

وَأَقُولُ : السَّابِعُ مِنَ النُّصُوبَاتِ : الْحَالُ ، يُذَكَّرُ وَيؤنثُ وَهُوَ
الْأَفْصَحُ ، يُقَالُ : حَالٌ حَسَنٌ : وَحَالٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ يؤنثُ لِقَطْعِهَا فَيُقَالُ :
حَالَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١١٧ - عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ

١١٧ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَزْدَقِ يَفْتَخِرُ بِإِيثارِهِ بِالْمَاءِ غَيْرِهِ ، وَقَبْلَهُ :

فَأَثَرُهُ لَمَّا رَأَيْتُ الَّذِي بِهِ عَلَى الْقَوْمِ أَخْشَى لَأَحِقَاتِ الْمَلَاوِمِ

وَقَدْ رَوَاهُ الْمُبَرِّدُ فِي السَّكَامِلِ (١ - ١٣٨) وَسَيَنْشُدُهُ الْمُؤَلِّفُ مَرَّةً أُخْرَى فِي بَابِ
الْبَدَلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ لِلْإِسْتِشْهَادِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَبْدُلُ الْإِسْمَ الظَّاهِرَ مِنَ الضَّمِيرِ
عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ يَذْكُرُهُ هُنَاكَ

الْمَعْرَابُ : « عَلَى حَالَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ جَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ

وَحَدُّهُ فِي الاصطلاح ماذ كَرْتُ ، فقولى « وصف » جنسٌ يدخل

المستتر في قوله آثرته في البيت الذى أنشدناه « لو » حرف تعليق « أن » حرف
توكيد ونصب « في القوم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمه
« حاتم » اسم أن ، وأن واسمه وخبره في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل
لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم موجودا ، وهذا الفعل وفاعله شرط
لو « على جوده » الجار والمجرور متعلق بقوله ضمن الآتى ، وعلى هنا بمعنى مع ،
وجود مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه « لضمن » هذه اللام واقعة في جواب
لو ، ضمن : فعل ماضى « بالماء » جار ومجرور متعلق بضمن « حاتم » فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وعلى ذلك يكون في البيت إقواء ، وهو اختلاف حركات
الروى : فإنك رأيت أن الروى مخفوض في البيت الذى أنشدناه ، ولكن بعض
الناس يرويه هكذا :

على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده ضنت به نفس حاتم-
والذى في ديوانه (ص ٨٤٢) إنشاد هذا البيت هكذا :

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم-
ومن العلماء من يرويه كما رواه المؤلف ولكنه يجر « حاتم » ليتخلص
من الإقواء ، وتخرج ذلك عندهم أن يكون « حاتم » بالجر بدلًا من الضمير المجرور
محلا للإضافة في قوله « جوده » ، وسيأتى للمؤلف في باب البديل أن ينشد هذا
البيت على هذا التخريج ، ونرى في ذلك التخريج من التكلف ومخالفة الظاهر ما يمنع
من الأخذ به ، والرواية إما أن تكون على ما ذكرنا من رواية الديوان والتي
قبلها ، وإما على ما ذكر هؤلاء مع التزام الإقواء ، والإقواء - وإن يكن عيبا
من عيوب القافية يجب ألا يقع في شعر الفحول من الشعراء - قد وقع فيه
الكثيرون من شعراء الجاهلية ، كالنابغة الذبياني . والكثيرون من شعراء صدر
الاسلام ، فلا داعى إلى تنزيه الفرزدق عنه بتكلف الأمور البعيدة

المأهرفية : قوله « حالة » حيث أنت لفظ الحال بالتاء ، وهى لغة فيه

تحتة الحال والخبر والصفة ، وقول « فَضْلَةٌ » فصل مخرج للخبر نحو « زيد قائم » وقول « مَسُوقٌ لبيان هيئة ما هو له » نخرج لأمرين : أحدهما : نعت الفضاة من نحو « رأيت رجلاً طويلاً » و « مررتُ برجلٍ طويلٍ » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكانه لم يُسَقَّ لبيان الهيئة ، وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، وإثباتي : بعض أمثلة التمييز ، نحو « لِلَّهِ دَرُّهُ قَارِسًا » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكانه لم يُسَقَّ لبيان الهيئة ، ولكن سيق لبيان جنس التعجب منه ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، وقول « أوتأ كيد - إلى آخر » تمت به ذكر أنواع الحال

والحاصل أن الحال أربعة أقسام : مبينة للهيئة ، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، ومؤكدة لعاملها ، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها ، ومؤكدة لصاحبها ، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . ومؤكدة لمضمون الجملة ، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة

فالمبينة للهيئة كقولك « جاء زيدٌ راكباً » و « أقبلَ عبدُ اللهِ فرحاً » وقول الله تعالى : (فخرَجَ منها خائفاً)^(١)

والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)^(٢) وقولك « جاء الناسُ قاطبةً » أو « كافةً » أو « طراً » وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سَهُوٌ

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة يونس ، من الآية ٩٩

والوأكدة لعاملها كقولك « جاء زيدٌ آتياً » و « عاتِ عمرٌو مُفسِداً »
 وقول الله تعالى : (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ خَيْرَ بَعِيدٍ) ^(١) وذلك لأن
 الإزلاف هو التقريب ؛ فكل مُزَافٍ قريبٌ ، وكل قريب غير بعيد ،
 وقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) ^(٢) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) ^(٣)
 (وَلِيٍّ مُدِيرًا) ^(٤) (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ^(٥) فإنه يقال :
 عَتِيَ بالكسر يَعْنِي بالفتح إذا أفسد

والوأكدة لمضمون الجملة كقولك « زيدٌ أبوك عطوفاً » وقول الشاعر :
 ١١٨ — أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نَسبي وهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

- (١) من سورة ق ، الآية ٣١ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٩
 (٣) من سورة النمل ، من الآية ١٩ (٤) من سورة القصص ، من الآية ٣١
 (٥) من سورة البقرة . من الآية ٦٠

١١٨ — هذا البيت لسالم بن دارة ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٨٩)
 وشواهد الأشموني في باب الحال (رقم ٤٩١)

اللغة : « دارة » أكثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم ، ويبت الشاهد
 يؤكد ، ومن الناس من قال : دارة لقب جده واسمه يربوع ، وهو سالم بن
 مسافع بن يربوع ، وقيل : مسافع بن عقبة بن يربوع

الاعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « دارة »
 مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث
 « معروفًا » حال « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسي » نائب فاعل لمعروف ،
 وياء المتكلم مضاف إليه « وهل » حرف استفهام إنكاري « بدارة » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء « للناس » اللام لام الاستغاثة ،
 وهي حرف جر ، الناس : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي

وشرت بقولى « قَبْلَهُ » إلى أنه لا يجوز أن يقال « عَطُوفًا زَيْدٌ أَبوكَ »
ولا « زَيْدٌ عَطُوفًا أَبوكَ »

* * *

ثم بَيَّنْتُ أن الحال تارة يأتى من الفاعل ، وذلك كما | كنت | مثلت
به من قوله تعالى (فخرَجَ مِنْهَا خَائِفًا) ^(١) فَإِنْ (خَائِفًا) حال من الضمير
المستتر فى (خرج) العائد على موسى عليه السلام
وتارة يأتى من المفعول كما | كنت | مثلت به من قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ
لِلنَّاسِ رَسُولًا) ^(٢) فَإِنْ (رسولًا) حال من السكاف التى هى مفعول
أرسلنا ، وأنه لا يتوقف مجيئ الحال من الفاعل والمفعول على شرط
وإلى أنها تجيئ من المضاف إليه ، وأن ذلك يتوقف على واحد من
ثلاثة أمور :

أحدها : أن يكون المضاف بعضاً ، كما فى قوله تعالى : (أَلَيْسَ لِكُلِّ
أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) ^(٣) فميتا : حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة
اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ
غِلٍّ إِخْوَانًا) ^(٤)

نابت عنه يا أوبنفس يا على الخلاف المشهور ، وجمة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ
وخبره لا محل لها ، من « حرف جر زائد » عار « مبتدأ مؤخر : مرفوع بضمه
مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهد فيه : قوله « معروفًا » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٩

(٣) من سورة الحجرات ، من الآية ١٢ (٤) من سورة الحجر ، الآية ٤٧

والثاني : أن يكون المضاف كـبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : (بَلْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ^(١) و (حَنِيفًا) حال من (إِبْرَاهِيمَ) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه وليست الملة بعضه ، ولسكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها ، ألا ترى أنه لو قيل : بل اتبعوا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا - صَحَّ ، كما أنه لو قيل : أيجب أحذكم أن يأكل أخاه ميتًا ، ونزعنا ما فيهم من غل إخواننا - كان صحيحًا .

الثالث : أن يكون المضاف عاملاً في الحال ، كما في قوله تعالى : إليه مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) ^(٢) و (جَمِيعًا) حال من الكاف والهم المخفوض بإضافة المرجع ، والمرجع هو العامل في الحال ، وصح له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر ، فهو بمنزلة الفعل ؛ ألا ترى أنه لو قيل : إليه ترجعون جميعًا : كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه

* * *

ثم بينت أن للحال أحكاماً أربعة ، وأن تلك الأربعة ربما تخلفت فالأول : الاتِّهَالُ ، ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً ، وذلك كقولك « جاء زيدٌ ضاحكاً » ألا ترى أن الضحك يُزِيلُ زِيداً ، ولا يلزمه ، هذا هو الأصل ، وربما جاءت دالة على وصف ثابت ، كقول الله تعالى : (وهو الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) ^(٣) أي : مُبَيِّنًا ، وقول العرب

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٣٥ (٢) من سورة يونس ، من الآية ٤

(٣) من سورة الأنعام ، من الآية ١١٤

« خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ بِدِيهَا أُطُولَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فالزرافة - بفتح الزاي - مفعول لخلق ، ويدبها : يدل منها [بدل] بعض من كل ، وأطول : حال من الزرافة ، ومن رجليها : متعلق بأطول ، وقد عاب بعض الجبال ما جرمت به من فتح الزاي ، وقال : فيها الفتح والضم ، فيثبت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة ، فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمنه مانصه : وهي الزرافة - بفتح الزاي - لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زرافة » بالفتح ، وهو الوجه ، والعامة تضمنها ، انتهى كلامه ، واللغات الشاذة لا تحصى ، وإنما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم

الثاني : الاشتقاق ، وهو أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر ، كما قدمناه من الأمثلة ، وربما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى : (فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ)^(١) ف (ثبات) حال من الوافر (انفروا) وهو جامد ، لكنّه في تأويل المشتق ، أى : مُتَفَرِّقِينَ ، بدليل قوله تعالى : (أَوْ آفِرُوا جَمِيعًا)^(٢) وقد اشتملت هذه الآية على مجيئها الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة

الثالث : أن تكون نكرة ، كجميع ما قدمناه من الأمثلة ، وقد تأتى بلفظ المعرّف بالالف واللام ، كقولهم : « آدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلْأَوَّلَ » و « أَرْسَلْنَا الْعِرَاقَ »^(٣)

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧١

(٢) وقعت هذه الكلمة قطعة في بيت من الشعر ، وهو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فَأَرْسَلْنَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُذْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقِصِ الدِّخَالِ ==

و « جاءوا الجماعة الغفير » ^(١) أى : جميعا ، وأل فى ذلك كله زائدة ؛ وقد تأتى بلفظ المعرف بالإضافة ، كقولهم : « اجتهد وحدك » أى : منفردا ، و « جاءوا قضيضهم » ^(٢) أى : جميعا ^(٣) . وقد تأتى

— يصف هذا الشاعر حمار وحنن ألجأ أتنه إلى أن ترد الماء بجمعة يدفع بعضها بعضا : فالضمير المستتر فى « أرسلها » للحمار ، والبارز للآتن ، والعراك : أى معركة يدفع بعضها بعضا ، ولم يذدها : أى لم يمنعها عن ذلك الاعتراك ، ونخص الدخان : أى تنفصها من مداخلة بعضها فى بعض بسبب ازدحامها على الماء طالبا للشرب (١) يقال : جاء القوم الجاء الغفير ، ويقال أيضا : جاءوا جماء غفيرا . بالتنكير فى الصفة والموصوف جميعا ، ويقال أيضا : جاءوا جماء الغفير . بالإضافة ، ويقال أيضا : جاءوا جم الغفير . بالإضافة أيضا . ويقال أيضا : جاءوا الجم الغفير ، بالوصف ، والجماء - بفتح الجيم وتشديد الميم - وصف من الجموم . وهو الكثرة . ومنه قوله سبحانه : (وتحبون المال حبا جما) من سورة الفجر ، الآية ٢٠ . وإنما أثوا الجماء لأنه فى الأصل وصف المؤنث ، وكأن أصل الكلام : جاء القوم الجماعة الجاء . والغفير : فاعل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، وصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض . وكان حق الكلام أن يقال : جاءوا الجماء الغفيرة ؛ لأن فصيلا إذا كان بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثا ، إلا أنهم ربما حذفوا التاء تشبيها لفاعل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فى عدم لحاق التاء مع المؤنث ، كما قال الله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) وقالوا : ريج خريق .

(٢) القرض فى الأصل مصدر بمعنى الكسر ، والمراد به ههنا معنى اسم الفاعل ، والباء فى قولهم « بقضيضهم » بمعنى مع ، فيصير حل العبارة : جاءوا قاضهم مع قضيضهم : أى كاسرهم مع مكسورهم ، ولو رفعت « قضيضهم » لجاز على أن يكون بدلا من واو الجماعة فى « جاءوا » ، أو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والجملة حال (٣) أشار المؤلف بقوله « أى جميعا » فى هذا الموضع وفى الموضع السابق

بلفظ المعروف بالعلمية ، كقولهم : « جاءت الخيلُ بدَادٍ » أى : متبددة ،
فإن بدَادٍ فى الأصل علم على جنس التبدد ، كما أن فجَارِ علم للفجْرة
الرابع : أن لا يكون صاحبها نكرة محضة ، كما تقدم من الأمثلة ،
وقد تأتى كذلك ؛ كما روى سيبويه من قولهم « عليه مائةٌ بيضا » وقال
الشاعر ، وهو عنتره العبسى :

١١٩ — فيها اثنتانِ وأربعونَ حلوبةً سوداً كخافيةِ الغرابِ الأسحمِ

وبغيره مما ذكره من التأويل بنكرة إلى أنه يختار أن الحال إذا وقعت فى كلام
العرب معرفة فهى على التأويل بنكرة ، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين
يوجبون أن تكون الحال نكرة ، وفى المسألة قولان آخران : أحدهما قول
يونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين ، وحاصله أنه يجوز بحىء الحال
معرفة مطلقا ، نعى سواء أكانت فى معنى الشرط أم لم تكن ، وثانيهما قول جمهور
الكوفيين ، وحاصله أنه يجوز بحىء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط ، نحو
قولك : محمد الراكب أوجه منه الماشى ، بنصب كل من الراكب والماشى ،
وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى

١١٩ — هذا البيت من معلة عنتره بن شداد العبسى التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ بَوْمِ

اللغة والرواية : « حلوبة » أى : مخلوبة ، وهو فى الأصل صفة لموصوف
مخدوف ، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد للواحد والجمع . ويروى فى مكانه « خلية »
والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن ،
فتلك الخلية « سودا » يروى بالرفع وبالنصب . وسنبين وجه الروايتين « كخافية »
للطائر أربع خواف ، وهى ريش الجناح بما يلي الظهر « الأسحم » الأسود

الغراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمخدوف خبر مقدم « اثنتان »
مبتدأ مؤخر « وأربعون » معطوف عليه « حلوبة » تمييز « سودا » من رواه بالنصب

حلوبة : لتمييز العدد ، وسوداً : إمّا حال من العدد ، أو من حلوبة ،
أو صفة حلوبة ، وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى ؛ لأن حلوبة
بمعنى حلائب ، فلمذا صح أن يحمل عليها سوداً ، والوجه الأول أحسن^(١)
وفي الحديث : « صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وصلى

فهو يحتمل ثلاثة أوجه . الأول : أن يكون صفة حلوبة ، الثاني ، أن يكون حالا
من العدد ، والثالث : أن يكون حالا من حلوبة ، ومن رواه بالرفع فهو نعت
لقوله اثنتان وأربعون ، قال التبريزي « فإن قيل : كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما
معطوف على صاحبه ؟ قيل : لأنهما قد اجتمعا ، فصار بمنزلة قولك : جاءني زيد
وعمر والظريفان » اهـ كلامه « نخافية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود ،
ونخافية مضاف ، و « الخراب » مضاف إليه « الأسمم » نعت لخراب

الشاهد في : قوله « سوداً » على رواية النصب في بعض تخريجاتها : فإنه
حال صاحبه نسكرة محضة ، وهو قوله حلوبة ، وذلك كما لا يخفى عليك أحد ثلاثة
أوجه في تخريج هذه الكلمة على هذه الرواية

(١) اعلم أن حلوبة على زنة فعولة ، وأنها بمعنى مفعولة ، وأن الأصل في
فعل بمعنى مفعول أن يذكر إذا كان الموصوف به مذكراً ويؤنث إذا كان
الموصوف به مؤنثاً ، ويثنى إذا كان الموصوف به مثنى ويجمع إذا كان الموصوف
به جمعا ، واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالخبر والنعت ، ومتى علمت هذا سهل
عليك أن تفهم السر في كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة ؛ وبيان أن
« سوداً » جمع سوداء ، فلو جعلته حالا من اسم العدد لكان فيه ما يشبه وصف
الجمع بالجمع ، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل . ولو جعلت « سوداً » حالا من
حلوبة أو وصفاً له لكان فيه وصف ما هو مفرد بما هو جمع لفظاً فلا بد له من
التأويل لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضروري ؛ ولهذا كان من
اللائم أن نقول إن الحلوبة بمعنى الحلائب

وَرَأَاهُ رِجَالٌ قِيَامًا ۖ فَجَالَسَا : حال من المعرفة ، وقيامًا : حال من النكرة المحضة وإنما الغالب - إذا كان صاحب الحال نكرة - أن تكون عامة ، أو خاصة ، أو مؤخّرة عن الحال .

فالأول كقوله تعالى : (وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ)^(١) فإن الجملة أتت بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة ؛ لأنها في سياق النفي .

والثاني نحو (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(٢) ف (أمرًا) - إذا أعرب حالا - فصاحب الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص : أما الأول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم ، وأما الثاني فمن جهة الإضافة ، وإما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص ؛ لوصفه بحكيم ، وقرأ بعض السلف (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا)^(٣) بالنصب ؛ فجعله الزمخشري حالا من (كتاب) ؛ لوصفه بالظرف ، وليس ما ذكره بال لازم ؛ لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف

والثالث كقوله :

٧ — * لَيْمَةً مُوحِشًا طَلَلُ *^(٤)

فهذه المواضع ونحوها مجبىء الحال فيها من النكرة قياسيٌّ ، كما أن

(١) من سورة الشعراء ، الآية ٢٠٨

(٢) من سورة الدخان ، من الآيتين ٤ ، ٥ (٣) من سورة البقرة ، من الآية ٨٩

(٤) قد سبق شرح هذا الشاهد (ص ٢٢) فارجع إليه هناك تجد أننا قد استوفينا الكلام عليه بما لا نحتاج معه إلى إعادة شيء في هذا الموضع

الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي^١ ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ^(١)
فقس عليه هنا .

* * *

ثم قلت : الثامن التمييز ، وهو اسم نكرة فضلة : يرفع إبهام
آسم ، أو إجمال نسبة

فالأول بعد العدد الأحد عشر فاقومها إلى المائة ، و « كم »
الاستفهامية نحو « كم عبداً ملكت » وبعد المقادير ك « رطل زيتاً »
و ك « شبر أرضاً » و « قفيز بُراً » وشبههن من نحو (مثقال ذرة
خيراً) و « نحى سمناً » و « مثلها زبدآ » و « موضع راحة سحاباً »
وبعد قرعته ، نحو « خاتم حديدآ »

والثاني : إمام محوّل عن الفاعل ، نحو (وأشتعل الرأس شيباً)
أو عن المفعول ، نحو (وفجّرنا الأرض عيوناً) أو عن غيرها ، نحو (أنا
أكثر منك مالا) أو غير محوّل ، نحو « لله درّه فارساً »

وأقول : الثامن من المنصوبات : التمييز

وهو والتفسير والتبيين ألقاظ مترادفة لغة واصطلاحاً ، وهو في اللغة
بمعنى فصل الشيء عن غيره ، قال الله تعالى : (وأمتازوا اليوم أيها
المجرمون)^(٢) أي : انفصلوا من المؤمنين (تكاد تميز من الغيظ)^(٣)

(١) ارجع إلى ذلك (في صفحة ٢١٦ وما بعدها من هذا الكتاب)

(٢) من سورة يس ، الآية ٥٩ (٣) من سورة الملك ، من الآية ٨

أى ينفصل بعضها من بعض ، وهو فى الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور ، وحى المذكورة فى المقدمة

وفهم مما ذكرته فى حدى الحل والتمييز أن التمييز وإن أشبه الحال : فى كونه منصوبا ، فضلة : مبيّنا لإبهام ، إلا أنه يفارقه فى أمرين : أحدهما : أن الحل إنما يكون وصفا إما بالفعل أو بالقوة ، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرا ، نحو « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » و « رِطْلُ زَيْتًا » وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم : « لِّلَّهِ دَرَّةٌ رَّاكِبًا » الثانى : أن الحال إيمان الهيات ، والتمييز يكون قارة لبيان الذوات ، وقارة لبيان جهة النسبة

* * *

وَقَسَمْتُ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ النَّوَاعِينَ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

فأما أقسام التمييز المبيّن للذوات فأحدها : أن يقع بعد الأعداد ، وقسمت العدد إلى قسمين : صريح ، وكناية ، فالعربى الأَحدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة ، تقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عِندًا » و « تِسْعَةُ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا » وقال الله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ^(١) (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا) ^(٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ آيَةً وَاتَّمَنَّاهَا بَعَشِيرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ آيَةً) ^(٣) (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢

سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا (١) (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) (٢)
 (ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا) (٣) (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٤) (إِنَّ هَذَا
 أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً) (٥) وفي الحديث « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ
 اسْمًا ، وَأَرَدْتُ بِقَوْلِي « إِلَى الْمِائَةِ » عَدَمَ دُخُولِ الْغَايَةِ فِي الْمَغْيَا ، وَهُوَ
 أَحَدُ اسْمَاتِي حَرْفِ الْغَايَةِ

والكناية هي « كَمْ » الاستفهامية ، تقول : كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ : فكم :
 مفعول مقدم ، وعبدًا : تمييز واجب النصب والإفراد . وزعم الكوفي
 أنه يجوز جمعه : فتقول : كَمْ عبيدًا مَلَكَتَ ؛ وهذا لم يسمع ، ولا قياس
 يقتضيه ، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية ، وذلك مشروط بأمرين :
 أحدهما : أن يدخل عليها حرف جر ، والثاني : أن يكون تمييزها إلى
 جانبها ، كقولك : بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ، وعلى كَمْ شَيْخٍ اشْتَغَلْتَ ، والجر
 حينئذ عند جمهور النحويين يَمِنْ مضمرة ، والتقدير : بِكُمْ وَنْ دِرْهَمٍ وعلى
 كَمْ مِنْ شَيْخٍ ، وزعم الزجاج أنه بالإضافة

القسم الثاني : أن يقع بعد المقادير ، وقَسَمْتُهَا على ثلاثة أقسام : أحدها :
 ما يدل على الوزن ، كقولك : رِطْلُ زَيْتًا ، وَمَنْوَانٍ سَمْنًا ، وَالْمَنْوَانِ :
 ثنية مَنَّا ، وهو لغة في الْمَنِّ ، وقيل في ثنيته : مَنْوَانٍ ، كما يقل في ثنية
 عَصَا : عَصَوَانٍ ، الثاني : ما يدل على مساحة ، كقولك : شِئْرُ أَرْضَا ، وَجَرِيبُ

(١) من سورة العنكبوت ، من الآية ١٤ (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٤

(٣) من سورة الحاقة ، من الآية ٣٢ (٤) من سورة النور ، من الآية ٤

(٥) من سورة ص ، من الآية ٢٣

نَحْلًا . وقولهم : ما في السماء موضع راحة سحابا ؛ الثالث : ما يدل على الكميل ، كقولهم : قفيز بُرّاً ، وصاع تمرّاً

القسم الثالث : أن تقع بعد شبه هذه الأشياء ، وذكرت لذلك أربعة أمثلة : أحدها : قول الله تعالى (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) ^(١) فهذا يعد شبه الوزن ، وليس به حقيقة ؛ لأن مِثْقَالَ الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في عرفنا ، الثاني : قولهم : عِنْدِي نَحْيٌ سَمَنًا ، والنَحْيُ - بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة - اسمٌ لوعاء السمن ، وهذا يُعَدُّ شبه الكيل ، وليس به حقيقة ؛ لأن النحْي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره ، إنما هو اسم لوعائه ؛ فيكون صغيراً وكبيراً ، ومثله قولهم : وَطَبُّ لَبَنًا ، والوطب - بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة - اسم لوعاء اللبن ، وقولهم : سِقَاءٌ مَاءً ، وَزِقٌ خَمْرًا ، ورَأْفُودٌ خَلًّا . الثالث : قولهم : ما في السماء موضع راحة سحابا ، فسحابا : واقع بعد « موضع راحة » وهو شبيهه بالمساحة . والرابع : قولهم : على الثُّخْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ؛ فزبدا : واقع بعد « مثل » وهي شبيهة إن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة .
والقسم الرابع : أن يقع بعد ما هو متفرّع منه : كقولهم : هذا خاتمٌ حَدِيدًا ؛ وذلك لأن الحديد هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ؛ فهو فرعُه ، وكذلك « بَابٌ سَاجَا » و « جُبَّةٌ خَزَا » ونحو ذلك

* * *

وأما أقسام التمييز الميّن لجهة النسبة فأربعة :

(١) من سورة الزلزلة ، من الآية ٧

أحدها : أن يكون مُحَوَّلًا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل : (وَاشْتَغَلَ
الرَّأْسُ شَيْبًا) ^(١) أصله واشتغل شيبُ الرأسِ ، وقوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ
لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) ^(٢) أصله : فَإِنْ طابت أنفسهنَّ لكم عن شيء
منه ، فحوَّل الإسنادُ فيهما عن المضاف - وهو الشيب في الآية الأولى ،
والأنفس في الآية الثانية - إلى المضاف إليه - وهو الرأس . وضمير النسوة -
فارتفعت الرأس : وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة ، ثم جيء
بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزاً ، وأفردت النفس
بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز إنما يُطلب فيه بيان الجنس ، وذلك
يتأدى بالمفرد

الثاني : أن يكون مُحَوَّلًا عن المفعول ، كقوله تعالى : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ
عُيُونًا) ^(٣) قيل : التقدير [وفجّرنا] عيون الأرضِ ، وكذا قيل في « غَرَسْتُ
الْأَرْضَ شَجَرًا » ونحو ذلك

الثالث : أن يكون مُحَوَّلًا عن غيرها ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ
مِنْكَ مَالًا) ^(٤) أصله مالى أكثر ، فحذف المضاف - وهو المال - وأقيم
المضاف إليه - وهو ضمير المتكلم - مقامه ، فارتفع وانفصل ، وصار أنا
أكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ، ومثله « زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا »
و « عَمْرُو أَنْقَى عِرْضًا » وشبه ذلك ، التقدير : وجهُ زيدٍ أحسنُ ،
وعرضُ عمرو أنقى

(١) من سورة مريم ، من الآية ٤ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٤
(٣) من سورة القمر . من الآية ١٢ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٣٤

الرابع : أن يكون غير محول ، كقول العرب : « **لَهُ دَرَّةٌ فَارِسًا** »
و « **حَسْبُكَ بِهٍ نَاصِرًا** » وقول الشاعر :

— ١٢٠ — * **يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ** *

« يا » حرف نداء « جارتا » منادى مضاف للياء ، وأصله « يا جارتى »
فقلبت السكسرة فتحة والياء ألفا « ما » مبتدأ . وهو اسم استفهام ، و « أنت »

١٢٠ — هذا نصف بيت الأعشى أبى بصير ميمون بن قيس ، ومن العلماء
من جعل هذا عجز البيت ، وجعل صدره قوله :

* **بِأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ** *

ومنهم من عكس فجعل المذكور فى الكتاب صدرا وجعل الذى ذكرناه عجزا
وهو المروى فى ديوانه (ص ١١١ طبع فيانا)

اللفظة : « بانـت » فارقت « لتـحزننـا » تقول : حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره
إذا أورثه الحزن ، ومنه قوله تعالى : (إني ليحزننى أن تذهبوا به) من سورة
يوسف ، من الآية ١٣ « عفارة » اسم امرأة

الاعراب : « يا » حرف نداء ، « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا . و ياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على
السكون فى محل جر « ما » اسم استفهام مبتدأ ، « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ
« جاره » تمييز نسبة غير محول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف
وهذا الذى ذكرناه هو أفضل الأعراب فى مثل هذا التركيب

الشاهد فيه : قوله « جاره » : فإنه تمييز لرفع إبهام وقع فى نسبة قبله ، وليس
محو لا عن فاعل أو مفعول أو غيرهما ؛ فهو رد على من زعم أن تمييز النسبة لا يكون
إلا محولا ، ومن زعم أنه حال يردده دخول من عليه فى بعض الشواهد ، كما سيأتى فى
شرح الشاهد الآتى

خبره ، والمعنى عَظُمَتْ ، كما يقال : زَيْدٌ وما زَيْدٌ ، أى : شَيْءٌ عَظِيمٌ ،
و « جاره » تمييز ، وقيل : حال ، وقيل : « ما » نافية ، و « أنت » اسمها
و « جاره » خبر ما الحجازية ، أى لَسْتُ جارة ، بل أنتِ أَشْرَفُ من
الجارّة ، والصوابُ الأول ، ويدلُّ عليه قول الشاعر :

١٢١ — يا سَيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأُ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

١٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف

في القطر (رقم ١٤٤)

اللغة : « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف - على مثال سبب وأسباب
وبطل وأبطال وجمل وأجمال - والكنف : الجانب والناحية ، ويقال : أنا في
كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ
الأكناف ، إذا كان ممهدا وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به « رحب
الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه

الاعراب : « يا » حرف نداء ، سيِّدًا ، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة
« ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « أنت » ضمير منفصل خبر
المبتدأ « من سيِّد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على
معناها « موطأ » نعت للسنادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون
نعتا لسيِّد المجرور بمن ، لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه وهو
ظاهر ، ويجوز فيه مراعاة معناه وهو النصب قال الخطيب :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّسْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَائِمٍ مَا وَمُنْتَقِبًا
فعطف « منتقبا » بالنصب على « قوأم » وهو تمييز مجرور بمن ، مراعاة لأصله ،
و « موطأ مضاف » و « الأكناف » مضاف إليه « رحب » صفة أخرى يجوز فيها
جميع ما جاز في السابقة « الذراع » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ،
وسكنه لأجل الوقف

و « من » لا تدخل على الحال ، وإنما تدخل على التمييز

* * *

ثم قلت : التاسعُ المُستثنى بليسَ ، أو بلا يكونُ ، أو بما خلا ،
أو بما عدا ، مُطلقاً ، أو بإلاً بعدَ كلامٍ نائمٍ مُوجبٍ ، أو غيرِ مُوجبٍ
وتقدمُ المُستثنى ، نحو (فشربوا منه إلا قليلاً منهم)

* وما لي إلا آل أحمدَ شيعةً *

وغيرُ المُوجبِ إن تركَ فيه المُستثنى منه فلا أثرَ فيه إلا ويُسمى
مُفرغاً نحو « ما قام إلا زيدٌ » وإن ذكرَ فإن كان الاستثناء متصلاً
فاتباعه للمُستثنى منه أرجحُ ، نحو (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) أو منقطعاً
فتميمٌ يميزُ إتياءهُ إن صحَّ التفرُّغُ ، والمُستثنى بغيرِ وسوى مخفوضٌ ،
وبخلاً وعداً وحاشاً مخفوضٌ أو منصوبٌ ، ويُعربُ غيرُ باتِّفاقٍ ، وسوى
على الأصح ، إعرابُ المُستثنى بإلاً

وأقول : التاسعُ من المنصوبات : المُستثنى

وإنما يجبُ نصبه في خمسِ مسائل :

إحداها : أن تكون أداة الاستثناء « ليسَ » كقولك : قاموا ليسَ

الساهر فيه : قوله « من سيد » فإن دخول من في هذه العبارة ، يدل على
أن النكرة الواقعة بعدها تميز ، لإحالة ، إذ كان التمييز هو الذي يكون على معنى
من ، وأما الحال فهو على معنى في ، فيكون قول من قال إن دجاجة ، في البيت
السابق حال باطلا .

زيداً ، وتقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مَا أُشْبِرَ الدَّمَّ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُتِبَ لَهُ بِالسَّنِّ وَالْغُفْرِ » فليس هنا بنزلة إلا في الاستثناء ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً بإجماع .

الثانية : أن تكون أداة الاستثناء « لا يكون » كقولك : قاموا لا يكون زيداً ؛ فلا يكون أيضاً بنزلة إلا في المعنى ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً ، كما هو واجب مع ليس . والعلة في ذلك فيها أن المستثنى بهما خبرهما ، وسيأتي لنا أن كان وليس وأحواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر

* * *

فإن قلت : فأين اسمها ؟

قلت : مستتر فيهما وجوباً ، وهو عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق ، وكأنه قيل : ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً ، ومثله قوله تعالى : (يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ هَٰذَا الْأُنثَيَيْنِ) ، فإن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ الْأُنثَيَيْنِ (١) أى : فإن كانت البنات ، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم ، وهم شاملون للذكور والإناث ، فكانه قيل أولاً : يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم ، ثم قيل : فإن كنَّ ؛ وكذلك هنا

* * *

الثالثة : أن تكون الأداة « ما خلا » كقولك : جاء اقوم ما خلا

زيداً ، وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي :

(١) من سورة النساء ، من الآية ١١

١٢٢ — ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الرابعة : أن تكون الأداة « ما عدا » كقولك : جاء القوم ما عدا زيدا ، وكقول الشاعر :

١٢٢ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٩١) وفي القطر (رقم ١١٠)

اللغة : لا محالة ، لا احتيال ، والمراد لا فرار ولا مهرب من زوال كل نعيم

الاعراب : ، ألا ، أداة استفتاح وتنبيه ، كل ، مبتدأ ، شيء ، مضاف

إليه ، ما ، مصدرية ، خلا ، فعل ماضى دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا تقديره هو ، وقد بين المؤلف مرجعه « الله » منصوب على التعظيم ،

وفي الصناعة اللفظية مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل الذى هو خلا وفاعله

ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر المبتدأ ، وكل ،

الواو عاطفة ، كل : مبتدأ ، نعيم ، مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة »

اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف . والجملة لا محل لها

معترضة بين المبتدأ وخبره ، زائل ، خبر المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاعر فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد ينصب لفظ الجلالة بعد

« ما خلا » ، فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، وذلك

لأن ما هذه مصدرية وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ، فإذا وجب أن يكون

خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوبا على أنه مفعول به ، إذ أن فاعله

واجب الاستتار . فإن ذهبت إلى أن « ما » ليست مصدرية ، بل هى زائدة

— لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلا ، بل يجوز أن يكون فعلا ، ويجوز أن يكون

حرفا ، وإذا جاز أن يكون خلا حرفا — بسبب أن ما الزائدة لا تنخص نوعا من

الكلمات دون نوع — جاز حينئذ جر ما بعده ،

١٢٣ — تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَيْتِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَالِعُ

١٢٣ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٩١) .

المفرد : « النَّدَامَى » جمع نَدَمَان ، وأصله الذي يجالسك على الشراب ، ثم قد يعم كل صاحب . والنديم : معناه « مولع » مخرم ، وفعله أوالع ، وهو ملازم للبناء للجهول .

الوعراب : « تَمَلُّ » فعل مضارع مبنى للجهول « النَّدَامَى » نائب فاعل « ما » مصدرية « عَدَانِي » عدا : فعل ماضٍ دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، وقد بين المؤلف مرجعه ، والنون الوقاية . والياء مفعول به « فَأَيْتِي » الفاء دالة على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن « بِكُلِّ » جار ومجرور متعلق بقوله مواع في آخر البيت ، وكل مضاف . و « الَّذِي » مضاف إليه « يَهْوَى نَدِيمِي » فعل وفاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا تدخل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب يهوى . والتقدير : بكل الذي يهواه نديمي « مواع » خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ما عداني » ، فإن عدا في هذا الموضع فعل والدليل على أن عدا ههنا فعل - وليست حرفا - أمران : أولهما : سبقها بما المصدرية على النحو الذي قررناه في الشاهد السابق . وثانيهما : مجيء نون الوقاية قبل ياء المتكلم وقد علم أن نون الوقاية لا تجيء إلا مع الأفعال نحو ضربني ويضربني واخربني ، فأما مع الحروف فإنها تمتنع إلا مع من وعن خاصة : تقول : لي ، بي ، علي ، إلى ، فلو أن الشاعر لحظ أن عدا حرف كهذه الحروف لقال عداي ، فلما قال عداني علمنا أنه اعتبره فعلا . وهذا واضح إن شاء الله .

فالهاء في موضع نصب ، بدليل لحاق نون الوقاية قبلها ، وحكى الجرمي
والرعي والأخفش الجرُّ بعد ما خلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلماذا لم يحتفل
بذكره في المقدمة

* * *

فإن قلت : لم يجب عند الجمهور النصبُ بعد « ما خلا » و « ما عدا » ؟
وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان ؟

قلت : أما وجوب النصب فلأن « ما » الداخلة عليها مصدرية ،
و « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية ، وأما جواز الحذف فعلى
تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ، وفي ذلك شذوذ ؛ فإن المعهود في زيادة
« ما » مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور ، بل بينهما ، كما
في قوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) ^(١) (فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ
لَعْنَاهُمْ) ^(٢) (مِمَّا خَطَبُوا تَبَهُمُ اغْرِقُوا) ^(٣)

* * *

وقولى « مطلقاً » ^(٤) راجع إلى المسائل الأربع ، أى : سواء تقدم
الإيجاب أو النفي أو شبهه

* * *

الخامسة : أن تكون الأداة « إلا » وذلك في مسألتين :

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٤٠ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٣

(٣) من سورة نوح ، من الآية ٢٥

(٤) هو في قوله أول الباب « التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما

خلا أو بما عدا - مطلقاً » .

إحداها : أن تكون بعد كلام تامٍّ موجبٍ ، ومرادنى بالتمام أن يكون المستثنى منه مذكوراً ، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام ، وذلك كقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ^(١) وقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنُ سُلَيْمٍ) ^(٢)

الثانية : أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه ، كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم :

١٢٤ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤٩ (٢) من سورة الحجر ، من الآيتين ٣٠ و ٣١

١٢٤ — هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي ، من قصيدة له هاشمية

يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا كَيْبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (ج ١ ص ١٨٥) وفي القطر (رقم

١٠٩) وابن عقيل (رقم ١٦٦) والأشمونى (رقم ٤٨)

اللفظة : طربت ، الطرب : هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب
، البيض ، جمع بيضاء ، وأراد الحسان من النساء . وقوله في بيت الشاهد « شيعة » ،
هم الأنصار والأشباع ، مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق » ، والمراد
الطريق الذى يعتقد أنه طريق الحق .

الوعراب : « ما » نافية دلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
« إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، وهو مضاف و « أحمد »
مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للملية ووزن
الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو المستثنى منه « وما » الواو عاطفة ، ما :
نافية دلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة لاستثناء

ولما انتهيت إلى هذا استطردت في بقية أنواع المستثنى ، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة ، وبعضه متردّد بين باب المنصوبات وغيرها ؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب - ودو النفي والنهي والاستغناء - فإن كان المستثنى منه محذوفاً فلا عمل فيه إلاّ ، وإنما يكون العمل لما قبلها ، ومن ثمّ سمّوه استثناءً مفرّغاً ؛ لأن ما قبلها قد تفرّغ للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شيء . تقول : ما قام إلا زيد ؛ فترفع زيدا على الفاعلية ، وما رأيت إلا زيدا ؛ فتنصبه على المفعولية ، وما مررت إلا بزيدا ؛ فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلا ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً : فإما أن يكون الاستثناء متصلاً - وهو أن يكون [المستثنى] داخلًا في جنس المستثنى منه - أو منقطعاً - وهو أن يكون غير داخل -

« مذهب ، مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، الحق ، مضاف إليه ، مذهب ، مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه »

الشافعي : قوله ، إلا آل أحمد ، وقوله ، إلا مذهب الحق ، حيث نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مذهب إلا مذهب الحق

وإنما لم يحز فيه إلا النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شيء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشيء الآخر هو البدلية من المستثنى منه ، ولا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ؛ لأنه تابع ، والتابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع ، وحيث لم يحز في المستثنى المتقدم على المستثنى منه أن يكون بدلاً لم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ إذ ليس لنا في المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتيان على البدلية ، وكون إتيانه على البدلية هو مذهب البصريين ، وهو الحق

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان : أحدهما - وهو الراجع -
 أن يُعَرَّبَ بإعراب المستثنى منه : على أن يكون بدلاً منه بدل بعض من
 كليّ ، والثاني النصب على أصل الاستثناء ، وهو عربي جيد ، مثال ذلك
 في النفي قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) ^(١) أجمعت
 السبعة على رفع (أَنْفُسُهُمْ) وقال تعالى : (مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) ^(٢)
 قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في (فَعَلُوا)
 كأنه قيل : ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر وحده (إلا قليلاً)
 بالنصب ، ومثاله في النهي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ
 إِلَّا أَمْرًا تَكَّ) ^(٣) قرئ بالرفع والنصب ، ومثاله في الاستفهام قوله تعالى :
 (وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ) ^(٤) أجمعت السبعة على الرفع
 على الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قرئ إلا الضالين بالنصب
 على الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سُنة مُتَّبعة ؛ وإن كانت منقطعة
 فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهي اللغة العليا ، ولهذا أجمعت السبعة على
 النصب في قوله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) ^(٥) وقوله
 تعالى : (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) ^(٦)
 ولم أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباع) و (إلا ابتغاء) ؛ لأن كلا منهما
 في موضع رفع ، إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي ،

(١) من سورة النور ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٦٦

(٣) من سورة هود ، من الآية ٨١ (٤) من سورة الحجر ، من الآية ٥٦

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٥٧ (٦) من سورة الليل ، المآيتان ١٩ و ٢٠

وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه ، والتميمون يجيزون الإبدال ، ويختارون
النصب ؛ قال الشاعر :

١٢٥ — وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْإِلَيْسُ

١٢٥ — هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ،
وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم ، لكن الرواية في ديوانه هكذا :

نَدَّ نَدَغُ الْمَنْزِلِ يَا أُنَيْسُ يَعْتَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجَرُوسُ

الذُّبُّ أَوْ ذُو لَبْدٍ هُمُوسُ بَسَابِيسًا ، لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْإِلَيْسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١٣٣ و ٣٦٥) وقد رواه
المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٨٥)

اللفظة : « لَيْسَ » اسم امرأة « يعتس » يطلب ما يأكل فيذهب ويحجى بغية
الوصول لغرضه ، ومنه العسس - بفتح العين والسين المهماتين - وهم حراس
الليل ، سموا بذلك لكثرة ما يذهبون « الجروس » - بفتح الجيم -
المصوت « ذو لبْد » يعنى به الأسد ، ولبده : شعره الذى بين كتفيه « هموس »
خفيف الوطاء « بسابيسا » جمع بسبس ، وهو القفر « اليعافير » جمع يعفور
- بفتح الياء أو ضمها - وهو الظبي الأعفر ، أى : الذى لونه لون التراب « العيس »
الإبل « مابع » فيها لمع بياض وسواد « كنوس » أى : داخلة فى كنسها ،
والكنس - بضمتين - جمع كناس مثل كتاب وكتب ، وهو بيت الظبي فى الشجر .

الاعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لَيْسَ » فعل ماض
ناقص « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس »
اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره صفة لبلدة ، وخبر المبتدأ على هذه

فأبدل اليه فير والعيس من أنيس ، وليس من جنسه
وذكرت أيضاً أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائماً ؛ لأنهما
ملازمان للإضافة لما بعدهما ؛ فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه ،
فلذلك يلزمه الخفض

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب ؛ فالخفض
على أن يُقَدَّرَنَّ حروف جرٍ ، والنصب على أن يُقَدَّرَنَّ أفعالا استتر فاعلمن ،
والمستثنى مفعول ؛ هذا هو الصحيح ، ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا
غير النصب ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلا ؛ ولا في المستثنى بحاشا
غير الجر ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفا

* * *

ثم قلت : والبواقى خبر كان وأخواتها ، وخبر كاد وأخواتها ،
ويجب كونه مضارعا ، وخرا عنها ، رافعا ضمير استنائها ، مُجَرِّداً من
« أن » بعد أفعال الشروع ، ومقرّونا بها بعد حرى وأخلو لئلا ، ونذر

الرواية محذوف « إلا » أداة استثناء « اليعافير » بدل من أنيس « وإلا » الواو
عاطفة ، إلا : أداة استثناء « العيس » بدل أيضاً من أنيس

المأهرفيه : قوله « إلا اليعافير وإلا العيس » حيث رفع اليعافير والعيس
على أنهما بدل من قوله « أنيس » مع أنهما ليسا من جنس الأنيس ؛ لكن الذى
ذهب إليه سيبويه أنه ينبغى اتوسع فى المستثنى منه - وهو الأنيس ههنا - حتى
يعم المستثنى وغيره ، فيصبح استثناء متصلا ، فيكأنه قال : ليس بها شيء إلا اليعافير
وإلا العيس ؛ أو يتوسع فى المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس : أى
ما يؤنس به ؛ فافهم ذلك وتدبره ، والله يعصمك

تَجَرَّدُ خَبَرَ عَسَى وَأَوْشَكَ ، واقتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وَكَرَبَ ، وَرُبَّمَا رَفَعَ
السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى ؛ ففِي قَوْلِهِ :

* وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ ،

فَيَمْنُ رَفَعَ « جُهْدَهُ » شَذُوذَانِ ، وَخَبَرُ مَا تُحِلُّ عَلَى لَيْسَ ، وَاسْمُ إِنْ
وَأَخَوَاتِهَا .

وَأَقُولُ : العاشر من المنصوبات خبر « كَانَ » وَأَخَوَاتِهَا . نحو (وَكَانَ
رَبُّكَ قَدِيرًا) ^(١) (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) ^(٢) (لَيْسُوا سَوَاءً) ^(٣)
(وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) ^(٤)

* * *

الحادى عشر : خبر كَادَ وَأَخَوَاتِهَا ، وقد تقدم فى باب المرفوعات
أن خبرهن لا يكون إلا فعلا مضارعاً ، وذكرت هنا أنه ينقسم باعتبار
اقتِرانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب اقترانه بها ^(٥) ، وهو حَرَى وَأَخْلَوِاق ، تقول :

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٥٤

(٢) من سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١١٣ .

(٤) من سورة مريم ، من الآية ٣١ .

(٥) ههنا أمران : الأول أن تعرف لماذا كان خبر هذين الفعلين واجب
الاقتران بأن المصدرية ، وجواب ذلك أن نقول لك : إن هذين الفعلين يدلان
على رجاء المتكلم وقوع خبرهما ، والفعل المرجو الذى هو الخبر لا يكون حصوله
(٢١ - شذور الذهب)

« حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ » و « اُخْلَوْا قَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطَرَ » ولا أعرف من ذكر « حَرَى » من اللغويين غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها ، وإنما هي حَرَى بالتنوين اسما لا فعلا ، وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقي واسم طريف ، وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الأعشى :

١٢٦ — إِنْ يُقْلُ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَكَانَا

في زمن التكلم ، وإنما يترأخى حصوله عن وقت الكلام ، والأصل في الفعل المضارع الصلاحية للجان والاستقبال ؛ فاحتيج إلى أن تقترن به أن المصدرية التي تمحضه للاستقبال ؛ لكي يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجو الحصول . وأما الأمر الثاني فهو أن المصدر الذي ينسبك من الفعل المضارع وأن المصدرية اسم حدث ، وأسماء هذين الفعاين قد تكون أسماء من أسماء الذوات ، كالمثالين اللذين مثل بهما المؤلف ، فينتج عن ذلك أن يقع الاسم الدان على الحدث خبرا عن اسم دال على ذات وقد سبق للمؤلف أن بين أن ذلك لا يصح إلا على تأويل ، ونحن نجيب على ذلك بأن الكلام ههنا على تأويل ، وذلك بإرخاء من ثلاثة أوجه : أولها أن تقدر مضافا هو اسم بمعنى قبل اسم هذين الفعاين ، فنحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ » يصير تأويله : حَرَى أَمْرُ زَيْدٍ الْفَعْلُ ، وثانيهما أن تقدر مضافا هو اسم ذات قبل الخبر ، فيصير تأويل هذا المثال : حَرَى زَيْدٌ صَاحِبُ الْفَعْلِ ، والثالث ألا تقدر مضافا لا قبل الاسم ولا قبل الخبر ، ولكن تقصد المبالغة ، فكأنك بالغت في زيد حتى جماعته نفس الفعل ، وبالغت في السماء حتى جعلتها نفس الإمطار

١٢٦ — نسب المؤلف هذا الشاهد إلى الأعشى ميمون تبعا لجماعة ، والبيت ليس مما ثبتت روايته عن الأعشى ، ولذلك لا تجده في ديوانه الذي شرحه أبو العباس ثعلب

القسم الثاني : ما الغالب اقترانه بها ، وهو عسى وأوشك (١) ، مثال

الأعراب : « إن ، شرطية » يقل ، فعل مضارع مجزوم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه « هن » ضمير منفصل مبتدأ « من بنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول . وبنى مضاف ، و « عبد ، مضاف إليه ، وهو مضاف و « شمس » مضاف إليه « فخرى » الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرى : فعل ماض ناقص « أن » حرف مصدرى ونصب « يكون » فعل مضارع تام منصوب بأن . وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر حرى « ذاك » ذا : اسم إشارة اسم حرى ، مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب « وكأنا » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، والألف للإطلاق

الساهر فيه : قوله « حرى أن يكون ذاك » حيث استعمل حرى فعلا دالا على الرجاء وجاء بخبره مضارعا مقرونا بأن ، والمؤلف يرد بهذا على من أنكر ثبوت هذا الفعل ، ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : إن في دلالة هذا البيت مقالا ؛ فإنه لم يثبت في ديوان الأعشى الذي رواه وشرحه أبو العباس ثعلب ، وأيضا فبعد تساييم ثبوته لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف ؛ لجواز أن يكون « حرى » اسما منونا أيضا وهو خبر مقدم . و « أن يكون » في تأويل مصدر هو مبتدأ مؤخر ، فإن قلت : فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين ، قلت : لا يبعد أن يكون حذف التنوين على نية الوقف كما يقولون ، والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت

(١) الذى ذكره المؤلف - من أن الغالب فى المضارع الواقع خبرا لعسى أن يقرن بأن المصدرية ، وغير الغالب أن يتجرد منها - هو مذهب سيبويه ، وهو الذى اختاره العلامة ابن مالك فى الألفية . وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد المضارع الواقع خبرا لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر ، وهذا المذهب هو الموافق للقياس . وهو الذى ينطبق على التعليل الذى ذكرناه فى

ذكر « أن » قول الله تعالى : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) ^(١) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاوْشَكُوا

إذا قيل هاتوا أن يملؤا فيمنعوا

وجوب اقتران خبر حرى واخولنى بأن المصدرية ؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلها ، وأما أو شك فلكونها تأتي أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى ، وأحيانا تأتي للدلالة على مقاربة حصول الخبر - وهذا المعنى الثانى هو الذى ذكره المؤلف فيها - لم تصر بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين فى خبرها أن يقترن بأن المصدرية ، ولو أنه لوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصه لما كان ذلك حكما ؛ فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجح مجرد خبرها عن أن المصدرية ككرب وكاد الآتين . ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن حرى (١) من سورة الإسراء ، من الآية ٨

١٢٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكره المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٣) وابن عقيل (رقم ٩٠) وأنشده ثعلب فى أماليه ولم ينسبه ، والأشمونى (رقم ٢٣٨) ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَآتَ تَمَسُ بِكَفِّكَ فَضَلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ

اللمعة : « يملؤا ، يعترهم الملل والسأم ويضجروا من إعطاء التراب الذى هو أتفه الأشياء وأحقرها ، فكيف لو أنك طلبت إليهم شيئا ذا خطر

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطراً وأقلها قيمة لما استجابوا للسائل ، بل إنهم لينعون السائل ويملون السؤال

الاعراب : « لو » شرطية غير جازمة ، سئل ، فعل ماض مبنى للجهول « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول لسئل « التراب » مفعول به ثان

ومثال تركها قول الشاعر :

١٢٨ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كَلَنَ يَوْمٍ فِي خَالِقَتِهِ أَمْرُ

لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل رفع مقول قيل ، وجملة الفعل مع نائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها . وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره . وجملة الشرط مع جوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعة وبين خبره « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر أوشك ، وأصل نظام البيت هكذا : لو سئل الناس التراب لأوشكوا أن يملوا ويمنعوا إذا قيل هاتوا أوشكوا أن يملوا ويمنعوا ، ويمنعوا ، مضارع معطوف على السابق بالواو ، وواو الجماعة فاعله .

الساهري : قوله « لأوشكوا أن يملوا » حيث أتى بخبر أوشك فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية على ما هو الغالب في خبر هذا الفعل .

١٢٨ — نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله بيتين ، وهما :

عَلَيْكَ إِذَا ضَاقَتْ أُمُورُكَ وَالتَّوْتُ بَصْبَرٍ فَإِنَّ الضِّيقَ مِفْتَاحُ الصَّبْرِ
وَلَا تَشْكُونَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ فَمِنْ عِنْدِهِ تَأْتِي الْفَوَائِدُ وَالْيُسْرُ

والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٨)

الاعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسم « عسى » يأتى ، فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بياأتى « الله » فاعل يأتى ، والجملة خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف

وقول الآخر :

١٢٩ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

حال إما من أمر الآتي وإما من ضميره المستتر في الجار والمجرور ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « في خليقته » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال أيضاً صاحبه هو صاحب الحان السابق « أمر » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الساقط فيه : قوله « عسى فرج يأتي به الله » حيث أتى بخبر عسى فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك نادر في خبر هذا الفعل ، وفي البيت كلام لا تتسع له هذه العجالة . ومثله قول الشاعر ، وأنشده أبو العباس المبرد في الكامل (١ / ٣٩٣) :

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يَوْسُفَ يُسَيِّرُ لِي رَبَّةَ الْحَمَلِ

١٢٩ — نسب جماعة - منهم أبو العباس المبرد في الكامل (١ / ٤٤) - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ولم يسمه ، وليس بشيء ، وقد نسب أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد (١ / ٤٤) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي (الكامل : ١ / ٤٤ و ٢٠١) وذكر معه ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٩١) وهو من أبيات سيديويه (ج ١ ص ٤٧٩) ، وأنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٢٥) وقبل بيت الشاهد فيما نسب إلى أمية بن أبي الصلت قوله :

بَاتَتْ مُهُومِي تَسْرِي طَوَارِقَهَا أَكْفُ عَيْنِي وَاللَّمْعُ سَابِقَهَا
وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ ، وَإِنْ عَاشَتْ طَوِيلًا فَلَمُوتٌ لَاحِقَهَا
قَدْ أُنْبِئْتُ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا كَانَتْ بَدِيئًا بِالْأُمْسِ خَالِقَهَا

القسم الثالث : ما يترجح تجرد خبره من « أن » وهو فعلان : كاد ، وكرب ، مثال التجرد منها قوله تعالى : (وما كاذوا يفعلون) (١) وقول الشاعر :

١٣. — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَادٍ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاةُ هُنْدٌ غَضُوبُ

وَأَنْ مَا جَمَعَتْ وَأَعْجَبَهُ مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

اللفظ : « غراته » بكسر الغين - جمع غرة ، وهي الغفلة ومنيته « هي الموت المسمى : إن الذي يفتر من الموت في الحرب تقرب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته

الاعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك ، مبنى على السكون في محل رفع « فر » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، والجملة لأجل لها صلة ، من منيته « جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والضمير مضاف إليه ، في بعض » جار ومجرور متعلق بيوافق ، وبعض مضاف ، وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر يوشك

المأثور فيه : قوله ، يوشك من فر . . . يوافقها ، حيث أتى بخبر يوشك الذي هو مضارع أوشك فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك نادر في خبر هذا الفعل (١) من سورة البقرة : من الآية ٧

١٣. — نسب قوم هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقال الأخفش إنه للكلجة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢) ، وأنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٢٦) والأشموقي (رقم ٢٤٢)

ومثال الاقتران بها قول الشاعر :

١٣١ — كادت النفس أن تفيضَ عليه مُذْ تَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

اللفظة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين الأحبة والذي يستخرج أحاديث المحبين بلطف ، ويروى في مكانه « العذول » وهو الذي يلوم المحب ويعنفه « غضوب » من الصفات التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ؛ لأنه فعول بمعنى فاعل ، ونظيره صبور وعذول وخون ولجوج وشكور ، قال الشاعر :

ولن يمنع النفس اللجوج عن الهوى من الناس إلا واحد الفضل كامله

الاعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بـ « يذوب » ، وجوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والفاعل فيه قوله يذوب أو كرب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « كرب القلب يذوب » حيث جاء بخبر كرب فعلا مضارعا مجرداً من أن ، وهذا هو الغالب في خبر هذا الفعل

١٣١ — هذا البيت من كلمة لمحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها

رجلاً اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ

لَيْتَ شَعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

وأنشد ابن قتيبة البيت الشاهد في أدب المكاتب ، ونسبه ابن السيد البطليوسي

وقوله :

١٣٢ — سَقَاهَا ذَوُّو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وقد كَرَبَتْ أَغْنَاؤُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

لأبي زبيد الطائي يرثي اللجلج الحارثي . وقد أنشد هذا البيت أيضاً ابن عقيل (رقم ٨٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٢٧) والأشموقي (رقم ٢٣٥) .

اللفظة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى « تفيض » بالطاء ، وكل العلماء يجيزون أن تقول : فاضت نفس فلان ، إلا الأصمعي فإنه أبي إلا أن تقول : فاض فلان ، من غير أن تذكر لفظ النفس ، أو تقول : فاضت نفس فلان ، بالضاد « مذ ثوى » يروى في مكانه « إذ غدا » وقوله « ربطة » هو بفتح الراء المهملة وسكون الباء المثناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة « برود » جمع برد بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة

الاعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى النفس ، وأن مع مداخلات عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كاد « عليه » جار ومجرور متعلق بتفيض « إذ » ظرف للزمان الماضي متعلق بقوله تفيض ، مبنى على السكون في محل نصب « ثوى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، ومن رواه « مذ ثوى » فمذك ذلك ظرف والجملة في محل جر بإضافة « حشو » حال من فاعل ثوى « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة

الشاهر فيه : قوله « كادت النفس أن تفيض » حيث أتى بخبر كاد فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وهذا نادر في خبر ذلك الفعل

١٣٢ — هذا البيت من كلمة لأبي زيد الأسلمي ، يهجو فيها إبراهيم بن هشام

« تَقَطَّعَ » فعل مضارع ، أصله تَقَطَّعَ فحذف إحدى التاءين ، ولم يذكر

ابن إسماعيل بن هشام بن المنيرة وإلى المدينة ، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط ، وأول هذه الحكمة قوله :

بَمَدَحَتْ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتْ الثَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا

وقد روى أبو العباس المبرد هذه الآيات وذكر كلمة أبي زيد وفيها بيت الشاهد (انظر الكامل : ج ١ ص ١٠٩) والبيت الشاهد قد أنشده ابن عقيل (رقم ٩٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٢٨) والأشمنوني (رقم ٢٤١) .

اللغة : « عروقا ، العروق : جمع عرق - بكسر فسكون - وأصله عرق الشجرة الضارب في الأرض » مصت الثرى حديثا « أراد أنها ذاق طعم الغنى حديثا ، والثرى في الأصل : التراب ، فأما الغنى فهو الثراء - ممدودا - وعبر بالثرى لمناسبة العروق « لم تههم » تقول : هم فلان بأمر كذا ، إذا اعتزم أن يفعله وصمم على ذلك « بأن ترعرعا ، بأن تنمو وتزيد ، يريد أنها لم تكن على استعداد لذلك لضآلة أصاها « ذوو الأحلام » أي : أصحاب العقول ، ويروى في مكانه « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء ، ويعنى بذوى الأرحام هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة ، وكان إبراهيم بن هشام الذي قيل فيه هذا البيت خاله « سجلا ، السجل - بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة المملوءة ماء ، وقيل : هو ملؤها .

الأعراب : « سقاها ، سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق في البيت الذي أنشدناه مفعول به أول « ذوو » فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت ، كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « أعناقها ، أعناق :

سلبويه في خبر « كَرَبَ » إلا التجرد

القسم الرابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن ، وهو أفعال الشروع : طَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ ، وَهَبَّ ، وَهَلَّلَ ، قال الله تعالى :
(وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ) ^(١) وقال الشاعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ ^(٢)

وقال الشاعر :

١٣٣ — فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الْإِعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

اسم كرب ، وضمير الغائبة مضاف إليه « أن » ، حرف مصدرى ونصب « تقطعا » ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى الأعناق ، والألف للإطلاق ، وأن مع مداخلات عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كرب

الشاعر فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطع » ، حيث جاء بخبر كرب فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهذا نادر في خبر هذا الفعل

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٢٢ . ومن سورة طه ، من الآية ١٢١

(٢) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه . فانظره في (ص ٢٢٦) من هذا الكتاب

١٣٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الأعراب : « أخذت » ، أخذ : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه « أسأل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر أخذ « والرسوم » ، الواو عاطفة أو حالية ، الرسوم : مبتدأ « تجيبني » ، تجيب : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الرسوم ، والثنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر

وقول الآخر :

١٣٤ — * أَرَاكَ عَلِيقَتْ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا *

في محل نصب حان إن جعلت الواو حالية ، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة ؛ لأن الجملة المعطوف عليها لا محل لها ، والأحسن أن تجعل الواو حالية ؛ لأن الجملتين لم يتوافقا من جهة الفعلية والاسمية « وفي الاعتبار ، الواو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إجابة » مبتدأ مؤخر « وسؤال » معطوف عليه

الساهر فيه : قوله « أخذت أسأل » حيث أتى بخبر أخذ الدال على الشروع فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته .

١٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَظَلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ *

وهذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٢٤٣) وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً

اللمعة : « علقت » أخذت وشرعت « تظلم » تجاوز الحد وتعتدى « أجرنا » قصد به معنى حمينا وجعلناه بمنزلة جارنا الذي تلاصق داره دارنا في تعظيم حقه والانتصار له

الإعراب : « أراك » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول « علقت » علق : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تظلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر علق ، والجملة من علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « من » اسم موصول مفعول به

وقال :

١٣٥ — * أَنشَأْتُ أَعْرَبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا *

لتظلم ، مبنى على السكون فى محل نصب ، أجرنا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأجار محذوف ، والتقدير : تظلم من أجرناه « وظلم » الواو للاستئناف ، ظلم : مبتدأ « الجار » مضاف إليه « إذلال » خبر المبتدأ « المجير » مضاف إليه

المستأنف : قوله « عاقمت تظلم » حيث جاء بخبر عاقى فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب فى خبر هذا الفعل وأخواته
١٣٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ *

اللمعة : « تبين » ظهر بعد ما كان فى طى الخفاء « مين » بفتح الميم وسكون الياء المثناة - هو الكذب ، ومنه قول الشاعر :

* وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا *

« الكاشحين » المبغضين « أنشأت » شرعت « أعرب » أظهر « مكنونا » مستورا خافيا

الأعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب والعامل فيه أنشأ الآتى « تبين » فعل ماض « مين » فاعل « الكاشحين » مضاف إليه « لكم » جار ومجرور متعلق بالكاشحين ، واللام للتقوية ، أو متعلق بتبين ، وجملة تبين مع فاعله فى محل جر بإضافة لما الحيزية إليها « أنشأت » أنشأ : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمة « أعرب » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بخبر أنشأ « عما » عن : حرف جر ، ما : اسم موصول مجرور محلاب عن ، والجار والمجرور متعلق بأعرب « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر

وقال :

٨٨ — * هَبَّتِ الْوُحُوشُ الْقُلُوبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَىٰ (١) *

وقال :

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلَلْتُمْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ (٢)

* * *

النوع الثاني عشر : خبر ما حمل على ليس ، وهو أربعة ، أحدها :
« لات » كقوله تعالى : (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) (٣) والثاني « ما »
كقوله : (مَا هَذَا بَشَرًا) (٤) والثالث « لا » كقول الشاعر :

٩٢ — أَعَزُّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا
وَلَا وَزَرٌ مِّمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا (٥)

-
- فيه « مكنونا » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها صلة الموصول
- الساهر فيه : قوله « أنشأت أعرب » حيث أتى بخبر أنشأ فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك واجب في هذا الفعل وسائر أخواته
- (١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه ، فارجع إليه في (ص ٢٢٧) من هذا الكتاب
- (٢) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا نرى معه حاجة إلى تكرار القول عليه . فانظره في (ص ٢٢٨) من هذا الكتاب
- (٣) من سورة ص ، من الآية ٣
- (٤) من سورة يوسف ، من الآية ٣١
- (٥) وهذا الشاهد أيضا قد مضى قولنا في شرحه وبيان مكان الاستشهاد منه ، فارجع إليه في (ص ٢٣٤) من هذا الكتاب

والرابع « إن » النافية ، كقول الشاعر :

١٣٦ - إن هو مُستَوِيًّا على أحد إلا عى أضعف الأجارين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب الرفعات

النوع الثالث عشر اسم : « إن » وأخواتها . نحو « إن زيدا فاضل »

و « لعل عمرا قادم » و « ليت بكرا حاضرا »

١٣٦ - - يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٢) والأشمونى (رقم ٢٢٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١١١)

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة : إحداها التى رواه بها المؤلف ، والثانية ، إلا على حزبه المأعين والثالثة إلا على حزبه المناجيس

الاعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس ، هو ، ضمير منفصل اسم إن « مستوليا » خبر إن « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول وإلا ، أداة استثناء . على أضعف « جار ومجرور فى موضع الاستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف و « المجانين » مضاف إليه

التأهريف : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية إعمال ليس فرفع بها الاسم ، وهو الضمير المنفصل ، ونصب بها الخبر ، وهو قوله « مستوليا » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » انافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد صرح المؤلف رحمه الله بذلك فيما مضى (ارجع إلى ص ٢٣٧ وما بعدها من هذا الكتاب)

ثم قلت : وإن قرنت بما المزيدة أُلغيت وجوباً ، إلا لبت فجوازاً
وأقول : مثال ذلك (إنما الله إلهٌ واحدٌ) ^(١) (كأنما يساقون
إلى الموتِ) ^(٢) وقول الشاعر :

١٣٧ — أعد نظراً يا عبد قيس لعلماً

أضاءت لك النار الحمار المقيداً

وجه الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية
ولم كان دخولهما على المبتدأ والخبر واجباً ، واحتُرزت بالمزيدة من الموصولة

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٧١ (٢) من سورة الأنفال . من الآية ٦
١٣٧ — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد
بعبد قيس ، وهو رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره
في قصيدة له يفتخر فيها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه القطر
(رقم ٥٥) وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٢)

الاعراب : « أعد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت » نظراً مفعول به « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة
الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعلماً » لعل : حرف ترج ونصب ، وما : كافة
« أضاءت » أضاء : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور
متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء « الحمار » مفعول به لأضاء « المقيداً » نعت
للحمار ، والألف للإطلاق

الشاعر فيه : قوله « لعلماً أضاءت » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعل
فكففتها عن العمل في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجل الاسمية ؛ ولذلك
دخلت على الجملة الفعلية ، وهى جملة « أضاءت » مع فاعله ، وذلك واضح بأدنى
تأمل إن شاء الله

نحو (أَيْحْسِبُونَ أَنَّمَا نُنَادُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ) ^(١) أى : أن الذى ؛
بدليل عود الضمير من (به) إليها ، ومن المصدرية ؛ نحو « أَتَعْجَبُنِي أَنَّمَا
قُمْتَ » أى : قيامك ، وقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا) ^(٢)
يحتملها ، أى : إن الذى صنعه ، أو إن صنعه ، وعلى التأويلين جميعاً
فإنَّ عاملةً ، واسمها فى الوجه الأول « ما » دون صلتها ، وفى الوجه الثانى
الاسم المنسبك من « ما » وصلتها ، وقال النابغة :

١٣٨ — قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٥٥ (٢) من سورة طه ، من الآية ٦٩

١٣٨ — هذا البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يعدها بعض العلماء فى

المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَا دَارْمِيَّةَ بِالْعُلَيَاءِ فَالْأَسَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ ؛

وهى من قصائده التى يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد أتى

إليه من الوشائيات به ، وقد أنشد بيت الشاهد المؤلف فى القطر (رقم ٥٦)

وفى أوضحه (رقم ١٣٨) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٧١)

اللغة : « فقد » قد ههنا : اسم فعل معناه يكتفى ، أو اسم بمعنى كاف

الأعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « ألا » أداة استفتاح

« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة وهذا « ها » حرف توكيد ، وذا :

اسم إشارة اسم ليت مبنى على السكون فى محل نصب « الحمام » بدل منسب اسم

الإشارة ، وبذل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بلنا » جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت ، هذا كله على رواية النصيب ، أما على رواية

الرفع فما كافة لليت عن العمل ، واسم الإشارة فى محل رفع مبتدأ ، والحام بدل منه

مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وإلى حمامتنا ،

يروى بنصب « الحمام » ورفعته ، على الأعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الأعمال فلا أنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا : « لَيْتَ مَا زَيْدٌ فَاتِحٌ » ولم يقولوا ليتما قام زيد ، وأما الإهمال فلا يحمل على أخواتها

* * *

ثم قلت : وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا : فَتُلْفَى لِسَكِّنٍ وَجُوبًا ، وَكَانَ قَلِيلًا ، وَإِنْ غَالِبًا ، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةٌ اللَّامُ وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخًا ، وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ اسْمٍ أَنْ وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا أَوْ جَامِدًا أَوْ مَفْصُولًا بِتَنْفِيسٍ أَوْ تَنْفِيٍّ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ ، وَيَغْلِبُ لَكَّانَ مَا وَجَبَ لِأَنْ ، إِلَّا أَنْ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِمًا خَبَرِيٍّ مَفْصُولٍ بِقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً .

الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، وحمامة مضاف ، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعاً ومنصوباً فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما ، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه « فقد » الهاء فاء الفصيحة وقد : خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن حصل ذلك فهو كاف لنا

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث يروى بنصب الحمام ورفعته ، أما النصب فعلى أن ليت عاملة وهو بدل من اسمها ، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه ، على نحو ما قررناه في الإعراب ، فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها وجهان : الأعمال ، والإهمال ، بخلاف سائر أخواتها حيث لا يجوز في واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

واسمُ « لا » النافية للجنس ، وإنما يظهر نصبه إن كان مضافاً
 أو شبهه ، نحو « لا غلامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » و « لا طالعاً جَبَلاً حَاضِرٌ »
 وأقول : يجوز في إن وأن ولكن وكان أن تثبت ؛ استغناء
 للتضعيف فيما كثر استعماله ، وتخفيفها بحذف نونها المحركة ؛ لأنها آخر
 ثم إن كان الحرف المخفف « إن » المكسورة جاز الإهمال والإعمال
 والأكثر الإهمال ، نحو (إن كل نفس لما عليها حافظ) ^(١) فيمن خفف
 ميم (لما) وأما من شدها فإن نافية ولما بمعنى إلا ، ومن إعمال المخفف
 قراءة بعض السبعة (وإن كلاً لما ليوفيتهم) ^(٢)
 وإن كان المخفف « أن » المفتوحة وجب بقاء عملها ، ووجب حذف
 اسمها ، ووجب كون خبرها جملة ^(٣) ، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال ،

(١) من سورة الطارق ، من الآية ٤ ، وإعرابها : إن ، مخففة من الثقيلة
 مفعلة حرف دال على التوكيد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، كل ،
 مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و نفس ، مضاف إليه « لما »
 اللام هي الفارقة بين إن النافية وإن المؤكدة حرف مبنى على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، وما : زائدة عليها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ »
 مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل .

(٢) من سورة هود ، من الآية ١١١

(٣) قد ورد في الشعر اسم أن المخففة مذكوراً وخبرها مفرداً أو جملة ،
 وذلك في قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ افُقٌ وَهَبَتْ شِمَالاً
 بِأَنْتَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالاً

نحو (أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) وإن كانت فعلية وجب كونها
دُعائية ، سواء كان دعاء بخير نحو (أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ)^(٢) أو بشر ،
نحو (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٣) فيمن قرأ من السبعة بكسر
الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله ، أو كون الفعل جامداً ، نحو (وَأَنْ لِّئْسَ
الْإِنْسَانُ إِلَّا مَا سَعَى)^(٤) (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)^(٥)
أو مفصلاً بواحد من أمور : أحدها : النافي ، ولم يسمع إلا في كن ولم
ولا ، نحو (أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)^(٦) (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ
أَحَدٌ)^(٧) (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ)^(٨) فيمن قرأ برفع (تكون) ،
والثاني : الشرط ، نحو (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا)^(٩) الآية ، والثالث : قد ، نحو (وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ
صَدَقْتَنَا)^(١٠) والرابع : أو ، نحو (إِنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)^(١١)

ففي « بأنك ربيع » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها مفرداً ، وفي « وأنتك
هناك تكون الثمالة » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها جملة ، وهذا مما لا يصح
القياس عليه

- (١) من سورة يونس ، من الآية ١٠ (٢) من سورة النمل ، من الآية ٨
(٣) من سورة النور ، من الآية ٩ (٤) من سورة النجم ، من الآية ٣٩
(٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٥ (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥
(٧) من سورة البلد ، من الآية ٧ (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١
(٩) من سورة النساء ، من الآية ١٤٠ (١٠) من سورة المائدة ، من الآية ١١٣
ومن الفصل بقدر كآية قول المكعب الضبي (الكامل : ١ / ٤٩)
أَخْبَرَ مَنْ لَاقَيْتُ أَنْ قَدْ وَفَّقْتُمْ وَلَوْ شِئْتُ قَالَ الْمُخْبِرُونَ أَسَاءُوا
(١١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٠٠

والخامس : حرف التنفيس . وهو السين نحو (عِلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (١) وسوف ، كقوله :

١٣٩ — وَاعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا
وإن كان الحرف « كَانَ » فيغلب لها ما وجب لأن ؛ لكن يجوز ثبوت

(١) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠

١٣٩ — أنشد أبو علي هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو من
شواهد الأشموني (رقم ٢٨٣) وابن عقيال (رقم ١٠٧)

الاعراب : « اعلم » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
« فعلم » الفاء حرف دال على التعليل ، علم : مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه »
ينفع : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى علم هو فاعله ،
وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ وخبره
لا محل لها معترضة بين اعلم ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، وهي مؤكدة عاملة
النصب والرفع ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : أنه ، أي : الحال والشأن
« سوف » حرف دال على التسوييف يراد منه تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله « يأتي »
فعل مضارع « كل » فاعل مرفوع بالضممة ، وهو مضاف ، و « ما » اسم موصول
مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قدرا » فعل ماض مبنى للجهول ،
والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد إلى
ما الموصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة يأتي مع
فاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع معموليها سدت مستد مفعولي اعلم

السأله رفيع : قوله « اعلم أن سوف يأتي » إلخ ، حيث استعمل فيه أن المؤكدة
المخففة من الثقيلة وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفا وخبر هو جملة « يأتي »
مع فاعله ، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسوييف الذي هو سوف

اسمها وإفراد خبرها ، وقد روى قوله :

١٢٠ — وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بَوَجْهِ مُقَسِّمٍ

كَأَنَّ ظُيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

١٤٠ — هذا البيت من كلام باغت بن صريم - بغين معجمة وتاء مثناة - ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٧) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٥١) وفى القطر (رقم ٥٩) والمبرد فى الكامل (ج ١ ص ٥٠)

اللغة : « تؤافينا ، تجيئنا » بوجه مقسم « أراد بوجه جميل حسن ، مأخوذ من القسم - بفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال « تعطو » تمد عنقها « وارق السلم » أى : شجر السلم المورق

الإعراب : « يوما » منصوب على الظرفية بتوافى ، « تؤافينا » توافى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، ونا مفعول به « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » نعمت لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظيية » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « تعطو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى ظيية ، والجملة فى محل نصب صفة لظيية ، وخبر كأن محذوف ، ولك فى تقديره طريقان ذكرهما المؤلف « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، و « وارق مضاف ، و « السلم » مضاف إليه ، وسكنه لأجل الوقف ، هذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظيية ؛ وفيه رواية بالرفع ، وأخرى بالجر ، وذكر المؤلف إعرابهما

الشاهد فيه : قوله « كأن ظيية تعطو - إلخ » حيث روى على ثلاثة أوجه اثنان منها نستدل بهما فى هذا الباب : الوجه الأول : نصب ظيية على أنه الاسم ، والوجه الثانى : رفع ظيية على أنه خبر كأن ، فدللت الروايتان معا على أنه إذا

بنصب الظبية على أنه اسم كان ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ،
والتقدير : كان ظبية عاطية هذه المرأة ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ،
وبرفع الظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ،
والتقدير : كأنها ظبية ، وبجر الظبية على زيادة « أن » بين الكاف
ومجرورها ، والتقدير : كظبية .

وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاعل ، نحو قوله :

١٤١ — وَوَجْهٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

خفف كأن جاز ذكر اسمه وجاز حذفه . إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه
الثالث : جر ظبية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور

١٤١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد
سديويه (ج ١ ص ٢٨١) وأنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي
القطر (رقم ٦٠) وأنشده الأشموني (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩)
اللغة والرواية : « ووجه » يروى في مكانه « وصدر » وهي أحسن بما ذكره
المؤلف ، لأن روايته تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله « كأن ثدياه » : أي كأن
ثديا صاحبه « حقان » تثنية حق ، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى .
شبه بهما الثديين في نهودهما واكتنازهما

المعجرب : « ووجه » يروى بالرفع على أن الواو للعطف ووجه معطوف
على مذكور في بيت سابق ، وبالجر على أن الواو واو رب ، ووجه : مبتدأ
مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد
« مشرق » صفة لوجه « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف
من المثل ، واسمه ضمير شأن محذوف ، أي : كأنه « ثدياه » ثديا : مبتدأ ، والضمير
العائد إلى الوجه . بتقدير مضاف على ما بينا - مضاف إليه ، مبنى على الضم في
محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر كأن

أو فعلية فُصِّلَتْ بقَد ، نحو :

١٢٢ — لَا يَهُودُ لَكَ اصْطِلَاءٌ لَظَى الْحَرْبِ بِرِ فَمَحْذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلْمَا
أو لَمْ ، نحو (كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) (١)

الشاهد فيه : قوله « كَانَ ثدياه حقان » حيث خفف كَانَ ، وحُذِفَ اسمه ، وجاء بخبرة جملة اسمية من المبتدأ وخبره ، وهى قوله « ثدياه حقان » على ما فصلناه فى الإعراب ، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتاج إلى فاصل يفصلها من كَانَ ، فافهم ذلك .

١٤٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٨٨) وأوضح المسالك (رقم ١٥٣)

اللغة : « لا يهود لك » لا يفزعك ولا يزججك « اصطلاء » مصدر اصطلى بالنار « لظى الحرب » ناره « ألما » من الإلمام ، وهو النزول ، أى نزل بك

الإعراب : « لا » ناهية « يهود لك » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل ، وهو مضاف « لظى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه « فمحذورها » الفاء حرف دال على السببية ، محذور : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كَانَ » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثل ، واسمه ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والآلف حرف إطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى محذور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كَانَ ، وجملة كَانَ واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « كَانَ قَدْ أَلْمَا » حيث استعمل فيه كَانَ المخفف من الثقيل وأعمله فى اسم هو ضمير الشأن ، وفى خبر هو جملة « ألما » مع فاعله ، ولما كانت هذه الجملة الواقعة خبراً جملة فعلية غير مراد بها النفى فصل بينها وبين كَانَ بقَد

(١) من سورة يونس ، من الآية ٢٤

* * *

وإن كان الحرف « لَكِنَّ » وجب إلغاؤها ، نحو (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)^(١) فيمن قرأ بتخفيف النون ، وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها ، وليس بمسوع ، ولا يقتضيه القياس ؛ لزوال اختصاصها بالجلل الاسمية ، نحو (وَلَكِنَّ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)^(٢)

* * *

النوع الرابع عشر : اسم « لا » النافية للجنس ، وهو ضربان : معرب ومبنى ؛ فالمعرب ما كان مضافاً نحو « لَا غَلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » أو شبيهاً بالمضاف — وهو ما اتصل به شيء من تامة : إما مرفوعٌ به نحو « لَا حَسَنًا وَجْهٌ مَذْمُومٌ » أو منصوب به نحو « لَا مُفِيضًا خَيْرُهُ مَكْرُوهٌ » و « لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ » أو مخفوض بخافض متعلق به نحو « لَا خَيْرًا مِنِّي زَيْدٌ عِنْدَنَا » — والمبنى ما عدا ذلك ، وحكمه أنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً ، وقد تقدم ذلك مشروحاً في باب البناء^(٣)

* * *

ثم قلت : والمضارع بعد ناصب ، وهو « أَنْ » أو « كَي » المصدرية مطلقاً ، و « إِذَنْ » إن صدرت وكان الفعل مستقبلًا متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو بلا ، أو بعد « أَنْ » المصدرية نحو (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) إن لم تسبق بعلم نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ١٧ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٥٧
(٣) ارجع إلى ذلك في ص ٩٥ وما بعدها من هذا الكتاب

فَإِنْ سُبِقَتْ يَظُنُّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)

وأقول : هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر ، وهو الفعل

المضارع التالى ناصباً ، والنواصب أربعة : لن ، وكى ، وإِذَنْ ، وَأَنْ

قأما « لن » فإنها حرف بالإجماع ، وهى بسيطةٌ خلافاً للخليل فى زعمه .
أنها مركبة من « لا » النافية و « أن » الناصبة ، وليست نونها مبدلةً
من ألف خلافاً للفراء فى زعمه أن أصلها لا ^(١) . وهى دالة على نفى المستقبل .
وعاملة النصب دائماً بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة ؛ فلهذا قدّمْتُها عليها

(١) رد العلماء مذهب الفراء بوجهين : أحدهما أن « لن » حرف عامل فإنه
ينصب المضارع ، و « لا » حرف مهمل لا يعمل شيئاً ، فلو كانت « لن » أصلها
« لا » لبقى لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص ؛ لأن إبدال حرف من
حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها ؛ فلما وجدنا هذا الفرق
بينهما علمنا أنهما أصلان مختلفان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه ، واشتراكهما
فى المعنى العام - وهو النفى - لا يفيد شيئاً ؛ فإن حروف النفى كثيرة وليس أحدها
فرعاً من الآخر . الوجه الثانى : أن دعوى الفراء تتضمن قلب أوضاع العربية
ومخالفة أصولها المتلزمة ؛ ذلك لأنه يدعى أن ألف « لا » قد انقلبت نونا فصارت
الكلمة « لن » والمعمود فى العربية هو انقلاب النون ألفاً ، بعكس ما ذهب إليه
الفراء ، ألا ترى أن نون التنوين فى النصب فى نحو « رأيت زيداً » تقلب عند
الوقف ألفاً ، ونون التوكيد الخفيفة فى نحو قوله تعالى : (لنسفعا بالناصية)
- من سورة العلق من الآية ٥١ - تنقلب كذلك ألفاً عند الوقف ، وليس لنا فى
العربية ألف تنقلب نونا فى سوى هذه الكلمة على دعوى الفراء حتى نحمل هذه
الكلمة عليها .

في الذكر ، قال الله عز وجل : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) ^(١) (فَلَنْ
أَبْرَحَ الْأَرْضَ) ^(٢) (أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) ^(٣) (أَيْحَسِبُ
الْإِنْسَانُ أَنْ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ) ^(٤) و « أَنْ » في هاتين الآيتين مخففة من
الثقيلة ، وأصلها أَنَّهُ ، وليست الناصبة ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب

* * *

وأما « كى » فشرطها أن تكون مصدرية ، لا تعليلية
ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى : (لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) ^(٥)
فاللام جارة دالة على التعليل ، وكى مصدرية بمنزلة أَنْ ، لا تعليلية ؛ لأن الجار
لا يدخل على الجار
وبمتنع أن تكون مصدرية في نحو « جِئْتُكَ كَيْ أَنْ تُكْرِمَنِي » ؛
إذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز
للشاعر كقوله :

١٤٣ — فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنَا

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْذَعَا

(١) من سورة طه ، من الآية ٩١ (٣) من سورة يوسف ، من الآية ٨٠

(٣) من سورة البلد ، من الآية ٥ (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٣

(٥) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧

١٤٣ — هذا البيت من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقد استشهد به المؤلف

في أوضحه (ج ٢ ص ١٦٤) والأشعوني (٥٢١)

الأعراب : فقالت ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل
ضمير مستتر « أَكُلُ » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول أول لقوله ما نَحْنَا الآتى ؛

ولا يجوز في النثر ، خلافاً للكوفيين

وتقول : « جِئْتُ كِي تُكْرِمَنِي » فتحتمل « كي » أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوباً بأن محذوفة ، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة ^(۱)

لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الناس » مضاف إليه « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « مانحاً » خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لسانك » لسان : مفعول ثانٍ لمناخ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كيما » كي حرف تعليل ، وما : زائدة « أن » حرف مصدرى ونصب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه « وتخذعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تغر ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله

المشاهير فيه : قوله « كيما أن تغر » حيث أدخل كي على أن ، فلزم اعتبار كي حرفاً دالاً على التعليل ؛ واعتبار أن مصدرية ناصبة ؛ ولا يجوز اعتبار كي مصدرية ؛ لثلاثا يتوالى حرفان بمعنى واحد

(۱) ذكر المؤلف لكي ثلاثة أحوال : أولها : أن تكون فيها مصدرية لا غير ، وثانيها : أن تكون فيها تعليلية لا غير ، وثالثها : أن تكون محتملة للوجهين جميعاً وتلخيص ضابط الحالة الأولى أن كي تكون مصدرية لا غير إذا تقدمت عليها اللام التعليلية لفظاً ، نحو قولك : زرتك لكي تكرمني ، ونحو قوله تعالى : (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) سورة الأحزاب ، الآية ۳۷ ، وإنما تعينت في هذه الحالة للمصدرية ، لأنها لو لم تجعل مصدرية لكانت تعليلية واللام التي قبلها للتعليل ؛ فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير جائز في العربية إلا في باب التوكيد وللضرورة ، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام

وتلخيص ضابط الحالة الثانية أن كي تكون تعليلية لا غير إذا وقعت بعدها =

* * *

وقولی « مطلقاً » راجع إلى « ان » و « کی » المصدرية ، فإن النصب لا يتخلف عنها ، ولما كانت کی تنقسم إلى ناصبة - وهي المصدرية - وغير ناصبة - وهي التعليلية - أخرتها عن لن

* * *

وأما « إِذَنْ » فالنصب بها ثلاثة شروط :
أحدها : أن تكون مُصَدَّرَةً ، فلا تعمل شيئاً في نحو قولك : « أنا

= أن المصدرية في اللفظ ، نحو قولك « جئت کی أن تكرمني » وإنما تعينت کی في هذه الحالة للتعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية ، وأن التي بعدها مصدرية فيلزم توالي حرفين بمعنى واحد ، وهو كما قلنا ، وكذلك تكون کی تعليلية لا غير إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو قولك : جئت کی لأقرأ ، وإنما وجب اعتبارها تعليلية في هذه الحالة واللام بعدها تعليلية أيضاً مؤكدة لها لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة المضارع بنفسها ، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التي لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها ، وهما قد فصل بين کی والمضارع باللام ، فالذي ألجأنا إلى قبول توالي حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله وتلخيص ضابط الحالة الثالثة أن کی تحتل المصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر بعدها أن ، نحو قولك : جئت کی أتعلم . فيمكن اعتبارها تعليلية وحينئذ تقدر أن بعدها ، ويمكن اعتبارها مصدرية ، وحينئذ تقدر اللام قبلها .

ومن هنا تعلم أن کی تكون مصدرية لا غير في موضع واحد ، وتعليلية لا غير في موضعين ، ومحتملة لهما في موضع واحد .

إِذْنُ أُكْرِمُكَ » ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدرًا ،
قال الشاعر :

١٤٤ - لَيْثٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا
فالرفع لعدم التصدر ، لا لأنها فُصِلت عن الفعل ؛ لأن فصاها بلا مغتفر
كما يأتي

والثاني : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا ، فلو حدثت لك شخص بحديث

١٤٤ - هذا الشاهد من كلام كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ،
وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتمكم ، فطلب
أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده ، وغضب عليه ، وقد أشده المؤلف
في أوضحه (ج ٢ ص ١٦٧)

الأعراب : « لئ » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « عاد » فعل ماض
فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بعاد « عبد »
فاعل عاد « العزيز » مضاف إليه « بمثلها » الجار والمجرور متعلق بعاد ، والضمير
مضاف إليه « وأمكنتني » الواو عاطفة ، أمكن : فعل ماض ، والنون للوقاية ،
والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عبد العزيز « منها » جار
ومجرور متعلق بأمكن « إذن » حرف جواب وجزاء « لا » نافية « أقيلها »
أقيل : فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب القسم ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد
إذن ، ليكون إذن غير مصدرية ، ومن شرط النصب بها أن تكون
في صدر الكلام .

فقلت له « إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعت ؛ لأنَّ نواصب الفعل تقتضى الاستقبال ،
وأنت تريد الحال ، فتدافعا

الثالث : أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو بلا النافية ،
فالأول كقولك : « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » والثانى نحو « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ »
وقول الشاعر :

١٤٥ — إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

١٤٥ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الانصارى
رضى الله عنه ، وهو فى نسخ ديوانه المطبوع بيتاً مفرداً لاسابق له ولا لاحق ،
ولم يذكر معه من قيل فيه ، وهو من شراهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٨)
وفى القطر (رقم ١٣) .

الاعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف
قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم
مخذوف ، وجملة القسم لاجل لها معترضة بين العامل ومعموله « نرميهم » نرمى : فعل
مضارع منصوب بإذن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير
الغائبين مفعول به « بحرب » جار ومجرور متعلق بنرمى « يشيب » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر يعود إلى حرب « الطفل » مفعول به « من قبل » جار ومجرور
متعلق بيشيب ، وقبل مضاف ، و « المشيب » مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ » حيث نصب الفعل المضارع ،
الذى هو نرمى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله ، وقد ذكر
المؤلف أن الفصل لا يغتفر إلا إذا كان انفصل القسم كما فى هذا البيت أو « لا ،
النافية ، وقد أصر المؤلف على ذلك فى جميع كتبه ، ولكن بعض العلماء جعل
الفصل بين إذن والمضارع مغتفراً فى مواضع أخرى غير هذين : فجوز ابن

والثالث : نحو « إِذَنْ لَا أَفْعَلْ »

فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل ، كقولك « إِذَنْ يَا زَيْدُ أَكْرِمُكَ »

* * *

وأما « أَنْ » فشرط النصب بها أمران :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، لا زائدةً ، ولا مُفَسَّرَةً

الثاني : أن لا تكون مخففة من الثقيلة ، وهي التابعة عِلْمًا أو ظَنًّا

نُزَلْ منزلته .

مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ

لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) ^(١) (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ^(٢)

ومثال ما انتفى عنه الشرط الأول قولك : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ »

إذا أردت بأن معنى أي ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها تفسير لقولك
كتبت ؛ فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ، ولا يجوز لها أن تنصب كما

عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور نحو قولك : إذن أمام الأستاذ
- أو في البيت - أكرمك ، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء ؛ فالأول
كقولك : إذن يا محمد أكرمك ، والثاني كقولك : إذن غفر الله لك أكرمك ،
وجوز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن
صديقك أكرم . والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - من عدم اغتفار الفصل
إلا في الحالتين اللتين ذكرهما - خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعاً ؛ إذ لم يسمع
عن العرب الذين يحتاج بكلامهم إعمال إذن مع الفصل بشيء مما ذكره
زيادة على ما ذكره .

(١) من سورة الشعراء ، من الآية ٨٢ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٧

لا تنصب لو صرحت بأي ، فإن قَدَّرْتَ معها الجار - وهو الباء - فهي مصدرية ، ووجب عليك أن تنصب بها

وإنما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط : أحدها : أن يتقدم عليها جملة .
والثاني : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، والثالث :
أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرأ ، وذلك كقوله تعالى :
(فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفَلَكَ)^(١) (وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ
آمِنُوا بِي وَبِرُسُولِي)^(٢) (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا)^(٣) أى :
انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام ، بخلاف نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) فإن المتقدم عليها غير جملة ، وبخلاف نحو (مَا قُلْتُ لَهُمْ
إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ)^(٥) فليست « أن » فيها مفسرة لقلت
بل لأمرتنى ، وبخلاف نحو « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ »

ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى قوله تعالى : (عِلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ
مَرْضًى)^(٦) (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٧) (وَحَسِبُوا أَنْ
لَا تَكُونُ فِتْنَةً)^(٨) فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها فى الآيتين
الأوليين وقعت بعد فعل العلم ، أما فى الآية الأولى فواضح ، وأما فى الآية
الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل على التحقيق ؛ فهي

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٧ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١١

(٣) من سورة ص ، من الآية ٦ (٤) من سورة يونس ، من الآية ١٠

(٥) من سورة المائدة ، من الآية ١١٧ (٦) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠

(٧) من سورة طه ، من الآية ٨٩ (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١

(٢٣ - شذور الذهب)

فيها مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية ، والتقدير علم أنه سيكون ، أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولاً ، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن ؛ لأن الحسبان ظنٌ ، وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم ؛ فتكون مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها ، والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة . ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم ؛ وهو الأرجح ، فلماذا أجمعوا على النصب في نحو (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) (١) (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا) (٢) (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) (٣) (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (٤) ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) (٥) (أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) (٦) (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) (٧) ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة ؛ إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم

ثم قلت : وتضمّر « أَنْ » بعد ثلاثة من حُرُوفِ الجَرِّ ، وهي كَيُّ نَحْوُ (كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً) وحتى : إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) و « أَسَلَمْتُ حَتَّى أُدْخَلَ

-
- (١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ (٢) من سورة التوبة ، الآية ١٦
 (٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٢ (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٢٥
 (٥) من سورة القيامة ، من الآية ٣ (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥
 (٧) من سورة البلد ، من الآية ٧

الجنة » ؛ واللام تعيانية مع المضارع المجرد من لا ، نحو (ايعفرك لك الله) بخلاف (لئلا يعلم) أو ججودية نحو « ما كنت - أو لم أكن - لأفعل »

وبعد ثلاثة من حروف العطف ، وهي أو التي بمعنى إلى نحو « لأزمنك أو تقضيني حتى » أو إلا نحو « لأقتلنه أو يسلم » وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي مخض أو طلب بغير اسم الفعل ، نحو (لا يقضى عليهم فيموتوا) (ويعلم الصابرين) ونحو (لا تطعوا فيه فيحل عليكم غضبي)

* لآئنه عن خلق وتأتي مثله *

وبعد الفاء والوار وأو وثم ، إن عطفن على اسم خالص ، نحو (أو يرسل رسولا) ، ونحو

* للبس عبادة وتقر عيني *

ولك معهن ومع لام التعليل إظهار أن

وأقول : اختصت « أن » بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة ، بخلاف أخواتها الثلاثة ؛ فإنها لا تنصب ظاهرة ، وإنما تضر في الغالب بعد حرف جر ، أو حرف عطف ^(١)

(١) قد ورد شذوذاً إضماراً ، أن ، المصدرية في غير هذه المواضع مع بقاء عملها - وهو النصب - فمن ذلك قراءة بعضهم : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) سورة الأنبياء الآية ١٨ ، في قراءة من قرأ بنصب (يدمغ) ومن ذلك قولهم في المثل :

* * *

فأما حروف الجر التي تضرر بعدها فتلاثة : حتى ، واللام ، وكي التعليلية .
أما « حتى » فنحو (حتى تنىء إلى أمر الله)^(١) (حتى يرجع
إلينا موسى)^(٢) وليس النصب بختى نفسها ، خلافاً للكوفيين ، ولا يجوز
إظهار أن بعدها في شعر ولا نثر

ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها ،
سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم ، أولاً ؛ فالأول كقوله تعالى :
(لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)^(٣) ألا ترى أن
رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى ، وهو مُلَازِمَتُهُم
للعكوف على عبادة العجل ؛ وكذلك قولك « أَسَلَمْتُ حتى أُدْخَلَ الْجَنَّةَ »
والثاني : كقوله تعالى : (وزلزلوا حتى يقول الرسول)^(٤) في قراءة من
نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزَّال ،

تسمع بالمعدي خير من أن تراه ، بنصب « تسمع » وتقدم الكلام عليه تفصيلاً
(ص - ١٣ من هذا الكتاب) ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في معلقته :

أَلَا أَهَذَا الزَّاجِرُ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ الْذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدى

بنصب « أحضر » وهو الشاهد (رقم ٧١) الذي سبق لنا شرحه ، ومن ذلك
قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك . بنصب « يأخذ » . وإنما كان ذلك
شاذاً لأن الناصب ضعيف كالجار والجازم ، والعامل الضعيف إنما سبيله أن يعمل
مذكوراً ؛ فإذا حذف لم يبق له عمل

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ٩ (٢) من سورة طه ، من الآية ٩١

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤

لا بالنظر إلى زمن الإخبار؛ فإن الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع .
ولو لم يكن الفعل الذي بعد « حتى » مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع إضمار
أن وتأمين الرفع ، وذلك كقولك : « سِرْتُ حتى أدخلها » إذا قلت
ذلك وأنت في حالة الدخول ، ومن ذلك قولهم : « شَرِبْتُ الإبل حتى
يجيء البعير يُجْرُ بطنه » و « مَرِضَ زَيْدٌ حتى لا يرجونه » فإن المعنى
حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه وحتى حالة هذا المريض أنهم لا يرجونه .
ومن الواضح فيه أنك تقول : « سَأَلْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حتى لا أحتاجُ
إلى السُّؤَالِ » أى : حتى حالى الآن أتى لا أحتاج إلى السؤال عنها

* * *

وأما اللام فلها أربعة أقسام :

أحدها : اللام التعليلية ، نحو (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)^(١)
ومنه (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ
وَمَا تَأَخَّرَ)^(٢)

فإن قلت : ليس فتح مكة علة للمغفرة

قلت : هو كما ذكرت ، ولكنه لم يجعل علة لها ، وإنما جعل علة
لاجتماع الأمور الأربعة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهى : المغفرة ، وإتمام
النعمة ، والهداية إلى الصراط المستقيم ، وحصول النصر العزيز ، ولا شك
[فى] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه
وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها

(١) من سورة النحل ، من الآية ٤٤ (٢) من سورة الفتح ، من الآيتين ١ و ٢

الثانية : لام العاقبة ، وتسمى أيضاً لام الصيرورة ، ولام المآل ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها ، نحو (فالتقطه آل فرعونَ ليكونَ لهمُ عدواً وحزناً)^(١) فإن التقاطع له إنما كان لرأفتهم عليه ، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه ، فقصدوا أن يصيروه قرة عينٍ لهم ، قال بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً

الثالثة : اللام الزائدة ، وهي الآتية بعد فعل متعد ، نحو (يريدُ اللهُ لِيُبينَ لكم)^(٢) (إنما يريدُ اللهُ لِيُذهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ)^(٣) (وأمرنا لنُسلمَ رَبَّ العالمينَ)^(٤)

فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار « أن » بعدهن ، قال الله تعالى : (وأمرتُ لأن أكونَ)^(٥)

الرابعة : لام الجحود ، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ منفي ، كقول الله تعالى : (ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)^(٦) (وما كانَ اللهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ)^(٧) وهذه يجب إظهار « أن » بعدها

* * *

وأما « كي » ففي نحو « جِئْتُكَ كي تُكْرِمَنِي » إذا قدّرتها تعليلية

(١) من سورة القصص ، من الآية ٨

(٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٦ (٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٣

(٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٧٢ (٥) من سورة الزمر ، من الآية ١٢

(٦) من سورة آل عمران ، من الآية ١٧٩

(٧) من سورة آل عمران ، من الآية ١٧٩ أيضاً

بمنزلة اللام ، والتقدير : جئتكم كي أن تكرمنى ، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا فى الشعر ، خلافاً للكوفيين ؛ وقد مضى ذلك

* * *

وأما حروف العطف فأربعة ، وهى : أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، وهذه الأربعة منها مالا يجوز معه الإظهار ، وهو أو ، ومنها مالا يجب معه الإظهار ، وهو ثم ؛ ومنها ما تارة يجب معه الإظهار وتارة يجوز معه الإظهار والإظهار ، وهو الفاء والواو ، وهذا كله يفهم مما ذكرت فى المقدمة

* * *

فأما « أو » فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً ؛ إذا صح فى موضعها إلى أو إلا ، فالأول كقولك : « لألزمك أو تقضىنى حتى » وقوله :

١٤٦ — لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

١٤٦ — لم أجد أحداً من الناس نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٨٦) وفى القطر (رقم ١٦) وابن عقيل (رقم ٢١٨)

اللمعة : « لأستسهل » استسهل الشيء : أن تعدد سهلاً والصعب ، الذى يعسر عليك أن تدركه ، وهو ضد السهل « المنى » جمع منية - بضم فسكون ، مثل مدية ومدى - والمنية : اسم لما يتمناه الإنسان « انقادت » انقياد الآمال : حصولها ؛ فكانها خضعت وذلت لطالبا وآملها « لصابر » اسم فاعل من الصبر ، وهو حبس النفس على المكاره .

والله انى كقولك : لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » وقوله :

١٤٧ — وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيَا

الإعراب : « لأستسهلن ، اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، أستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف لالحل له ، الصعب ، مفعول به « أو » ، حرف بمعنى إلى ، أدرك ، فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا ، المنى ، مفعول به لأدرك ، فما ، الفاء حرف عطف ، ما : نافية ، انقادت ، انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل انقاد « إلا » أداة حصر لالحل لها من الإعراب ، لصابر ، جار ومجرور متعلق بانقاد

المأهرفيه : قوله ، أو أدرك ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو أدرك ، بعد « أو » وقد ذكر جماعة من العلماء أن « أو » في هذا البيت بمعنى إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي القطر ، وذكر بعضهم أن « أو » بمعنى حتى ومنهم المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ، وإنما هو من باب اختلاف العبارة والمعنى واحد ؛ فإن إلى وحتى جميعا معناهما الغاية ، وذكر السيوطى أن « أو » في هذا البيت بمعنى إلا ، وهذا مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .

واعلم أن ضابط أو التى بمعنى إلى أن يكون انقضاء ما بعدها على التدرج شيئاً فشيئاً ، والتى بمعنى إلا أن يكون ما بعدها ينقضى دفعة واحدة واعلم أيضاً أن عذر السيوطى فيما ذكره أن سيديويه لم يذكر أو بمعنى إلى ، وإنما ذكر أنها تأتي بمعنى إلا ، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضى الدين فى شرح الكافية .

١٤٧ — هذا البيت لزياد الأعجم ، وقد استشهد به سيديويه (ج ١ ص ٢٤٧) ،

أى : إلا أن تستقيم فلا أكر كعوبها ، ولا يجوز أن يكون
التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه

* * *

وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً

والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٦٩) وفي القطر (رقم ١٧) وفي المعنى (في
مباحث أو) وابن عقيل (رقم ٣١٩)

اللفظ : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » أراد الرمح
« كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنوبة الناشز « تستقيما » تعتدل

المعنى : قال الشمنى : « اختلف في معنى البيت : فقيل : المعنى أن من لم
تصلح له الملاينة توليناه بالخاشنة إلا أن يستقيم ، وقيل : المعنى إذا هجوت قوما
أيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي ، وقيل : المعنى إذا اشتد على جانب قوم
رأيت تليينهم حتى يستقيموا ؛ إذ لو تعمدت الكسر لم يستقم بعد ، اه ، ولا يخفى
عليك أن هذه المعاني كلها مجازية وليست المعنى الذي وضع له اللفظ المستعمل

الاعراب : « كنت » فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، مبني على
الضم في محل رفع ، إذا ، ظرفية تضمنت معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ،
والجمله في محل جر بإضافة إذا إليها « قناة » مفعول به « قوم » مضاف إليه
« كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » مفعول به ، والضمير مضاف إليه ، والجمله
لا محل لها جواب إذا ، وجمله الشرط وجوابه في محل نصب خبر كان « أو »
حرف بمعنى إلا « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو ،
وفاعله ضمير مستتر يعود إلى قناة قوم ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله
تستقيم ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا

بشرطين لا بدّ منهما :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو المعية ؛ فلهذا رفع الفعل

في قوله :

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ *

— ١٤٨ —

١٤٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقْ *

والبيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه
(ج ٢ ص ١٧١) .

اللفظة : « القواء » ، الخالي من الأهل « بيذاء » ، هي الصحراء ، وسميت بذلك
لأنها تبيد من يسلكها ، أى : تهلكه « سملق » بوزن جعفر - هي الأرض التي
لا تنبت شيئاً .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، حرف مبنى على الفتح
لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع
بجزم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الربع » مفعول به « القواء » نعت
للربع « فينطق » الفاء حرف دال على الاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الربع « وهل » الواو عاطفة ، هل :
حرف استفهام « تخبرك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به « بيذاء » فاعل تخبر « سملق » نعت لبيذاء .

الناظر فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع ، الذى هو ينطق .
بعد الفاء ، مع كون هذه الفاء مسبقة بالاستفهام ، وذلك بسبب أن هذه الفاء
ليست دالة على السببية وإلا لُنصب الفعل بعدها ، وليست عاطفة وإلا لجزم
الفعل بعدها لكونه حينئذ يكون معطوفاً على مجزوم .

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ، فلما ارتفع دلّ على أنها للاستئناف ، وقال الله تعالى : (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ)^(١) الفاء هنا عاطفة كما سيأتى

الثانى : أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب ؛ فلا يجوز النصب فى نحو « زَيْدٌ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا » فأما قوله :

١٤٩ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْيِحَا

(١) من سورة المرسلات ، من الآية ٣٦

١٤٩ — هذا البيت من كلام المغيرة بن حنبل ، وحنبل : أمه

اللمعة : « أترك منزلى » يريد أنه يفارقه ولا يقيم فيه « لبنى تميم » يريد أنهم لا يحافظون على حرمة جاره ولا يرعون حقوقه « أستريح ، أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتغصص

الاعراب : « سأترك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « منزلى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لبنى » جار ومجرور متعلق بأترك ، وبنى مضاف ، و « تميم » مضاف إليه « وألحق » الواو عاطفة ، ألحق : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بألحق « فأستريح » الفاء حرف دال على السببية ، أستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والالف حرف إطلاق

السألهرفيه : قوله « فأستريح » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو أستريح ، بعد فاء السببية ، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفي ، وذلك ضرورة من الضرورات التى لا تقع إلا فى الشعر على سبيل الندرة

فضرورة ، وقيل : الأصل فاستريحن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفا كما تقف على (لَنَسْتَعْمَا) ^(١) بالألف ، وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والمشرط والقسم ضرورة

* * *

وقولنا « طلب » يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيز ، والتمنى ، والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ، ولكل منها نصيب من القول يخصه ، فلتسكلم على ذلك بما يكشف إشكاله ، فنقول :

* * *

أما النفي فنحو قولك : « مَا تَأْتِينِي فَأُكْرِمُكَ » ، ولك في هذا أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه ؛ فيجب هنا الرفع ؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع ؛ والمعطوف شريك المعطوف عليه ، فكأنك قلت : مَا تَأْتِينِي فَمَا أُكْرِمُكَ ، فهو شريكه في النفي الداخل عليه ، وعلى هذا قوله تعالى :

== وقد زعم بعض العلماء أن قوله « أَسْتَرِيحَا » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج وأنكره وذكره لعله إنكاره ، فتدبر ذلك والله يرشدك

(هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) ^(١) فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا ، والفعل الذى بعدها داخل فى سلك النفي السابق ، فكأنه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون

الثانى : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ، ويُقدَّر الفعل الذى بعدها مستأنفاً ، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع أيضاً ؛ لخلو الفعل عن الناصب والجازم ؛ فتقول : « ما تأتىنى فأُكرِّمُكَ » بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتى ، وذلك إذا كنت كارها لإتيانه ، ويوضح هذا أنك تقول « ما زَيْدٌ قاسياً فَيَعْطِفُ عَلَى عَبْدِهِ » أى : فهو لا انتفاء القسوة عنه يعطف على عبده ، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها ؛ وهذا الوجه انصب النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة ، دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على النفي الذى قبله فيكون شريكه فى النفي ، وإنما أخلصتها للسببية

ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك « ما تأتىنا فتُحَدِّثُنا » ، وهذا سهو ؛ إذ يستحيل أن ينتفى الإتيان ويوجد الحديث ، والصواب ما مثلت لك به

الثالث : أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، وتقدر النفي منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوباً ، والتقدير : ما يكون منك إتيان

فإكرام مني ، أي : ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام

الرابع : أن تقدر أيضاً الغاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه ؛ فينتفي المعطوف ؛ لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام ؟

وهذان الوجهان سائغان في « ما تأتينا فتحدثنا » إذ يصح أن يقال : ما تأتينا محدثاً ، بل تأتينا غير محدث ، وأن يقال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وتلخص أن لنا في الرفع وجهين ، وفي النصب وجهين

* * *

فإن قلت : هل يجوز أن يقرأ (ولا يؤذن لهم فيعتذروا) ^(١) بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب ؟

قلت : نعم يجوز على الوجه الثاني ، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أي : لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ؟ ويمتنع على الوجه الأول - وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث - ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم ، وليس هذا المعنى مراداً

* * *

فإن قلت : فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته

(١) من سورة المرسلات ، من الآية ٣٦

فما باله لم يَقْرَأ به أحد من القراء المشهورين ؟
قلت : لوجهين : أحدهما أن القراءة سنة متبعة ، وليس كل ما تُجَوِّزه
العربية تُجَوِّز القراءة به ، الثاني : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك
تناسب رهوس الآي ، والنصب بحذفها فيزول التناسب

* * *

وَمِنْ مَجِيءِ النِّصْبِ بَعْدَ النِّفْيِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ
فِيْمُوتُوا) ^(١) والنصب هنا على قولك : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، لا على
قولك : ما تأتينا محدثاً بل غير محدث

* * *

ولو قلت : ما تأتينا إلا فتحدثنا ، أو ما تزال تأتينا فتحدثنا ؛ وجب
الرفع ؛ وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإلا ، وفي المثال الثاني
هو داخل على زال ، وزال للنفي ، ونفي النفي إيجابٌ

* * *

وأما الأمر فكقوله :

١٥٠ — يَانَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَيَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٣٦

١٥٠ — هذا البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من
شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١) وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك
(ج ١ ص ١٧٠) وفي القطر (رقم ١٨) وأنشده أيضاً الأشموني في باب إعراب
الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠) .

اللفظ : « ناق » مرخم ناقة « عنقا » بفتح العين والنون - ضرب من السير

وشرطه أمران : أحدهما : أن يكون بصيغة الطلب ، فلو قلت « حَسْبُكَ »
حديثُ فَيَنَامَ النَّاسُ » بالنصب - لم يجوز ، خلافاً للكسائي ، والثاني : أن
لا يكون بلفظ اسم الفعل ؛ فلا يجوز أن تقول : « صَهْ فُنْكَرِمَكَ »
بالنصب ، هذا قول الجمهور ، وخالفهم الكسائي ، فأجاز النصب مطلقاً ،
وفصل ابن جنى وابن عصفور : فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ
الفعل ، نحو : « نَزَالٍ فُنْجَدَّتْكَ » وَمَتَعَاهُ إِذَا لم يكن من لفظه ، نحو
« صَهْ فُنْكَرِمَكَ » وما أجدَر هذا القول بأن يكون صواباً

* * *

وأما النهي فكقولك : « لَا تَفْعَلْ شَرًّا فَأُعَاقِبَكَ » وقول الله تعالى :

السريع ، فسيحاً » واسع الخطى « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان
« نستريحاً » نلقى عنا تعب السفر

الاعراب : « يا » حرف نداء « ناق » منادى مرخم مبنى على الضم في
محل نصب « سيري » فعل أمر ، ويا المخرطة فاعله « عنقا » مفعول مطلق مبين
للتنوع ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : سيري سيراً عنقا
« فسيحاً » صفة لعنقا « إلى سليمان » جار ومجرور متعلق بسيري « فنستريحاً »
الفاء فاء السببية ، ونستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والآلف للإطلاق

المأخوذ فيه : قوله « فنستريحاً » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو
نستريح ، بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول
عليه بقوله سيري

(لا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ) (١) (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) (٢) وَأَوْ تَقَضَّتْ الزَّهَىٰ بِالْأَقْبَلِ الْفَاءُ لَمْ تَنْصَبْ ، نَحْوُ « لَا تَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبُ » فيجب في « يغضب » الرفع

* * *

وأما الدعاء فكقولنا : « اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيَّ فَأَتُوبَ » وقول الله تعالى :
(رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) (٣) وقول الشاعر :
١٥١ — رَبِّ وَقَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

(١) من سورة طه ، من الآية ٦١

(٢) من سورة طه ، من الآية ٨١ (٣) من سورة يونس ، من الآية ٨٨

١٥١ — هذا الشاهد من الآيات التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده ابن عقيل
(رقم ٣٢١) والأشعرى في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في شرح قطر الندى
(رقم ١٩) .

الإعراب : رب ، منادى بحرف نداء محذوف . والأصل ياربي ،
محذوف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها ، ووقفتي ، وفق : فعل دعاء ،
والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به
« فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
« عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين » مضاف
إليه « في خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخير مضاف ، و « سنن » مضاف
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو

وشروطه أن يكون بالفعل ، فلو قلت : « سَقِيَا لَكَ فِرْوِيكَ اللَّهُ »
لم يجز النصب

* * *

وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها
جامد ، فلا يجوز النصب في نحو « هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمُهُ » بخلاف
« هَلْ أَخُوكَ قَائِمٌ فَأَكْرَمَهُ » ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو (فَمَا لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) ^(١) والاستفهام بالاسم نحو (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ) ^(٢) يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه ،
وفي الحديث حكاية عن الله تعالى « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » والاستفهام بالظرف نحو « أَتِنَّ بَيْتَكَ فَأُزُورَكَ ؟ »
و « مَتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَكَ ؟ » و « كَيْفَ تَكُونُ فَأُصْحَبَكَ ؟ »

* * *

فإن قلت : فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله
عز وجل : (أَلَمْ نَرَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَّةً) ^(٣) ؟

قلت : لوجهين : أحدهما : أن الاستفهام هنا معناه الإثبات ، والمعنى

قوله « أعدل » بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل
الدعاء الذي هو قوله وفق ، ومنه يتبين لك أيضاً أن الفصل بلا النافية لا يمنع
من عمل النصب .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٢ (٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤٥

(٣) من سورة الحج ، من الآية ٦٣

قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء ، والثاني : أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام ، وهو رؤية المطر ، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه ، فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح نصب

* * *

فإن قلت : يَرُدُّ هذا الوجه قوله تعالى : (أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاقَهُ أَخِي) ^(١) فإن مَوَاراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام ؛ لأن العجز عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله قلت : ليس (أوارى) منصوباً في جواب الاستفهام ، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب ، وهو (أكون)

* * *

فإن قلت : فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام ! قلت : هو غلط في ذلك

* * *

وأما العَرَضُ فكقول بعض العرب : « أَلَا تَقَعُ [فِي] الْمَاءِ فَتَسْبَحَ » وكقولك : « أَلَا تَأْتِينَا فُتُحَدَّثُنَا » وقول الشاعر :

١٥٢ — يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتُبْصِرَ مَا

قد حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٣١

١٥٢ — وهذا الشاهد مما لم نقف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده

الأشيموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في القطر (رقم ٢١) وابن عقيل
(رقم ٣٢٢)

اللغة : « الكرام ، جمع كريم . ويراد به الجواد ، كما يراد به الأصل
« تدنو » تقرب ، وأراد به هنا النزول عليهم « راء » اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر

المعنى : يقول مخاطبه : لقد حدثك الناس عنا وزعموا لك أنا قوم
نسكرم الضيف ونزله خير منزل ، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وتلبس بدارنا
لتعرف حقيقة ماسمعه من أفراد المتجددين عنا ، ولتكون معرفتك بحالنا معرفة
أكيدة ، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة
« الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض حرف مبنى على السكون لا محل له
من الإعراب « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الواو منع من
ظهورها الثقل « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة وجوباً بعد فاء السببية . وعلاوة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل تدنو
وتبصر ضمير مستتر في كل منهما وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى
الذي : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف تحقيق
« حدثوك » فعل ماض . وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به أول ،
ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول ، والتقدير : فتبصر
الذي حدثوك ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فما » الفاء حرف
دال على التعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ ، كمن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ « سمعا » فعل ماض ، والألف الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة
محلا بالكاف .

وأما التحضيض فكقولك : « هَلَّا أَتَيْتَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ »
و « هَلَّا أَسَامَتْ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وهو والعرض متقاربان ، يجمعهما التنبيه
على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة نو كيد وحث
وأما قوله تعالى : (لَوْلَا أُخِرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ) (١) فمن
باب النصب في جواب الدعاء ، ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض
أو العرض للدعاء

وأما التمني فكقوله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) (٢)
وقول الشاعر :

— ١٥٣ — * أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرُنَا *

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية

الساهرة في : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو
قوله تبصر ، بأن المضمر وجوبا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول
عليه بقوله « ألا ... » .

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ١٠ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٣
١٥٣ — هذا صدر بيت لأمية بن أبي الصلت ، وعجزه قوله :

* مَا بُعِدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسٍ مُجْبِرَانَا *

وهر من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٢٠)

اللغة : « أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا » رواية سيديويه والأعلم « أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا »
وكلتا الروايتين صحيحة ، وضمير المؤنثة في « مِنْهَا » على هذه الرواية يعود إلى

* * *

وأما النصب بعد واو المعية في الواضع المذكورة فسمع في خمسة ،
وقاسه النحويون في ثلاثة

المقابر ، مثلاً « غايتنا » أصل العاية في سباق الخيل آخر الأمد الذي جعل مسافة
للتسابق « رأس مجرانا » أول ومبدأ إجرائنا الخيول ، والمجرى - بضم الميم
وسكون الجيم - مصدر ميمى بمعنى الإجراء ، وتقول : أجرى الفارس فرسه
إجراء ، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلاً .

المعنى : يقول : إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته إلى أن يبحث ،
فتمنى أن يخبره رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك

الأعراب : « ألا » كلمة مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وصار
معناها التنى مع بقاء الأعمال « رسول » اسم ألا مبنى على الفتح في محل نصب
« لنا منها » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر ، ويجوز تعليق الأول
بمحذوف صفة لرسول ، والثاني بمحذوف خبر ألا « فيخبرنا » الفاء فاء السببية ،
يخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به « ما »
اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « بعد » خبر المبتدأ ،
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبعد مضاف وغاية من « غايتنا » مضاف إليه ،
وغاية مضاف . وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « من رأس » جار ومجرور
متعلق ببعده ، ورأس مضاف ومجرى من « مجرانا » مضاف إليه ، ومجرى مضاف
والضمير مضاف إليه .

الشافعية : قوله « فيخبرنا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو
قوله يخبر ، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التنى المدلول
عليه بقوله « ألا ... » .

فالحسنة المسموع فيها أحدها النفي ، كقوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) ^(١) والمعنى والله أعلم إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم ، والواو من قوله تعالى (ولما) واو الحال ، والتقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثاني : الأمر ، كقوله :

١٥٤ — فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوا إِنْ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢

١٥٤ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيديويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وبحث ديوانه فوجدته في زيادات الديوان ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون ، ونسبه الأعم في شرح شواهد إلى الحطيئة ، ونسبه آخرون إلى دثار بن شيبان النمرى ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٢٣) والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٧٠) قال أبو رجاء غفر الله له : وقد روى أبو السعادات ابن الشجرى في أثناء مختار شعر الحطيئة كلمة عدتها ثلاثة عشر بيتاً نسبها إلى دثار بن شيبان النمرى . أحد بنى النمر بن قاسط ، يقولها في هجاء بنى قريع والبيت الشاهد تاسع أبياتها . وقد رواه أبو البركات الأنبارى في كتابه الإنصاف (ص ٣٠٦) برواية أخرى ، ادعى وأدع فإن أندى ، وهى رواية ابن الشجرى ، ومجازها عندهما أن ، وأدع ، مجزوم بلام الأمر محذوفة ، أى : ادعى ولأدع - إلخ .

اللغة : ، أندى ، أفعل تفضيل من قولهم : ندى صوته يندى ندى - من

والثالث : النُّهْيُ ، كقول الشاعر :

١١٤ — يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَمَهَا عَنْ غِييَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهُنَاكَ يُرْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ (١)

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّابَنَ » فإذا أردت بالواو

باب فرح - إذا بعد وامتد .

الاعراب : « قلت » فعل ماضٍ ، وضمير المتكلم فاعله ، ادعى ، فعل أمر ،
وباء المخاطبة فاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول « وأدعو » الواو واو
المعية . أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ،
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، إن ،
حرف توكيد ونصب ، أندى ، اسم إن ، لصوت ، جار ومجرور متعلق بأندى ،
وقيل : اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب
« ينادى » فعل مضارع منصوب بأن . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، داعيان ،
فاعل ينادى وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن

الشاهد فيه : قوله ، وأدعو ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو
قوله أدعو ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر
المدلول عليه بقوله ، ادعى ، .

(١) قد سبق ذكر هذه الآيات كلها في ص (٢٨٥) وبيننا ما فيها من قول ،
ولا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه ههنا ، ومحل الشاهد هنا قوله « وتأتى » حيث
نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله تأتى ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو
المعية الواقعة في جواب النهى المدلول عليه بقوله « لاتنه . . . »

عطف الفعل على الفعل جزمَت الثاني ، وكان شريك الأول في النهي ،
وكانت قلت : لا تفعل هذا ولا هذا ، وحينئذ فيلتقى سا كنان الباء واللام
فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين ، وإن أردت عطف مصدر الفعل
على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة ، وكان النهي حينئذ عن
الجمع بينهما ، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني

والرابع : التمني ، كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُكَذِّبُوا بَيِّنَاتٍ
رَبَّنَا وَتَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (١)

والخامس : الاستفهام ، كقوله ، وهو الخطيئة :
١٥٥ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٢٧ . وقد قرأ حمزة وحفص في هذه
الآية بنصب (نكذب) ونصب (نكون) والاستشهاد لما نحن فيه يصلح
بكل واحدة من الكلمتين ، خلافاً لمن زعم أن الاستشهاد لا يكون
إلا في (ونكون) .

١٥٥ — هذا الشاهد من كلمة للخطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه ،
ويمدح آل بغيض بن شماس ، وهذا البيت من شواهد سيديويه (ج ص ٤٢٥)
والمؤلف في القطر (رقم ٢٢) والأشمونى في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل
(رقم ٣٢٥)

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم
وقلب « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون
المحدوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « جاركم » جار :
خبر أك ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون :
فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية « بيني » ظرف

* * *

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً ، لا وجوباً ، بعد أربعة احرف ، وهى : الفاء ، وثم ، والواو ، وأو ، وذلك إذا عطفن على اسم صريح ، مثال ذلك بعد « أو » قولُ الله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحيه بإذنه) ^(١) يقرأ فى السبع برفع (يرسل) ونصبه ، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله : قرئ (أو أن لي بكم قوة أو آوى) ^(٢) بنصب (آوى)

متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وياء المتكلم مضاف إليه « ويدينكم » ظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، وضمير المخاطب مضاف إليه « المودة » اسم يكون « والإخاء » معطوف عليه

الساهر فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله يكون ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب الاستفهام واعلم أن ههنا ثلاثة أشياء : الأول ، أن الرواة متفقون على رواية هذا البيت بنصب ، ويكون . والثانى : أن العلماء يختلفون فى جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية فى جواب الاستفهام التقريرى ؛ فمنهم من قال : الاستفهام التقريرى كالاستفهام الحقيقى ، كلاهما يصح نصب المضارع فى جوابه ، ومنهم من قال : نصب المضارع فى جواب الاستفهام خاص بالاستفهام الحقيقى . والثالث : أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب من يرى التسوية بين الاستفهام التقريرى والاستفهام الحقيقى ، فأما على رأى من قال : إنما ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جواب الاستفهام الحقيقى - فلا يكون فى هذا البيت شاهد لما نحن فيه ، ويكون انتصاب ، يكون ، بعد الواو فى جواب النفى ، وهو شاهد آخر غير الذى أنشد المؤلف البيت من أجله .

(١) من سورة الشورى ، من الآية ٥١ (٢) من سورة هود ، من الآية ٨٠

ولا وجه له ، وردّ عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره ، وقالوا : وجهها كوجه
قراءة أكثر السبعة (أو يُرْمِلَ رَسُولاً) بالنصب ، وذلك لتقدم الاسم
الصريح ، وهو (قوّة) فكانه قيل : لو أن لى بكم قوّة أو إيواء إلى
ركن شديد

ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل :

١٥٦ — لِّلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

١٥٦ — هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من
أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر
من الحنين إلى أهلها ، ويشتهيها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد
سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام فى شرح شواهد ، وقد
أنشده المثلث فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٣) وفى القطر (رقم ١٥) والأشمونى
فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٦)

الإعراب : « اللبس » اللام لام الابتداء ، لبس : مبتدأ ، عباءة مضاف
إليه « وتقر » الواو عاطفة ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً
بعد واو العطف « عيني » فاعل تقر ، ويا المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر
المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق
بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و « الشفوف » مضاف إليه

التأنيدي : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله « تقر »
بأن المضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله
لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، يعنى أنه يجوز لك أن تقول : ولبس
عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يحز نصب
المضارع بعد الواو ، والاسم الذى يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن

الرواية فيه بنصب «تَقَرَّ» وذلك بأن مضمرة ، على أنه معطوف على
اللبس ، فكانه قال : لللبس [عِبَاءَةٌ] وَقُرَّةٌ عَيْنِي
ومثال ذلك بعد الفاء قوله :

١٥٧ — أَوْلا تَوْقَعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِثْرَابًا عَلَى تَرَبِّ

بأن ، نحو « الحاضر فيحصل لى السرور أخى » فإن قولك الحاضر فى تقدير
قولك الذى يحضر ، فلا يجوز نصب المضارع الذى بعده ، وهو يحصل
ومن مجموع ما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن السابق على الواو أو الفاء
المسبوقين بأحد الأمرين النفي والطلب : إما أن يكون اسماً صريحاً : وإما أن
يكون اسماً غير صريح ، بل هو فعل فى تأويل الاسم ، نحو قولك : ما تأتينا
فتحدثنا : فإن هذا الكلام فى تأويل قولك : ما يكون منك إتيان فحديث ، فإن
كان اسماً صريحاً : فإما أن يكون خالفاً من التقدير بالفعل - وهو المصدر -
وإما أن يكون مقدراً بالفعل - وهو الوصف المقرون بأل - فإن كان الاسم
السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب ، وإن كان الاسم السابق
صريحاً وكان مع ذلك خالفاً من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده
جائز ، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك مقدراً بالفعل فإضمار
أن المصدرية بعده ممتنع : فإضمار أن المصدرية حينئذ على ثلاثة أضرب :
واجب ، وجائز ، وممتنع

١٥٧ — البيت من الشواهد الذى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،
وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٤) والاشموني فى باب إعراب
الفعل ، وابن عقيل (رقم ٢٢٨)

المعنى : «توقع» ارتقاب وانتظار «معتري» هو الفقير الذى يتعرض للمعروف
«أوثر» أفضل وأرجح «إثراباً» مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب»
بفتحيتين - هو الفقير والحاجة ، وهو مصدر ترب الرجل - من باب فرح - إذا افتقر

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر :

١٥٨ — إني وقتلي سليكاً ثم أعقاه كالنور يضرب لمسا عافت البقر

الإعراب : « لولا » حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره موجود ، وتوقع مضاف ، و « معتبر » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وضمير الغائب مفعول به « ما » نافية « كنت » فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها جواب لولا « إترابا » مفعول به لاوثر « على » ترب « جار ومجرور متعلق بأوثر

الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أرضى » بأن المضمرة بعد الفاء العاطفة : لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهذا الإتيان جائز لا واجب ، وقد بينا ذلك بإيضاح فى شرح الشاهد السابق

١٥٨ — هذا البيت من كلام أنس بن مدركة الخثعمي ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٤) : الأشموني فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٢٢٧) وانظره مع أبيات أخرى فى معناه فى كتاب الحيوان للجاحظ (١ — ١٨)

اللافتة : « سليكا » هو بضم السين وفتح اللام — وهو سليك بن السليلة — بزنة همزة — وهو أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة ، فنال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركة فأدركه فقتله « أعقاه » أى : أودى ديتة الثور ، ذكر البقر « عافت » كرهت ، وقد ذكر المؤلف

وكانت العرب إذا رأت البقرة قد عافت ورود الماء تعتمد إلى الثور فتضربه فتزد البقر حينئذ الماء ، ولا تمتنع منه ، فراراً من الضرب أن يصيبها ، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حملها ، بخلاف الثور

وقولي « اسم صريح » احتراز من نحو « ما تأتينا فتحدثنا » فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم ، فإننا قد قدمنا أن التقدير ما يكون منك إثبات فحديث ، لكن ذلك الاسم ليس بصريح ، فإضمار أن هناك واجب لا جائز ، بخلاف مسألتنا هذه ، فإن إضمار أن جائز ، بل نص

سبب هذا التعبير ، وقد ذكر الجاحظ في الموضع الذي بيناه من الحيوان جملة صالحة من كلام العرب في ذلك . ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذاراً فيضربه البقر لينجيه لكي ترد

الاعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « سايكا » مفعول به للمصدر « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن يضرب ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة في محل نصب حال من الثور ، « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب عاملة يضرب « عافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة لما الحينية إليها

المشاهد في : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو قوله « أعقل » بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ؛ المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله « قتل »

ابن مالك في شرح العجلة على أن الإظهار أحسن من الإضمار

* * *

ثم قلت : بابٌ - المجرورات ثلاثة : أحدها : المجرور بالحرف ، وهو : مِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، واللام ، وفي - مُطلقاً ، والكاف ، وحتى ، والواو - لإظهار مُطلقاً ، والتاء لله ورب مضافاً للكعبة أو الياء ، وكى لما الاستفهامية أو أن المضمره وصلتها ، ومُؤذ ومُذ لِزَمَنِ غير مُستقبل ولا مُبهم ، ورب لضمير غيبة مُفرد مذكّر يميز بمطابق المعنى قليلاً ولينكر مؤصوف كثيراً

وأقول : لما أنهيت القول في الرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها إلى ثلاثة أقسام : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، ومجرور بمجاورة مجرور ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل ، وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع ، وذلك في غير البديل ، وعامل محذوف في باب البديل ، فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة

* * *

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام :
أحدها : ما يجزئ الظاهر والمضمر ، وبدأت به لأنه الأصل ، وهو سبعة أحرف : مِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، واللام ، وفي ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) ^(١) (إلى الله مرجعكم) ^(٢)

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٧ (٢) من سورة المائدة ، من الآيتين ٨ و ١٠ و ١٠٥

(إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(١) (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) ^(٢) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ^(٣) (وَعَالِيهَا وَعَلَى الْفَلَاحِ تَحْمَلُونَ) ^(٤) (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) ^(٥) (آمِنُوا بِهِ) ^(٦) (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) ^(٧) (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) ^(٨) (كُلُّ لَهْ قَانِتُونَ) ^(٩) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ) ^(١٠) (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) ^(١١)

الثاني : ما لا يُجْرُّ إلا الظاهر ، ولا يختص بظاهر معين ، وهو ثلاثة :
الكاف ، وحتى ، والواو

الثالث : ما يُجْرُّ لفظتين بعينها ، وهو التاء ؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل ، وربما مضافاً إلى الكعبة أو إلى الباء ، قال الله تعالى : (تَاللَّهِ تَقْتُلُونَ تَذْكُرُ) ^(١٢) (تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) ^(١٣) (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ^(١٤) وقالت العرب « تَرَبُّ الكعبة » و « تَرَبِّي لأفعلن »

الرابع : ما يُجْرُّ فرداً خاصاً من الظواهر ، ونوعاً خاصاً منها ، وهو كي ، فإنها لا تجرُّ إلا أمرين : أحدهما « ما » الاستفهامية ، وهي الفرد

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٠ (٢) من سورة الانشقاق ، من الآية ١٩

(٣) من سورة المائدة ، من الآية ١١٩ (٤) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٣٦ (٦) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٧

(٧) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤

(٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥٥ (٩) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦

(١٠) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٠ (١١) من سورة الزخرف ، من الآية ٧١

(١٢) من سورة يوسف ، من الآية ٨٥ (١٣) من سورة يوسف ، من الآية ٩

(١٤) من سورة الأنبياء ، من الآية ٥٧

الخاص ، يقال لك « جِئْتُكَ أُمْسٍ » فتقول في السؤال عن علة المجيء ؛
« لِمَهْ ؟ » أو « كَيْمَهْ ؟ » فكما أن « لِمَهْ » جار ومجرور كذلك « كَيْمَهْ »
والأصل لِمَا وَكَيْمَا ، ولكن « ما » الاستفهامية متى دخل عاينها حرف الجر
حذفت ألفها وجوباً كما قال تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) ^(١)
(عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ^(٢) (بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) ^(٣) وحسن في الوقف أن
تُرَدَّفَ بهاء السكت ، كما قرأ البزى في هذه المواضع وغيرها ، الثاني : « أَنْ »
المضمرة وصلتها ، وذلك هو النوع الخاص ، تقول : « جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي »
فإن قَدَّرْتَ كَيْ تعليلية فالنصب بأن مضمرة ، وأن المضمرة مع هذا الفعل
في تأويل مصدر مجرور بكى ، وكأنك قلت : جِئْتُكَ إِلَّا كَرَامَ

الخامس : مَا يَجُزُّ نوعاً خاصاً من الظواهر ، وهو مُنْذُ وَمُنْذُ ، فإن
مجرورها لا يكون إلا اسم زمان ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً ،
لا مبهماً ، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول :
« مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » و « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » و « مُنْذُ يَوْمِنَا »
و « مُنْذُ يَوْمِنَا » ولا تقول : « لَا أَرَاهُ مُنْذُ غَدٍ » و « لَا مُنْذُ غَدٍ » وكذا
لا تقول « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ وَقْتٍ »

السادس : مَا يَجُزُّ نوعاً خاصاً من المضمرات ، ونوعاً خاصاً من المظهرات
وهو رُبٌّ ، فإنها إن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً
مراداً به المفرد المذكور وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى

(١) من سورة النازعات ، الآية ٤٣ (٢) من سورة النبأ ، الآية ١

(٣) من سورة النمل ، من الآية ٣٥

المراد منصوبة على التمييز ، نحو « رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيْتُ » و « رَبُّهُ رَجُلَيْنِ »
و « رَبُّهُ رَجَالًا » و « رَبُّهُ امْرَأَةً » و « رَبُّهُ امْرَأَتَيْنِ » و « رَبُّهُ نِسَاءً » ،
وكل ذلك قليل ، وإن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، نحو
« رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ » ، وذلك كثير

* * *

فإن قلت : قد كان من حَقِّكَ أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف
المذكورة بعدها ؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة ،
واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت ، وأصل حرف
الجر أن لا يختص ، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من المختص بفرد ؛
وكان ينبغي أن يقدم المختص بنوعين ، وهو رَبُّ ، على المختص بفرد ونوع ،
وهي كَيَّ

قلت : إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتهما في القسم ،
فتأخيرها عنها قَطْعٌ للنظير عن نظيره ، ولما أردت أن أذكر شيئاً من
أحكام رَبٍّ اقتضى ذلك تأخيرها ؛ لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه
الحروف ، وأيضاً فاتني ذكرت حكم رَبٍّ في الحذف وذكرت حكم بقية
الحروف في ذلك ؛ فلو كانت رَبُّ مقدمةً كان ذلك أيضاً قطعاً للنظير عن
النظير بالنسبة إلى الأحكام

* * *

ثم قلت : ويجوز حذفها معه ، فيجب بقاء عملها ، وذلك بعد الواو
كثير والنساء وبل قليل ، وحذف اللام قبل كي ، وخافض أن وأن مطلقاً

وأقول : لما ذكرت أن « رَبَّ » تدخل على المنكر بينت أنها يجوز حذفها معه ، وأشرت بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها ، وأن هذا الحكم - أغنى حذفها وبقاء عملها - على نوعين : كثير ، وقليل ، فالكثير بعد الواو ، كقوله :

١٥٩ — وَبَلَدٍ مُّغَبَّرَةٍ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنٌ أَرْضِهِ سَمَاءُوهُ

١٥٩ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، التميمي البصري ، أمضغ شعراء العرب للشيخ والقيصوم ، والمروى في ديوان أراجيزه :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

الأعراب : « وبلد » الواو واو رب ، بلد : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « مغبرة » بالجر نعت لبلد باعتبار لفظه « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، والبلد يجوز تذكيره وتأنيثه ، وقد ورد بهما في القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (والبلد الطيب) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٨ ، وقال جل شأنه : (بلدة طيبة) من سورة سبأ ، من الآية ١٥ « كان » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كان ، ولون مضاف ، وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، وأرض مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه « سماءه » سماء : خبر كان ، والضمير مضاف إليه ، وهذا من عكس التشبيه ، لأن القصد تشبيه السماء - وقد ثار الغبار عليها - بلون الأرض ، والتشبيه المقلوب مما يستملح عند علماء البلاغة إن اشتمل على نكتة لطيفة

المأهر فيهِ : قوله « وبلد » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » ، وأبقى عمله كما ترى ، بعد الواو ، وذلك في العربية كثير جداً ، والشواهد عليه من كلام الموثوق بعريتهم لا يأتي عليها الحصر

وقوله :

١٦٠ — وَأَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى أَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقوله :

١٦١ — وَدَوْبَةٌ مِثْلُ السَّيَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ

١٦٠ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ، والأشموقي (رقم ٥٧٨)

الأعراب : « وليل » الواو واو رب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « كموج » جار مجرور متعلق بحذوف صفة ليل ، وموج مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « أرخى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « على » بأنواع ، جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى ، وأنواع مضاف ، و « الهموم » مضاف إليه « ليبتي » اللام لام التعليل ، يبتلى : فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة بعد اللام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة ؛ لأن الفتحة خفيفة على الياء ، كما علمت مما سبق .

الشاهد فيه : قوله « وليل » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وذلك كما ذكرنا في الشاهد السابق
١٦١ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة العدوي المضري .

اللغة : « دوية » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن الأرياح وأصوات الوحوش تدوى فيها « اعتسفتها » أى : قطعها على غير قصد واضح

والقليل بعد الفاء وبل ، مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس :

١٦٢ — فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ

الاعراب : « ودوية » الواو واو رب ، دوية : مبتدأ ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « مثل » صفة لدوية « السماء » مضاف إليه « اعتسفتها » فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « صبغ » فعل ماض « الليل » فاعل « الحصى » مفعول « بسواد » جار ومجرور متعلق بصبغ ، والجملة في محل نصب حال

الشاهد فير : قوله « ودوية » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وقد بينا مثله في الشاهد السابق

١٦٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٥) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك ، والأشعوني (رقم ٥٧٦)

اللفظ : « طرقت » جئت ليلاً ، تمائم ، جمع تيممة ، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم « محول » اسم فاعل من قولهم : أحول الصبي ، إذا أتى على ولادته حول

الاعراب : « فمثلة » الفاء حرف نائب عن رب ، مثل : يروى هذا اللفظ منصوباً ويروى مخفوضاً . وعلى الواويتين جميعاً يجوز أن يكون مفعولاً مقسماً عاملاً قوله طرقت الآتي ، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حبلى » بدل من مثلك أو زمت له « قد » جرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ،

في رواية من روى بجر « مثل » و « مريض » . وأما من رواه
بنصبهما فمثلك مفعول لَطَرَقْتُ وَحُبَلِي بدل منه
ومثاله بعد « بل » قوله :

— ١٦٣ — * بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ *

ويجوز في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة ، وجملة
قد طرقت في محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها ، وهذا
الوجه أضعف وجوه الإعراب ؛ لاحتياجه إلى تقدير رابط ، وحذف الرابط
بما اختلف النحاة في تجويزه ، فألهيتهاء الفاء حرف عطف ، وما بعده فعل وفاعل
ومفعول « عن ذي » جار ومجرور متعلق بألهي ، وذو مضاف و ، تمام مضاف
إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع
« محول » صفة لذى تمام

الساهر فيه : قوله « فمثلك » حيث حذف حرف الجر ، الذي هو رب ،
وأبقى عمله بعد الفاء ، وهذا إنما يتم على رواية جر « مثل » سواء أ جعلتها مفعولاً
به تقدم على عامله - وهو الأرجح - أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التي بعده
١٦٣ — هذا الشاهد من كلام روبة بن العجاج ، وهو من شواهد ابن عقيل
(رقم ٢١٦) والأشموني (رقم ٥٧٤)

المفحة : « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامه ،
نخفقه بحذف الألف ، والقتام - بزنة سحاب - الغبار ، وبعد الشاهد قوله :

* لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ *

والكتان : معروف ، والجهرم - بزنة جعفر - البساط

الإعراب : « بل » حرف نائب عن رب « بلد » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذي

* * *

ثم بيّنتُ أن حذف حرف الجر لا يختص برُب ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص ، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين
أما الأول ففي لام التعليل ، فإنها إذا جَرَّتْ كى المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياساً مطرداً ، ولهذا تسمع النحويين يميزون في نحو « جِئْتُ كى تُكْرِمَنِ » أن تكون [كى] تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها

وأما الثانى فإذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها ؛ فالأول كقولك « عَجِبْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ » أى : من أنك ، وقال الله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى)^(١) (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ

هو رب المحذوف « ملء » مبتدأ ثان « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثانى ، ويجوز العكس ، وقتم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبلد « لا ، نافية » يشتري ، فعل مضارع مبنى للجمهور « كتانه » كتان : نائب فاعل ، وضمير الغائب مضاف إليه « وجهرمه » الواو عاطفة ، جهرم : مطوف على كتان ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل فى بيت من أبيات القصيدة يقع بعد الشاهد بكثير (انظر ديوان أراجيزه ص ١٥٠)

الساهر فيه : قوله « بل بلد » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله ، بعد بل ، وذلك قايلاً ، ومثله قول رؤبة بن العجاج أيضاً :

* بِلْ مَهْمِهِ قَطَعْتُ إِثْرَ مَهْمِهِ *

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥

لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا) ^(١) أى : بأن لهم جنات ؛ ولأن المساجد لله ؛ والثانى كقولك :
« عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » أى : مِنْ أَنْ قَامَ ، وقال الله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) ^(٢) أى : فى أَنْ يَطُوفَ بهما (يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ
وَيَاكُفُّونَ أَنْ تَتُومِنُوا بِاللَّهِ) ^(٣) أى : لَأَنْ تَتُومِنُوا ، وقيل فى (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ
أَنْ تَضِلُّوا) ^(٤) : إن الأصل لئلا تضلوا ؛ فحذفت اللام الجارة ولا النافية ،
وقيل : الأصل كراهة أَنْ تضلوا ، فحذف المضاف ، وهذا أسهل ، وقال
الله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) ^(٥) أى : فى أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ،
أو عن أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ، على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير

* * *

ثم قلت : الثانى المجرور بالإضافة كـ « غلام زيد » ويُجَرَّدُ المضافُ
مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشَبِّهُهُ مُطْلَقًا ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ ، وَإِذَا
كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا سُمِّيَتْ لُفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَةٍ ،
وَلَمْ تُفَيْدْ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا ، كـ « ضارب زيد » و « مُعْطَى الدِّينَارِ »
و « حَسَنَ الْوَجْهِ » وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ ؛ تُفِيدُهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ
شَدِيدَ الْإِتِهَامِ كَغَيْرِ وَمِثْلِ وَخِذْنِ : أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِلنَّكِيرَةِ كـ « جَاءَ
[زَيْدٌ] وَحَدَهُ » و « كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلَهَا لَكَ » و « لَا أَبَالَهُ » فَلَا
يَتَعَرَّفُ ، وَتَقْدَرُ بِمَعْنَى « فِى » فِى نَحْوِ (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) وَعُثْمَانُ

(١) من سورة الجن ، من الآية ١٨ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٥٨

(٣) من سورة الممتحنة ، من الآية ١ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١٧٦

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٢٧

شهيد الدار» وبمعنى « مِنْ » فى « خاتم حديد » ويجوز فيه نصب اثنائى وإتباعه للأول ، وبمعنى اللأم فى الباقي .

وأقول : اثنائى من أنواع المجرورات : المجرور بالإضافة والإضافة فى اللغة : الإسناد ؛ قال امرؤ القيس :

١٦٤ — فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب
أى : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رخل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق

وفى الاصطلاح : إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من

١٦٤ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدته التى فاخر بها علقمة الفحل ، وقد سبق ذكر أمرها مع شرح الشاهد (رقم ٧٣) فارجع إليها فى (ص ٨٤ من هذا الكتاب) وقبل البيت بيتين قوله :

وقلنا لفتيان كزائم ألا أنزلوا فعالوا علينا فضل ثوب مطب

اللفظ : « عالوا » رفعوا « مطب » مشدود بالحبال « أضفنا » أسندنا « الحارى » المنسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالا تصنع بها « مشطب » مخطط

الاعراب : « لما » ظرفية بمعنى حين تتعاق بقوله أضفنا الآتى ، وهى مبنية على السكون فى محل نصب « دخلناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « أضفنا » فعل وفاعل « ظهورنا » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « إلى كل » جار ومجرور متعلق بأضاف ، وكل مضاف ، و « حارى » مضاف إليه « جديد مشطب » نعتان لكل حارى

الشاهد فيه : قوله « أضفنا » فإن معناه أسندنا ، فيكون معنى الإضافة - التى هى مصدر أضاف - الإسناد ، وذلك ظاهر

التنوين في نحو « غلام زَيْدٍ » ومن النون في نحو « غلامِي زَيْدٍ » و « ضارِبِي عَمْرُو » قال الله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) ^(١) (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) ^(٢) (إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ) ^(٣) وذلك لأن نون الثني والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد

وإلى هذا أشرت بقولي « ويُجَرَّدُ المضاف من تنوين أو نون تشبهه » ، واحترزت بقولي « تشبهه » من نون المفرد وجمع التكسير ، كشيطان وشياطين ، تقول : شيطانُ الإنسِ شر من شياطينِ الجنِّ ، فتثبت النون فيهما ، ولا يجوز غير ذلك

وقولي « مطلقاً » أشرت [به] إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها

وكما أن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له . كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي ، فلا تقول : الغلام زيد . ولا زيد عمرو ، مع بقاء زيد على تعريف العلمية ، بل يجب أن تجرد الغلام من أل ، وأن تعتقد في زيد الشيوخ والتكبير ، وحينئذ يجوز لك إضافتها ، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً

والذي يستثنى منها مسألة « الضَّارِبِ الرجل » و « الضَّارِبِ رأسِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبَا زَيْدٍ » و « الضَّارِبُو زَيْدٍ » وقد تقدم شرحهن

(١) من سورة المسد ، من الآية ١ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٢٧

(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٣١

في فصل المحلى بآل ^(١) ، فأغنى ذلك عن إعادته ؛ فلذلك قلت « إلا فيما استثنى » أى : إلا فيما تقدم لى استثناءؤه

* * *

ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة
وأن غير المحضة عبارة عما اجتمع فيها أمران : أمرٌ فى المضاف ،
وهو كونه صفةً ، وأمرٌ فى المضاف إليه ، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ،
وذلك يقع فى ثلاثة أبواب : اسم الفاعل ، كـ « ضارب زيد » واسم
المفعول ، كـ « مُعْطَى الدِّينَارِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنَ الوُجْهِ »
وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، أما أنه لا يستفيد
تعريفاً فبالإجماع ؛ ويدلُّ عليه أنك تصف به النكرة فتقول : « مَرَرْتُ
برَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ » وقال الله تعالى : (هَٰذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ) ^(٢) (هَٰذَا
عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) ^(٣) إن لم تعرب (ممطرنا) خبراً ثانياً ، ولا خبراً لمبتدأ
محذوف ، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح ؛ وزعم بعض المتأخرين
أنه يستفيدة ، بناء على أن « ضَارِبَ زَيْدٍ » أخصُّ من « ضاربٍ »
والجواب أن « ضاربَ زَيْدٍ » ليس فرعاً عن « ضاربٍ » حتى تكون
الإضافة قد أفادته التخصيص ، وإنما هو فرع عن « ضارب زيداً »
بالتنوين والنصب ؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تُضَفْ ،
وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها فى نية الاتصال ؛ إذ الأصل

(١) انظر (ص ١٨٢ وما بعدها من هذا الكتاب)

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ (٣) من سورة الأحقاف ، من الآية ٢٤

« ضاربُ زيداً » كما بينا ، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، فإن « ضاربُ زيدٍ » أخفُّ من « ضاربُ زيداً »

وأن الإضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما ، مثال ذلك « غلامُ زيدٍ » ؛ فإن الأمرين فيها منتفیان ، و « ضَرَبُ زيدٍ » فإن المضاف إليه وإن كان مفعولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة ، و « ضاربُ زيدٍ أمسٍ » فإن المضاف وإن كان صفةً لكن المضاف إليه ليس مفعولاً لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محضة ، أى : خالصة من شائبة الاتصال ، ومعنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلامُ زيدٍ » وتخصيصه إن كان نكرةً ، نحو « غلامُ امرأةٍ » اللهم إلا في مسألتين ؛ فإنه لا يتعرف ، ولكن يتخصص ؛ إحداها : أن يكون المضاف شديداً الإبهام ، وذلك كغيرِ ومِثْلٍ وشَبِهٍ وخِذْنٍ - بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة - بمعنى صاحب ، والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، وَبِرَجُلٍ شَبِهِكَ ، وَبِرَجُلٍ خِذْنِكَ . قال الله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) (١) الثانية : أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة ؛ كأن يقع حالا أو تمييزاً أو اسماً للا نافية للجنس ، فالحال كقولهم « جاءَ زيدٌ وَحْدَهُ » والتمييز كقولهم « كم ناقةً وفَصِيلَها » فكم : مبتدأ ، وهي

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٢٧

استفهامية ، وناقية : منصوب على التمييز ، وفصيلتها : عاطف ومعطوف ، والمعطوف على التمييز تمييز ، واسم « لا » كقولك « لا أباً لزيد » و « لا غلامي لعمر و » ؛ فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر :

١٦٥ — أبا الموت الذي لا بد أني مُلاقٍ لأباك تُخَوِّفِينِي

١٦٥ — هذا الشاهد من كلام أبي حية النمرى

الاعراب : « أبا الموت » الهمزة للاستفهام ، بالموت : جار ومجرور متعلق بقوله تخوِّفِينِي في آخر البيت « الذي » اسم موصول نعت للموت ، مبنى على السكون في محل جر « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا ، مبنى الفتح في محل نصب « أني » أن : حرف توكيد ونصب . وياء المتكلم اسمه « ملاق » خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، ولا مع اسمها وخبرها جملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بملاق ، أي : أبا الموت الذي لا فرار من كوني ملاقيه « لا » نافية للجنس « أباك » أبا : اسم لا ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة « تخوِّفِينِي » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف ، وهو في قوله « لا أباك » حيث استعمل كلمة « أبا » اسماً للنافية للجنس ، وأضافها إلى ضمير المخاطبة ؛ فيكون قولهم « لا أباك » من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا أحد أقوال كثيرة في هذا التعبير ، وليس من شأننا في هذه العجالة أن نفصل لك الأقوال ، وبحسبنا أن نبين لك مافي كلام المؤلف ، ولم يحىء في العربية مثل بيت الشاهد مما أضيف فيه « أبا »

فهذه الأنواع كلها نكرات ، وهي في المعنى بمنزلة قولك : جاء زيدٌ مُنفِرداً ، وكم ناقةً وفَصِيلاً لها ، ولإِ أباك .

* * *

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام : مُقدِّرة بنى ، ومقدرة بمن ، ومقدرة باللام .

فالمقدرة بنى ضابطها : أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو

صراحة إلا قول مسكين الدارمي في بعض رواياته :

وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لِأَبَاكَ مُحَمَّدٌ

والشاهد الثاني - وليس مما يتعلق به غرض المؤلف في هذا الموضع -

في قوله « تخوفيني » حيث حذف نون الرفع وأبقى نون الوقاية ، والذي سوغ له هذا الحذف هو اجتماع المثليين ، وأصل العبارة « تخوفيني » بنونين إحداهما نون الرفع والثانية نون الوقاية ، وللعرب في مثل هذا ثلاث طرق : الأولى : أن

يثبتوا النونين جميعاً بحالهما ؛ فيقولون : أتخوفونني أيها الرجال ، وتقول :

أتخوفيتني يا هند ، وهذه الطريق هي الأصل ، وعليها غالب استعمالهم ، والطريق

الثانية : أن يثبتوا النونين جميعاً أيضاً ولكنهم يدغمون إحداهما في الأخرى ،

وقد جاءت هذه اللغة في القرآن الكريم في قوله تعالى : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ

تَسْمُرُونِي أَعْبِدُ أَهْمَهَا الْجَاهِلُونَ) من سورة الزمر ، الآية ٦٤ ؛ والطريق

الثالثة أن يحذفوا إحدى النونين ، وللعلماء خلاف في المحذوفة منهما ، والراجح

أن المحذوفة هي نون الرفع ، وقد وردت على هذه الطريقة جملة صالحة من

الشواهد : منها هذا البيت الذي استشهد به المؤلف ههنا ، وقد قرئ قوله

تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونِي) من سورة الحجر ، من الآية ٥٤ ، بنون

واحدة قبل الياء على هذه اللغة

قول الله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(١) و (تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) ^(٢) ونحو قولك : « عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ » و « الْحَسَنِ شَهِيدُ كَرِّ بَلَاءٍ » و « مَالِكٌ عَالِمُ الْمَدِينَةِ » وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في .

والمقدرة بمن ضابطها : أن يكون المضاف إليه كلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه ، نحو قولك « هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ » لا ترى أن الحديد كل والخاتم جزء منه ، وأنه يجوز أن يقال : الخاتم حديد ، فيخبر بالحديد عن الخاتم .

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » و « غَلَامُ عَمْرِو » و « ثَوْبُ بَكْرٍ » .

* * *

ثم قلت : الثالثُ المَجْرُورُ لِلْمَجَاوِرَةِ ، وهو شاذٌ نحو « هَذَا جَعْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ » وقوله :

* يَا صَاحِبَ بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كَلِّمُ *

وليسَ مِنْهُ (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) على الأصحَّ

وأقول : الثالث من أنواع المجرورات : مأجَرٌ للمجاورة المجرور ، وذلك في بابي النعت والتأكيد ، قيل : وباب عطف النسق

(١) من سورة سبأ ، من الآية ٣٣

(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٦

فأما النعت ففي قولهم : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ^(١) روى
بخفض « خرب » لمجاورته للضَبِّ ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة
للمرفوع ، وهو الجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العرب
وأما التأكيدي ففي نحو قوله :

١٦٦ — يَصَاحِ بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِنَّ

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرِي الذَّنْبِ

(١) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس :

كَانَ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهِ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

بخفض « مزمل » مع أنه وصف « كبير » المرفوع ؛ لمجاورته « بجاد » المخفوض .
١٦٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

الاعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ،
وقيل صاحبي ، بلغ ، فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذوى » مفعول
به لبلغ منصوب بإياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ،
و « الزوجات » مضاف إليه « كلهم » كل : توكيد لذوى ، منصوب بفتحة مقدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وضمير الغائبين
مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير :
أنه ، أى الحال والشأن ، ليس ، فعل ماض ناقص « وصل » اسم ليس ، وخبرها
محذوف ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن « إذا » ظرفية
تضمنت معنى الشرط « انحلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عرى » فاعل
انحلت ، وهو مضاف ، و « الذنب » مضاف إليه ، وجملة انحلت وفاعله فى محل
جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير
العبارة : إذا انحلت عرى الذنب فليس وصل موجودا

فكَلِّمُ : توكيدٌ لذَوِي ، لا للزوجات ، وإلا لقال سُكِّنُ ، وذَوِي : منصوب على المفعولية ، وكان حق « كلهم » النصب ، ولكنه خفض لمجاورة الخفوض .

وأما المعطوف فكقوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (١) في قراءة من جرَّ الأَرْجُلَ لمجاورته للمخفوض وهو الرءوس ، وإنما كان حقه النصب ، كما هو قراءة جماعة آخرين ، وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدي ، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء

وخالفهم في ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف ؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومُبْطِل للمجاورة ، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف اليان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع ، وينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديرآ ، ورأي هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرءوس ، فقل : الأرجل مفسولة لا ممسوحة ، فأجابوا على ذلك بوجهين ؛ أحدهما : أن المسح هنا الغسل ، قال أبو علي : حكى لنا

الشافعي : قوله وكلهم ، فإن الرواية في هذه الكلمة بجر كل ، مع أنها توكيد لذوي المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه ؛ فكان حقه أن أن ينصب كلا لذلك ، لكنه لما وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار . ويسمى ذلك الجر بالمجاورة ، وهو شاذ لا يقاس عليه

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦

من لا يُتَمَّ أن أبا زيد قال : المسحُ خفيفُ الغسلِ ، يقال : مَسَحْتُ للصلاة ،
وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ايقصد في صب الماء
عليهما ؛ إذ كانتا مظنة للإسراف ، والثاني : أن المراد هنا المسح على الخفين ،
وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً ، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذي على
الرجل ، والنسبة بينت ذلك .

ويُرجح هذا القول ثلاثة أمور : أحدها : أن الحمل على المجاورة حملٌ
على شاذ ، فينبغي صَوْنُ القرآن عنه ، الثاني : أنه إذا حمل على ذلك كان
العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدى ، فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة
أجنبية ، وهو (وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) وإذا حمل على العطف على الرؤوس ،
لم يلزم الفصل بالأجنبي ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً
عن الجملة ، الثالث : أن العطف على هذا التقدير حملٌ على المجاور ، وعلى
التقدير الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى .

فإن قلت : يدل للتوجيه الأول قراءة النصب

قلت : لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدى ، بل على محل الجار
والمجرور ، كما قال :

— ١٦٧ — * يَسْلُكُنْ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا *

١٦٧ — هذا الشاهد عن كلام العجاج بن رؤبة ، الراجز ، وهو من شواهد
سيبويه (ج ١ ص ٤٩) وبعد هذا قوله :

* فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا *

اللفظ : « نجد » هو ما ارتفع من الأرض « غور » هو المنخفض منها

* * *

ثم قلت : باب - المجزومات الأفعال المضارعة الداخلة عليها جازم ،
وهو ضربان : جازم لفعل ، وهو : لم ، ولما ، ولأمر الأمر ، ولا في
النهي ؛ وجازم لفعلين ، وهو أدوات الشرط : إن وإذما ، لمجرد
التعليق ، وهما حرفان ، ومن للعاقلة ، وما ومثما لغيره ، ومتى وأيان

« فواسق » جمع فاسقة ، وهي الخارجة عما طلب إليها أن تكون عليه « جوائر »
مائلات ، وهو جمع جائرة

الاعراب : « يسلكن » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون
النسوة ، ونون الإناث فاعله « في نجد » جار ومجرور متعلق بيسلك
« وغورا » الواو عاطفة ، غورا : معطوف على الجار والمجرور باعتبار محله ؛
لأنه في المعنى مفعول به فتحله نصب على المفعولية « غائرا » صفة لغور « فواسقا »
حال من فاعل يسلك « عن قصدها » الجار والمجرور متعلق بجوائر ، وقصد
مضاف ، والضمير مضاف إليه « جوائر » حال ثانية من نون النسوة

السامري : قوله « وغورا » حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور ،
وأنت تعرف أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه في إعرابه ؛ فيسهل
عليك أن تستدل بنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ألبتة ، ولما
لم يكن منصوبا في اللفظ تعين أن يكون منصوبا في المحل ، والسر في ذلك أن الجار
والمجرور عند التحقيق هو مفعول به ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يفخر
على الفرزدق :

جِئْتَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارِ
الرواية بنصب « مثل » المعطوف بأو على محل قوله « بمثل » ،

لِلزَّمانِ ، وَأَيْنَ وَأَيُّ وَحَيْثُمَا لِلْمَكَانِ ، وَأَيُّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ،
وَيُسَمَّى أَوْ لَهَا شَرْطًا ، وَلَا يَكُونُ ماضِي الْمَعْنَى ، وَلَا إِنشَاءً ، وَلَا جَامِداً ،
وَلَا مَقْرُونًا بِنَفْسِهِ ، وَلَا قَدْ ، وَلَا نَافٍ غَيْرَ لَا وَلَمْ ، وَثَانِيهَا جَوَابًا وَجَزَاءً
وَأَقُولُ : لما أَتَيْتُ الْقَوْلَ فِي الْمَجْرورات شرعت في المجزومات ،
وبهذا الباب تتم أنواع العربات ، وبينت أن المجزومات هي الأفعال
المتضارعة الداخل عليها أداة من هذه الأدوات الخمسة عشر ، وأن هذه
الأدوات ضربان :

ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو أربعة : لم ، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ^(١) ولما ، نحو (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ) ^(٢) (بَلْ
لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ) ^(٣) (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) ^(٤)
ولام الأمر : نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) ^(٥) ولا في النهي ، نحو
(لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) ^(٦) وقد يُستعاران للدعاء ، كقوله تعالى :
(لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ^(٧) (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) ^(٨)

وما يجزم فعلين ، وهو الأحد عشر الباقية ، وقد قسمتها إلى
ستة أقسام :

أحدها : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو

-
- (١) من سورة الصمد ، من الآيتين ٣ و ٤ (٢) من سورة عبس ، من الآية ٢٣
(٣) من سورة ص ، من الآية ٨ (٤) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢
(٥) من سورة الطلاق ، من الآية ٧ (٦) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠
(٧) من سورة الزخرف ، من الآية ٧٧ (٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦

إِنْ وَإِذَا مَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ) ^(١) وتقول « إِذَا مَا تَقُمْ أَقُمْ » وهما حرفان ، أما إِنْ فبالإجماع ، وأما إِذَا مَا فعند سيبويه والجمهور ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم

وفهم من تخصيص هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء ، وذلك بالإجماع في غير « .ها » وعلى الأصح فيها ، والدليل عليه قوله تعالى : (مِنْهَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) ^(٢) فعاد الضمير المجرور عليها ، ولا يعود الضمير إلا على اسم

الثاني ، : ما وضع للدلالة على مَنْ يَعْقِل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو مَنْ ، نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) ^(٣)

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ما ومَها ، نحو قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ) ^(٤) (مِنْهَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) ^(٢) الآية

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو مَتَى وَأَيَّانَ ، كقول الشاعر :

١٦٨ — وَلَسْتُ بِحَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةٍ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ١٩ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٣٢

(٣) من سورة النساء ؛ من الآية ١٢٣ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٧

١٦٨ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة.

التي مطلعها قوله :

لِحَوْلَةِ أَطْلَالٍ بِرُقَةٍ مُهْمَدٍ تُلَوِّحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْعِيدِ

وقول الآخر :

١٦٩ — أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

اللفظة : « التلاع » بكسر التاء المثناة - جمع تلعة ، وهي : ما ارتفع من الأرض
« يسترفد القوم » يطلبوا الرشد - بكسر فسكون - وهي العطية ، أرفد ، أعطى ،
يريد متى يستعينوا بي أعينهم

الأعراب : « لست » فعل ماض ناقص ، والتاء اسم ، بحلال ، الباء حرف
جر زائد ، حلال : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحلال مضاف ، و « التلاع » مضاف
إليه « مخافة » مفعول لأجله « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك
« متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ،
وهو ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب بأرفد « يسترفد » فعل مضارع
فعل الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من
التقاء الساكنين « القوم » فاعل يسترفد مرفوع بالضمة الظاهرة « أرفد » فعل
مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر
لأجل الروي

الظاهر فيه : قوله « متى يسترفد القوم أرفد » حيث جزم بمتى فعلين : أولهما
فعل الشرط ، وهو قوله يسترفد ، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله
أرفد ، وأصل متى ظرف زمان ، ثم تضمنت معنى الشرط
١٦٩ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ،
وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٣١)

اللفظة : « تؤمنك » نعطك الأمان « حذرا » خائفا وجلا

الخامس : ما وضع للدلالة على المكان ، ثم ضُمن معنى الشرط ، وهو
ثلاثة : أَيْنَ ، وَأَيْنَ ، وَحَيْثُمَا ، كقوله تعالى : (أَيْنَمَا تَكُونُوا
يُنذِرْكُمْ الْمَوْتُ) (١) وقول الشاعر :

١٧٠ — خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكَمَا لَا يُجَاوِلُ

الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط
والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب ،
والعامل فيه قوله تأمن « تؤمنك » تؤمن : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأيان ،
وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير
المخاطب مفعول به « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمتي ،
وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « غيرنا »
غير : مفعول به لتأمن ، والضمير مضاف إليه « وإذا » الواو عاطفة ، إذا : ظرفية
تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جريا ضافة إذا إليها « الأمان »
مفعول به لتدرك « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « تزل »
فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحذرا » خبر
ليس ، والجملة لا محل لها جواب إذا

الساهر فيه : قوله « أيان تؤمنك تأمن » حيث جزم بأيان فعلين : أولهما
قوله تؤمن ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأمن ، وهو جواب الشرط ،
وقد ظهر هذا من الإعراب

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٨

١٧٠ — وهذا البيت أيضا لم أجد أحدا نسبته إلى قائل معين ، وهو من

شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٥)

وقوله :

١٧١ — حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

الاعراب : « خليلي ، منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مشئى ، والياء الثانية ضمير المتكلم مضاف إليه ، أنى ، اسم شرط جازم يحزم فعالين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب . بتأتيا الثانى « تأتيا ، فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « تأتيا ، فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « أنا » مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة « غير ، مفعول به ليحاول مقدم عليه ، وغير مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يرضيكما ، يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه . جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لاحتل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر فى يرضى العائد على ما الموصولة « لا ، نافية « يحاول ، فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود إلى أخ ، والجملة فى محل نصب صفة لأخ

الشاهد فيه : « أنى تأتيا تأتيا ، حيث جزم بأنى فعالين أولهما قوله تأتيا ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأتيا وهو جواب الشرط وجزاؤه ، ولا يقال . إنه قد اتحد هنا الشرط والجواب ؛ لأننا نقول : الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته . فأما الشرط فهو مطلق الإتيان

١٧١ — وهذا الشاهد أيضا لم أجد من نسبه إلى قائل معين . وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٤) والمؤلف فى القطر (رقم ٢٨) والأشمونى فى جوازم المضارع

اللامعة : « تستقيم ، تعتدل وتسرى فى الطريق المستقيم « يقدر ، يريد يبلغك .

السادس : ما هو مُتَرَدِّد بين الأقسام الأربعة ، وهي أيّ ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ؛ فهي في قولك : « أَتَيْتُمْ يَوْمَ أَقْمُ مَعَهُ » من باب مَنْ بِـ . وفي قولك : « أَيُّ الدَّوَابِّ تَرَكَّبَ أَرْكَبُ » من باب ما ، وفي قولك : « أَيُّ يَوْمٍ تَضُمُّ أَضْمُ » من باب مَتَي ، وفي قولك : « أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ » من باب أَتَيْنَ .

* * *

ثم يَبَيَّنُ أن الفعل الأول يسمى شرطاً ، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني ، والعلامة تسمى شرطاً ، قال الله تعالى : (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا)^(١) أي : علاماتها ، والأشراط في الآية جمعُ شَرَطٍ - بفتحيتين - لاجمع شَرَطٌ - بسكون الراء - لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا في

ويوصلك ، نجاحاً ، ظفراً بما تحب ونيلاً لما تريد ، غابر الأزمان ، باقياً

الاعتراب : « حيثما » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبني على الضم في محل نصب لأنه ظرف مكان وعامله قوله يقدر « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت - « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، لك ، جار مجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل « نجاحاً » مفعول به ليقدر « في غابر » جار مجرور متعلق إما بيقدر وإما بمحذوف صفة لقوله نجاحاً ، وغابر مضاف ، و « الأزمان » مضاف إليه

الساهر فيه : قوله « حيثما تستقيم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلين : أولهما قوله تستقيم ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله يقدر . وهو جواب الشرط وجزاؤه -

(١) من سورة محمد ، من الآية ١٨ .

معتل الوسط كاثواب وأبيات

ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور :

أحدها : أن لا يكون ماضى المعنى ^(١) ؛ فلا يجوز : « إن قام زيد فمس أقم معه » وأما قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) ^(٢)

(١) قد يكون الشرط والجواب مضارعين - وهو الأصل - نحو قوله تعالى : (وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَ) وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه (وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا) وقد يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو قوله جل شأنه (مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُزِّلْهُ فِي حَرْثِهِ) وقد يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، وخص الجهر بهذا بالضرورة ، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه فى الاختيار ، وهو الذى نرجحه ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ، ومن ذلك قول عائشة رضى الله عنها : « إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقٍ » ومن ذلك قول قعنب بن أم صاحب من قصيدة رواها الشريف ابن الشجرى :

إِنْ يَسْمَعُوا رَيْبَةً طَارُوا بِهَا أَفْرَحًا مِنْى ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَاحٍ دَفَنُوا
ومن ذلك قول الشاعر :

إِنْ تَصِرْ مُونًا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا
مَلَأْنَاهُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

ومن ذلك قول أبى زيد الطائى :

مَنْ يَسْكِدْنِي بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١٦

فالمعنى إن يتبين أنى كنت قلته ، كقوله :-

— ١٧٢ — * إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة *

١٧٢ — هذا صدر بيت لزائد بن صعصعة الفقعسى ، والبيت بكامله مع بيت سابق عليه هكذا :

رَمَتْنِي عَنْ قَوْسِ الْعَدُوِّ وَبَاعَدَتْ عُبَيْدَةً ، زَادَ اللَّهُ مَا يَدْنُنَا بُدَا ١
 إِذَا مَا انتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لِثِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُتَرَّى بِهَا بُدَا

الاعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة ، انتسبنا ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا « لم » نافية جازمة « تلدني » تلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير العامل لا محل له « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تجدى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « من » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « تقرى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله بدا الآتى « بها » جار ومجرور متعلق بتقرى « بدا » مفعول به لتجدي **الساخر فيس :** قوله « إذا ما انتسبنا لم تلدني » فإن ظاهره أن جواب الشرط وهو قوله « لم تلدني » ماض فى المعنى وإن كان فعلا مضارعا فى اللفظ ، وذلك بسبب أن « لم » إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ثلاثة أشياء : أولها أنها تجعله منقيا ، والثانى أنها تقلب معناه ماضيا بعد أن كان صالحا للحال والاستقبال ، والثالث : أنها تجزمه ، وأيضا فإن ولادته قد حصلت منذ أزمان بعيدة ؛ لكن هذا الظاهر غير مراد ؛ لأن الشاعر يريد أن يقول : إننا إذا تفاخرنا بأنسابنا تبين أننى لم تلدني لثيمة ، والتبين مستقبل لا ماض ، فجواب الشرط فى هذا البيت

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط

الثاني : أن لا يكون طلباً ؛ فلا يجوز « إن قيم » ولا « إن لقيم »
أو « لا لقيم » .

الثالث : أن لا يكون جامداً ؛ فلا يجوز « إن عسى » ولا
« إن ليس » .

الرابع : أن لا يكون مقرونا بتنقيس ؛ فلا يجوز « إن سوف يقيم »

الخامس : أن لا يكون مقرونا بقدر ؛ فلا يجوز « إن قد قام زيد » ولا
« إن قد يقيم » .

السادس : أن لا يكون مقرونا بحرف نفى ؛ فلا يجوز « إن لما يقيم »
ولا « إن لن يقيم » ويستثنى من ذلك لم ولا ، فيجوز اقترانه بهما ،
تحو : (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) ^(١) ونحو : (إلا تفعلوه تكن
فتنة في الأرض) ^(٢)

* * *

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزءاً تشبيهاً له بجواب السؤال .

ماض في المعنى قبل هذا التأويل ، وبهذا التأويل صار مستقبلاً ، وفعل الشرط في
الآية كذلك ، وغرض المؤلف الاستدلال بهذا البيت على أن الفعل قد يكون
ماضي المعنى في ظاهر الأمر ولكنه عند التأمل يرى مستقبلاً ، أعم من أن يكون
هذا الفعل فعل الشرط أو جوابه . وإذا علمت هذا لم يسخ لك أن تقول : إن
الكلام في فعل الشرط فكيف ساغ لهؤلاء أن يجيء بشاهد لا يكون موطن
الاستدلال فيه فعل الشرط .

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧ (٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٧٣

وبجزاء الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه

* * *

ثم قلت : وقد يكون واحداً من هذه فيقترن بالفاء ، نحو :
(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ) الآية (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ
بِخُشَا) أَوْ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ ، نحو (فَهُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ) ونحو (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

وأقول : قد يأتي جواب الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي
ذكرت أنها لا تكون شرطاً ؛ فيجب أن يقترب بالفاء
مثال ماضى المعنى (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنْ
الْكَاذِبِينَ ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنْ
الصَّادِقِينَ) (١) .

ومثال الطلب قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي
يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (٢) (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخِفُّ بَخْشًا وَلَا رَهَقًا) (٣)
فيمن قرأ (فَلَا يَخَفُ بَخْشًا) بالجزم على أن لانهية ، وأما من قرأ (فَلَا
يَخَفُ) بالرفع فلا نافية ، ولا النافية تقترب بفعل الشرط كما بينا ، فكان
مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ

(١) من سورة يوسف ، من الآيتين ٢٦ و ٢٧

(٢) من سورة آل عمران ، من الآية ٣١

(٣) من سورة الجن ، من الآية ١٣

محذوف ، والتقدير فهو لا يخاف ؛ فالجملة اسمية ، وسيأتى أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا ، وكذا يجب هذا التقدير فى نحو (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) ^(١) أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء .

ومثال الجامد قوله تعالى : (إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّىَّ أَنْ يُؤْتِنِى خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ) ^(٢) (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ) ^(٣) (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) ^(٤)

ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ^(٥) (وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا) ^(٦)

ومثال المقرون بقدر قوله تعالى : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) ^(٧)

ومثال المقرون بناف غير لا ولم (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ) ^(٨) (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ^(٩) (وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا) ^(١٠)

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ (٢) من سورة الكهف ، من الآيتين ٣٩ و ٤٠ :

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢٧١

(٤) من سورة النساء ، من الآية ٣٨ (٥) من سورة التوبة ، من الآية ٢٨

(٦) من سورة النساء ، من الآية ١٧٢ (٧) من سورة يوسف ، من الآية ٧٧

(٨) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧ (٩) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥

(١٠) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين : إما بالقاء .
أو « إذا » الفجائية ، فالأول كقوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيَمِينِهِ فَهُوَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(١) والثاني كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)^(٢)

* * *

ثم قامت : وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عِلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ « وَإِلَّا » نحو « أَفَعَلِ
هَذَا وَإِلَّا عَاقِبَتُكَ » أو جَوَابِ شَرْطِهِ ماضٍ ، نحو (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ
تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ) أو جُمْلَةٍ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَ مَهَا طَلَبٌ وَأَوْ
بِاسْمِيَّةٍ أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ أَوْ بِمَا لَفْظُهُ الْخَبَرُ نحو (تَعَالَوْ أَتْلُ) ونحو « أَنْتَ
بَيْتُكَ أَزْرَكَ » و « حُسْبُكَ الْحَدِيثُ يَسْمُ النَّاسُ » وقال :

* مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي *

وشرط ذلك بعد النفي كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوبًا ، نحو « لَا تَكْفُرْ
تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

وأقول : مسائل الحذف الواقع في باب الشرط والجزاء ثلاثة :
المسألة الأولى : حذف الجواب وحده ، وشرطه أمران : أحدهما :
أن يكون معلوماً ، والثاني : أن يكون فعل الشرط ماضياً ، تقول : أَنْتَ
ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ؛ لوجود الأمرين ، ويمتنع « إِنْ تَقُمْ » و « إِنْ تَقْعُدَ »
ونحوهما حيث لا دليل ؛ لانتفاء الأمرين ، ونحو « إِنْ قُمْتَ » حيث لا دليل
لانتفاء الأمر الأول ، ونحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » لا انتفاء الأمر

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ١٧ (٢) من سورة الروم ، من الآية ٣٦

إِنَّمَا قَالَهُ تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةُ) (١) تَقْدِيرُهُ : فَعَفِلَ ، وَالْحَذْفُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي غَايَةِ مِنَ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْضَمَّ لَوْجُودُ الشَّرْطَيْنِ طَوْلُ الْكَلَامِ ، وَهُوَ مِمَّا يَحْسَنُ مَعَهُ الْحَذْفُ .

المسألة الثانية : حَذْفُ فَعِلِ الشَّرْطِ وَحْدَهُ ، وَشَرْطُهُ أَيْضًا أَمْرَانِ : دَلَالَةُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ ، وَكَوْنُ الشَّرْطِ وَاقِعًا بَعْدَ « وَإِلَّا » كَقَوْلِكَ : « تَبَّ وَإِلَّا عَاقِبَتُكَ » أَيْ : وَإِلَّا تَتَبَّ عَاقِبَتُكَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 ١٧٣ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

(١) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ، مِنَ الْآيَةِ ٢٥

١٧٣ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ الْأَحْوَصِ ، وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ ، وَالْأَحْوَصُ هُوَ صَاحِبُ الشَّاهِدِ (رَقْم ٥٣) الَّذِي تَقْدِمُ ذِكْرَهُ مَشْرُوحًا فِي بَابِ الْبِنَاءِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى بِنَاءِ الْمُنَادَى (انْظُرْ ص ١٣٢ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ) وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ الَّذِي مَعْنَاهُ مِنْ نَفْسِ الْقِطْعَةِ الَّتِي مِنْهَا ذَلِكَ الشَّاهِدُ الْمَتَقَدِّمُ . وَالشَّاهِدُ الَّذِي مَعْنَاهُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ عَقِيلٍ أَيْضًا (رَقْم ٣٤١) وَالْمُؤَافِ فِي أَوْضَحِهِ

اللُّغَةُ : كَفَّ ، بِضَمِّ الْكَافِ وَسُكُونِ الْفَاءِ — هُوَ النَّظِيرُ الْمَكَافِي « مَفْرَق » بِقَتْحِ الْمِيمِ وَرَأْوِهِ مَكْسُورَةً وَقَدْ تَفْتَحُ — هُوَ وَسَطُ الرَّأْسِ ، الْحُسَامُ ، السِّيفُ

الْأَعْرَابُ : « طَلَّقَهَا » طَلَقَ : فَعَلَ أَمْرَ فَاعِلِهِ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجَوِيًّا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَتَضْمِيرُ الْغَائِبَةِ مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ « فَلَسْتُ » الْفَاءُ حَرْفٌ يُدَالُ عَلَى التَّعْلِيلِ ، لَيْسَ : فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٍ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ اسْمُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « لَهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ كَفَّ الْآتِي « بِكَفٍّ » الْبَاءُ حَرْفٌ

أى : وإلا تُطَلِّقُهَا يَعْلُ

وقد لا يكون ذلك بعد « وإلا » فيكون شاذًا ، إلا فى نحو « إن خَيْرَ آخِرٍ » فقياسٌ ، كما مرَّ فى بابهِ ^(١) ، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرطِ بجملتها ، بل بعضها ، وكذلك نحو (وإن أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ^(٢) فَلَيْسَتْأ مما نحن فيه ، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية ، كما مثلت

المسألة الثانية : حذف أداة الشرط وفِعْلِ الشرط

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط ، فالأول نحو « ائْتِنِي أَكْرِمُكَ » تقديره : ائْتِنِي فَإِنْ تَأْتَيْ أَكْرِمُكَ ؛ فَأَكْرِمُكَ

جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وإلا ، الواو عاطفة ، إلا : كلمة مركبة من حرفين ، الأول : إن ، وهو حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، والثانى : لا ، وهو حرف نفي ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، د يعل ، فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، مفرقك ، مفرق : مفعول به ليعل ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، الحسام ، فاعل يعل

الساهر فيه : قوله « وإلا يعل » ، حيث حذف فعل الشرط ؛ لكونه معلوما من سابق الكلام ، ولكون أداة الشرط إن المدغمة فى لا النافية . وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة ، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه . على نحو ما ذكره المؤلف

(١) انظر (ص ٢٢٢) من هذا الكتاب (٢) من سورة التوبة ، من الآية ٦

مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعلُ الطلب المذكور ، هذا هو المذهب الصحيح ^(١) ، والثاني نحو قوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ) ^(٢) أى : تعالوا فإن تأتوا أتل ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا ؛ لأن تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى ، حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل

ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا ، وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطناية - وغليظ أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة - :

(١) الذى ذكره المؤلف - من أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم فى معناه وحده أوفى معناه ولفظه جميعا - هو مذهب الجمهور من العلماء ، وقد حكم المؤلف بأنه هو المذهب الصحيح ، ومقابله ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدى وسيبويه شيخ النحاة وأبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه وأبو على الفارسى الفسوى شيخ ابن جنى ، ومذهب هؤلاء جميعا أن الجازم لهذا المضارع هو نفس الطلب المتقدم عليه ، ومع اتفاقهم على هذا المقدار تجدهم يختلفون فى تعليل المسألة ؛ فأما الخليل وسيبويه فيعللان ذلك بأن الطلب المتقدم إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكون ذلك الطلب قد تضمن معنى حرف الشرط . ونظير ذلك أسماء الشرط كقضى وحيثما ؛ فإنها إنما جزمت الشرط والجواب جميعا لكونها متضمنة معنى حرف الشرط الذى هو إن ، وأما السيرافى والفارسى فيعللان ذلك بأن الطلب إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكونه قد ناب عناب حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به فى نحو قولك « ضربا زيدا » لأنه نائب عناب فعل الأمر وواقع موقعه ، هكذا قالوا ، وكلا التعليلين غير مستقيم ؛ لاجرم كان مذهب الجمهور هو الصحيح

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٥١

١٧٤ - أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيحِ -
وَأَمْسَاكِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ -
وَقَوْلِي كَلِمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي -
لِأَدْفَعِ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتِي وَأَخْجِي بَعْدُ عَنْ عِرْضِي فَتُحْيِيحِي -

١٧٤ - هذه الآيات - كما قال المؤلف - لعمر بن الإطنابة ، والإطنابة : اسم أمه ، وهو عمرو بن زيد مناة . وقد أنشد المؤلف ثالث هذه الآيات في أوضحه (ج ٢ ص ١٧٢) وفي القطر (رقم ١١٧) وسينشد عجز ثالثها مرة أخرى في باب اسم الفعل من هذا الكتاب ، والآيات الأربعة بحملتها رواها ابن عبدربه في العقد الفريد (١ - ١٢٢ اللجنة) وروى ثانيا المبرد في الكامل (١ - ٥٤) وروى الثلاثة الأولى فيه (ج ٢ ص ٢٩٣) وعنده في الموضعين أول الثاني « وإجشامى على المكروه ... »

الاعراب : « أَبَتْ » أبى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لِي » جار ومجرور متعلق بأبى « عِفَّتِي » عفة : فاعل أبى ، وياء المتكلم مضاف إليه « وَأَبَى » الواو عاطفة ، أبى : فعل ماض « بَلَائِي » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « وَأَخَذِي » الواو عاطفة ، أخذ : معطوف على بلأى ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الْحَمْدَ » مفعول به لأخذ « بِالْثَمَنِ » جار ومجرور متعلق بأخذ « الرِّيحِ » صفة للثمن « وَأَمْسَاكِي » الواو عاطفة ، إمساك : معطوف على أخذ : وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضا « عَلَى الْمَكْرُوهِ » جار ومجرور متعلق بإمساك « نَفْسِي » نفس : مفعول به لإمساك ، وياء المتكلم مضاف إليه « وَضَرَبِي » الواو عاطفة ، ضرب : معطوف على أخذ ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « هَامَةَ » مفعول به لضرب ، وهامة مضاف « الْمُشِيحِ » مضاف إليه « الْمُشِيحِ » صفة للبطل « وَقَوْلِي » الواو عاطفة ، قول : معطوف على أخذ ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « كَلِمَا »

فجزم « تحمدى » بعد قوله « مكانك » وهو اسم فعل بمعنى آثبى .
وشرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمراً محبوباً ، كدخول الجنة
والسلامة فى قولك : « لا تكفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ »

ظرف زمان متعلق بقول « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل
ضمير مستتر تقديره هى « وجاشت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة معطوفة على الجملة
السابقة ، وكاتاهما فى محل جر ؛ لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى ، ولكون الثانية
معطوفة على المجرور « مكانك » اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، لاجل له من الإعراب
« تحمدى » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم فى جواب الأمر المدلول عليه
باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة نائب فاعله مبنى على
السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف « تستريحى » فعل مضارع مبنى للعلوم
معطوف على « تحمدى » مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « لأدفع » اللام
لام التعليل ، أدفع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه فى تأويل
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقول « عن مآثر » جار
ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع ، متعلق
بأدفع « صالحات » صفة لماثر ، مجرورة بالكسرة الظاهرة « وأحمى » الواو
عاطفة ، أحمى : فعل مضارع معطوف على أدفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد »
ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بأحمى « عن عرض » جار ومجرور
متعلق بأحمى « صحيح » صفة لعرض

المجاهر فيه : قوله « مكانك تحمدى » حيث جزم تحمدى فى جواب شرط
مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر ، وتقدير الكلام : مكانك إن تثبتى
تحمدى ؛ وليس بين العلماء خلاف فى جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر
إذا لم يكن المضارع مقترنا بالفاء ، كما فى هذا الشاهد ، فافهم ذلك والله ينفعك به

تَسْلَمُ « ؛ فلو كان أمراً مكروها ، كدخول النار وأكل السبع في قولك « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ » و « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا سُكَّاءُ » تعين الرفع ، خلافاً للكسائي ، ولا دليل له في قراءة بعضهم (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(١) لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف ، وسهل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن أن يقدر بدلاً بما قبله ، كما زعم بعضهم ، لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثاني .

* * *

ثم قلت : وَيَجِبُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا نَحْوُ « هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ » أَوْ نِيَّةً نَحْوُ « إِنْ قُمْتَ أَقُومُ » وَمِنْ ثُمَّ امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ « إِنْ تَقُمْ أَقُومُ » ، وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقًا ، أَوْ قَسَمٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ ؛ فَيُجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ لِلْمُؤَخَّرِ

وأقول : حذف الجواب على ثلاثة أوجه :

ممتنع ، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما

وجائز ، وهو ما وجدا فيه ، ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة

مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديرًا

وواجب ، وهو ما كان دليلاً الجملة المذكورة ؛ فالمتقدمة لفظاً كقولهم

« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ »^(٢) والمتقدمة تقديرًا لها صورتان : إحداهما : قولك

(١) من سورة المدثر ، الآية ٦

(٢) اعلم أن النحويين قد اختلفوا في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله :

أهي نفس الجواب أم هي دليل الجواب وليست الجواب بنفسه ؟ فذهب سيبويه

« إن قام زيد أقوم » وقول الشاعر :

وجهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ، ولكنها دليل عليه ، وهذا هو الذى ذهب إليه المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين إلى أن هذه الجملة هي جواب الشرط ، والذى ذهب إليه سيبويه والجمهور أصح دليلا وأقرب مأخذاً ، والدليل على ذلك من وجوه : أولها ، أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية كالمثال الذى ذكره المؤلف ، والجملة الاسمية التى بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جواباً ، وكذلك الجملة الفعلية التى فعلها جامد ، كما لو قلت : عسى أن تنجح إن اجتهدت ، والوجه الثانى : أن الجوازم من العوامل الضعيفة . والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخر عن معموله ، والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب - إذا كان فعلاً مضارعاً - أن يكون مجزوماً ، والعرب تقول نحو قولك « يراك الناس أهلاً للهودة إن صدقت » فلا يجزمون المضارع ، والوجه الرابع : أنهم لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالى الأداة ماضياً لفظاً ومعنى ، كالأمثلة التى سقناها ، أو كان ماضياً معنى فقط . نحو قولك : أنت محبوب إن لم تخن أمانتك ، وهذا هو الموضع الذى يحذف فيه جواب الشرط ، فلما وجدناهم يلتزمون ماضوية فعل الشرط علمنا أنهم يرون الجواب محذوفاً . فإن قلت : هل هناك فرق معنوى بين أن أقول : أنت ظالم إن فعلت ذلك ، وأن أقول : إن فعلت ذلك فأنت ظالم ، كما كان بين الكلامين هذا الفرق الصناعى الذى ذكرته فى مذهب سيبويه والجمهور ؟ فالجواب أن بين الكلامين فرقاً واضحاً ، وتلخيصه أنك إذا قلت « أنت ظالم إن فعلت » ، فبما بنيت كلامك فى أول الأمر على الإخبار بظلم المخاطب قاطعاً به جازماً بثبوته له ، ثم بدا لك أن تعلقه على فعل من الأفعال ، أما إذا قلت « إن فعلت ذلك فأنت ظالم » ، فبما بنيت كلامك من أول الأمر على التردد فى ثبوت الظلم للمخاطبك والشك فيه ، سواء أكان المترجح عندك ثبوته له أم انتفاؤه عنه ، بحسب ما تستعمله من أدوات الشرط ، وهذا الفرق المعنوى يؤيد أن بينهما فرقاً صناعياً ، فافهم ذلك واحرص عليه ، وانظر فى هذا المبحث الكامل للمبرد (١ - ٧٨)

١٧٥ — وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حريمُ

١٧٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ومطلعها :

قِفْ بالديارِ التي لم يَعْقُها القَدَمُ بلى ، وَغَيْرَها الأرواحُ والدِّمَمُ

وبيت الشاهد من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٢٦) وابن عقيل (رقم ٢٣٧) والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٧٩) والمبرد في الكامل (١ - ٧٨)

اللمعة : « خليل ، صاحب خلة - بفتح الحاء - وهي الفقر ، فالخليل هنا الفقير المحتاج » مسألة ، طلب للعطاء « حرم » بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - أي : ممنوع

الاعراب : « إن » حرف شرط جازم ، أتاه ، أتى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر في محل جزم ، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية بأتى ، ويوم مضاف ، و « مسألة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية عامة عمل ليس ، أو مهمة لا عمل لها « غائب » اسم لا ، أو مبتدأ « مالي » مال : فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، أي : ولا أنت حرم ، أو لا زائدة تأكيد النفي وحرم معطوف على غائب

الجاهريين : قوله « يقول » وقد اختلف العلماء فيه ، ولهم في ذلك مذهبان مشهوران :

أحدهما مذهب سيديويه رحمه الله ، ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع المرفوع لبس جواباً للشرط السابق ، ولما كانه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم وإن كان في اللفظ متأخراً فكأنه قال : يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه ، والأصل أقوم إن قام ، ويقول إن أتاه خليل ، والمبرد يرى أنه هو الجواب ، وأن الفاء مقدرة ، وإثنية : أن يتقدم على الشرط قسم نحو « وَاللَّهِ إِنْ جَاءَنِي لِأَكْرَمَنَّهُ » فَإِنْ قَوْلُكَ « لَا كَرَمَنَهُ » جواب القسم ؛ فهو في نية التقديم إلى جانبه ، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ، ويدل ذلك على أن المذكور جواب القسم توكيده في نحو المثال ، ونحو قوله تعالى : (وَأَيْنَ نَصَرُوهُمْ أَمِيَّوْنَ أَنْ الْأَدْبَارَ) ^(١) ورفع في قوله تعالى : (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) ثم أشرت إلى أنه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم - يجب العكس في نحو « إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ تَقُمْ » وأنه إذا تقدم عليها شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط ، تقدم أو تأخر ، نحو « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ » .

وثانیهما مذهب المبرد وأبي زيد والكوفيين . ذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب ، إلا أنه على تقدير الفاء واعلم أن محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضيا ، كما في مثال المؤلف وفي بيت الشاهد ، فأما إذا كان الشرط مضارعا فقد أجمعوا على أنه لا يجوز إلا جزم الجواب ، تقول : إن تذاكر تنجح ، بالجزم في الشرط والجزاء جميعا ، ولا يجوز رفع الجواب إلا في ضرورة شعرية مع القبح ، كالذي رواه سيبويه رحمه الله من قول جرير بن عبد الله البجلي :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وكالذي رواه من قوله :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنِّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَّأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

* * *

ثم قلت : وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ، ونصبه ضعيف ، ورفع تالي الجواب جائز

وأقول : ختمت باب الجوازم بمسألتين : أولاها يجوز فيها ثلاثة أوجه ، والثانية يجوز فيها وجهان ، وكلاهما يكون الفعل فيها واقعا بعد الفاء أو الواو . *

فأما مسألة الثلاثة الأوجه : فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء ، كقوله تعالى : (وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْضَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)^(١) الآية ، قرئ (فَيَغْفِرُ) بالجزم على العطف ، و (فَيَغْفِرُ) بالرفع على الاستئناف ، و (فَيَغْفِرُ) بالنصب بإضمار أن ، وهو ضعيف ، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما

وأما مسألة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء ، كقولك « إِنْ تَأْتَنِي وَتَمْشِ إِلَى أَكْرِمَكَ » فالوجه الجزم ، ويجوز النصب كقوله :

١٧٦ — وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ

[وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤

١٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد

المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٨١) وابن عقيل (رقم ٣٤٠)

... ..

اللغة : « يقترب » يدنو « يخضع » يستكين ويدل « تؤوه » تنزله عندنا
« هضما » ظلما وضياعا لحقوقه

الأعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبتدأ مبني على
السكون في محل رفع « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة
جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منا »
جار ومجرور متعلق بـ « يقترب » ويخضع ، الواو واو المعية ، يخضع : فعل مضارع
منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى من أيضاً « تؤوه » : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم
بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به « ولا » الواو
عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم
وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى من « ظلما » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « أقام »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وما مع ما دخلت عليه
في تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف ، وهذا الظرف منصوب بـ « يخش »
والتقدير : ولا يخش ظلما مدة إقامته « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد
النفي « هضما » معطوف على ظلما

السأله فيه : قوله « ويخضع » حيث جاء منصوباً ، وقد توسط بين الشرط
وجوابه ، ومثله قول زهير ، وقد أنشده سيوريه (ج ١ ص ٤٤٧) :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْأَقِ

ومحل الاستشهاد به قوله « فيثبتيها » فإنه مقترن بالفاء بمد « يقدم رجله »
الذي هو فعل الشرط ، وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابه الذي هو
قوله « يزلق » وقد جاء به منصوباً

* * *

ثم قلت : باب في عمل الفعل - كلُّ الأفعال ترفعُ إمَّا الفاعلَ
أو نائبه أو المشبهة به ، وتنصبُ الأسماء ، إلا المشبهة بالفعل به مطلقاً ،
وإلا الخبرَ والتَّمييزَ والمفعولَ المطلقَ فناصبها الوصفُ والتَّناقصُ والمُبهمُ
المعنى أو النسبة والمتصرفُ التَّامُّ ومصدره ووصفه ، وإلا المفعول به
فإنها بالنسبة إليه سبعة أقسام : ما لا يتعدى إليه أصلاً : كالدَّالِّ على
حدوث ذاتٍ كحدثت ونبت ، أو صفةٍ حسيةٍ كطال وخلق ، أو
عرضٍ كمرض وفرح ، وكالموازنِ لا تفعل كأنكسر ، أو فعلٍ
أو فعلٍ اللذين وصفهما على فعيلٍ في نحو ذلَّ وسين ، وما يتعدى إلى
واحدٍ دائماً بالجارِّ كغضبَ ومر ، أو دائماً بنفسه كأفعالِ الحوامس ،
أو تارة وتارة كشكرَ ونصحَ وقصدَ ، وما يتعدى له بنفسه تارة ولا
يتعدى إليه أخرى كغفرَ وشيخا ، وما يتعدى إلى اثنين : فإمَّا أن
يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى كتنقصَ وزادَ ؛ أو يتعدى
إليهما دائماً ، فإمَّا ثانيهما كمفعولٍ شكرَ كأمرَ وآستغفرَ واختارَ
وصدقَ وزوجَ وكفى وسمى ودعا بمعناه وكالَ ووزنَ ، أو أوَّلها فاعلٌ
في المعنى كأعطى وكسا ، أو أوَّلها وثانيهما مُبتدأٌ وخبرٌ في الأصل ، وهو
أفعالُ القلوب : ظنَّ لا بمعنى اتَّهمَ ، وعلمَ لا بمعنى عرَفَ ، ورأى لا مِن
الرَّأي ، ووجدَ لا بمعنى حَزِنَ أو حَقَّدَ ، وحجَّ لا بمعنى قصدَ ،

وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَخَالَ ، وَجَعَلَ ، وَدَرَى فِي لُغَيْتِهِ ، وَهَبَ وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى
 أَعْلَمَ وَيَلْزَمَانِ الْأَمْرَ ؛ وَأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ : كَجَعَلَ ، وَتَخَذَ ، وَاتَّخَذَ ،
 وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَيجوز إغناء الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصْرِفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً ،
 وَيَجِبُ تَعْلِيلُهَا قَبْلَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ كُنْفٍ بِمَا
 مُطْلَقًا أَوْ بِلَا أَوْ إِنْ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ أَوْ كَعَلَّ أَوْ لَوْ أَوْ إِنْ وَكَمْ
 الْخَبَرِيَّةِ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَمَا ضَمَّنَ مَعْنَاهُمَا
 مِنْ أَنْبَاءٍ وَنَبَأٍ وَأَخْبَرَ وَخَبَرَ وَحَدَّثَ .

وَأُقُولُ : عَقَدْتُ هَذَا الْبَابَ لِبَيَانِ عَمَلِ الْأَفْعَالِ ؛ فَذَكَرْتُ أَنَّ
 الْأَفْعَالَ كَلَامًا - قَاصِرَهَا وَمُتَعَدِّيًا تَامَّهَا وَنَاقِصَهَا - مُشْتَرِكَةٌ فِي أَمْرَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَعْمَلُ الرِّفْعَ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا نَاقِصٌ فَيَرْفَعُ
 الْأِسْمَ ، نَحْوُ « كَانَ زَيْدٌ فَاضِلًا » وَإِمَّا تَامٌّ آتٍ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَيَرْفَعُ
 الْفَاعِلَ نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ » وَإِمَّا تَامٌّ آتٍ عَلَى غَيْرِ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَيَرْفَعُ
 النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ كَمَا
 الثَّانِي : أَنَّهَا تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ غَيْرَ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ : أَحَدُهَا : الْمَشَبَّهُ
 بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَإِنَّمَا تَنْصِبُهُ عِنْدَ الْجُمُورِ الصِّفَاتُ نَحْوُ « حَسَنَ وَجْهَهُ »
 وَالثَّانِي : الْخَبَرُ ، فَإِنَّمَا يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ النَّاقِصُ وَتَصَارِيفُهُ نَحْوُ « كَانَ زَيْدٌ
 قَائِمًا » وَ« يُعْجِبُنِي كَوْنُهُ قَائِمًا » وَلَمْ أَذْكَرْ تَصَارِيفَهُ فِي الْمَقْدَمَةِ لَوْضُوحِ
 ذَلِكَ ، وَالثَّلَاثُ : التَّمْيِيزُ ، فَإِنَّمَا يَنْصِبُهُ الْأِسْمُ الْمُبْهَمُ الْمَعْنَى كَمَا « رَاطِلَ زَيْتًا »

(١) مِنْ سُورَةِ هُودَ ، مِنَ الْآيَةِ ٤٤ ؛

أو الفعل المجهول النسبة كـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » وكذلك تصاريفه : نحو « هُوَ طَيِّبٌ نَفْسًا » والرابع : المفعول المطلق : وإنما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه ، نحو « قُمْ قِيَامًا » و « هُوَ قَائِمٌ قِيَامًا » ويمتنع « مَا أَحْسَنُهُ إِحْسَانًا » و « كُنْتُ قَائِمًا كَوْنًا » ، والخامس : المفعول به ، وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وقد قَسَمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا ، فذكرت أنه سبعة أنواع :

أحدها : ما لا يطلب مفعولا به البتة ، وذكرت له علامات :
إحداها : أن يدلَّ على حدوث ذاتٍ ، كقولك « حَدَّثَ أَمْرٌ »
و « عَرَضَ سَفَرٌ » و « نَبَتَ الزَّرْعُ » و « حَصَلَ الْخِصْبُ » وقوله :
١٧٧ — إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

١٧٧ — هذا البيت من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وكان من المعمرين

الأعراب : وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض اشروطه منصوب بجوابه
« كان الشتاء » فعل تام وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فأذفئوني »
الفاء واقعة في جواب إذا ، أذفئوا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو
الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فإن » الفاء حرف دال على
التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الشيخ » اسم إن « يهرمه » يهرم : فعل
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعول به تقدم
على الفاعل « الشتاء » فاعل يهرم مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « كان الشتاء » فإن هذا الفعل لا يحتاج إلى مفعول به ،
لكونه دالا على مجرد حصول حدث ، أي : إذا حصل الشتاء ، ونحو ذلك

* * *

فإن قلت : فإنك تقول : حدثت لي أمر ، وغرض لي سفر
فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر تقدّم عليه فصار حالا ،
فتعلّقه أولا وآخرأ بمحذوف وهو الكون المطلق ، أو هو متعلق بالفعل
المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام في المفعول به

* * *

الثانية : أن يدل على حدوث صفة حسية ، نحو : طال الليل ، وقصر
النهار ، وخُلِقَ اثْنُوبُ ، ونُظِفَ ، وطَهَرَ ، ونَجَسَ ، واحتُرِزَت بالحسية
من نحو عَلِمَ وفهمَ وفَرِحَ ، ألا ترى أن الأول منها مُتَعَدِّ لاثنين ، والثاني
لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ، تقول : عَلِمْتُ زيدا فاضلا ،
وفهمْتُ المسألة ، وفَرِحْتُ بزيد

الثالثة : أن يكون على وزن فعل - بالضم - كظُرِفَ وشُرِفَ وكُرِمَ
وأوِّمَ ، وأما قولهم : « رَحِبْتُكُمْ الطَّاعَةُ » و « طَلَعَ الْيَمَنَ » فمضمنا معنى
وسِعَ وبلغَ

الرابعة : أن يكون على وزن آنفعل ، نحو آنكسر وأنصرف
والخامسة : أن يدل على عَرْض ، كعرض زيد ، وفَرِحَ ، وأَشِرَ ، ويطر
والسادسة والسابعة : أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما
على فَعِيلٍ ، كذلّ فهو ذليل ، وسَمِنَ فهو سمين ، ويدل على أن ذلّ فعل
بالفتح قولهم يذلّ بالكسر ، وقلت « في نحو ذل » احترازا من نحو بخل
فإنه يتعدى بالجار ، تقول : يبخل بكذا

* * *

والنوع الثاني : يتعدى إلى واحد دائماً بالجار ، كـ « فَضِبْتُ مِنْ زَيْدٍ » و « مَرَزْتُ بِهِ » أو « عَلَيْهِ »

* * *

فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذَلَّ بِالضَرْبِ وَسَمِنَ بِكَذَا قلت : المجروران مفعول لأجله ، لا مفعول به

* * *

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً ، كأفعال الحواس ، نحو « رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ » و « شَمِمْتُ الطَّيْبَ » و « ذُقْتُ الطَّعَامَ » و « سَمِعْتُ الْأَذَانَ » و « لَمَسْتُ الْمَرْأَةَ » وفي التنزيل (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ)^(١) (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ)^(٢) (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ)^(٣) (أَوْ لَا مَسْئَمَ النَّسَاءِ)^(٤)

* * *

الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار ، كشكر ونصح وقصد ، تقول : « شكرته » و « شكرت له » و « نصحته » و « نصحت له » و « قصدت له » و « قصدت إليه » قال الله تعالى : (وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ)^(٥) (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ)^(٦) (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)^(٧)

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٢ (٢) من سورة ق ، من الآية ٤٢

(٣) من سورة الدخان ، من الآية ٥٦ (٤) من سورة النساء ، من الآية ٤٣

(٥) من سورة النحل ، من الآية ١١٤ (٦) من سورة لقمان ، من الآية ١٤

(٧) من سورة الأعراف ، من الآيتين ٧٩ و ٩٣

* * *

الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو فَعَرَ - بالفاء والغين المعجمة - وشَحَا - بالشين المعجمة والحاء المهملة - تقول « فَعَرَ فَاهُ » و « شَحَاهُ » بمعنى فتحه ، و « فَعَرَ فَوْهُ » و « شَحَافَوْهُ » بمعنى انفتح

* * *

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين أحدهما : ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى ، نحو نَقَصَ ، تقول : « نَقَصَ الْمَالُ » و « نَقَصْتُ زَيْدًا دِينَارًا » بالتخفيف فيها قال الله تعالى (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصْكُمْ شَيْئًا)^(١) وأجاز بعضهم كون (شَيْئًا) مفعولا مطلقا ، أى : نقصا ما

الثانى : ما يتعدى إليهما دائما ، وقسمته ثلاثة أقسام : أحدها : ما ثانى مفعوليه كمفعول شكر ، كَأَمَرَ واستغفر ، تقول : « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » و « أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ » وسيأتى شرحهما بعد والثانى : ما أوّل مفعوليه فاعل فى المعنى نحو « كَسَبَتْهُ جُبَّةٌ » و « أُعْطِيَتْهُ دِينَارًا » فإن المفعول الأول لا بس وآخذ ؛ ففيه فاعلية معنوية

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أوّلها وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصل ، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل ، وأفعال التصيير ، وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى : (وَإِنِّي لَأُظْلِكَنَّ يَافِرْعَوْنَ مَثْبُورًا)^(٢) (فَإِن عَلِمْتُمُوهُنَّ

(١) من سورة التوبة ، من الآية ٤ (٢) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٢

مُؤْمِنَاتٍ) ^(١) (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) ^(٢) (لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَكُمْ) ^(٣)
(وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) ^(٤) أى : اعتقدوهم ،
وقول الشاعر :

١٧٨ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثَقَّةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

(١) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٠ (٢) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠
(٣) من سورة النور ، من الآية ١١ (٤) من سورة الزخرف ، من الآية ١٩
١٧٨ — نسب صاحب المحكم هذا البيت إلى رجل سماه أبا شنبيل الأعرابي ،
ونسبه ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٦)
والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٢)

اللفظة : « أَلَمْتُ » نزلت « ملهات » جمع مله ، وهى النازلة من نوازل الدهر
المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى الشدائد ، ولكنى
علمت أنه مذق الوداد ؛ فقد طرحت بى طوايح الدهر فألفيته بعيداً عني غير
أأخذ بناصري .

الاعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل مضارع ناقص ، وضمير
المتكلم اسمه « أحجو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ،
والجمله فى محل نصب خبر كان « أبا » مفعول أول لأحجو ، وهو مضاف ،
و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان لأحجو ، ويروى بالتنوين فهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالالف نيابة عن
الفتحة « ثقة » من روى أخا بالتنوين نصبه على أنه صفة له ، ومن روى أخا بغير
تنوين خفض ثقة بإضافة أخا إليه « حتى » حرف غاية وجر « أَلَمْتُ » ألم : فعل
ماض ، والتاء علامة التأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان
منصوب على الظرفية ، وعامله ألم « ملهات » فاعل ألم ، وألم مع ما بعده فى تأويل
مصدر بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحجو
(٢٨ — شذور الذهب)

وقول الآخر :

— ١٧٩ — * زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حجا بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » والآخر « أخا ثقة » ، واعلم أن العيني رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجة » يحجو ، ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ، ومنهم المؤلف رحمه الله

١٧٩ — هذا صدر بيت من كلام أبي أمية الخنفي ، واسم أبي أمية أوس ، وعجز البيت قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا *

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) والأشمنوني (رقم ٣١٩)

الإعراب : « زعمتني » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « شيخا » مفعول ثانٍ لزعم ، ولست ، الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناسخ ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره ، في محل نصب حال ، إنما ، أداة حصر ، الشيخ ، مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، « ديبا » مفعول مطلق

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخا » حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، والثاني قوله شيخا ، وهو ظاهر من الإعراب

والأكثر تعدى زعم إلى أن أو أن وصلتها ، نحو (زعم الذين
كفروا أن أن يبعثوا) ^(١) وقوله :

— ١٨٠ — * وقد زعمت أنى تغيرت بعدها *

(١) من سورة التغابن ، من الآية ٧

١٨٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر
كثير عزة ، وعجزه قوله :

* ومن ذا الذى ياعز لا يتغير *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٦) ، والأشمونى (رقم ٣٢٠) ،

الاعراب : و قد ، حرف تحقيق وزعمت ، فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره ، هى والتاء للتأنيث ، أنى ، أن : حرف توكيد ونصب ، وياء
المتكلم اسمه ، تغيرت ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمه
وخبره سد مسد مفعولى زعم ، بعدها ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية
متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن ، الواو للاستئناف ، من : اسم
استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ذا ، اسم إشارة خبر المبتدأ مبنى
على السكون فى محل رفع ، الذى ، اسم موصول بدل من اسم الإشارة مبنى على
السكون فى محل رفع ، يا ، حرف نداء ، عز ، منادى مبنى على الضم الملفوظ به
— أو الذى على الحرف المحذوف للترخيم — فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها
معتزلة بين الاسم الموصول وصلته « لا ، حرف نفي ، يتغير ، فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن ،
وتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن المصدرية المؤكدة

واعلم أن تعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة أن أو أن كثير جداً ، والشواهد
عليه أكثر من أن يضبطها الحصر ، ومنها بيت الشاهد هذا ، وقول عبيد الله

وقال :

١٨١ — دَرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَاعُرُو فَاغْتَبِطْ

فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَاجِرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ . رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبُّمَا كَذَبَ الزُّعْمُ

وقد اختلف العلماء في تعدى « زعم » إلى مفعوليه بخير أن أو أن ؛ فزعم الأزهري أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد عليه تؤيد صحة جوازه من غير ضرورة ، ومن شواهد البيت السابق . ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعُدَاكَ بِالْجَهْلِ

نعم إلاكثر في هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن أو أن المصدريتين . ولكن تعديه إليهما بدونهما لا يصل إلى درجة الضرورة .

١٨١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من

شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والاشموني (رقم ٢٢٣)

اللغة : « دريت » بالبناء للجهول — من « درى » إذا علم « اغتبط » أمر

من الاغتباط ، وأراد به السرور

الله عراب : « دريت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ،

وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » مضاف إليه « يا » حرف

نداء « عرو » منادى مبنى على النظم المذكور أو على ضم الحرف المحذوف

للترخيم في محل نصب « فَاغْتَبِطْ » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله

ضمير مستتر فيه « فَإِنْ » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب

« اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن

والأكثر في دري أن تتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : « دَرَيْتُ بِكَذَا » قال الله تعالى : (وَلَا أَذْرَاكُمْ بِهِ) (١) وإنما تعدت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل ، وقوله :

١٨٢ — قُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » حيث استعمل فيه دري بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائباً عن الفاعل ، وثانيهما قوله « الوفي » وقد ظهر هذا من الإعراب

(١) من سورة يونس ، من الآية ١٦ ؛

١٨٢ — هذا الشاهد من كلام ابن همام السلولى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٤) وابن عقيل (رقم ١٢٧) والأشمونى (رقم ٣٢٤)

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون الوقاية ، والياء مفعول به « أبا » منادى بحرف نداء محذوف « مالك » مضاف إليه « وإلا » الواو للاستئناف ، إن : شرطية جازمة ، لا : نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره وإلا تجرنى « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون الوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « هالكاً » صفة لقوله امرأ .

الشاهد فيه : قوله « فهبنى امرأ » حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله امرأ .
وهنا أمران يجب أن تعلمهما :

الأول : أن « هب » الذى يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف ، فلم يجر منه ماض ولا مضارع ، فأما قولك : وهب يهب فن الهبة ،

أى : آَعْتَقِدْنِى ، وقوله :

— ١٨٣ — * تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

ومنه قوله تعالى : (الحمد لله الذى وهب لى على الكبر إسماعيل وإسحاق) من سورة إبراهيم ، من الآية ٢٩ ، وقوله جل شأنه : * (يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور) من سورة الشورى ، من الآية ٤٩ ، وأما وهب فى نحو قولهم : وهبنى الله فداك ، فبمعنى جعلنى الله فداك

والثانى : أن الأكثر تعدى «هب» إلى مفعولىه صراحة كما فى بيت الشاهد ، وقد يدخل على أن المؤكدة المصدرية ، واختلف العلماء فى ذلك : فذهب الجرمى وابن سيده والجوهري والحريري إلى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب» أن أبانا كان حماراً ، ومن شواهد تعديه لاثنين صريحين قول عقيبة بن هبيرة الأسدى :

فَهَبَّهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدَ

وجاء عليه قول الشاعر :

هَبُونِى أَغْضُ إِذَا مَا بَدَتْ وَأَمْنَعُ طَرْفِى فَلَا أَنْظُرُ

١٨٣ — هذا صدر بيت لزياد بن يسار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابعة الذينانى يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ، ومضى النابعة لطيته ، وفيه يقول كلبه منها البيت المستشهد بصدوره ، وعجز البيت قوله :

* فَبَالِغٌ بُلُطْفٍ فِى التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٦٩) وابن عقيل (رقم ١٢١) والأشمونى (رقم ٣٢٥)

الاهراب : «تعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره

والأكثر في تعلم أن يتعدى إلى أن وصلتها ، كقوله :

— ١٨٤ — * تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ مُدْرِكِي *

أنت « شفاء » مفعول أول « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان ، وقهر مضاف وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وضمير الفائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فيبالغ » الفاء حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر نفية وجوبا تقديره أنت « بلطف » في التحيل ، جاران ومجروران يتعلق كل منهما ببالغ « والمكر » معطوف على التحيل

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم « ومعناه اعلم » ، وقد نصب به مفعولين : أولهما قوله « شفاء النفس » وثانيهما قوله « قهر عدوها » ، وقد وضح ذلك من إعراب البيت

١٨٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأُخْدِ بِالْهَيْدِ *

وهذا بيت من قصيدة طرية لأنس بن زعيم الدليل ، يقولها بعد فتح مكة ، معذراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم بما كان عمرو بن سالم الخزاعي يقوله فيه وفي أصحابه ، وأولها قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدِي مَعْدُؤَ بَأْمِرِهِ بَلِ اللَّهُ يَهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدُ
يَوْمًا حَمَلْتَ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرَ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ
وانظرها في سيرة ابن هشام (٤ - ٤٦)

الوعيد : « تعلم » ، فعل أمر بمعنى اعلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رسول » منادى بحرف نداء محذوف « الله » مضاف إليه « أنك » ، لأن : حرف تأكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « مدركي » خبر أن ، وباء تلمتكم مضاف إليه ، وأن مع اسمه وخبره في محل نصب سد مسد مفعولي تعلم

وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) (١) .
 (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) (٢) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا
 تَحْسَدًا) (٣) (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَؤُجٌ فِي بَعْضٍ) (٤)
 واحترزت من ظن بمعنى أنهم فإنها تتعدى لواحد نحو قولك :
 « حُدِمَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : (وما هو على الغيب

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركي » حيث استعمل تعلم الذي بمعنى اعلم ،
 ونصب به مفعولين بواسطة أن المؤكدة المصدرية ، وهذا هو الأكثر في
 تعدى هذا الفعل ، ومن شواهد المسألة قول معديكرب بن الحارث بن عمرو
 ابن حجر آكل المرار :

تَعْلَمُ أَنَّ زَيْدَ النَّبِيِّ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الشُّكْلَابِ
 وقول النابغة الذبياني يرد على زياد بن يسار صاحب البيت السابق (رقم ١٨٣) :
 وينكر عليه تطيره :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الشُّبُورُ
 وقول أنس بن زعيم صاحب بيت الشاهد من نفس الكلمة التي منها الشاهد :
 تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ حَرَمٍ مُتَوِّمِينَ وَمُنْجِدٍ
 ويتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من الثقلية أيضاً كقول
 الحارث بن ولة :

* فَتَعْلَمِي أَنَّ قَدْ كَفَيْتُ بِكُمْ *

- (١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٣ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٥
 (٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٩ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٩٩

بُظُنِّينِ) ^(١) أى : ماهو بمتَّهم على الغيب ، وأما من قرأ بالضاد فمعناه ماهو ببخيل ، وكذلك علم بمعنى عرف ، نحو : (واللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْهُ يُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) ^(٢) ورأى من الرأى ، كقولك : « رأى أبو حنيفة رجل كذا ، أو حرمة » وسحجا بمعنى قصد ، نحو « تحجوت بيت الله » ومن وجد بمعنى حزن أو حقد . فإنيهما لا يتعديان بأنفسهما ، بل تقول : « وجدتُ على البيت » و « حقدتُ على المسير » .

* * *

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات : الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق . فأما الإعمال فهو نصبها المفعولين ، وهو واجب إذا تقدمت عليها ولم يأت بعدها مُعلق ، نحو « ظننتُ زيدا عالماً » ، وجاز إذا توسَّطت بينهما نحو « زيدا ظننتُ عالماً » أو تأخرت عنها نحو « زيدا عالماً ظننتُ » .

وأما الإلغاء فهو إبطال عماها إذا توسَّطت أو تأخرت ، فتقول « زيدا ظننتُ عالماً » و « زيدا عالماً ظننتُ » والإلغاء مع التأخر أحسن من الإعمال ، والإعمال مع التوسُّط أحسن من الإلغاء ، وقيل : هما سيَّان . وأما التعليق فهو إبطال عماها في اللفظ دون التقدير ؛ لا اعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها ، وهو واحد من أمور عشرة : أحدها : لام الابتداء ، نحو « حَاتِ لَزَيْدٍ فَاضِلٌ » وقوله تعالى :

(١) من سورة التكوين ، الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٧٨

﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ (١)
 الثانى : لام جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ لَيُقُومَنَّ زَيْدٌ » أى : علمت
 بالله ليقوم من زيد ، وقوله :

١٨٥ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي . إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٢

١٨٥ — هذا البيت من كلام لبید بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد
 المؤلف فى أوضحه (رقم ١٨٧) وفى القطر (رقم ٧٣) وأنشده الأشموني
 فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦)

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت »
 فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع مبنى
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من
 الإعراب « منيتى » فاعل تأتي ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل
 وفاعله لا محل لها جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن
 « لا » نافية « تطيش » فعل مضارع « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، والضمير
 العائد إلى المنايا مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن

المأخوذ من قوله : « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه
 أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو علمت ، قبل لام جواب القسم ؛
 فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب
 هذا الفعل مفعوليه ، فكان يقول : علمت منيتى آتية ، مثلاً ، ولكن وجود
 اللام منع من وجود هذا النصب فى اللفظ ، وهو موجود فى التقدير ، فهذه الجملة
 لا محل لها باعتبار كونها جواباً للقسم ، ولها محل نصب باعتبار كونها فى مقام
 مفعولى علمت ، وهكذا حكم الفعل المعلق عن العمل فى اللفظ : يكون محل
 ما بعده نصبا باعتبار كونه واقعاً موقع مفعوليه ، وسيأتى بيان الدليل على ذلك
 فى شرح الشاهد الآتى من كلام كثير بن عبد الرحمن فانتظره

الثالث : الاستفهام ، سواء كان بالحرف كقولك : « عَلِمْتُ أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو » وقوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(١) أو بالاسم : سواء كان الاسم مبتدأ نحو (لِنَعْلَمَ أَى الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى)^(٢) (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا)^(٣) أو خبراً نحو « عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ » أو مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أو الخبر نحو « عَلِمْتُ صَبِيحَةَ أَى يَوْمٍ سَفَرُكَ » أو فضلة نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٤) ف (أَى) منصوبٌ على المصدر بما بعده ، وتقديره ينقلبون أَىُّ انقلابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأنَّ الاستفهام له الصَّدر فلا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى « استفهام »

الرابع : « ما » النافية ، نحو « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وقوله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)^(٥)

الخامس : « لا » النافية فى جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو »

السادس : « إِنْ » النافية فى جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » بمعنى ما زيد قائم

السابع : « لَعَلَّ » نحو (وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ)^(٦) ذكره

(١) من سورة الأنبياء ، الآية ١٠٩ (٢) من سورة الكهف ، من الآية ١٢

(٣) من سورة طه ، من الآية ٧١ (٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧

(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٦٥ (٦) من سورة الأنبياء ، من الآية ١١١

أبو علي في التذكرة .

الثامن : « لو » الشرطية ، كقول الشاعر :

١٨٦ — وقد علم الأقبام لو أن حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر

التاسع : « إن » التي في خبرها اللام ، نحو « علمت إن زيدا قائم »

ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إن ،

إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز « علمت إن زيدا قائم »

بالكسر مع عدم اللام ، وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إن

١٨٦ — هذا البيت من كلام حاتم الطائي الجواد المشهور ، من قصيدة له .

يعتب فيها على امرأته ماوية ، وكانت ماوية تأمره بالإمساك وكف يده عن

العطاء ، وانظر ديوانه المطبوع في أوربا (ص ٣٩ - ٤٠) وهو من شواهد

الأشمونى (رقم ٣٣٧)

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « علم الأقبام » فعل وفاعل « لو »

حرف تعليق يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط « أن » حرف توكيد ونصب

« حاتماً » اسم « أن » « أراد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو

يعود إلى حاتم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه

في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت

كون حاتم أراد - إلخ « ثراء » مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه « كان »

فعل ماض ناقص له جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « وفر » اسم كان ،

وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو

المأخوذ فيه : قوله « علم الأقبام لو ... إلخ » حيث وقع الفعل الذى من

شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم ، قبل « لو » فعلاقته عن العمل فى لفظ الجملة .

على نحو ماقررناه فى الشاهد السابق

العاشر : « كم » الخبرية ، نص على ذلك بعضهم ، وحمل عليه قوله تعالى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ)^(١) وقدّر « كم » خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سادة مسد مفعولى يروا ، و « أنهم » بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ، لكن لا يتعين خبرية « كم » ، بل يجوز أن تكون استفهامية ، ويؤيده قراءة ابن مسعود (مَنْ أَهْلَكْنَا) وجوز الفراء انتصاب « كم » يروا وهو سهو : سواء قدرت خبرية أو استفهامية^(٢) وقال سيدييه « أن » ومعمولها بدل من « كم » وهذا مُشْكَل ؛ لأنه إن قدر « كم » معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صدريتها ، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلط أهلكنا على أنهم ، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها ؛ فإن يروا مسلطة في المعنى على أن وصلتها ... ؛ فهذه جملة الملاحظات

والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق ، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب ، قال كثير :
 ١٨٧ — وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
 ولا موجعات القلب حتى تولت

(١) سورة يس ، الآية ٣١

(٢) لأن كم ، تستوجب الصدارة ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ، خبرية كانت أو استفهامية

١٨٧ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ،

يروي بنصب « مَوْجَعَاتٍ » بالكسر عطفاً على محل قوله « ما البكا »
ومن ثم سمي ذلك تعليقاً ؛ لأن العامل مُلغى في اللفظ ، وعاملٌ في المحل ؛
فهو عامل لا عامل ؛ فسمى معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُرَوِّجَةٌ
ولا مُطَلَّقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع
هذا اللقب لهذا المعنى

فهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٨٨) وفي القطر (رقم ٧٤)
وأنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨)

الإعراب : « ما » نافية ، كنت ، فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه -
« أدري » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في -
محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب بأدري « عزة » مضاف إليه -
« ما » اسم استفهام مبتدأ ، البكا ، خبر المبتدأ ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة -
لتأكيد النفي ، موجعات ، معطوف على محل جملة « ما البكا » منصوب بالكسرة -
نيابة عن الفتحة ، وموجعات مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « حتى » حرف
غاية وجر « تولت » فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر
فيه ، وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى

الشاعر فيه : قوله « أدري ما البكا ولا موجعات » فإن أدري فعل مضارع
من شأنه أن ينصب مفعولين أصليهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكا » جملة من
مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن
لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله -
لأنه ملازم للتصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ،
وعمل في محلهما ، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه دُخِلَ عليهما قوله « موجعات » -
بالنصب ، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه ، وليس في هذا
ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح ، فافهم

* * *

ولنشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الأفعال التي تتعدى إلى المفعولين .
أولها مُسَرَّح دائماً ، أى : مُطْلَق من قيد حرف الجر ، والثانى : تارة مُسَرَّح
منه وتارة مقيد به ، وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال :

أحدها : « أَمَرَ » قال الله تعالى : (أَمَّا أَمْرُونَ النَّاسِ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ
أَنْفُسَكُمْ)^(١) وقال الشاعر

١٨٨ — أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

فجمع بين اللغتين

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤٤

١٨٨ — هذا البيت قد نسبته قوم إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، وهو
من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغنى اللبيب فى « فصل عقده
للتدريب فى ما » (٢ - ١٣) ومن شواهد المبرد فى الكامل (١ - ٢١) ونسبه
إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

اللغة : « نشب » النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد
بالمال الذى ذكره قبل ذلك الإبل خاصة : لأنها غالب أموال العرب

الأعراب : « أَمَرْتُكَ » فعل وفاعل ومفعول به أول « الخير » مفعول ثانٍ ،
وستعرف كلاماً فيه « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لافعل ، مبنى على السكون فى محل نصب
« أَمَرْتُ » أمر : فعل ماضٍ مبنى للجمهور ، وتاء المخاطب نائب فاعل « به » جار
ومجرور متعلق بأمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله لاجل لها صلة الموصول وقوله
الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تركتك » فعل وفاعل ومفعول

الثانى : « أَسْتَغْفِرُ » قال الشاعر :

١٨٩ — أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطِيئِ

ذَنْبِي وَكُلِّ امْرِئٍ لَا شَكَّ مُؤْتَزَّرٌ

أول « ذا » مفعول ثان لترك ، و « ذا مضاف ، و « مال » مضاف إليه ، و « ذا »
الواو عاطفة ، ذا : معطوف على ذا السابق ، و « هر مضاف ، و « نسب »
مضاف إليه

المشاهير : قوله « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » وقوله « أَمَرْتُ بِهِ » فإن العبارة
الاولى قد تعدى فيها الفعل الذى هو أمر إلى مفعولين بنفسه ، وفى العبارة الثانية
قد تعدى إلى الاول بنفسه ، وهو النائب عن الفاعل ، وإلى الثانى بحرف الجر ،
والذى فى كلام سيديويه والأعلم رحمهما الله يدل على أنهما يعتبران الأصل فى هذا
الفعل أنه يتعدى إلى ثانى معموليه بحرف الجر ، ثم قد يحذف حرف الجر فيصلى
الفعل إليه بنفسه ، فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الخافض ، وأنه
يقتصر فيه على المسموع ، قال الأعلم : « أراد الشاعر أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ » فحذف
ووصل الفعل ونصب ؛ وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن
وما عملت فيه فى موضعه ، وأن : يحذف معها حرف الجر كثيراً ، تقول : أَمَرْتُكَ
أَنْ تَفْعَلَ ، تريد أَمَرْتُكَ بِأَنْ تَفْعَلَ ، فإن قلت : أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ ، لم يجوز أن تقول :
أَمَرْتُكَ زَيْدًا ؛ لما بينت لك ، اه

١٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو فيما يظهر لى من

عمل من لا يحتج بقوله

الأعراب : « أَسْتَغْفِرُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
« أَنَا » الله ، منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الاول « مِنْ عَمْدِي » جار ومجرور
متعلق بـ « أَسْتَغْفِرُ » ، وهو المفعول الثانى ، وعمد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه
« وَمِنْ خَطِيئِ » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور

وقال الآخر :

١٩٠ — اَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

السابق ، وخطأ مضاف والياء التي هي ضمير المتكلم مضاف إليه « ذنبي ، ذنب : بدل من عمد ، وياء المتكلم مضاف إليه « وكل ، الواو واو الحال ، كل : مبتدأ « امرئ » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « شك » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، والتقدير : لاشك موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « مؤنزر » خبر المبتدأ

المأخوذ فيه : قوله « أستغفر الله من عمدي » حيث عدى الفعل - الذي هو أستغفر - إلى مفعولين ، وعداه إلى الأول الذي هو لفظ الجلالة بنفسه ، وعداه إلى الثاني بحرف الجر . لكن المؤلف نفسه قد ذكر في منى اللبيب أن الحق أن هذا الفعل ينصب المفعولين بنفسه دائماً ؛ لأن الفعل الثلاثي المجرد - وهو غفر - ينصب مفعولا ، والسين والتاء الدالان على الطلب يزيدانه مفعولا ، وقال : « وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمن معنى أتوب إليه منه » اهـ ، فاعرف ذلك وقسه بما ذكره ههنا .

١٩٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٤٠٥) والمؤلف في أوضح المسالك في باب التمييز ، وكذلك أنشده ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٥٣٠ بتحقيقنا) .

الأعراب : « أستغفر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « ذنبا » مفعول ثان « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « محصيه » خبر ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد (٢٩ — شذور الذهب)

الثالث : « اختار » ، قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) ^(١) وقال الشاعر :

١٩١ — وَقَالُوا زَاتٌ فَاخْتَرُ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَ
فَقُلْتُ الْبُكَ أَشْنَى إِذْنُ لَغَلِيلِي

إلى ذنب مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وجمة ليس واسمه وخبره في محل نصب صفة لقوله ذنباً « رب » صفة لله « العباد » مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب صفة لله « والعمل » معطوف على الوجه

الساهر فيه : قوله « أستغفر الله ذنباً » حيث نصب بأستغفر مفعولين ، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر ؛ على ماوضح لك من الإعراب (١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥

١٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا حَيِّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِي وَأَذْنُ أَصْحَابِي غَدَاً يَقُولِ

الإعراب : « قالوا » فعل وفاعل « نأت » نأى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « فاختر » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف « من الصبر » جار ومجرور متعلق باختر ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكا واحداً ، أو فاختر مايرحك منهما ، ونحو ذلك « فقلت » الفاء حرف عطف ، وقلت : فعل وفاعل « البكا » مبتدأ « أشنى » خبر المبتدأ « إذن » حرف جواب وجزاء لا عمل له « لغليلي » الجار والمجرور متعلق بأشنى ، وغليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

أى : اختر من الصبر والبكا أحدهما

الرابع « كَنَى » بتخفيف النون ، تقول : « كَنَيْتُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ »

و « بَابِي عَبْدِ اللَّهِ » ويقال أيضاً « كَنَوْتُهُ » قال :

١٩٢ — هِيَ الْخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطَّلَاً كَمَا الذَّنْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله « فاخر من الصبر والبكا » حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله اختر ، إلى مفعولين : أحدهما محذوف يصل إليه الفعل بنفسه ، وثانيهما مذكور ، وقد وصل الفعل إليه بحرف الجر ؛ وذلك قوله « من الصبر والبكا » .

١٩٢ — هذا البيت من كلام عبيد بن الأبرص ، وهو بيت مفرد ، قاله للنعمان بن المنذر حينما قدم عليه فى يوم بؤسه ، وكان للنعمان يومان : يوم نعيم يعطى فيه كل من قدم عليه ، ويوم بؤس يقتل فيه كل وافد إليه ، واعلم أن أصل الرواية فى هذا البيت هكذا :

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَاً كَمَا الذَّنْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ

وهو على ذلك تحتل الوزن ، وقد قالوا : إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه فصار صدره * هى الخمر يكنونها بالطلاء * وقد أصلحه الجواليقي فى شرح أدب الكاتب فجعله * هى الخمر وتكنى الطلاء * وأصلحه بعض الناس فجعله * هى الخمر تكنى بأم الطلاء * ووقع فى المزهرة (١ / ٥٠٨) تصحيحه هكذا * هى الخمر حقاً وتكنى الطلاء * ووقع فى اللسان (ط ل ا) تصحيحه كتصحيح الخليل هكذا * هى الخمر يكنونها بالطلاء .. وفيه أيضاً (ج ع د) تصحيحه هكذا * وقالوا هى الخمر تكنى الطلاء . والذى فى إنشاد المؤلف إصلاح آخر للبيت قريب من الذى وقع فى المزهرة ، ولنا كلام فى هذا الإصلاح ذكرناه فى شرحنا على أدب الكاتب (ص ١٧٦) فارجع إليه هناك إن شئت .

وقال :

— ١٩٣ — * وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانٍ *

الإعراب : « هي » ضمير منفصل مبتدأ « الخمر » خبر المبتدأ « لاشك » لا : نافية للجنس ، شك : اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاشك موجود ، وجمة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الموصوف الذي هو الخمر وصفته التي هي جمة تكنى ومفعوليه « تكنى » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي « الطلا » مفعول ثان ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، وجمة الفعل ومفعوليه في محل رفع صفة للخمر « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : كافة « الذئب » مبتدأ ، يكنى » فعل مضارع مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الذئب هو نائب الفاعل وهو المفعول الأول « أبا » مفعول ثان ، وهو مضاف « جعدة » مضاف إليه ، وجمة يكنى ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الذئب .

الشاهد فيه : قوله « تكنى الطلا » وقوله « يكنى أبا جعدة » حيث عدى الفعل في الموضعين - الذي هو قوله يكنى - إلى مفعولين من غير أن يوسط بينهما وبين أحدهما حرف الجر ، وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر في كل منهما الواقع نائب فاعل ، وثانيهما هو الاسم الظاهر الواقع بعد كل منهما ، وهذا ظاهر من الإعراب .

١٩٣ - لم أجد أحداً ذكر لهذا الشاهد تكملة أو نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « كتمانها » كتمان : مبتدأ ، وضمير الغائبة مضاف إليه « تكنى » فعل مضارع مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر تقديره هي نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « بأم » جار ومجرور متعلق بتكنى ، وهو المفعول الثاني ، وأم

الخامس : « سَمِيَّ » تقول « سَمِيَّتُهُ زَيْدًا » و « سَمِيَّتُهُ بَزِيدٌ » ؛ قال :
١٩٤ — وَسَمِيَّتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ قَضَاءُ اللَّهِ فِي النَّاسِ مِنْ بُدٍّ

مضاف ، و « فلان » مضاف إليه ، و جملة تكنى و مفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تكنى بأَم فلان » حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله تكنى ، إلى مفعولين : أحدهما وصل إليه بنفسه ، وهو الضمير المستتر الذى هو نائب الفاعل ، و ثانيهما وصل إليه بحرف الجر ، و مثل هذا الشاهد قول الراجز :

* رَاهِبَةٌ تُكْنِي بِأَمِّ الْخَيْرِ *

١٩٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللفظة : « ليحيا » أراد لتطول به الحياة ، لأمر قضاء الله ، أراد به الموت .
و أصل هذا البيت من قولهم : لكل مسمى من اسمه نصيب . يريد أنه سماه يحيى ليكون له من اسمه نصيب فيطول به العمر ، و لكن الموت عاجله .

الاعراب : « سميته » فعل و فاعل و مفعول أول « يحيى » مفعول ثان ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليحيا » اللام لام التعليل ، يحيى : فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن المضمره جوازاً بعد لام التعليل ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي و جزم و قاب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، و علامة جزمه السكون ، لأمر ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه « قضاء الله » قضى : فعل ماض ، و ضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به ، و انفتك الجلالة فاعل ، و الجملة من الفعل و فاعله و مفعوله في محل جر صفة لأمر « من » حرف جر زائد « بد » اسم يكن مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهد فيه : قوله « سميته يحيى » حيث عدى الفعل - الذى هو سمي - إلى مفعولين صراحة : أولهما هو الضمير المتصل ، و ثانيهما قوله يحيى ، وهو علم

السادس : « دَعَا » بمعنى سَمَّى ، تقول : « دَعَوْتُهُ بِزَيْدٍ » وقال الشاعر :

١٩٥ — دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ

أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ

السابع : « صَدَقَ » بتخفيف الدال - نحو (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ

وَعْدَهُ) ^(١) (ثُمَّ صَدَقْنَاَهُمُ الْوَعْدَ) ^(٢) وتقول : صَدَقْتُهُ فِي الْوَعْدِ

١٩٥ — هذا البيت من كلام عبد الرحمن بن الحكم ، من كلمة يشيب فيها

بامرأة أخيه مروان بن الحكم

الإعراب : « دَعَتْنِي » دعا : فعل ماضٍ ، والتاء علامة التانيث ، والنون

للوفاية ، والياء مفعول أول « أَخَاهَا » أخا : مفعول ثانٍ ، وضمير الغائبة العائد إلى

أم عمرو مضاف إليه « أُم » فاعل دعا ، وهو مضاف ، و « عَمْرٍو » مضاف إليه

« وَلَمْ » الواو واو الحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أَكُنْ » فعل مضارع

مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا

« أَخَاهَا » أخا : خبر أكن ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أكن واسمه وخبره في

محل نصب حال « وَلَمْ » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أَرْضَعْ » فعل

مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنا « بِلْبَانِ » جار ومجرور متعلق بأرضع ، وجملة أرضع وفاعله في محل

نصب بالعطف على جملة الحال السابقة

الشاهد فيه : قوله « دَعَتْنِي أَخَاهَا » حيث عدى الفعل - الذي هو دعا -

إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه وبين أحدهما ، فأما أول المفعولين

فهو ياء المتكلم ، وأما الثاني فهو قوله « أَخَاهَا » ، وذلك ظاهر من الإعراب

بأدنى تأمل

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥٢ (٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ٩

الثامن : « زَوَّجَ » تقول : « زَوَّجْتُهُ هَنداً ، وَبِهَنْدٍ » قال الله تعالى :
(زَوَّجْنَاكُمَا)^(١) وقال : (وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ)^(٢)

التاسع والعاشر : « كَالَ ، وَوزَنَ » تقول : « كَلْتُ لَزَيْدٍ طَعَامَهُ »
و « كَلْتُ زَيْدًا طَعَامَهُ » و « وَزَنْتُ لَزَيْدٍ مَالَهُ » و « وَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ »
قال الله تعالى : (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)^(٣) والمفعول الأول
فيهما محذوف .

* * *

السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة :
أحدها : « أَعْلَمَ » المنقولة بالهمزة من « عَلِمَ » المتعدية لاثنين ،
تقول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا »

الثاني : « أَرَى » المنقولة بالهمزة من « رَأَى » المتعدية لاثنين ، نحو
« أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا » [بمعنى أَعْلَمْتُهُ] قال الله تعالى : (كَذَلِكَ
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(٤) فاهباء والميم مفعول أول ،
و (أَعْمَالَهُمْ) مفعول ثان ، و (حَسَرَاتٍ) مفعول ثالث

والبواقى ما ضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين : من « أَنْبَأَ » و « نَبَأَ »
و « أَخْبَرَ » و « خَبَرَ » و « حَدَّثَ » ؛ تقول : « أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا
فاضِلًا » بمعنى أعلمته ، وكذلك تفعل فى البواقى

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين : إلى الأول بنفسها ، وإلى

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧ (٢) من سورة الدخان ، من الآية ٥٤

(٣) من سورة المطففين ، الآية ٣ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٧

الثاني بالباء أو عن ، نحو (أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)^(١)
 (نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ)^(٢) (وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ)^(٣) وقد يُحذف
 الحرف نحو (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا)^(٤)

* * *

ثم قلت : ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن ، ولا غير الأول
 باب أعلم وأرى ، إلا لدلائل ، وبنو سليم يجيزون إجراء القول مجرى
 الظن ، وغيرهم يخصه بصيغة « تقول » بعد استيفاء متصل ، أو منفصل
 بظرف أو مفعول أو مجرور

وأقول : ذكرت في هذا الموضع مسألتين مُتممتين لهذا الباب :
 إحداها : أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل ، ويمتنع ذلك
 لغير دليل ، مثال حذفها للدليل قوله تعالى : (أَيْنَ شَرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ
 تَزْعُمُونَ)^(٥) أي : تزعمونهم شركاء ؛ كذا قدرُوا ، والأحسن عندي
 أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أن وصلتها ساذة مسدّها ؛ بدليل ظهور
 ذلك في قوله تعالى : (وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم
 شركاء)^(٥) ومثال حذف أحدها للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى :

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٣٣ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣

(٣) من سورة الحجر ، من الآية ٥١ (٤) من سورة التحريم ، من الآية ٣

(٥) من سورة القصص ، من الآيتين ٦٢ و ٧٤

(٦) من سورة الأنعام ، من الآية ٩٤ - وقد تلا المؤلف هذه الآية للاحتجاج
 على النحاة الذين قدرُوا المحذوف في قوله تعالى : (أَيْنَ شَرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ

(ولا يُحَسِّنُ الَّذِينَ يَبَخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) (١)
 أى بخلمهم هو خيراً لهم ، فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول
 الثانى ، وقال عنتره :

١٩٦ — وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ مَنِ بَمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكَرَّمِ

تزعمون) بقولهم : تزعمونهم شركاء ، وتلخيص احتجاجه عليهم أن تقديره خير
 من تقديرهم لوجهين : الوجه الأول : أنهم عدوا « زعم » إلى مفعولها بنفسها
 مع أن الكثير تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة وصاتها ،
 على ما سبق بيانه قريباً ، والوجه الثانى : أن القرآن الكريم قد جرى أسلوبه على
 ذلك ؛ فالأوفق لنظمه أن يقدر فى مكان الحذف ما جرت عادته بذكره فى الموطن
 الملائم له

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨٠

١٩٦ — هذا البيت من كلام عنتره بن شداد العبسى ، أحد فرسان العرب
 وشعرائهم المجيدين فى الجاهلية ، والبيت من معاقبة له مشهورة ، وقد
 أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٩٢) وابن عقيل (رقم ١٣٤) والأشمونى
 (رقم ٣٤١)

الاعراب : « ولقد » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى
 جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها
 جواب القسم « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة
 جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « غيره » مفعول أول لتظن ، والضمير
 مضاف إليه ، والمفعول الثانى لتظن محذوف ، منى « جار ومجرور متعلق بنزلت
 » بمنزلة ، جار ومجرور متعلق بنزلت أيضاً ، ومنزلة مضاف ، والمحبة مضاف
 إليه « المكرم » صفة للمحب

المشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لتظن

أى : فلا تظنى غيرد واقعاً ، أو كائناً ، فحذف المفعول الثانى
ولا يجوز لك أن تقول « علمت » أو « ظننت » مقتصرآ عليه من
غير دليل ؛ على الأصح ، ولا أن تقول « علمت زيداً » ولا « علمت قائماً »
وتترك المفعول الأول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير
دليل عليهما ، أجمعوا على ذلك .

* * *

الثانية : أن العرب اختلفوا فى إجراء القول مجزئ الظن فى نصب
المفعولين على لغتين :

فبنو سليم يُجيزون ذلك مطلقاً ؛ فيجيزون أن تقول « قلتُ زيداً
منطلقاً »

وغيرهم يوجب الحكاية فيقول : « قلتُ زيدٌ منطلقٌ » ولا يجيز
إجراء القول مجزئ الظن إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن تكون
الصيغة « تقول » بقاء الخطاب ^(١) ، الثانى : أن يكون مسبوقاً

اختصاراً ، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت...
فلا تظنى غيره واقعاً ، وذلك الحذف جائز ، خلافاً لابن مالك

(١) قد سقى أبو سعيد السيرافى « قلت » بالمضارع المبدوء بقاء الخطاب ،
وسقى الكوفيون ، قل ، الذى هو فعل أمر بالمضارع المبدوء بقاء الخطاب ،
ووجه التسوية فى هذين القولين أن المساغى المسند إلى تاء المخاطب والأمر ،
كلاهما يشبه المضارع المبدوء بقاء الخطاب ، بجامع اشتمال الصيغ الثلاثة على الدلالة
على الخطاب ، وقد ورد إجراء المساغى المسند إلى تاء المتكلم مجزئ الظن فى قول
الخطيئة يصف جملاً :

إذا قلتُ أنى آيبٌ أهلٌ بَلَدَةٍ وَصَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

باستفهام^(١) ، الثالث : أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل ، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول ، مثال المتصل قولك : أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا « وقول الشاعر :

١٩٧ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن الرواية فيه بفتح همزة « أنى » فلو لم تكن « قلت » بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة : لما علمت من أن كسر الهمزة واجب بعد القول الذى تقصد به الحكاية ، كما فى قوله تعالى : (قال إني عبد الله) من سورة مريم : من الآية ٣ .

(١) قد ورد إجراء « تقول » مجرى الظن من غير أن يتقدم عليه استفهام فى قول امرئ القيس يصف فرسا :

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

ووجه الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب « هزيز الريح » على أنه مركب إضافى مفعول أول ، وجمة « مرت بأثاب » فى محل نصب مفعول ثان ، والشأوان : مثنى شأو ، وهو السبق ، والعطف - بكسر فسكون - الجانب ، وابتلال عطفه كناية عن سرعة سيره حتى يتصبب عرقه ، وهزيز الريح : دويها عند هبوبها ، وأثاب : اسم جمع واحده أثابة ، وهى شجرة

١٩٧ — هذا البيت من كلام هذبة بن خشرم العذرى ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٣٥) والأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٤٣)

اللغة : « القلوص » جمع قلوص ؛ وهى الشابة الفتية من الإبل « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع

الاعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه قوله تقول « تقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر :

١٩٨ — أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً

شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومًا

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول أول لتقول « الرواسما » صفة للقلص « يدنين » فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله « أم » مفعول يدنين « قاسم » مضاف إليه ، وجملة يدنين مع فاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان لتقول « وقاسما » معطوف على أم قاسم

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يدنين » حيث أجرى تقول - وهو مفتتح بناء المضارعة الدالة على الخطاب ، وقد سبقه استفهام متصل به - مجرى تظن ؛ فنصب به مفعولين : أحدهما قوله « القلص » وثانيهما جملة قوله « يدنين » ويرويه بعضهم « متى تظن » وهذا مما يؤيد إعمال القول ؛ لأن رواية كلمة في موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد وعلى أنهما يجريان مجرى واحدا ١٩٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٩٧) والأشمنوني (رقم ٣٤٤)

الاعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية عاملة تقول الآتي « بعد » مضاف إليه ، تقول ، فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الدار ، مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان لتقول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الدار وهو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « شمل » مفعول به لجامعة ، وضمير المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول ، محتوما ، مفعول ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أعمل تقول عمل

[ومثال المنفصل بالمجرور « أُنِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا »] ومثالُ

المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر :

١٩٩ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا إِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَا

تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء اندالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين هذه الهمزة بالظرف المتعاقب بتقول

وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن ، وذلك في قوله « أُم تَقُولُ البعد محتوما » فإن تقول في هذه الجملة قد نصب مفعولين : أحدهما قوله « البعد » وثانيهما قوله « محتوما » والفعل في هذه الجملة مسبوق بأُم المعادلة لهمزة الاستفهام ، وهذا يدل على أن معادل الاستفهام نظير الاستفهام في هذا الموضع

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما فعل القول في موضعي الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا مفردين منصوبين بالفتحة الظاهرة

١٩٩ — هذا البيت للكهيت بن زيد الأسدي ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٩٨) وابن عقيل (رقم ١٣٦) والأشموني (رقم ٣٤٥) واستشهد به من قبلهم جميعا سيديويه شيخ النحاة (ج ١ ص ٦٣)

الاعراب : « أَجْهَالًا » الهمزة للاستفهام ، جَهَالًا : مفعول ثانٍ لتقول الآتي ، تقدم عليه « تَقُولُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بَنِي » مفعول أول لتقول ، وبني مضاف ، و « لُؤَيٍّ » مضاف إليه « لَعَمْرُؤُا » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر كقسمى ، وعمر مضاف وأبي من « إِيكَ » مضاف إليه ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أُم » حرف عطف « مُتَجَاهِلِينَا » معطوف على قوله جهالا ، يريد أنهم جهال حقيقة أم هم يتصنعون الجهل ؟

ولو فصلت بغير ذلك تَعَيَّنَت الحِكَايَةُ ، نحو « أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ »

* * *

ثم قلت : بابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، وَهِيَ عَشْرَةٌ : أَحَدُهَا الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ ، وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يُصَغَّرَ ، وَلَا يُتَّخَذَ بِالتَّاءِ [نَحْوُ « ضَرْبَتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرْبَاتٍ »] وَلَا يُتَّبَعَ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَأَنْ يُخْلَفَهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا ، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْسَمُ نَحْوُ (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) وَمُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ نَحْوُ (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) وَمَقْرُونًا بِأَلٍ وَمُضَافًا لِلْفِعُولِ ذِكْرَ فَاعِلِهِ ضَعِيفٌ

وأقول : لما أُنْهِيَتْ حُكْمُ الْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِعْمَالِ أُرْدِفَتْهُ بِمَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ؛ وَبَدَأَتْ مِنْهَا بِالْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ .

واحتُرِزَتْ بِقَوْلِي « الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ » مِنْ اسْمِ الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا دَالًا عَلَى الْحَدَثِ لَكِنَّهُ لَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : « أُعْطِيتُ عَطَاءً » فَإِنَّ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أُعْطِيتُ إِنَّمَا هُوَ إِعْطَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ

السَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيَ » حَيْثُ أَعْمَلُ تَقُولُ عَمَلَ تَظُنُّ ، وَهُوَ مُضَارِعٌ مُبْدِئٌ بِالتَّاءِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْخُطَابِ ، وَمُسَبِّقٌ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ بِأَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ « أَجْهَالًا » .

مستوفٍ لحروفه ؛ وكذا « اغْتَسَلْتُ غُسْلًا » بخلاف « اغْتَسَلَ اغْتِسَالًا »
وسياتى شرح اسم المصدر بعد

وأشرت بتمثيلي بضرب وإكرام إلى مثالى مصدر الثلاثى وغيره
ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(١)
أى : ولولا أن يدفع الله الناس ، أو أن دفع الله الناس ، ومثال ما يخلفه
فعل مع ما قوله تعالى : (تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) أى : كما
تخافون أنفسكم ، ومثال مالا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم « مَرَرْتُ
بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أن
صَوْتُ أو يُصَوِّت أو ما يصوت ؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون
في تأويل الفعل ، وإنما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت ،
ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصبا ، ولم يجعلوا صوتا الأول عاملا فيه
وإنما كان عمل المنون أقيس لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة

وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر لأن نسبة الحدث لمن أوجده
أظهر من نسبته لمن أوقع عليه ، ولأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عمله فى
الفضلة ، ونظيره أن « لات » لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهروا عملها
غالبًا إلا فى منصوبها

وإنما كان إعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لأن الذى
يظهر حينئذ إنما هو عمله فى العمدة ، ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج ، من الآية ٤٠

(٢) من سورة الروم ، من الآية ٢٨

المفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختص بالشعر ، كقول الشاعر :

٢٠٠ — أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْبَارِيقِ

٢٠٠ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدي

اللغة : « تلادى » التلاد - بكسر التاء - المال القديم ، ومثله التلاد والتلبد ، نشب ، بفتح النون - والشين - الثابت من الأموال كالدير والضياع ونحوها .

الاعراب : « أفنى » فعل ماض « تلادى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على تلاد ، مبنى على السكون في محل نصب ، جمعت ، فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : الذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى ، القواقيز ، مضاف إليه ، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله « أفواه » فاعل بقرع « الأباريق » مضاف إليه

الشاعر : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر - الذى هو قوله « قرع » - إلى مفعوله - وهو قوله « القواقيز » - ثم أتى بعد ذلك بفاعله - وهو قوله « أفواه » .

وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع « أفواه » ، أما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل ، والمذكور بعد ذلك هو المفعول ، على عكس الأول ، وهو واضح .

ومن إضافة المصدر للفاعل ومجىء المفعول بعد ذلك قول عمرو بن الإطنابة :

أَبَتْ لِي هَيْمَتِي وَأَبَى بَلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْمِنْ الرِّبِيحِ

فيمن روي « الأفواه » بالرفع ، ويردُّ على هذا القائل أنه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة في البيت ؛ وقولُ النبي صلى الله عليه وسلم « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » (١)

فإن قلت : فهلاً استدلت عليه بالآية الكريمة ، آية الحج ؟ (٢)
قلت : الصواب أنها ليست من ذلك في شيء ، بل الموصول في موضع

وإقْدَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ
وفي هذين البيتين ثلاثة شواهد لما سقناهما من أجله ، ومثل ذلك قول بعض الأزارقة :

وَسَائِلُهُ بِالْغَيْبِ عَنِّي وَلَوْ دَرْتُ . مُقَارَعَتِي الْأَبْطَالَ طَالَ تَحْيِيهَا
وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي يصف صبره وجلده :

أَعَاذِلَ ، عُدَّتِي بَرْزَى وَرُمَحِي وَكُلُّ مُقَلِّصٍ سَلِسِ الْقِيَادِ
أَعَاذِلَ ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي إِبْجَاتِي الصَّرِيحَ إِلَى الْمُنَادِ
ومثل ذلك ما أنشده ابن الأعرابي :

يَطُؤُونَ أَغْرَاضَ الْفِجَاجِ الْغُبْرِ طَى أَخِي التُّجْرِ بُرُودَ التُّجْرِ

(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه البخاري وغيره : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، والمصادر الخمسة المذكورة في هذا الحديث كلها مضافة إلى المفعول ، ولم يذكر الفاعل إلا في الخامس الذي رواه المؤلف فتقطن لذلك ، وتقدير ذلك : وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً .

(٢) هي قوله تباركت كلماته : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧ (٣٠ — شذور الذهب)

جَزَّ بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ (النَّاسِ) ، أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنْ (مِنْ) مَوْصُولَةٌ ضَمِنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ ؛ وَحُذِفَ الْخَبَرُ أَوْ الْجَوَابُ ، أَيْ : مَنْ اسْتَطَاعَ فَلْيَحْجِجْ ، وَيُؤَيِّدُ الْإِبْتِدَاءَ (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) وَأَمَّا الْحَمْلُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ فَمَقْسَدٌ لِمَعْنَى ؛ إِذَا التَّقْدِيرُ إِذَا ذَاكَ : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحْجِجَ الْمُسْتَطِيعُ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَحْجِجَ الْمُسْتَطِيعُ يَأْتِمُ النَّاسُ كُلُّهُمْ

وَلَوْ أَضْيَفَ لِلْمَفْعُولِ ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرِ الْفَاعِلُ لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عِنْدَ أَحَدٍ ، نَحْوُ (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) ^(١) أَيْ : مَنْ دَعَا الْخَيْرَ وَمِثَالُ إِعْمَالِ ذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ يَصِفُ شَخْصًا بِضَعْفِ الرَّأْيِ وَالْجُبْنِ

٢٠١ — ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

(١) مِنْ سُورَةِ فَصَّلَتِ (السَّجْدَةِ) ، مِنْ الْآيَةِ ٩٤

٢٠١ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ (ج ١ ص ٩٩) وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوْصَحِهِ (ج ٢ ص ٣٩) وَابْنُ عَقِيلٍ (رَقْم ٢٤٤) وَالْأَشْمُونِي (رَقْم ٦٧٨)

اللُّغَةُ : « النَّكَايَةُ » بِكَسْرِ النُّونِ — مَصْدَرُ نَكَيْتَ فِي الْعَدُوِّ ، إِذَا أَثَرَتْ فِيهِ « يَخَالُ » يَظُنُّ « الْفِرَارَ » الْهَرَبَ

الْمَعْرَابُ : « ضَعِيفٌ » خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ ، أَيْ : هُوَ ضَعِيفٌ « النَّكَايَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَعْدَاءُهُ » أَعْدَاءُ : مَفْعُولٌ بِهِ لِلنَّكَايَةِ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَخَالُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُشْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ « الْفِرَارُ » مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِيَخَالُ « يَرَاخِي » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضُمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ وَفَاعِلُهُ

* * *

ثم قلت : اثنائي اسم الفاعل ، وهو : ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدث كضارب ومكريم ؛ فإن صغراً أو وصفاً لم يفعل وإلا فإن كان صلة لآل عمل مطلقاً ، وإلا عمل إن كان حالاً أو استقبالاً واعتمد ولو تقديرًا على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف

وأقول : قولي « ما اشتق من فعل » فيه تجوز ، وحقه ما اشتق من

مصدر فعل

وقولي « لمن قام به » تُخرج للفعل بأنواعه ، فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث ، لا للدلالة على من قام به ، ولاسم المفعول ؛ فإنه إنما اشتق من فعل لمن وقع عليه ، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل ؛ فإنها

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار والأجل ، مفعول به ليرأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وجمله يراعى مع فاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال

الساهر فيه : قوله « النكايه أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو النكايه ، مفعولاً ، كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول هو قوله أعداءه

وهذا الذي ذكره المؤلف - من القول بإعمال المصدر المقترن بأل - هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه رحمهما الله ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المحلى بأل ، وإذا وجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلى بأل هو الناصب له عنده ، وإنما ناصبه مصدر آخر مجرد من الألف واللام ، فيقدر : ضعيف النكايه نكايه أعداءه ، بتثوين نكايه غير المقترن بأل . وهو تكلف لا داعي له .

إنما اشتقت لما وقع فيها ، لا لمن قامت به ، وذلك نحو « المَضْرِبِ » - بكسر
الراء - اسماً لزمان الضرب أو مكانه

وقولى « على معنى الحدث » مخرجٌ للصفة المشبهة ولاسم التفضيل :
كظَرِيفٍ وَأَفْضَلٍ ؛ فإنهما اشتقَّتا من قام به الفعل ، لكن على معنى الثبوت
لا على معنى الحدث

وأشرت بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنه إن كان من فعل ثلاثى جاء
على زنة فاعل ، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع ، بشرط تبديل حرف
المضارعة بيم مضمومة ، وكسْرِ ما قبل آخره مطلقاً

* * *

ثم ينقسم اسم الفاعل إلى : مقرون بأل الموصولة ، ومجرد عنها .
فالمقرون بها يعمل عمله مطلقاً ، أغنى ماضياً كان أو حاضراً
أو مستقبلاً ، تقول : « هذا الضَّارِبُ زَيْدٌ أُمِّيسٌ ، أو الآن ، أو غداً » قال
امرؤ القيس :

٢٠٢ — الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا خَيْرَ مَعْبِدٍ حَسْبًا وَنَائِلَا

٢٠٢ - هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، يقولها بعد أن
قتل بنو أسد أباه وخرج يطلب بثأره منهم ، وقبل البيت قوله :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِإِطْلَا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا
والبيت من شواهد المؤلف فى القطر (رقم ١٢٧)

اللفظة : « أبير » أهلك « مالكا وكاهلا » قبيلتان « الحلاحل » بضم الحاء
الأولى - السيد الشجاع « حسباً » الحسب : ما يعده المرء من مفاخر آبائه « نائلا »
عطاء وجوداً .

فأعمل « القاتلين » مع كونه بمعنى الماضى ؛ لأنه يريد بالملك الحلال
أباه ، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً

* * *

والمجرد عنها إنما يعمل بشرطين :
أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال ، لا الماضى ، خلافاً للكسائى
وهشام وابن مضاء ، استدلوا بقوله تعالى : (وَكَذَّبُكُمْ بِسِطْرٍ ذِرَاعِيهِ
بِالْوَصِيدِ) ^(١) وتأولوها غيرهم ^(٢)

الاعراب : « القاتلين » صفة لمالك وكاهل المذكورين فى البيت الذى
أنشدناه « المالك » مفعول به للقاتلين « الحلال » صفة للملك « خير »
صفة ثانية ، وهو مضاف ، و « معد » مضاف إليه « حسباً » تمييز « ونائلاً »
معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله
« القاتلين » - فى المفعول ، مع كونه دالاً على الماضى ، ألا ترى أنهم قتلوه قبل
أن يقول ذلك ؟ وإنما أعمله فى المفعول - مع ذلك - لكونه مقترناً بأل ، ولو كان
مجرداً منها لما أعمله .

(١) من سورة الكهف ، من الآية ١٨ .

(٢) نقرر لك هذا الموضوع بشىء من البسط فى القول ، فنقول :

اختلفت كلمة النجاة من هذا الموضع فى مسألتين :

الأولى : هل يجوز فى اسم الفاعل - إذا كان بمعنى الماضى - أن يعمل ؛
وجواب ذلك أن الجمهور قالوا : لا يجوز أن يعمل حينئذ ، وذهب الكسائى
- وتبعه هشام وابن مضاء - إلى أنه يجوز أن يعمل ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه
بالآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، ووجه الاستدلال أن (باسط) اسم فاعل

معناه ماض لأن الخبر عنه به قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد ، وقد نصب به - مع ذلك - المفعول به ، وهو قوله سبحانه (ذراعيه) وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائي ومن معه بهذه الآية الكريمة بأننا لانسلم أن اسم الفاعل فيها ماض باق على مضيه ، بل هو دال على الحال ، وذلك على حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجودا في وقت حدوث ما يقص خبره ، ويفرض أنه يحدثه في ذلك الوقت ، وفي ذلك من البلاغة ما ليس يخفى ، والدليل على أن الكلام في هذه الآية على ما ذكرنا من حكاية الحال أمران : الأول أن الواو في قوله تعالى (وكلهم باسط) واو الحال ، وإنما يحسن أن تقول بد واو الحال : وكلهم يبسط ولا يحسن أن تقول : وكلهم بسط ، والأمر الثاني : أنه سبحانه قد قال بعد ذلك (ونقلبهم ذات اليمين) فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال

المسألة الثانية : هل قول الجمهور ، إن اسم الفاعل إذا كان دالا على المضى لا يعمل ، خاص بنصبه المفعول به أم عام يتناول المفعول به والفاعل جميعا ؟ والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع : النوع الأول المفعول به ، والثاني الفاعل الظاهر ، والثالث الفاعل المضمر ؛ أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع بأن اسم الفاعل - إذا كان ماضيا - لم ينصبه ، وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إياه ؛ فظاهر كلام سيبويه أنه يرفعه ، واختار هذا الرأي ابن عصفور ، وقال السيوطي : إنه هو الصحيح ، ولكن لابد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شيء مما ذكره المؤلف ، وأما رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور ؛ فقال جماعة : هو واقع باتفاق الجميع ، وقال قوم : إنه مختلف فيه أيضا ، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر ، والصواب أنه لا خلاف فيه ؛ لأنه يبعد أن يذهب قوم إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها ، فافهم ذلك وتدبره واحرص عليه .

الثاني : أن يكون معتمداً على واحد من أربعة ، وهي :
النفي ، كقوله :

٢٠٣ — مَارَاعِ الْخِلَانَ ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلًا
الثاني : الاستفهام كقوله :

٢٠٤ — أَنَاوِ رِجَالُكَ قَتَلَ أَمْرِيٍّ مِنْ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاَصَ ذُلًا ؟

٢٠٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الاعراب : « ما » نافية « راع » مبتدأ ، مرفوع بضممة مقصورة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الخلان » فاعل براع أغنى عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، ذمة ، مفعول به لراع منصوب بالفتحة الظاهرة « ناكث » مضاف إليه « بل » حرف إضراب « من » اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « وفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو ذلك الضمير المستتر في وفى « يجد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة أيضاً « الخليل » مفعول أول ليجد « خليلاً » مفعول ثان ليجد ، وجملة يجد وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المستتر في يجد

الشاهد فيه : قوله « ما راع الخلان ذمة ناكث » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله راع ، في المفعول بالذي هو قوله « ذمه ناكث » بعد أن رفع به الفاعل المغنى عن الخبر ؛ وإنما أعمله في المفعول لكونه معتمداً على حرف النفي ، وهو ما

١٠٤ — نسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وقد راجعت ديوانه كله فلم أجده فيه ، ولا ذكر في الشعر المنحول لحسان رضى الله عنه ، وأقول : إنه لا تظهر عليه مسحة شعر حسان

الثالث : اسمٌ مخبرٌ عنه باسم الفاعل ، كقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالْغُ
أَمْرُهُ) (١)

الرابع : اسمٌ موصوف بالفاعل ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ
زَيْدًا »

وقولى « ولو تقديرًا » إشارة الى مثل قوله :

٢٠٥ — كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا يُؤْوِيَنَّهَا فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

الاعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام ، ناو : مبتدأ ، مرفوع بضممة مقدرة
على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » رجال : فاعل بناو ، سد
مسد خبره ، وضمير المخاطب مضاف إليه « قتل » مفعول لناو ، منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق
بقوله اعتاض الآتى « فى حبك » الجار والمجرور متعلق باعتاض أيضا ، وحب
مضاف ، والكاف الذى هو ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر
« اعتاض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
امرئ « ذلا » مفعول به لا اعتاض ، والجملة فى محل جر صفة لامرئ والرابط
الضمير المستتر فى اعتاض

الشاهد فيه : قوله « أناو رجالك قتل » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله
« ناو » ، عمل الفعل : فرفع به فاعلا أغنى عن خبره من حيث هو مبتدأ ، ثم
نصب به المفعول به ، وهو قتل ، لاعتماده على همزة الاستفهام

(١) من سورة الطلاق ، من الآية ٣ . والاستشهاد بالآية إنما يتم على قراءة
من نون « بالغ » ونصب « أمره » وقراءة حفص بإضافة « بالغ » إلى « أمره »
ولا تكون هذه القراءة محل استشهاد على ما نحن بصددده

٢٠٥ — البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من

وقوله :

٢٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَازِلُونَ

شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤) والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٤٣)

المُعْتَر : «ليوهنها» ليضعفها ، ويروى في مكان هذه الكلمة «ليوهها» ، وأوهى قرنه ، أضعفه ، أو كسره «الوعل» بفتح فكسر - هو تيس الجبل

الاعراب : «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو كائن كناطح - إلخ ، وفي ناطح ضمير مستتر هو فاعله وصخرة مفعول به ، يوما ، ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه ناطح «ليوهنها» اللام لام التعليل ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ناطح ، والضمير العائد إلى صخرة مفعول به «فلم» الفاء للفصيحة ، لم : نافية جازمة «يضرها» يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به «وأوهى» الواو عاطفة ، أوهى : فعل ماض ، قرنه ، قرن : مفعول به ، والضمير مضاف إليه «الوعل» فاعل أوهى

السؤال فيه : قوله «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله «ناطح» - عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب به المفعول ، وهو قوله صخرة ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف يدل عليه الكلام ، وأصل الكلام : هو كوعل ناطح ، فحذف الموصوف ، وهو وعل ، وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا الموصوف المحذوف وأنه منوى الثبوت لما أعمله

٢٠٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

الاعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعري» شعر : اسم ليت ، وياه المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف ، أى : ليت شعري (أى : على) حاصل ،

وقيل : أغنى الاستفهام الذى بعدها عن الخبر « مقيم » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « العذر » مفعول به لمقيم « قومى » قوم : فاعل بمقيم سد مسد خبره من حيث هو مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بمقيم « أم » حرف عطف ، هم « ضمير منفصل مبتدأ » فى الحب ، لى « جاران ومجروران يتعلق كل منهما بقوله عاذلون الآتى « عاذلون » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بأم على جملة المبتدأ وفاعله المنعنى عن الخبر .

الشاهد رقم ١ : فى هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف من الإتيان بالبيت - وهو فى قوله « مقيم العذر قومى » - حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله مقيم ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل - وهو قوله قومى - ونصب به المفعول - وهو قوله العذر - لكونه معتمدا على همزة استفهام محذوفة ، وأصل الكلام : أمقيم قومى العذر ، والذى يدل على هذه الهمزة شيئان : الأول : قوله « ليت شعرى » فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام ألبته إما مذكورا وإما مقدرا ، والثانى « أم » فإنها تعادل همزة الاستفهام ، فإن لم تكن فى الكلام قدرت ألبته ، والشاهد الثانى - ولا يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع - فى قوله « ليت شعرى » وهى كلمة تساق عند التعجب من الأمر وإظهار غرابته ، وقد اجتمعت كلمة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التركيب لا يذكر فى الكلام ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب الرضى رحمه الله إلى أن خبر ليت محذوف وجوبا من غير أن يقوم مقامه شيء . وعلى هذا تكون جملة الاستفهام التى تذكر بعده فى محل نصب على أنها مفعول به لشعرى ، وكأنه قال : ليت علمنى جواب هذا الاستفهام حاصل ، وقال ابن الحاجب : إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت ، فهو فى محل رفع ، ومن شواهد هذه المسألة قول روبة بن العجاج :

يَا لَيْتَ شِعْرِيْ عِنْدَكُمْ حَنِيفًا أَتَحْمِلُونِ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وقولك « ضارباً عمرأ » جواباً لمن قال : كيف رأيت زيداً ؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدر ؛ إذ الأصل : كوعل ناطح ، وليت شعري أمقيم ، ورأيت ضارباً

* * *

ثم قلت : الثالث المثال ، وهو : ما حوّل للمبالغة من فاعل إلى فاعل أو مفعال أو فعول ، بكثرة ، أو فعيل أو فعيل ، بقلّة وأقول : الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة : محوّل عن صيغة فاعل^(١) ؛ أقصد إفادة المبالغة والتكثير ، وحكمها حكم اسم الفاعل ؛ فتتقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقاً ، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين

وقول ليلى صاحبة قيس المعروف بمجنون ليلى :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْخُطُوبُ كَثِيرَةٌ مَتَى رَحَلُ قَيْسٍ مُسْتَقِيلٌ فَرَاجِعٌ
وقول محمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثي رجلاً اسمه عبد الحميد (انظر ص ٣٩٢)
من هذا الكتاب) :

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ
(١) الأصل في صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي ؛ فلمّا قال عنها محوّل عن صيغة فاعل ، وقد وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثي ، من ذلك قولهم : ذراك وسثار ، وهما من أدرك وأسار ، وقولهم : فلان معطاء ومهوان ، وهما من أعطى وأهان ، وقولهم : سميع ونذير ، من أسمع وأنذر ، وقولهم : زهوق ، من أزحق . وهى ألفاظ شاذة عن القياس المتشبّه في كلام العرب ؛ فلا يعترض بها على ما ذكره المؤلف

ومثالُ إعمالِ فَعَالٍ قولُهُمْ « أَمَّا الْعَسَلُ فَاَنَا شَرَابٌ » وقولُ الشاعر :
٢٠٧ — أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا

وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْخَوَالِفُ أَعْقَلًا

٢٠٧ — هذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف
وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، والبيت من بشواهد المؤلف في
أوضح المسالك (ج ٢ ص ٤٣) وفي القطر (رقم ١٢٩) وابن عقيل
(رقم ٢٥٥) ، وقبل البيت شاهد قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بَارِفَعٍ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

اللفظة : « أخا الحرب » أراد الملازم لها ، كقولهم : فلان أخو المروءة « لباسا »
صيغة مبالغة للابس « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد بها الدروع ونحوها
مما يلبس في الحرب « وللاج » كثير الولوج ، وهو الدخول « الخوالف » جمع
خالفة ، وأصناماً عمود الخيمة ، وأراد بها ههنا الخيمة ، من باب إطلاق اسم الجزء
على الكل « أعقلا » الأعقل : هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى : يمدح نفسه ، ويفخر على خصمه ، فيقول له : إنك لا تراني في
حال من الأحوال إلا مؤاخيا للحرب كثير لبس الدروع ؛ لكثرة ما أخوض
غمرات الحرب وأصطل أوارها ، وإذا أوقدت نيران الحرب واستعر
لظاها فلن تراني ألب الأخيية هربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المأزق ،
وقد يكون معنى قوله « ولست بولاج الخلائف » أنه لا يزور النساء ولا
يقربهن ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مكاره الحروب ، وبالإلتفات عن
النساء للتفرغ للحرب .

الاعراب : « أخا » حال من الضمير المستتر في قوله « بأرفع » في البيت
الذي أنشدناه عند نسبة البيت الشاهد . أو بالضمير المنصوب محلا لأن في قوله
« فإنني » من البيت المذكور « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال ثانية « إليها »

ومثال إعمال مفعول قولهم « إِنَّهُ لَمِنْ حَارِّ بَوَائِكُمْ » أى سَمَانِهَا ؛
ومثال إعمال فَعُول قول أبى طالب :

٢٠٨ — * ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سَمَانِهَا *

جار ومجرور متعلق بلباس ، وفى لباس ضمير مستتر هو فاعله « جلالها » ،
جلال : مفعول به للباس ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « وليس » ،
الواء عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
« بولاج » الباء زائدة ، وللاج : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « الخوالف »
مضاف إليه ، من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله « أعقلا » خبر ثان للباس

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله
لباساً ، عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل - وهو الضمير المستتر فيه - ونصب بها
المفعول ، وهو قوله جلالها

٢٠٨ — هذا الشاهد صدر بيت لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ،
من كلمة له يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادَ فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٤) وفى القطر (رقم ١٣٠)

اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سميئة ، يريد أنه ينحر
للأضياف السمين من إبله ويضرب سوقها بسيفه

الاعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ضروب . أو
أنت ضروب ، ونحو ذلك « بنصل » جار ومجرور متعلق بضرروب ، ونصل
مضاف ، و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به لضرروب ، وسوق
مضاف وسمان مضاف إليه ، وسمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « إذا »
ظرف تضمن معنى الشرط « عدموا » فعل وفاعل « زاداً » مفعول به ، والجملة

وإعمال هذه الثلاثة كثير ؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين .
ومثال إعمالِ فَعِيلٍ قولُ بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ »
ومثال إعمالِ فَعِلٍ قولُ زيدِ الخيلِ رضى الله عنه :
* أَنَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي * — ٢٠٩

فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إن : حرف
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « عاقر » خبره ، والجملة من إن واسمه
وخبره لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة
- وهى ضروب - عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل - وهو الضمير المستتر فيه -
ونصب المفعول به ، وهو قوله سوق سمانها .
ومثل هذا البيت قول الراعى النميرى :

عَشِيَّةٌ سَعْدَى أَوْ تَرَأَتْ لِزَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجْرُ ذُونَهُ وَحَجِيحُ
فَلَا دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعِزَاءِ هُيُوجُ
والاستشهاد فى قوله « إخوان العزاء هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو
من صيغ المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان العزاء » ،
وفى هذا البيت دليل - مع ذلك - على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها
كما تقدم على الفعل

٢٠٩ - هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه
النبي - حين وفد عليه - زيد الخير ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢
ص ٤٥) وابن عقيل أيضا (رقم ٢٥٨) والذى رواه المؤلف صدر البيت ،
وعجزه قوله :

* جِمَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدُ *

وإعمالها قليل ؛ فأمّا خالف سيبويه فيها قومٌ من البصريين ^(١) ،
ووافقه منهم آخرون ، ووافقه بعضهم في فعلٍ ^(٢) ؛ لأنه على وزن الفعل ،

المفعة : « ججاش » جمع ججش . وهو ولد الحمار الكرمين ، بكسر الكاف
والميم بينهما راء مهملة ساكنة - تثنية كرمل ، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيء
« فديد » صوت

المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه
بالطعن والقدح ، وإنهم عندى : نزلة الججاش التى ترد ماء الكرمين وهى تصيح
وتصوت ، يريد أنه لا يعابأ بهم ولا يكثر لما يقولونه عنه ؛ لأن كلامهم يشبه
أصوات صغار الحمير

الإعراب : أتانى « أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به
« أنهم » أن : حرف تأكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسم أن « مزقون » خبر أن
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرض : مفعول
به لمزقون ، وياء المتكلم مضاف إليه « ججاش » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم
ججاش « الكرمين » مضاف إليه « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
« فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه ججاش
الكرميين الواقع خبراً

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهو قوله
مزقون الذى هو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - عمل الفعل ؛ فنصب به
المفعول به - وهو قوله عرضى - على ما تبين فى الإعراب - وفى البيت دليل على
أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفرد لها ، وهو ظاهر .

(١) خالف سيبويه فى هذا الموضوع أكثر البصريين
(٢) اشتهر عن الجرمي أنه يوافق سيبويه فى إعمال فعل ؛ لكونه على وزن
الفعل نحو علم وفرح وجذل

وخالفه في فَعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف ، وذلك لا ينصب المفعول .

وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعدد منصوب أضمرُوا له فعلاً ، وهو تَعَسَّفُ .

ثم قلت : الرابعُ اسمُ المفعولِ ، وهو : ما اشتقَّ مِنْ فعلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ .

وأقول : الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : اسمُ المفعولِ وفي قولِي في حده « ما اشتق من فعل » من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل

وقولِي « لمن وقع عليه » مُخَرَّجٌ للأفعال الثلاثة ، ولاسم الفاعل ، ولاسمى الزمان والمكان ، وقد تبين ذلك مما تقدم

ومَثَلْتُ بِمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ لِأَنَّهُ عَلَى أَنْ صِيغَتَهُ مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى زَنَةِ مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ وَمَقْتُولٍ وَمَكْسُورٍ وَمَأْسُورٍ ، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميمٍ مضمومةٍ مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كِمُخْرِجٍ وَمُسْتَخْرِجٍ

ثم قلت : وشَرَطُهَا كاسمِ الفاعِلِ

وأقول : أَيْ شَرَطُ إِعْمَالِ الثَّالِ وَإِعْمَالِ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَشَرَطِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَتَقَدِّمِ فِي الْوَاقِعِ صِلَةُ لِأَلِ وَالْمَجْرَدِ مِنْهَا ، وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ

ثم قلت : الخامسُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ ، وَهِيَ : كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ
إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرٍ مَوْصُوفٍ بِهَا ، وَتَخْتَصُّ بِالْحَالِ ، وَبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ ؛
وَتَرْفَعُهُ فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا ، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهًا أَوْ تَمَيِّزًا ، أَوْ تَجَرُّدُهُ بِالإِضَافَةِ
إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِأَلٍ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا

وأقول : الخامسُ من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ : الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ ، وَهِيَ
عبارة عما ذكرت

ومثال ذلك قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالنصب أو بالجذر - والأصل
وَجْهَهُ ، بالرفع ؛ لأنه فاعل في المعنى ، إِذِ الْحُسْنُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلوَجْهِ ،
ولسكنك أردت المبالغة فحوَّلتَ الإسنادَ إلى ضمير زيد ؛ فجعلت زيدا نفسه
حَسَنًا ، وَأَخَّرْتَ الْوَجْهَ فَضْلَةً وَنَصَبْتَهُ عَلَى اتِّشَابِهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ
وَهُوَ « حَسَنٌ » طَالِبٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولُهُ الْأَصْلِيُّ ؛ وَلَا يَصِحُّ
أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لِاسْتِيفَانِهِ فَاعِلَهُ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ ،
فَأَشْبَهَ الْمَفْعُولَ فِي قَوْلِكَ « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » ؛ لِأَنَّ ضَارِبًا طَالِبٌ لَهُ ،
وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ؛ فَانْصَبَ لَذَلِكَ

فَالصِّفَةُ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَمَنْصُوبٌ بِهَا يَشْبَهُ مَفْعُولَ
اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة ، وتكون الصفة حينئذ مُشَبَّهَةً
أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْخَفْضَ نَاشِئٌ - عَلَى الْأَصَحِّ - عَنِ النِّصْبِ ، لَا عَنِ الرِّفْعِ ؛
لِئَلَّا يَلْزِمَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ؛ إِذِ الصِّفَةُ أَبَدًا عَيْنٌ مَرْفُوعَةٌ وَغَيْرُ
مَنْصُوبَةٍ فَافْهَمْ

* * *

وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجود :

أحدها : أنها لا تكون إلا للحال ، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال ، واسم الفاعل يكون للماضي وللحال والاستقبال

والثاني : أن معمولها لا يكون إلا سببياً ، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف ، لفظاً أو تقديرآ ، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً ، تقول في الصفة المشبهة : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » و « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » أى : الوجه منه ، أو « وجهه » فهو إما على نيابة « أل » مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ، ولا تقول « زيد حسن عمرآ » كما تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرَآ

الثالث : أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنها ، تقول « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » ولا تقول « زيد وجهه حسن » ، ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه ، تقول « زَيْدٌ غَلَامَةٌ ضَارِبٌ »^(١)

(١) قد جَوَّزَ عامة العلماء أن تقول : زيد بك فرح ، على أن يكون زيد مبتدأ ، و « بك » جاراً ومجروراً متعلقاً بفرح ، وفرح خبر المبتدأ ، وقد رَوَوْا أن العرب تقول مثل ذلك . وقد ذهب ابن النازم إلى أن تجويز العلماء ذلك ينقض ما اتفقوا عليه من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً : أى اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الموصوف لفظاً أو تقديرآ ، كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضاً من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها ، وذلك لأن « بك » في المثال الذى ذكرناه ليس سببياً وهو متقدم على الصفة المشبهة ، والذى ذهب إليه ابن النازم غفلة عما أراده العلماء من معمول الصفة المشبهة الذى اشترطوا سببيته وتأخره ، وبيان

الرابع : أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ، ولا يجوز في مرفوع
اسم الفاعل الا الرفع

* * *

ثم بيّنت أن الخفض له وجه واحد ، وهو الإضافة ، وأن الرفع له
وجهان : أحدهما : أن يكون فاعلاً ، والثاني : أن يكون بدلاً من ضمير
مستتر في الصفة ، وأن النصب فيه تفصيل ، وذلك أن المنصوب إن كان
نكرة ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ،
والثاني [أن يكون] تمييزاً ؛ وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزاً ، وتعين
كونه مشبهاً بالمفعول به ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة^(١)

ذلك أن معمول الصفة على ضربين : الأول ، المعمول الذي تعمل فيه بحق شبهها
باسم الفاعل المتعدي فعله إلى واحد . وذلك هو المفعول به ، والضرب الثاني ،
المعمول الذي تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل ، وهو الظرف والجار
والمجرور ، فالضرب الأول هو الذي اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين ،
والضرب الثاني لا يشترط فيه شيء منهما ، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان
بالفعل التام والناقص ، وكذلك بالاسم ، ويتعلقان بالحروف إذا تضمنت معنى فعل
نحرف النفي ، وبالجملة يكتفيان بראثمة الفعل : وبك في المثال المذكور من الضرب الثاني
(١) اعلم أن العلماء قد اختلفوا في معمول الصفة المشبهة المنصوب . ولهم في
ذلك أربعة أقوال :

الأول - وهو مذهب جمهرة الكوفيين - أن انتصابه على التمييز مطلقاً ، نعتي
سواء أكان نكرة أم معرفة ، وعندهم أن التمييز قد يكون معرفة ، كما في قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَأْقِيسُ عَنْ عَمِيرٍ

* * *

ثم بيّنت أن جواز الرفع والنصب مُطلق ، وأن جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها ، وتضمن ذلك امتناع الجر في « زَيْدٌ الحَسَنُ وَجْهَهُ » و « الحَسَنُ وَجْهَهُ أَبِيهِ » « والحَسَنُ وَجْهًا » و « الحَسَنُ وَجْهَهُ أَبٍ »

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ اسْمُ الْفِعْلِ : نَحْوُ بَلَّهَ زَيْدًا ، بِمَعْنَى دَحَّهْ ، وَعَلَيْكَ بِهِ ، بِمَعْنَى الزَّمَمِ وَالصَّقِّ ، وَدُونِكَ ، بِمَعْنَى خُذْهُ ، وَرُوَيْدَهُ وَتَيْدَهُ ، بِمَعْنَى أَمْلِهِ ، وَهَمِيَّاتٍ وَشَتَانٍ ، بِمَعْنَى بَعْدَ وَاقْتَرَقَ ، وَأَوْهَ وَأَفَّ ، بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ وَأَتَضَجَّرَ . وَلَا يُضَافُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَلَا يُنْصَبُ فِي

والقول الثاني - وهو مذهب جمهور البصريين ، واختاره ابن الحاجب - التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة وأن يكون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز لا غير . وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لا غير ، وذلك لأنهم لا يسوغون مجيء التمييز معرفة ، ويرون « ال » في قول الشاعر ، وطبت النفس ، زائدة لاتفيد التعريف .

والقول الثالث : أن معمول الصفة المشبهة المنصوب إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، سواء أكان معرفة أم نكرة

والقول الرابع - وهو ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي كتابه الجامع وفي كتابه شرح اللوحة - أن المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد . وهو أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان نكرة ففيه وجهان : أن يكون تمييزا ، وأن يكون مشبها بالمفعول به

جَوَابِهِ ، وما نُؤْن مِنْهُ فَذَكْرَةٌ

وأقول : السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسمُ الفعل ؛ وهو على ثلاثة أنواع :

ما سُمِّيَ به الأمرُ ، وهو الغالب ؛ فلماذا بدأت به ، ومثله بخمسة أمثلة :
وهي « بَلَّه » بمعنى دَع ؛ كقول الشاعر في صفة السيوف :
٢١٠ — تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُنْخَلَقِ

٢١٠ — هذا البيت لكعب بن مالك بن أبي كعب الأنضاري ، يصف السيوف كما قال المؤلف ، وقبله وأنشده المبرد في الكامل (١ - ٦٨) :

نَصَلُ السُّيُوفِ إِذَا قُصِرْنَ بِخَطُونَا قَدَمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ

اللفظة : « تذر » تدع وترك ، الجماجم ، جمع جمجمة ، وهي عظام الرأس ، ضاحيا ، بارزا ظاهرا ، هاماتها ، جمع هامة وهي الرأس « بله الأكف » أي : أتركها لأنها طائفة لا محالة

الأعراب : « تذر » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السيوف ، الجماجم ، مفعول به « ضاحيا » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح ، وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » اسم فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأكف » مفعول به لبلة « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الأكف اسم كان « لم » نافية جازمة « تخلق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأكف ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان

أى : دَعِ الْأَكْفَ ؛ وذلك فى رواية من نصب الْأَكْفَ ، أما من
حذفها فَبَلَهُ مصدرٌ ، بمنزلة قَوْلِكَ تَرَكْ الْأَكْفَ ؛ وأما من رفعها
- وهو شاذ - فهى اسم استفهام ، بمنزلة كيف ، وما بعدها مبتدأ ، وهى خبر
و « عَلَيْكُمْ » بمعنى الزَّمَّةُ ؛ وقوله تعالى (عَلَیْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (١)
أى : الزموا شأن أنفسكم ، ويقال أيضاً : « عَلَیْكَ بِهِ » (٢) فقیل : الباء
زائدة ، وقیل : اسم لالتصق دون الزم

و « دُونَكُمْ » بمعنى خُذْهُ ؛ كقول صبية لأُمِّها :

* دُونِكِهَا يَا أُمُّ لَا أَطِيقُهَا *

— ٢١١ —

الشَّاهِدُ فیه : قوله « بَلَهُ الْأَكْفَ » حيث استعمل بَلَهُ اسم فعل أمر
ونصب به ما بعده على أنه مفعول به
واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه (الوجه الأول) بجر
الْأَكْفَ ، وتخرجها على أن « بَلَهُ » مصدر بمعنى ترك ، ولا فعل له من لفظه ،
و « الْأَكْفَ » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما فى قوله تعالى :
(فَضْرَبِ الرَّقَابَ) من سورة محمد ، من الآية ٤ (والوجه الثانى) بنصب
الْأَكْفَ ، وتخرج هذه الرواية على أن « بَلَهُ » اسم فعل أمر ، و « الْأَكْفَ »
مفعول به ، وهذه الرواية هى التى عليها الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع
(والوجه الثالث) برفع الْأَكْفَ ، وتخرج هذه الرواية على أن بَلَهُ اسم استفهام
فى محل رفع خبر مقدم ، وَالْأَكْفَ مبتدأ مؤخر

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥

(٢) قد ورد من ذلك قول الأخطل التغلبى :

فَعَلَيْكَ بِالْحُجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا ، إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

٢١١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له

و « رَوَيْدُهُ » و « تَيْدُهُ » بمعنى أَمِيلُهُ

وما سُئِيَ به الباضى ، وهو أكثر مما سُئِيَ به المضارع ، فلماذا قدم عليه ، ومثلت له بمثالين : « هَيَّهَاتَ » بمعنى بَعْدَ ، و « شَتَّانَ » بمعنى اقْتَرَقَ ، قال :

٢١٢ — فَهَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيَّهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

سابقاً ولا لاحقاً .

الاعراب : « دونكها » دونك : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « يا » حرف نداء « أم » منادى ، وأصله أى لحذفت ياء المتكلم ، ويجوز فى أم ثلاثة أوجه : أولها الكسر ، وذلك للدلالة على ياء المتكلم المحذوفة ، وثانيها الفتح ، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة ، وثالثها الضم « لا » نافية « أطيقها » أطيق : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهد فيه : قولها « دونكها » حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذ .

٢١٢ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٤١) وفى القطر (رقم ١١٤)

اللفظ : « هيهات » بعد ، وروى فى الأماكن الثلاث « أيها » بالهمز « العقيق » اسم مكان « خل » بكسر الخاء المعجمة — أى : صديق

الاعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له

وقال :

٢١٣ — شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْأَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

من الإعراب « هيات » توكيد الأول ، العقيق ، فاعل هيات « ومن » الواو عاطفة . من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيات » الواو عاطفة ، هيات : اسم فعل ماض « خل » فاعل هيات « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصل » نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير النائب مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل

الساهر فيه : قوله : « هيات العقيق » وقوله « هيات خل » حيث استعمل هيات في الموضعين اسم فعل ماض بمعنى بعد ورفع به فاعلا ، كما كان يرفعه لو وضع موضعه الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه

٢١٣ — هذا الشاهد من كلام لقيط بن زرارة بن عدس ، وهو أخو حاجب ابن زرارة الذي يضرب بقوسه المثل

اللفظة : « شتان » معناه افرق « العناق » المعانقة « ظل الدوم » هذه رواية أبي عبيدة ، وفسرها بأن الدوم ههنا هو الشجر المعروف ، وأنكر ذلك الأصمعي قائلاً : إن الشاعر من نجد وليس في بلاده شجر الدوم . وذكر أن الرواية « والظل الدوم » والدوم - على هذه الرواية - مصدر أريد به اسم الفاعل ، أى : والظل الدائم .

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افرق « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة فاعل بشتان « والعناق والنوم والمشرّب » معطوفات على اسم الإشارة « البارد » صفة للمشرّب « في ظل » جار ومجرور متعلق بمحذوف

ولك زيادة « ما » قبل فاعل شتان ، كقوله :

٢١٤ — شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّاتٍ أَخِي جَابِرٍ
ولا يجوز عند الأصمعي « شَتَانٌ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرِ » وجَوَّزَهُ غَيْرُهُ

صفة أحوال من المشرب ، وظل مضاف ، و «الدوم» مضاف إليه ، وإذارويت
رواية الأصمعي كان الظل معطوفا على اسم الإشارة مثل الأسماء التي قبله ،
والدوم نعت للظل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف

الساهر فيه : قوله « شتان هذا والعناق - إلخ ، حيث استعمل شتان اسم
فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بالفعل الذي يدل اسم
الفعل على معناه . ألا ترى أنه عطف على الفاعل لما كان الافتراق لا يكون
إلا بين شيئين فصاعدا ؟

٢١٤ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس

الاعراب : « شتان » اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما »
زائدة « يومى » يوم : فاعل بشتان ، وياء المتكلم مضاف إليه ، على كورها ،
الجار والمجرور متعلق بشتان ، وكور مضاف وضمير النائية العائد إلى الناقة مضاف
إليه « ويوم » معطوف على الفاعل ، وهو مضاف ، و « حيان » مضاف إليه مجرور
بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون « أخى »
بدل من حيان مجرور بإيالة نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ،
وهو مضاف و « جابر » مضاف إليه

الساهر فيه : قوله « شتان ما يومى ويوم حيان » حيث استعمل شتان اسم
فعل ماض بمعنى افترق ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بفتري نفسه ، وزاد « ما »
بين اسم الفعل وفاعله ، كما هو ظاهر

محتجاً بقوله :

٢١٥ — * كَشْتَانُ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى *

٢١٥ — هذا الشاهد صدر بيت لربيعة الرقي ، من كلبه له يمدح فيها يزيد بن حاتم المملبي ويذم يزيد بن أسيد بن سليم ، وكان ربيعة يمدح يزيد بن حاتم الأزدي ، وهو والي مصر ، فاستبطأ سيده ، فشخص عنه من مصر ، وقال :

أَرَانِي — وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ — رَاجِعًا بِخُفْيِ حُنَيْنٍ مِنْ نَوَالِ ابْنِ حَاتِمٍ
فبلغ ذلك القول يزيد بن حاتم ، فأرسل في أثره من يرده إليه ، فلما دخل عليه قال له : أنت القائل ؟ أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ ؟ قال : نعم ، قال : فهل قلت غير هذا ؟ قال : لا ، قال : لترجعن بخفي حنين مملوءة مالا ، ثم أمر بخلع نعليه ، وملئت له مالا ، فلما عزل يزيد بن حاتم عن مصر وولى مكانه يزيد بن أسيد السلمي قال ربيعة الرقي قصيدة مطلعها :

بَكَى أَهْلُ مِصْرٍ بِالذُّمِّوعِ السَّوَاجِمِ غَدَاةَ غَدَا مِنْهَا الْأَغْرُ ابْنُ حَاتِمٍ
وفي هذه القصيدة يقول :

كَشْتَانُ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَغْرُ ابْنُ حَاتِمٍ
فَهَمْ الْفَتَى الْأَزْدِيُّ إِنْفَاقَ مَالِهِ وَهُمْ الْفَتَى الْقَيْسِيُّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ
فَلَا يُحْسِبُ التَّمَنُّامُ أَنِّي هَجَوْتُهُ وَلَكِنِّي فَضَّلْتُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ
وانظر الأغاني (١٤ - ٢٨) والكامل للبرد (١ - ٢٧٠) والعقد (١ - ٢٣٢)

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب « ما » اسم موصول فاعل بشتان مبنى على السكون في محل رفع « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة ما ، وبين مضاف ، و « اليزيدين » مضاف إليه « في الندى » جار مجرور متعلق بمحذوف جاز من فاعل شتان « يزيد » بدل

... ..

من اليزيديين « سليم ، مضاف إليه « والأغر ، معطوف على البدل « ابن ، صفة
الأغر ، وهو مضاف . و « حاتم ، مضاف إليه

المصنف : قوله « شتان ما بين ... إلخ ، فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمعي ،
لكن العلماء قبلوا هذا الأسلوب وخرجوه على الوجه الذي أعربنا البيت عليه ،
ونحن نريد أن نبين لك وجهة نظر الأصمعي ، ووجهة نظر غيره من العلماء ؛
ليوضح لك الأمر غاية الاتضاح ؛ فنقول : إن المعروف عن الأصمعي أنه منع أن
يقول القائل « شتان ما بين زيد وعمر » ، ولم يؤثر عنه تعليل هذا المنع ، وللعلماء في
تعليله ثلاثة آراء : الأول أن وجه الامتناع من جهة ذكر « بين » وليس من قبل
« شتان » وبيان أن الأصل في « بين » أن تضاف إلى متعدد إما مثنى وإما مجموع ،
تقول : جلست بين الزيديين ، وجلست بين كرام القوم ، ولا تضاف إلى متعدد مع
التفريق ؛ فلا تقول : جلست بين محمد وعمر ، وهذا التعليل غير مرضي لأنه مبني على
ما ذهب إليه الفراء في « بين » ، ونحن إنما نرضى مذهب الجمهور ، وعندهم المدار على تعدد
ما تضاف إليه « بين » سواء أكان التعدد مع التفريق كالمفردين المعطوف أحدهما على
الآخر أم كان التعدد بدون التفريق كالمثنى والجمع ، والرأي الثاني : أن العلة التي امتنع
الأصمعي لأجلها من تجويز هذه العبارة هي أن شتان بكسر النون ؛ وادعى هؤلاء أنه مثنى
مرفوع على أنه خبر مقدم ، وما زائدة ، وبين مبتدأ مؤخر ، ويلزم على هذا أن يخبر بالمثنى
عن المفرد ، ولما كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غير جائز وجب أن يمتنع هذا التعبير ،
وهذا التعليل أيضاً غير مستقيم ، لأمر : الأول ، أن الأفصح في « شتان » فتح
النون لا كسرهما ، والثاني أنه لا يلزم على كسر النون أن تكون مثنى ، بل هي
مع كسر النون اسم فعل أيضاً بدليل فتح نونه في اللغة الفصحى . والرأي الثالث
- وهو تعليل المحقق الرضى - أن العلة التي من أجلها منع الأصمعي هذا التعبير
هي أن « ما » ، تحتمل وجهين : الأول أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون
موصولة ، فإن كانت « ما » زائدة وجب أن يكون « بين » فاعل شتان ،

وأما قول بعض المحدثين :

٢١٦ — جازيتموني بالوصال قطيعةً شتانَ بينَ صنيعكم وصنيعي

ويلزم على هذا أن يكون فاعل شتان واحداً غير متعدد لامع التفريق ولا مع عدمه ، وإن كانت « ما » موصولة كانت هي الفاعل ، ويلزم عليه إما المحذور السابق إن اعتبرت « ما » مفرداً ، وإما أن يكون « بين » مضافاً إلى غير متساويين في النسبة ، لأن الزيد بن قدا افترقا في صفتين فأحدهما متصف بالبخل والآخر متصف بالكرم ، والأصل في « بين » أن يضاف إلى متساويين في النسبة ، تقول : بيني وبين زيد قرابة ، والجواب على هذا أن نختار أن « ما » موصولة وأنها فاعل شتان ، ولنا وجهان في تصحيح الكلام : الأول أن نجعل « ما » عبارة عن المسافة فكأننا قلنا إن المسافة التي بين الزيد بن بعيدة ، والثاني أن نجعل « ما » عبارة عن صفة الكرم وحدها ، وندعى أن لها حداً فائقاً بلغ إليه زيد بن حاتم وحداً سافلاً تعلق به زيد بن أسيد ، وكأننا قلنا افترق الزيدان في هذه الصفة . وقد أطلنا عليك في هذا الموضع لتقربه إليك : فلا تغفل عنه

٢١٦ — لم أقف على هذا المحدث صاحب هذا البيت

الإعراب : « جازيتموني » فعل وفاعل ومفعول أول « بالوصال » جار ومجرور متعلق بجازي « قطيعة » مفعول ثان لجازي « شتان » اسم فعل ماض « بين » فاعل ، ولم يرفعه لأنه استكثر أن يخرج عن حالته التي غلب مجيئه عليها وهي النصب . فإن أصله منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، وصنيع من « صنيعكم » مضاف إليه ، وصنيع مضاف ، وضمير المخاطبين مضاف إليه « وصنيعي » الواو عاطفة ، وما بعده معطوف على ما قبله ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهذا الإعراب على الوجه غير الجائز ، فأما الوجه الذي يصحح هذا التعبير فهو تقدير « ما » موصولة مجذوفة ، فيكون كبيت ربيعة السابق ، وحذف

فلم تستعمله العرب ؛ وقد يخرج على إضمار « ما » موصولة بين ، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه

وما سمي به المضارع ؛ نحو « أَوْدَ » بمعنى اتَّوَجَّعَ ، و « أَفَّ » بمعنى اتَّضَجَّرَ ، وبعضهم أسقط هذا القسم ؛ وفسر هذين بتَوَجَّعت وتَضَجَّرتُ

* * *

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يخاف ؛ كما أن مُسَّادَ — وهو الفعل — كذلك ، ومن ثم قالوا : إذا قلت « بَلَّهَ زَيْدٌ » و « رُوِيَ زَيْدٌ » بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت « بَلَّهَ زَيْدًا » و « رُوِيَ زَيْدًا » كانا اسمي فعلين ، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء ؛ لعدم التنوين .

ومنها أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول « زَيْدًا عَلَيْكَ » وخالف في ذلك الكسائي تمسكا بظاهر قوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) ^(١) وقول الراجز

— ٢١٧ — * يَايْهَا الْمَآخُ دَاوِي دُونَسَا *

الموصول وبقاء صلته بما أجازته الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين ، وارتضاه ابن مالك في التسهيل

الشَّاهِرُفِي : قوله « شَتَانِ » بين صنيعكم ، حيث أتى فيه الشاعر بأسلوب لم تستعمله العرب ، فلا هو ذكر الفاعل المتعدد كالأعشى ومن قبله ؛ ولا هو ذكر « ما » قبل « بين » ، حتى نجعلها موصولة ونحملها على متعدد كما في بيت ربيعة الرقي

(١) من سورة النساء ، من الآية ٢٤

٢١٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلي من

بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ولم يعينه أحد من وقفنا على كلامهم ، وذكر الشيخ خالد أنه لجارية من بنى مازن ، وليس بشيء ، بل الجارية أنشدته وضمت إليه شيئاً ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٤١) وبعده :

* إِنْ رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللغة : « المأخ » بالهمزة المنقلبة عن الياء هو الرجل يكون فى أسفل البئر ليستقى الماء ، فأما الذى يكون فى أعلى البئر يجذب الدلو فهو ماتح بالتاء المثناة من فوق ، وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق

الإعراب : « يا » حرف نداء ، « أيها » أى : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، « وها » حرف تنبيه ، « المأخ » نعت لآى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « دلوى » مفعول لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده ، أى : خذ دلوى « دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت وهو فاعله ، وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة لجملة فعل الأمر وفاعله أو مفسرة

الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه ؛ إذ الظاهر أن « دلوى » مفعول مقدم لقوله « دونكا » وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائى ، ووافقه ابن مالك فى كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخراً فى مفعول متقدم عليه ، لكن هذا الظاهر غير مراد ، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ؛ بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور ويقع فى التقدير قبل المعمول ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف ، بل هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل ، كما قدرناه فى الإعراب ؛ ومن العلماء من قال : إن « دلوى » مبتدأ ، و « دونك » اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من اسم فعل الأمر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل ،

ومنها أن المضارع لا ينصب في جواب العنابي منه ، لا تقول : « صه
فاحدثك » بالنصب ^(١) ، خلافاً للكسائي أيضاً ، نعم يجزم في جوابه ، كقوله :

وهو يعود على الدلو ، وتقدير الكلام : دلوى دونسكه ، وكأنه قال : دلوى خذه ،
ولا محذور في وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية ، لأن الراجع عند العلماء جوازه
خلافاً لابن الأنباري

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوها من الاتفاق وجوها من الافتراق ،
ونحن نذكر لك أهم الوجوه التي يتفقان فيها وأهم الوجوه التي يختلفان فيها ،
فتقول :

يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة وجوه :

الأول : دلالتهما جميعاً على المعنى الواحد

والثاني : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدى والازوم غالباً ،
ومن غير الغالب نحو « آمين » فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول مع أن الفعل
الذي بمعناه - وهو استجب - يتعدى إلى مفعول به ، وكذا « إيه » فإنه لازم
مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زد - متعد

والثالث : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره
وفارق اسم الفعل والفعل في سبعة أمور :

الأول : أن الأفعال تبرز معها الضمائر فتقول : اسكتا واسكتوا واسكثي ،
واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً ، فتقول : صه ، باقظ واحداً للفرد والمثنى والجمع
والثاني : أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه ، فتقول : خذ كتابك ،
وتقول : كتابك خذ ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخراً عنه . على الأرجح ،
فتقول : دونك الكتاب . ولا تقول : الكتاب دونك ، على أن يكون الكتاب
مفعولاً مقدماً لدونك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه

والثالث : أن الفعل يعمل مذكوراً أو مخدوفاً ، فتقول : لقيت محمداً ، وتقول :
إذا محمداً لقيتَه فأكرمه ، على أن محمداً مفعول لفعل مخدوف يفسره المذكور

١٧٤ — * مَكَانِكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ^(١) *

ومنها أن مَانُونٌ منها نكرة : وما لَمْ يُنَوَّنْ معرفةٌ ، فإذا قلت :
« صِرَ » فمعناه اسكت سكوتاَ ما ، وإذا قلت : « صِهْ » فمعناه اسكت
السكوتَ المعين ^(٢)

بعده ، والتقدير : إذا لقيت محمدا لقيته فأكرمه ، وأما اسم الفعل فلا يعمل
إلا مذكورا .

والرابع : أن الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، فتقول :
سكت ويسكت واسكت ، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها
لاختلاف الزمان

والخامس - أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل : فتقول : اسكت صه ، وانزل
نزال ، ولا يجوز أن تؤكّد اسم الفعل بالفعل ؛ فلا تقول : نزال انزل ،
ولاصه اسكت

والسادس : أن الفعل ينتصب المضارع في جوابه إذا دل على الطلب ، فتقول :
انزل فأكرمك ، ولا ينتصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب ،
فلا تقول : نزال فنكرمك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه

والسابع : أن من النجاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق ، وهم
الكوفيون ، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلا

(١) قد سبق ذكر هذا الشاهد مع شيء من الشعر الوارد ضمنه ، وشرحناه
شرحا لا يحمل معه إعادة شيء ههنا ، فارجع إلى ذلك في (ص ٤١٩) من هذا
الكتاب ، والله يرشدك

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما هو واجب التشكير ، وذلك نحو : وياها ،
والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو : نزال وتراك ، وبأيهما

ثم قلت : السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان ، وعملهما عمل استقر .

وأقول : إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل - وهو النفي ، والاستفهام ، والاسم المخبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول - عملاً عمل فعل الاستقرار ؛ فرفعاً الفاعل المضمّر أو الظاهر ، تقول : « ما عندك مالٌ » و « ما في الدار زيدٌ » والأصل ما استقرّ عندك مال ، وما استقر في الدار زيد ، فحذف الفعل ، وأنيب الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره ابن مالك ، ويجوز لك أن تجعلها خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخرآ ، والوجه الأول أولى ؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير ، وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه ، نحو : (أفى الله شكّي) ^(١) وقولك : « زيدٌ عندك أبوه » و « جاء الذي في الدار أخوه » و « مررتُ برجلٍ فيه فضلٌ » .

فإن قلت : ففي أيّ مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور ؟

والنوع الثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه وإيه وأف ومه فما تون منها وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون منها وجوباً أو جوازاً فهو معرفة .

(١) من سورة إبراهيم ، من الآية ١٠٠

قلت : إذا وقع بعد أل ؛ فإنها موصولة والوصف صلة ، ولهذا حسن عطف الفعل عليه في قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ) (١) .

* * *

ثم قلت : التاسع اسم المصدر ، والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضعه إلى إفادة الحدث كالكلام والنواب ، وإنما يُعمله الكوفي والبغدادي ، وأما نحو « إِنَّ مُصَابِكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ » فجاز إجماعاً ؛ لأنه مصدر ، وعكسه نحو فجار وحماد

وأقول : التاسع اسم المصدر ، وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها : ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما بدئ بيم زائدة لغير الفاعلة ، كالمضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويُسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه تحياناً اسم مصدر تجوزاً ، ومن إعماله قول الشاعر :
 ٢١٨ — أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ نَحِيَّةً ظُلُمُ

(١) من سورة الحديد ، من الآية ١٨

٢١٨ — نسب قوم منهم الحريري في الدرة والمؤلف في مغنى اللبيب هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون وهو الصواب إلى الحارث بن خالد الخزومي ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٣٩) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٣) .

العرب : دأظلوم ، الهمة للنداء ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، إن ، حرف توكيد ونصب ، مصابكم ، مصاب : مصدر ميمي ، وهو اسم إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، رجلاً ،

الهمزة للنداء ، وظلوم : اسم امرأت منادى ، ومصابكم : اسم إن ، وهو مصدر بمعنى إصابتكم ، ويسمى اسم مصدر مجازاً ، ورجلا : مفعول بالمصدر ، وأهدى السلام : جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلا ، وتحية : مصدر لأهدى السلام ، من باب قعدت جلوساً ، وظلم : خبر إن ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب (١)

مفعول به المصدر الميمى « أهدى » فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر يعود إلى رجل « السلام » مفعول به « تحية » مفعول مطلق عامله أهدى ، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله « ظلم » خبر إن ، وجملة أهدى مع فاعله ومفعوله في محل نصب صفة لرجلا

الساهر فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث أعمل المصدر الميمى ، الذى هو مصاب ، عمل الفعل ، فرفع به الفاعل الذى هو ضمير المخاطب ، ونصب به المفعول وهو قوله رجلا

(١) روى أهل الأدب أن أبا عثمان المازنى كان فقيراً يملأ ذا حاجة ، وأنه جاءه ذات يوم رجل ذمى وبذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فى النحو ، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك ؛ وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يعلم خصاصته وفقره واحتياجه إلى المال . فعاتبه على امتناعه ، فأجابه بأنه إنما امتنع لأن كتاب سيبويه يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من القرآن الكريم ، وأنه لا يجمال به أن يمكن الذمى من قراءة هذه الآيات ، ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة أمير المؤمنين الوائى العباسى بهذا البيت ، فنصبت « رجلا » وكان بالحضرة أبو يعقوب ابن السكيت - ويقال اليزيدى أحد أبناء أبى محمد مؤدب المأمون - فأنكر على الجارية نصب « رجلا » وقال : إنما هو بالرفع ، وأصرت الجارية على النصب ، وقالت : إنى هكذا تلقيته على أبى عثمان المازنى ، فأمر الوائى بإشخاص أبى عثمان إليه من البصرة ، فلما حضر أقر الجارية على ما قالت ، وفسره

والثاني : مالا يعمل اتفاقاً ، وهو ما كان من أسماء الأحداث علماً
 كـ « سُبْحَانَ » علماً للتسبيح ، و « فجار » و « حماد » علمين للفجرة والمحمدة
 والثالث : ما اختلف في إعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث ، فاستعمل
 له ، كـ « الكلام » فإنه في الأصل اسم الملفوظ به من الكلمات ، ثم نقل
 إلى معنى التكليم ، و « الثواب » فإنه في الأصل اسم لما يُثاب به العمال
 ثم نقل إلى معنى الإثابة ، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى
 جواز إعماله ، تمسكاً بما ورد من نحو قوله :

٢١٩ — أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

بأن المصاب مصدر بمعنى الإصابة ، ورجلاً : مفعوله ، فاستحسن ذلك الواثق ،
 وأمر له بألف دينار ، فلما رجع إلى البصرة قال لتليذه المبرد : تركنا مائة لله
 فعوضنا الله منها ألفاً ، قال أبو رجاء : وأما وجه ما ذكره اليزيدي أو ابن السكيت
 من رفع رجل فهو على أن يكون « مصاب » ، اسم مفعول فعله أصاب ، وهو اسم
 إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه ، ورجل بالرفع خبر
 إن ، وجملة « أهدى السلام تحية » في محل رفع صفة لرجل ، وظلم في آخر البيت
 خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن الذي أصبتموه بتجنيتكم عليه رجل
 موصوف بأنه أهدى إليكم السلام ، وهذا ظلم ، ولا شك أن فيه تكلفاً ، فضلاً
 عن أن يكون متعيناً كما كان يذهب إليه اليزيدي على ما يفهم من حاله في تشبته
 وتخطئته للجارية المغنية

٢١٩ - هذا البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شليم ، وهو ابن أخت الأختل ،
 من كلبة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، والبيت من شواهد المؤلف في
 أوضحه (ج ٢ ص ٤٠) وابن عقيل (رقم ٢٤٧) والأشموني (رقم ٦٨٤) وقد
 ذكر العباسي في معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) جملة صالحة من أبيات هذه
 القصيدة ومنها بيت الشاهد ، فانظرها هناك إن شئت

وقوله :

٢٢. — لَأَن تَوَابَ اللَّهُ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَّانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُنْخَلَدُ

اللفظ : « كفرا » أراد به جحود النعمة وإنكارها ، الرتاع ، أى : التى ترتع ، وهى التى ترعى حيث شاءت ، وكنى بذلك عن سمنها ، لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت

المعنى - يقول : أأجحد نعمتك علىّ ، وأنكر يدك التى أسديتها إلىّ ، بعد أن دفعت عني الموت وهو بهم بالوقوع علىّ ، وبعد أن أعطيتنى العطية التى تضمن بها النفوس ، وهى مائة ناقة سميئة

الاعراب : « أكفراً » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفرا : مفعول لفعل محذوف « بعد » ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر ، وبعد مضاف ، و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بـ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، المائة ، مفعول به لعطاء الذى هو اسم مصدر « الرتاع » صفة للمائة ، والآلف للإطلاق

السأهرفيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر الذى هو قوله عطاء ، عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول الذى هو قوله المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب

٢٢. — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأغلب الظن أنه من صنع من لا يحتج بشعره ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٧)

الاعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ثواب » اسم إن ، وثواب مضاف و « الله » مضاف إليه . من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، كل ، مفعول

وقوله :

٨ - قالوا كلامك هندا وهي مُصغية يَشْفِيكَ قلتُ صحيحٌ ذاك لو كانا^(١)
ومنع ذلك البصريون ؛ فأضربوا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها

* * *

ثم قلت : العاشرُ اسمُ التَّفْضِيلِ ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ ؛ وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ ،
وظَرْفٍ ، وَحَالٍ ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ ، مُطْلَقًا ، وَلَا يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ ،
وَمَفْعُولٍ بِهِ ، أَوَّلُهُ . أَوْ مَعَهُ ، وَلَا فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ - فِي الْأَصَحِّ -
إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ

وأقول : إنما أُخِّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كان مأخوذاً
من لفظ الفعل ، لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطرداً كما تراه الآن
وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدي

به ثواب ، وكل مضاف ، و « موحد » مضاف إليه « جنان » روايته هنا بالرفع
على أنه خبر إن « من الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها »
جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتي « يخلد » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل موحد ، والجملة من الفعل
ونائب الفاعل في محل رفع صفة لجنان

السَّاهِرُ فِيهِ : قوله « ثواب الله كل موحد » حيث أعمل اسم المصدر - الذي
هو قوله ثواب - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله كل موحد ، بعد
أن أضافه لفاعله ، وهو لفظ الجلالة ؛ وهذا واضح من إعراب البيت
(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحاً وافياً ؛ فلسنا في حاجة إلى إعادة شيء عليه
في هذا المكان ، فارجع إليه إن شئت في (ص ٢٥) من هذا الكتاب

ومثال إعماله في التمييز (أنا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا) (١) (هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِثِيًا) (٢) ومثال إعماله في الحال « زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّمًا » و « هَذَا بَشَرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر :
٢٢١ - فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً

إلى الصُّونِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَمِّمٍ

ومثال إعماله في الفاعل المشترك جميع ما ذكرنا
ولا يعمل في مصدر ، لا تقول : زيد أحسن الناس حسناً . ولا في
مفعول به ، لا تقول : زيد أشرب الناس عسلاً ، وإنما تعديه إليه باللام :
فتقول : أشرب الناس للعسل ، ولا في فاعل ملغوظ به ، لا تقول : مررت

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٣٤ (٢) من سورة مريم . من الآية ٧٤

٢٢١ - هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر ، وقبلة قوله :

وَمُسْتَعْجِبٌ مِمَّا يَرَى مِنْ أَثَانَتِنَا وَلَوْ زَبْنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرْ

الاعراب : « إنا ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه
اسمه ، والأصل إنا » وجدنا ، فعل وفاعل « العرض » مفعول أول لوجد « أحوج » ،
مفعول ثان لوجد ، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر إن « ساعة » ظرف
زمان منصوب بأحوج « إلى الصون » جار ومجرور متعلق بأحوج « من ريط » جار
ومجرور متعلق بأحوج أيضاً ، يمان ، صفة لريط ، مسهم ، أى : مخطط ، صفة أخرى لريط

السأهر فيه : قوله « أحوج ساعة » إلخ ، فإن قوله « أحوج » ، أفعل تفضيل
بمعنى أشد احتياجاً ، وقد تعلق به ظرف الزمان الذي هو قوله « ساعة » كما تعلق
به الجار والمجرور مرتين ، وذلك قوله « إلى الصون » وقوله « من ريط » فدل
هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعديله الذي هو الجار والمجرور ، وأن
ذلك جائز لا غبار عليه ، وهو نظير قوله تعالى : (النبي أبلى بالمؤمنين من أنفسهم)

برجل أحسن منه أبوه . إلا في لغة ضعيفة حكاهما سيدييه ، واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل : وضابطها : أن يكون أَفْعَلُ صفةً لاسم جنس مسبوق بنفى والفاعل مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين : وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصَّوْمُ منه » في عشر ذِي الْحِجَّةِ » وقول العرب : ما رأيت رجلاً أحسن في عَيْنِهِ الكحلُ منه في عَيْنِ زيدٍ ، وبهذا المثال نُقِبت المسألة بمسألة الكحل ، وقوله : *

٢٢٢ — ما رأيتُ امرأً أحبَّ إليه ~~الـ~~ بَذَلُ منه إليك يا ابنَ سنان

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل

٢٢٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد

المؤلف في القطر (رقم ١٣٢)

الاعراب : « ما ، نافية ، رأيت ، فعل وفاعل « امرأ ، مفعول به « أحب » نعت لامرأ منصوب بالفتحة الظاهرة ، إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل ، فاعل بأحب ، منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحب « يا ، حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سنان » مضاف إليه

الساهر فيه : قوله « أحب ... البذل » حيث رفع أفعل التفضيل - الذى هو قوله « أحب » - الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله البذل ؛ لكونه وقع وصفا لاسم جنس وهو قوله امرأ ، مسبوق بنفى وهو المذكور في قوله ما رأيت ، والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألسنت ترى أن البذل باعتبار كونه محبوبا لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوبا لمن عدا ابن سنان ، وهو مفضل في الحالة الأولى على نفسه في الحالة الثانية ، وذلك هو الذى يعبر عنه الغلباء بمسألة الكحل ، ولعل العبارة واضحة مفيدة ، فافهمها والله يرشدك

واعلم أن مرفوع « أحب » في الحديث والبيت نائب الفاعل ، لأنه مبنى من فعل المفعول ، لا من فعل الفاعل ، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس ، لأن بناءه على العكس

* * *

ثم قلت : وإذا كان بال مطابق ، أو مجزّداً أو مضافاً إنكراً
أفرداً وذكر ، أو لمعرفة فالوجهان

وأقول : استطردت في أحكام اسم التفضيل ؛ فذكرت أنه على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يكون طبق من هو له ، وهو ما كان بالألف واللام ، تقول « زيد الأفضل » و « هند الفضلى » و « الزيدان الأفضلان » و « الهندان الفضليان » و « الزيدون الأفضلون » و « الهندات الفضليات » ، أو الفضل

الثاني : ما يجب فيه أن لا يطابق ، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال ، وهو نوعان : أحدهما : المجرد من أل والإضافة ، تقول « زيد » ، أو هند ، أفضل من عمرو » و « الزيدان ، أو الهندان ، أفضل من عمرو » و « الزيدون ، أو الهندات ، أفضل من عمرو » والثاني : المضاف إلى نكرة ، تقول : « زيد أفضل رجل » و « الزيدان أفضل رجلين » و « الزيدون أفضل رجال » و « هند أفضل امرأة » و « الهندان أفضل امرأتين » و « الهندات أفضل نسوة » وتجب المطابقة في تلك

النسكة كما مثلنا ، وأما قوله تعالى : (ولا تكونوا أولَ كافرٍ به) ^(١)
فالتقدير : أولَ فريقٍ كافرٍ ، ولولا ذلك لقليل : أولَ كافرين ، أو التقدير :
ولا يكن كل منكم أولَ كافرٍ ، مثل (فاجلدوهم ثمانين جلدَةً) ^(٢)

الثالث : ما يجوز فيه الوجهان ، وهو المضاف لمعرفة ، تقول : « الزيدانِ
أفضلُ القومِ » و « الزيدونَ أفضلُ القومِ » و « هندٌ أفضلُ النساءِ »
و « الهندانِ ، والهنداتُ أفضلُ النساءِ » وإن شئت قلت : « الزيدانِ
أفضلاً القومِ » و « الزيدونَ أفضلو القومِ » و « هندٌ فضلى النساءِ »
و « الهندانِ فضلياً النساءِ » و « الهنداتُ فضلياتُ النساءِ » وترك المطابقة
أولى ، قال الله تعالى : (ولتجدنهم أحرصَ الناسِ على حياةٍ) ^(٣) ولم
يقُل أحرصى الناسِ ، وقال الشاعر :

٢٢٣ — وميةٌ أحسنُ الثقلينِ جيداً وسالفةٌ وأحسنُهم قدالاً
ولم يقل حُسنى الثقلينِ ، ولا حُسناًهم .

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤١ (٢) من سورة النور ، من الآية ٤

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٩٦

٢٢٣ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد روى
أبو العباس المبرد في الكامل (٢ - ٤٨) هذا البيت أول أربعة أبيات ،
وبعده قوله :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا نَظْراً وَعَيْنَا وَلَا أُمُّ الْغَزَالِ وَلَا الْغَزَالَا

اللمعة : جيداً ، هو العنق ، وسالفة ، هى فى الأصل صفحة العنق ، ثم
استعملت فى خصبة الشعر التى تسترسل على الخد ، قدالاً ، بزنة سحاب -
مؤخر الرأس

وعن ابن السراج إيجابُ ترك المطابقة ، وردُّ بقوله سبحانه وتعالى :
(إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا) ^(١) (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرًا
مُجْرِمِينَ) ^(٢) .

* * *

ثم قلت : ولا يُبنى ولا ينقاسُ هو ولا أفعالُ التعجبِ : وهي
ماأفعَلُهُ وأفَعِلَ بِهِ وفَعَلَ ، إِلَّا مِنْ فَعَلَ ، ثَلَاثِي ، مُجَرَّدٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ،
تَامٌ . مُتَّفَاوِتِ الْمَعْنَى : غَيْرِ مَنْفِيٍّ ، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ
وأقول : لا يبنى أفعالُ التفضيلِ ، ولا ماأفعَلُهُ وأفَعِلَ بِهِ وفَعَلَ في
التعجبِ ؛ من نحو جَلَفَ ^(٣) وكلبٍ وحمارٍ ؛ لأنها غيرُ أفعالٍ ، وقولهم

الاعراب : « مية » مبتدأ ، أحسن ، خبره ، وهو مضاف ، و « الثقلين »
مضاف إليه « جيدا » تمييز ، وسالفة ، معطوف على جيدا « وأحسنهم » الواو
عاطفة ، أحسن : معطوف على الخبر ، وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار
أفرادهما مضاف إليه « قذالا » تمييز

الساهر فيه : قوله « أحسن الثقلين » ، وقوله « أحسنهم » ، حيث جاء بأفعال
التفضيل الجارية على مفرد مؤنث هو مية مفردا مذكرا ، وهو مضاف إلى
معرفة في الموضعين ، ألا تراه مضافا إلى المحلى بأل في الأول ، وإلى الضمير في الثاني
(١) من سورة هود ، من الآية ٢٧ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٢٣
(٣) الجلف - بكسر الجيم وسكون اللام - الرجل الجاني ، وقد أثبت له أهل
اللغة فعلا ، قال المجد في القاموس : « الجلف الرجل الجاني ، وقد جلف كفرح
جلفا وجلافة ، اه ، وعلى ذلك لا يكون قولهم « ما أجلف زيدا » بمعنى ما أجفاه
وما أغلظه شادا ، فافهم ذلك

« ما أَجْلَفَهُ » و « أَتَجَرَّهُ » و « أَشْكَبَهُ » خطأ ، ولا من نحو دَخَرَجَ ؛
لأنه رباعي ، ولا من نحو أَنْطَلَقَ وَأَسْتَخْرِجَ ؛ لأنه وإن كان ثلاثيا لكنه
مزيد فيه ، ولا من نحو هَيْفَ وَغَيْدَ وَحَوْلَ وَسَوْدَ وَعَوَرَ وَجَمَرَ وَغَمَى
وَعَرَجَ ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لسكنها مزيدة في التقدير ؛
إذ أصل حَوْلَ أَحَوْلَ وَعَوَرَ آعَوَرَ وَغَيْدَ آغَيْدَ ؛ والدليل على ذلك
أن عَيْنَاتِهَا لم تقلب ألفا مع تحريكها واقتتاح ما قبلها ، فلولا أن ما قبل
عيناتها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ، ولا من نحو كَانَ
وظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ ؛ لأنها غير تامة ، ولا من نحو ضَرَبَ ؛ لأنه مبني
للمفعول ، ولا من نحو ماقام وما عاج بالدواء ؛ لأنه منفي

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يُقَسَّ عليه ، فمن ذلك قولهم « هُوَ
أَلَسُّ من فلان » و « أَقْمَنُ مِنْهُ » فبنوه من غير فِعْلٍ ، بل من قولهم :
هو لِسٍ وَقَمِنٌ بكذا ؛ وقولهم « ما أَتَقَاهُ » من اتَّقَى ، و « ما أَخْصَرَ »
هذا الكلام « من أَخْصَرَ » وهما ذو زيادة والثاني مبني للمفعول ،
وفي التنزيل (ذُلِّبْكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) ^(١) وهما من
أَقْسَطَ إِذَا عَدَلَ وَمِنْ أَقَامَ الشَّهَادَةَ ؛ وسيبويه يقيس ذلك إذا كان
المزيد فيه أَفْعَلَ .

وفهم من قولي « ولا يَنْقَاسُ » أنه قد يبنى من غير ذلك بالسمع
دون القياس ، كما بيَّنته .

* * *

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢

ثم قامت : بابٌ - وإذا تنازعَ مِنَ الفعلِ أو شبهه عاملانِ فأكثرُ
متأخراً من معمولٍ فأكثرُ ؛ فالْبَصِيرِيُّ يَخْتَارُ إعمالَ المجاورِ ؛ فيُضْمِرُ
في غيره مرفوعه ويَحْدِفُ منصوبه إن استغنى عنه وإلا أخره ؛ والكوفيُّ
الأسبقُ ؛ فيُضْمِرُ في غيره ما يحتاجه

وأقول : لما فرغت من ذكر العوامل أَرَدْتُهَا بحكمها في التنازع ،
ويسمى هذا الباب بابَ التنازع ، وبابَ الإعمال

والحاصل أنه يتأتى تنازعُ عاملين ؛ وأكثرُ : في معمول واحد ، وأكثرُ
وأن ذلك بشرطين : أحدهما : أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه
من الأسماء ، فلا تنازع بين الحروف ^(١) ، ولا بين الحرف وغيره ؛ والثاني
ألا يكون الم معمول متقدماً ، ولا متوسطاً ، بل متأخراً ، فلا تنازع في نحو
« زَيْدًا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ » لتقدمه ؛ ولا في نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا
وَأَكْرَمْتُ » لتوسطه ، وجَوَّز ذلك بعضهم فيها ^(٢)

(١) أجاز ابن العليج التنازع بين الحرفين ، مستدلاً بقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ
تَفْعَلُوا) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤ - وبقول الشاعر :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَغْنَاهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ

فزعم أن « إن » الشرطية و « لم » النافية تنازعا الفعل الذي بعدهما ، وهو « تفعلوا » ،
ورد ذلك عليه بأن إن تطلب فعلاً مثبتاً ، ولم تطلب فعلاً منقياً ، ومن شرط
التنازع الاتحاد في المعنى ، والذي في البيت الذي أنشده من باب التوكيد وليس
من باب التنازع

(٢) الضمير المثني في قوله « فيهما » يعود إلى الم معمول المتقدم والم معمول
المتوسط بين العاملين ، أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان في الم معمول المتقدم

مثال تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١)
 و (آتُونِي) و (أَفْرِغْ) عاملان طالبان (قِطْرًا)
 ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول « ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ
 الْخَمِيسِ »

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واخداً قول الشاعر :

٢٢٤ — أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا

عَفْوَاً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

فهم المغاربة من النحاة ، ومال المحقق الرضى فى شرح الكافية إليه ، بشرط أن
 يكون المعمول منصوباً وهالك نص عبارته : وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا
 كان منصوباً ، نحو زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، اهـ ، ومن تمثيله
 نفهم أنه أراد بالمنصوب ما يعم المنصوب لفظاً وهو المفعول به ومعنى وهو الجار
 والمجرور ، وقد عرفت فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعول به فى المعنى ،
 وأما الذى أجاز التنازع فى العامل المتوسط فهو أبو على الفارسي الفسوى ، قال
 فى قول الشاعر :

* مَتَى تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمُ *

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع ، وعليه يكون « أفقاً » مفعولاً لتشيم ومفعول
 تصب محذوف ، وهو ضميره ، والذى عليه جمهور النحاة هو ما ذكره المؤلف
 من اشتراط كون المعمول متأخراً عن العاملين

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٩٦

٢٢٤ — هذا الشاهد مما لم نقف له على نسبة إلى قائل معين

الاعراب : « أرجو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
 « وأخشى » الواو عاطفة ، أخشى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم : « تَسْبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فدُبْرَ : ظرف ، وثَلَاثًا : مفعول مطلق . وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع الفعلين ما مَثَّلْنَا ، ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر :

٢٢٥ — قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ وَعَزَّةُ مَمْلُوكٍ مَعْنَى غَرِيمِهَا

في أحد القولين

تقديره أنا ، وأدعو ، الواو عاطفة . أدعو : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الله ، تنازعه كل من العوامل الثلاثة ، ويجوز أن يجعله معمولاً لأنها شئت ، والأولى أن يجعله معمولاً لآخرها ، مبتغيا ، حال من الضمير المستتر في أرجو ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، عفوا ، مفعول به لقوله مبتغيا ، وعافية ، معطوف على قوله عفوا ، في الروح ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعافية ، والجسد ، معطوف على الروح

الشاهد فيه : قوله ، أرجو وأخشى وأدعو الله ، حيث تنازع ثلاثة عوامل ، وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة ، معمولاً واحداً ، وهو لفظ الجلالة

٢٢٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٦٣) والأشمنوني (رقم ٤١١)

الاعراب : قد اختلف في إعراب هذا البيت ، وسنعر به لك على الوجه الذي يتحقق به الاستشهاد ، ثم نبين لك ما فيه ، فنقول : « قضى » فعل ماض ، فاعل ، وهو مضاف ، و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة ، و « دين » مضاف إليه « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « غريمه » غريم : مفعول به

لوفى ، وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ
« ممطول » خبر المبتدأ « معنى » خبر ثان « غريمها » غريم : نائب فاعل تنازعه
كل من العاملين ، وهما ممطول ومعنى ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « ممطول معنى غريمها » حيث تنازع عاملان اسمان ، وهما
قوله ممطول ومعنى ، معمولان واحدا ، وهو قوله غريمها ، وهذا الذى ذكره المؤلف
ههنا هو ما رجحه جماعة من النحاة منهم ابن الأنبارى فى كتابه الإيضاح ،
وقد رد المؤلف نفسه فى أوضحه أن يكون هذا البيت من باب التنازع فقال :
وليس من التنازع قوله :

* وَعَزَّةٌ مَّمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا *

بل غريمها مبتدأ ، وممطول معنى خبران ، أو ممطول خبر ومعنى صفة له أو حال
من ضميره ، اه كلامه ، وذلك لأنه اختار مذهب البصريين ، ومذهبهم أنك إن
أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاجه ، وإن أعملت الثانى أضمرت فى
الأول المرفوع ، وهذا لم يضر فيه مطلقا مع أن المعمول مرفوع ، فلو أنه كان
من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار سواء أعمل الأول أم أعمل الثانى ،
فكان يقول على إعمال الثانى : وعزة ممطول (هو) معنى غريمها ، وعلى إعمال
الأول : وعزة ممطول معنى (هو) غريمها ، وهذا الضمير أبرزناه لك لتعلم عليه
وهو فى الأصل يكون مستترا فى اسم المفعول ، لكن هذا الضمير عائد إلى الغريم ،
لا إلى عزة ، بمقتضى التنازع ، وأنت تعلم أن الخبر يجب إن كان مشتقا أن
يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ فمن حق الضمير الذى فى ممطول أن يعود
إلى عزة ؛ لأنك جعلت عزة مبتدأ وممطولا خبرا عنه ، فإن كان الضمير الذى
يتحمله الخبر عائدا على غير المبتدأ وجب إبرازه ، فكان يتبغى هنا أن يبرز
الضمير لعوده على نائب الفاعل لا على المبتدأ ؛ فلذلك لم يجعلوه من باب التنازع ،

ومثال تنازع الفعل والاسم (هَاؤُمْ أَقْرَأُ كِتَابِيَّةً) (١).
 واتفق الفريقان على جواز إعمال أى العاملين شئت ، ثم اختلفوا في
 المختار : فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه ، والبصريون إعمال المتأخر
 لمجاورته المعمول ، وهو الصواب في القياس ، والأكثر في السماع
 فإذا أعمل الثاني نظرت : فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وفق
 الظاهر المتنازع فيه ، نحو « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامُوا وَقَعَدَا إِخْوَتَكَ »
 و « قَمَنَّ وَقَعَدَا نِسْوَتَكَ » وهذا إجماع من البصريين ؛ وإن احتاج
 لمنصوب فلا يخلو : إما أن يصح الاستغناء عنه ، أولا ، فإن صح الاستغناء
 عنه وجب حذفه ، نحو « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا يجوز أن تضمنه
 فتقول : ضربته وضربني زيد ، إلا في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢٢٦ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ

وهو الصحيح عند ابن مالك ، ولهذا اشترط ألا يكون المعمول المتنازع فيه سببياً
 مرفوعاً ، ومعنى كونه سببياً أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد على اسم
 سابق ، و « غريمها » سبب مرفوع ؛ أما كونه مرفوعاً فظاهراً ، وأما كونه سببياً
 فلأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة

(١) من سورة الحاقة ، من الآية ١٩

٢٢٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد
 المؤلف في كتاب أوضح المسالك (ج ١ ص ٢١٦) وابن عقيل (رقم ١٦٤)
 والأشمونى (رقم ٤١٧)

المراد : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » فعل ماض ناقص
 واسمه « ترضيه » ترضى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،

(٢٣ — شذور الذهب)

وإن لم يصح وجب تأخيرها ، نحو « رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا »
 وإذا عمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه : من مرفوع ، ومنصوب ،
 ومجرور ؛ فتقول : « قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَبَتْهُمَا أَخَوَاكَ »
 و « قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا باتفاق ،
 ولا إذا كان منصوبا إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :
 ٢٢٧ — يُمْسِكَاظَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْجُوا شُعَاعَهُ

وضمير الغائب مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر كان ، ويرضيك ، الواو
 عاطفة ، يرضى : فعل مضارع ، وضمير المخاطب مفعول به ، صاحب ، فاعل ،
 وهذه الجملة معطوفة على جملة خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبره في محل جر
 بإضافة إذا إليها ، جوارا ، منصوب على الظرفية عامله أحد الفعلين السابقين
 ، فكأن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمها ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في الغيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من اسم كن » أحفظ ، خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة ، للعهد ،
 جار ومجرور متعلق بأحفظ

الناظرية : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل من العاملين
 الاسم الذي بعدهما ، وهو صاحب ، والأول يطلبه مفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا ،
 وقد أعمل فيه الثاني ، فرفعه على الفاعلية به ، ثم أضمر مع الأول ضميره ، وهذا
 بما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثاني واحتاج
 الأول إلى غير مرفوع أن تستغنى عنه وتتركه ؛ لأننا لو أتينا بالضمير المنصوب
 مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى وحكما ، ونحن
 إنما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه ؛ إذ هو فاعل ، والفاعل لا يجوز أن يحذف
 على الراجع عند النحاة ، والحاجة تتقدر بقدرها ، وهذا واضح إن شاء الله
 ٢٢٧ — هذا البيت من كلام عائكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمه سيدنا

... ..

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ١ ص ١٦٤)
وابن عقيل (رقم ١٦٢) والأشموني (٤١٩) وقبل بيت الشاهد قولها :

سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعَةٍ

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ يَاقِ شِنَاعَةٍ

وانظر هذه القطعة في شرح التبريزي لديوان الحماسة (٢ - ٢٥٦)

اللغة : « يعشى » فعل مضارع من الإعشاء ، وهو إصابة العين بضعف
البصر ليلا « لمحوا » نظروا « شعاعه » بضم الشين - وهو ما تراه من الضوء
مقبلا عليك

الاعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها جمعوا في البيت الذي قبل
بيت الشاهد « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به « يعشى » إذا « ظرفية
تضمنت معنى الشرط « لمحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « شعاعه » فاعل
يعشى ، وضمير الغائب مضاف إليه

المأثور في : قوله « يعشى ... لمحوا شعاعه » حيث تنازع العاملان ، وهما
قولها يعشى وقولها لمحوا ، معمولان واحدا ، وهو قولها شعاعه ، والأول يطلبه
فاعلا ، والثاني يطلبه مفعولا ، ثم أعملت العامل الأول فيه ، وحذفت ضميره
من الثاني ، وهذا بما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ فإن حق هذا الباب أنك إذا
أعملت الأول أضمرت في الثاني كل شيء يحتاجه ؛ لأنه لا يلزم على الإضمار في
الثاني محذور ، بخلاف الإضمار في الأول ؛ فإنه يلزم عليه عود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة ، فاغفرنا في المرفوع لشدة الحاجة إليه ، ولم نغفره في غيره ؛ لعدم
الحاجة ، على ما سبق بيانه في شرح الشاهد السابق ، وليس بعد ذلك إيضاح
فقهه والله يرشدك

ومن تَمَّ قلنا في قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) ^(١) إنه أعمل الثاني ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال « آتُونِي أَفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرًا » وكذا في بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب

ثم قلت : باب - إِذَا شَغَلَ فِعْلاً أَوْ وَصَفًا ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَائِسٌ لَضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ ؛ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحذُوفٍ مُمَّا ثَلِ لَلْمَذْكُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَابْنِ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَهَتَّى ، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ أَوَّلَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفًا عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بِأَمَّا نَحْوُ (أَبْشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ مَلَبًّا ، وَجَبَ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَاِذَا الْفُجَاءِيَّةِ أَوْ تَلَاهُ مَالَهُ الصَّدْرُ كـ « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » وهذا خارجٌ عن أصل هذا الباب ، مِثْلُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ) وَ « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ » ، وَتَرَجَّحَ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، وَاسْتَوَى فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ »

وأقول : هذا الباب المسمى بباب الاشتغال ، وحقيقته : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه عاملٌ ، هو فعلٌ أو وصفٌ ، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشغولٌ عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ مَحَلًّا كـ « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أَوْ لَمَّا لَا بَسَ ضَمِيرَهُ ، نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ »

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٩٦

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يُرْفَعَ على الابتداء ، فالجمله بعده في محل رفع على الخبرية ، والثاني : أن يُنْصَب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع للجمله بعده ، لأنها مفسرة .

وفهم من قولي « فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ » أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، وذلك نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « عَمْرٌو كَأَنَّهُ أَسَدٌ » ؛ وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله ، وكذلك نحو « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » و « عَمْرٌو عَلَيْكَ » ؛ لأن آسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو (وكلُّ شيء فعلوه في الزُّبْرِ) ^(١) وقولك « زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ » ؛ لأن (فعلوه) صفة ، والصفة لا تعمل في الموصوف ، وفعلُ التعجب جامد ؛ فهو شبيه بالحرف ؛ فلا يعمل فيما قبله ، لاسيما وبينهما « ما » التعجبية ، ولها الصِّدْرُ ، وكذلك « زَيْدًا أَنَا الضَّارِبُ » ؛ لأن آل موصولة ؛ فلا يتقدم عليها معمول صلتها

ثم الاسم الذي تقدّم وبعده فعلٌ أو وصفٌ وكلٌّ منهما ناصبٌ ضميره أو لسببِيَّةٍ ينقسم خمسة أقسام :

أحدها : ما يترجَّحُ نصبه ؛ وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون الفعلُ المشغولُ طلباً ، نحو « زَيْدًا أَخِيرَةُ »

(١) من سورة القمر ، الآية ٥٢

و « عمرًا لا تهنه » .

الثانية : أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل ، نحو (أبشراً مِنَّا واحداً تَتَّبِعُهُ) ^(١)

الثالثة : أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوقٍ بجملةٍ فعليةٍ لم تُتْبَنِ على مبتدأ ، كقوله تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) ^(٢)

اثناني : ما يترجح رَفْعُهُ بالابتداء ، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً ، نحو « زَيْدٌ ذَرَبَهُ » ؛ وذلك لأن النصب مُحَوِّجٌ إلى التقدير ولا طالب له ، والرفع غني عنه ، فكان أولى ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ، ومن ثمَّ منعه بعض النحويين ، ويردُّ أنه قرئ (جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) ^(٣) (سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا) ^(٤) بنصب (جنات) و (سورة) .

اثنالث : ما يجب نصبُهُ ، وذلك فيما تقدَّم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب ، نحو « إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمَهُ »

الرابع : ما يجب رَفْعُهُ ، وذلك إذا تقدَّم عليه ما يختصُّ بالجلل الاسمية كإذا الفجائية ، نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سهوً ، أو حالَ بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » و « عَمْرُو مَا لَقِيتَهُ »

(١) من سورة القمر ، من الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل ، من الآيتين ٤ و ٥

(٣) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣ (٤) من سورة النور ، من الآية ١

الخامس : ما يستوى فيه الأمران ، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ ، نحو « زيدٌ قام وعمرًا أكرمته » ، وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصدرِ فعلية العجز ، فإن راعيت صدرها رفعت ، وإن راعيت عجزها نصبت ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء ، وقد جاء التنزيل بالنصب ، قال الله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) ^(١) الآيات ، الرحمن : مبتدأ ، وعلم القرآن : جملة فعلية خبرٌ ، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين ، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر ، وجملتا : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) ^(٢) معترضتان (والسماء رَفَعَهَا) ^(٣) عطفت على الخبر أيضًا ، وهي محل الاستشهاد

* * *

ثم قلت : بابٌ - يَتَّبِعُ ما قبله في الإعراب خمسة : أحدها : التوكيد وهو تابع يُقَرَّرُ أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ؛ فالأول نحو « جاءني زيدٌ نفسه » و « الزيدان أو الهندان أنفسهما » و « الزيدون أنفسهم » و « الهندات أنفسهن » والعين كالتنفس ، والثاني نحو « جاء الزيدان كلاًهما » و « الهندان كلاًهما » و « اشتريت العبدَ كاه » و « العبيدَ كلهم » و « الأمةَ كلها » و « الإمامةَ كلهن » ؛ ولا تُؤكَّدُ مكررة مطلقاً ، وتؤكد بإعادة اللفظ أو مرادفه نحو (دَكَّا دَكَّا) و (فجاجاً

سُبُلًا) ، ولا يُعَادُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ ولا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ
وأقول : إذا اسْتَوَفَّتِ العواملُ معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها
إلا بالتبعية .

والتوابع خمسة : نعتٌ ، وتوكيدٌ ، وعطفٌ بَيَانٍ ، وبدلٌ ، وعطفٌ
نَسَقٍ ؛ وقيل : أربعة ؛ فأدرَجَ هذا القائلُ عطفيَ البَيَانِ والنَسَقِ تحتَ قوله
والعطفُ ، وقال آخر : ستة ؛ فجعلَ التَّأْكِيدَ اللفظيَّ باباً وحده ، والتَّأْكِيدَ
المعنويَّ كذلك

ومثالُ المقرِّرِ لأمرِ المتبوعِ في النسبةِ « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » ؛ فإنه لولا
قولك « نَفْسُهُ » لَجُوزَ السامِعُ كَوْنُ الجَائِي خَبْرَهُ أَوْ كِتَابَهُ ؛ بدليلِ قوله
تعالى : (وَجَاءَ رَثْبُكَ) ^(١) أَي : أمره

ومثالُ المقرِّرِ لأمره في اشمولِ قوَاهُ عز وجل : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ
كُلُّهُمْ أَتَّجَعُونَ) ^(٢) ؛ إذ لولا التَّأْكِيدُ لَجُوزَ السامِعُ كَوْنُ الساجدِ أَكْثَرَهُمْ

* * *

ويجب في المؤكِّدِ كونه معرفةً ، وشَدَّ قولُ عائشة رضي الله عنها :
« ما صامَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا سَكَّاهُ إِلَّا رَمَضَانٌ » وقولُ الشاعر :
* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ سَكَّاهِ رَجَبُ * — ٢٢٨

(١) من سورة الفجر ، من الآية ٢٢ (٢) من سورة الحجر : من الآية ٣٠
٢٢٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد
المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٨٥) وفي القطر (رقم ١٣٧) والذي أنشده
المؤلف عجز بيت صدره :

* لَكِنَّهُ شَاقٌّ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ *

... ..

وقد ذكر البيت كله في بعض نسخ الشرح

المفعول : « شاقه ، أعجبه وأثار شوقه ، والشوق : نزاع نفس الإنسان إلى الشيء
الغريب : « لكنه ، لكن . حرف استدراك ونصب ، وضمير الغائب
اسمه « شاقه » فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » مصدرية « قيل » فعل
ماض مبني للجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر
فاعل شاق ، وتقدير الكلام : لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب ، يا ، حرف
نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : يا قوم ، أو ياهؤلاء ، ونحو ذلك . ليت
حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت « حول » مضاف إليه « كله » كل : تأكيد
لحول ، وضمير الغائب مضاف إليه « رجب » خبر ليت

الشواهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة - التي هي قوله حول -
بكل ؛ وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا وفي القطر ، لكنه في أوضحه - تبعا
لابن مالك في التسهيل والكافية والخلاصة - قد اختار صحة تأكيد النكرة إن أفاد
توكيدها ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من
ألفاظ الإحاطة ، وأنشد هذا البيت على أنه مما حصت فيه الفائدة : وخلاصة
أقوال العلماء في هذه المسألة أن النجاة اختافوا في تأكيد النكرة ، ولهم في ذلك
ثلاثة أقوال : القول الأول - وهو لجمهور البصريين - أنه لا يجوز تأكيد النكرة
مطلقا ، أفاد توكيدها أو لم يفد ، وهذا هو الذي جرى عليه المؤلف ههنا وفي
كتابه قطر الندى ، والقول الثاني - وهو لبعض الكوفيين - أنه يجوز تأكيد النكرة
مطلقا ، والقول الثالث - وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين - أنه يجوز تأكيد
النكرة إن أفاد توكيدها ، ويمتنع إن لم يفد ، وهذا الرأي الأخير أرجح الآراء
الثلاثة ؛ لأنه الموافق للنقول عن العرب ، فقد وردت عنهم جملة صالحة من
الشواهد التي تؤيده : فمنها الحديث الذي رواه المؤلف عن عائشة ، ومنها بيت

وأنشده ابن مالك وغيره « يا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ » وهو تحريفٌ

* * *

ويجب في التأكيد كونه مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابقاً له ،
كما مثلنا ، ويستثنى من ذلك « أجمع » وما تصرف منه ؛ فلا يضمن لضمير ،

الشاهد الذي معنا ، ومنها قول الراجز :

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعًا نَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا
الشاهد فيه قوله « حولاً أكتعا » حيث أكد النكرة - التي هي قوله « حولاً » -
بأكتع ، ومنها قول راجز آخر :

إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعَّقَعَا قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا
والاستشهاد به في قوله « يوماً أجمعاً » حيث أكد النكرة - التي هي قوله « يوماً » - بأجمع
والذين جوزوا تأكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا : إن الفائدة
تحصل إذا اجتمع أمران : أولهما في النكرة ، وهو أن تكون زمناً محدوداً :
أي موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء ، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم ،
فإن لم تكن محدودة لم يصح ، مثل زمن ومدة ووقت ولحظة وساعة ، وثانيهما
في لفظ التوكيد ، وهو أن يكون من ألفاظ الشمول ، مثل كل وجميع وأجمع وأكتع
وأما البصريون الذين منعوا تأكيد النكرة مطلقاً فقالوا : إن جميع
ألفاظ التوكيد معروفة ، وإنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد في التعريف ، فلو
جوزنا تأكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد

فتلخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف ؟
قال جمهور البصريين : نعم يشترط ذلك ، وقال جمهرة الكوفيين : لا يشترط
ذلك ، وإنما يشترط حصول الفائدة ، ومن اختار مذهب الكوفيين غير
ابن مالك المحقق الرضي والعلامة المشاطي

تقول : « اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ أَجْمَعُ » و « الأمةُ كُلُّهَا جَمْعَاءَ » و « العبيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ » و « الإمامَ كُلَّهُمْ جَمْعَ »

* * *

ويجب في النفس والعين إذا أُكِّدَ بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو « جاءَ زيدٌ نفسه عَيْنُهُ » و « جاءتَ هندٌ نفسها عَيْنُهَا » مجموعين مع الجمع نحو « جاءَ الزيدونَ أنفسهمُ أَعْيُنُهُمْ » و « الهنداتُ أنفسهنَّ أَعْيُنُهُنَّ » وأما إذا أُكِّدَ بهما المثني ففيها ثلاث لغات : أفصحها الجمعُ ، فتقول : « جاءَ الزيدانِ أنفسهما أَعْيُنُهُمَا » ، ودونه الإفرادُ ، ودون الإفرادِ التثنيةُ ، وهي الأوجهُ الجارية في قولك : « تَطَعْتُ رُؤُوسَ السَّكَبَشِينَ »

* * *

مسألة : قال بعض العلماء في قوله تعالى : (فَسَجَدَ بِالْأَلْكَةِ كُلِّهِمْ أَجْمَعُونَ)^(١) : فائدةٌ ذكرٍ (كلِّ) رَفَعُ وهم من يتوهم أن الساجد البعض ، وفائدةٌ ذكرٍ (أجمعون) رَفَعُ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد ، بل سجدوا في وقتين مختلفين ، والأول صحيح ، والثاني باطل ؛ بدليل قوله تعالى : (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد ؛ فدل على أن (أجمعين) لا تعرَّضَ فيه لاتحاد الوقت ، وإنما معناه كمنى كلِّ سواء ، وهو قول جمهور النحويين ، وإنما

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٣٠

(٢) من سورة الحجر ، من الآية ٣٩ ، ومن سورة ص ، من الآية ٨٢

ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد ، كما قال تعالى : (فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ
أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا)^(١)

* * *

ثم قلت : الثاني النعت ، وهو : تابع مشتق أو مؤول به ، يفيد
تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيد أو الترحم
عليه ، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب ، ومن التعريف والتنكير
ولا يكون أخص منه ، فنحو « بالرجل صاحبك » بدل ، ونحو « بالرجل
الفاضل » و « بزيد الفاضل » نعت ؛ وأمره في الأفراد والتذكير
وأضدادها كالفعل ، ولكن يترجح نحو « جاءني رجل فعود غلمانته »
على « قاعد » وأما « قاعدون » فضعيف ، ويجوز قطعه إن علم متبوعه
بدونه : بالرفع ، أو بالنصب

وأقول : مثال المشتق « مررت برجل ضارب » أو مضروب ،
أو حسن الوجه ، أو خير من عمرو « ومثال المؤول به « مررت برجل
أسد » أي : شجاع ، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى : (فتحرير
رقبة مؤمنة)^(٢) ومثال ما يفيد مدحه (الحمد لله رب العالمين)^(٣) ومثال
ما يفيد ذمه « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ومثال ما يفيد الترحم عليه
« اللهم أنا عبدك المسكين » ومثال ما يفيد التوكيد (تفخة واحدة)^(٤)

(١) من سورة الطارق ، الآية ١٧ (٢) من سورة النساء . من الآية ٩

(٣) من سورة الفاتحة ، الآية ١ (٤) من سورة الحاقة ، من الآية ١٣

و (عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) ^(١) و (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْثَنِ اثْنَيْنِ) ^(٢) وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطف بيان ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طویل ^(٣) .

وقد لهيج العربون بأن النعت يتبع المفعول في أربعة من عشرة ، والتحقيق أن الأمر على النصف في العددين ، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة ، وهما واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة - التي هي الرفع والنصب والجر - وواحدٌ من التعريف والتشكير ؛ فلا تُنَعَّتْ نكرةٌ بمعرفة ، ولا العكس ؛ لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْفَاضِلِ » ولا « بَزِيدٍ الْفَاضِلِ » كما أنه لَا يُتَّبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور ، ولا نحو ذلك .

ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصوفِ إمَّا أعْرَفَ من الصفة ، أو مساوياً لها ؛ فلا يجوز أن يكون دونها : فالأول كقولك « مررت بزيد الفاضل » ؛ فإن العلم أعرفُ من المَعْرِفِ باللام ، والثاني نحو

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٦ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٥١
(٣) تلخيص القول في هذا الموضوع أن العلماء اختلفوا في جواز مجيء عطف البيان في النكرات ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول : لا يكون عطف البيان في النكرات ، وعليه لا يكون قوله سبحانه (اثنين) عطف بيان . والقول الثاني : يجوز أن يكون عطف البيان في النكرات لكن بشرط أن يكون البيان أجلى وأوضح من المبين ، وعليه لا يكون قوله (اثنين) عطف بيان أيضاً ؛ لكونه ليس أوضح منه . والقول الثالث : يجوز أن مجيء عطف البيان في النكرات وإن لم يكن البيان أجلى ولا أوضح من المبين ؛ لجواز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين ، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جل ذكره (اثنين) عطف بيان على قوله (إلهين)

« مررت بالرجل الفاضل » ؛ فإنهما معرفتان باللام ، والثالث نحو « مررت بالرجل صاحبك » فصاحبك : بدلٌ عندهم ، لانعت ؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم ، وكلاهما أعرف من المعروف باللام .

وأما الإفراد وضداه - وهما التثنية والجمع - والتذكير وضده - وهو التأنيث - فإن النعت يُعطى من ذلك حُكم الفعل الذي يُحل محله من ذلك الكلام ؛ فتقول « مررت بامرأة حسن أبوها » بالتذكير ؛ كما تقول « حسن أبوها » وفي التنزيل : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) ^(١) و « برجل حسنة أمه » بالتأنيث ، كما تقول « حسنت أمه » وتقول « برجل حسن أبواه » و « برجل حسن آباؤه » ولا تقول « حسنين » ولا « حسنين » إلا على لغة من قال « أكلوني البراغيث » وعلى ذلك فقس ، إلا أن العرب أجروا جمع التكسير مجزئ الواحد ؛ فأجازوا فصيحاً « مررت برجل قعود غلمانته » كما تقول « قاعد غلمانته » وقوم رجحوه على الإفراد ، وإليه أذهب ، وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول « أكلوني البراغيث »

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت ، نحو « مررت بامرئ القيس الشاعر » جاز لك فيه ثلاثة أوجه : الإتيان فيخفض ، والقطع بالرفع بإضمار هو ، وبالنصب بإضمار فعل ؛ ويجب أن يكون ذلك الفعل

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٥

أُخْصُ أو أُعْنِي في صفة التوضيح ، وأمدَح في صفة المدح : وأذُم في صفة
الذم ؛ فالأول كما في المثال المذكور ، والثاني كما في قول بعض العرب
« الحمد لله أهل الحمد » بالنصب ، والثالث كما في قوله تعالى : (وأمرأته
تَحْمَلُ الحَطْبَ) ^(١) يقرأ في السبع (تَحْمَلُ الحَطْبَ) بالنصب بإضمار أذُم ،
وبالرفع إما على الإتيان ، أو بإضمار هي

* * *

ثم قلت : الثالث : عطف البيان ، وهو تابعٌ غيرٌ صفةٍ يوضحُ
متبوعه أو يُخصِّصه ، نحو :

* أقسم بالله أبو حفص عمر * .

ونحو (أو كفارة طعام مساكين) ويتبعه في أربعة من عشرة ،
ويجوز إعرابه بدل كل إن لم يجب ذكره كـ « هُندُ قام زيد أخوها »
ولم يمتنع إحلاله محل الأول نحو « يازيد الحرث »
و * أنا ابن التارك البكري بشر * و * يانصر نصر نصرأ *
ويمتنع في نحو (مقام إبراهيم) وفي نحو « ياسعيد كرز » و « قرأ
قالون عيسى » .

وأقول : قولي « تابع » جنس يشمل التوابع كلها
وقولي « غير صفة » مخرج للصفة ؛ فإنها توافق عطف البيان في إفادة
توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة ، فلا بد من

(١) من سورة المسد ، من الآية ٤

إخراجها ، وإلا دخلت في حدّ البيان
وقولى « يوضح متبوعه أو يخصه » فخرج لما عدا عطف البيان
ومثال الموضح قوله :

٢٢٩ — أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا سَمِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ
والمراد بعمر : ابنُ الخطاب رضى الله عنه

٢٢٩ — هذا الشاهد من كلام عبدالله بن كيسة - بفتح الكاف وسكون
الياء وبعدها سين مهملة فباء موحدة تحية - وكان من حديثه أنه أقبل على أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى
بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فأحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها نقب
ولا دبر ، فأنطلق ، فخل ناقتة ثم استقبل بها البطحاء ، وجعل ينشد هذا الرجز ،
وعمر يسمعه ، فأقبل عليه ، فأخذ بيده ، وقال : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له
صدقه حمله وزوده وكساه ، والبيت الشاهد من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٨٨)
والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٠)

اللمعة : د نقب ، بفتح النون والقاف جميعا - هو رقة خف الناقة ، وبابه
فرح ، دبر ، بفتح الدال والباء جميعا - هو الجرح يكون فى ظهر البعير ، وبابه
فرح أيضا ، د حفص ، هو من أسماء الأسد ، وكنى به عمر رضى الله عنه لشدة
جراته وشجاعته

الأعراب : د أقسم ، فعل ماض ، بالله ، جار ومجرور متعلق بأقسم ، أبو ،
فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، د حفص ، مضاف إليه
د عمر ، عطف بيان مرفوع بالضمة ، وسكنه لأجل الوقف د ما ، نافية مسها ،
مس : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة المفهومة من سياق القصة مفعول
به د من ، حرف جر زائد ، د نقب ، فاعل مس ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولا ، الواو عاطفة ،

ومثال العطف المخصص قوله تعالى : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) (١)
فيمن نون الكفارة ورفع الطعام .

* * *

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة : وهي :
واحد من الرفع والنصب والجزم ، وواحد من التعريف والتذكير ، وواحد
من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث .

* * *

وكلُّ شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا ، أغنى بدل كلِّ
من كل ، إلا إذا كان ذكره واجبا ، كـ « هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » ألا ترى
أن الجملة الفعلية خبر عن « هند » والجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط
يربطها بالخبر عنه ، والرابط هنا الضمير في قوله « أَخُوها » الذي هو تابع
لزيد ، فلو أسقط لم يصح الكلام ، فوجب أن يعرب بيانا ، لا بدلا ؛ لأن
البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر
بها عن رابط ، وإلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع ، ولذلك أمثلة كثيرة :
منها قولك « يَا زَيْدُ الْحَرِثُ » فهذا من باب البيان ، وليس من باب البدل ؛

لا : زائدة لتأكيد النفي « دبر » معطوف على نقب ، وجملة « ما مسها » مع فاعله
لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم

الساهر في : قوله « أَبُو حفص عمر » حيث جاء بقوله « عمر » لإيضاح
ما قبله ، وهو عطف بيان عليه ، وفيه دليل على أنه إذا اجتمع اسم بعمر وكنية
كأبي حفص جاز تقديم الكنية على الاسم ، ولم يجب تأخيرها عنه

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ ، والقراءة المستشهد بها قراءة حفص

(٣٤ — شذور الذهب)

لأن البدل في نية الإحلال محل المبدل منه ؛ إذ لو قيل « يا الحرث » لم يجز ، لأن « يا » و « أل » لا يجتمعان هنا ^(١) ، ومنها قول الشاعر :

٢٣٠ — أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُقُوعًا

(١) إنما يجوز اجتماع يا، وه أل ، في موضعين : أحدهما اسم الله تعالى ، تقول يا الله ، وثانيهما ما سمي به من أجل الاسمية ، تقول « يا المنطلق زيد » لمن سميت بذلك . ٢٣٠ — هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسى . من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى ، وبشر هذا هو زوج الخرق أخت طرفه بن العبد البكرى الشاعر المشهور صاحب المعلقة ، وكان مقتل بشر في يوم الكلاب ، وبيت الشاهد من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٩٢) وفي القطر (رقم ١٣٨) وابن عقيل (رقم ٢٨٩)
المراب : أنا ، ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر « ترقبه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والضمير البارز المتصل العائد إلى بشر مفعول به « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه الذى هو فاعل والذى هو عائد إلى الطير

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغى لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز لك أن تدخل العامل في المبدل منه - وهو قوله التارك هنا - على البدل ، فتقول : أنا ابن التارك بشر ، بإضافة التارك إلى بشر ، كما كان مضافا إلى البكرى . ويلزم على ذلك محذور لا يرتضيه أكثر العلماء ، وهو إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم خال منها ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز ، على ما تقدم لك في باب

ف « بشر » عطف بيان على « البكرى » وليس بدلا ؛ لامتناع « أنا ابن التارك بشر » ؛ إذ لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها ، إلا إن كان المضاف صفة مشتاة أو مجموعة جمع المذكور السالم ، نحو « الضاربا زيد » و « الضاربو زيد » ولا يجوز « الضاربُ زيد » خلافا للقراء .

ومنها قول الراجز ، وهو ذو الرمة :

٢٣١ — إِنِّي وَأَسْطَازِ سَطِرْنِ سَطَرَا لَقَائِلُ يَنْصَرُ نَصْرُهُ نَصْرَا

الإضافة ، نعم قد جوز القراء إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم ، فعلى مذهبه يجوز أن يكون « بشر » في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء ، وهو الذى جرى عليه المؤلف .

٢٣١ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد نسبته إلى رؤبة بن العجاج ، ووافق على هذه النسبة الأعلام فى شرح شواهد (ج ١ ص ٣٠٤) ، ولكن الصاغاني لم يوافق سيبويه ولا الأعلام على نسبته إلى رؤبة ، وقد رأيت المؤلف ينسبه إلى ذى الرمة ، وسينشد المؤلف عجز هذا البيت مرة أخرى فى باب تابع المنادى من هذا الكتاب

اللغة والسرواية : « يانصر نصر نصر » الذى رواه سيبويه « يانصر نصر نصر » بضم المنادى ونصب ما بعده ، ونصر المنادى هو نصر بن سيار ، واختلف فيما بعده على ثلاثة أقوال : الأول : أن الاثنين جميعا هما نفس المنادى ، والمراد بهما نصر بن سيار أيضا ، وهذا هو الذى يصح كلام المؤلف عليه ، وهو الذى حماهما عليه سيبويه ، والثانى : أن المراد بهما نصر آخر هو حاجب نصر بن سيار المنادى ، واتصاهما جميعا بفعل محذوف ، فهو من باب الإغراء ، والثالث : أن المراد بهما مصدر نصره يئصره ، واتصاهما على أن الأول مفعول مطلق لفعل محذوف والثانى تأكيد له

لأن نصرا الثانى مرفوع ، والثالث منصوب ؛ فلا يجوز فيها أن يكونا بدلين ؛ لأنه لا يجوز « يا نصراً » بالرفع ، ولا « يا نصراً » بالنصب ، قالوا : وإنما نصر الأول عطف بيان على اللفظ ، والثانى عطف بيان على المحل ، واستشكل ذلك ابنُ الخراوة ؛ لأن الشئ لا يبين نفسه ، قل : وإنما هذا من باب التوكيد اللفظى ، وتابعه على ذلك المحمدا بننا مالك ومُعطى

الأعراب . إني، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه ، وأسطار ، الواو حرف قسم وجر . أسطار : مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « سطرن » فعل ماض مبنى للجهول ، ونون النسوة العائدة إلى أسطار نائب فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لأسطار ، سطرًا ، مفعول مطلق مؤكد لعامله ، لقائل ، اللام هى اللام المزحقة ، قائل : خبر إن ، يا ، حرف نداء ، نصر ، منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، نصر ، عطف بيان على نصر باعتبار لفظه ، مرفوع بالضمّة الظاهرة . نصرا ، عطف بيان على المنادى باعتبار محله ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا نصر نصر نصرا » فى قوله « نصر ، الأول منادى ، وقوله « نصر ، الثانى عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، وقوله « نصرا ، الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ، ولا يجوز فى واحد من الثانى والثالث أن يجعل بدلا من المنادى ، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنا فى شرح البيت السابق ، وأنت لو أدخلت حرف النداء الذى عمل فى المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع رفع الأول ونصب الثانى ؛ إذ كل منهما علم مفرد ، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم ، لكن عطف البيان ليس كذلك ، بل يجوز فيه الإتياع على اللفظ فيؤتى به مرفوعا منونا كالأول والإتياع على المحل فيؤتى به منصوبا منونا كالثانى ، فمن أجل ذلك صح فى هذا البيت أن يكون « نصر نصرا » عطف بيان ولم يصح جعل واحد منهما بدلا

فإن قلت : « يَسْعِيدُ كُرُزُ » بضم « كرز » وجب كونه بدلا ،
وامتنع كونه بيانا ؛ لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل ،
و « كرز » إذا نودي ضم من غير تنوين ، وأما البيان المفرد التابع لمبنى
فيجوز رفعه ونصبه ، ويمتنع ضمه من غير تنوين ، ومثله في ذلك النعت
والتوكيد ، نحو « يا زَيْدُ الفاضلُ » و « الفاضلَ » و « يا تَمِيمُ أجمعُونَ »
و « أجمعِينَ »

وكذلك يمتنع البيان في قولك « قَرَأَ قَالُونَ عِيسَى » ونحوه مما الأول
فيه أوضح من الثاني ، وإنما قال العلماء في قوله تعالى : (آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ
رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ)^(١) إنه بيان ؛ لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية ،
فلو اقتصرنا على قولهم (رب العالمين) لم يكن ذلك صريحا في الإيمان
بالرب الحق سبحانه وتعالى .

ثم قلت : الرابع البدل ، وهو : التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِإِلَّا
وَأَسِطَةٍ ؛ وهو إما بدل كل نحو (صِرَاطَ الَّذِينَ) أو بعض نحو (مِن
أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) أو اشتمال نحو (قِتَالٍ فِيهِ) أو إضراب نحو
« مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثَلَاثُهَا رُبُعُهَا » أو نسيان أو غلط ك « جَاءَنِي
زَيْدٌ عَمْرُو » و « هَذَا زَيْدٌ حَمَارٌ » والأحسن عطف هذه الثلاثة بـ « بَلْ » ،
ويوافق متبوعه ويُخالفه ، في الإظهار والتعريف وضدِّيتهما ، ولكن

(١) من سورة الشعراء ، من الآيتين ٤٧ و ٤٨

لَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ خَمِيرٍ حَاضِرٍ ، إِلَّا بَدَلٌ بَعْضٍ أَوْ اشْتِمَالٍ مُطْلَقًا ،
أَوْ بَدَلٌ كُلِّ إِنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ

وأقول : البدل في اللغة العوض ، وفي التنزيل اعسى ربنا أن يُبدلنا
خيراً منها^(١) وفي الاصطلاح ماذكر

و « التابع » جنس يشمل التوابع .

و « المقصود بالحكم » فصلٌ مخرج للنعته والبيان والتأكيده ، فإنهم
متممات المقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ، ولنحو « جاء القوم إلا زيد » ؛
فإن زيدا منى عنه الحكم ؛ فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم ، ولنحو
« عمرو » في « جاء زيد وعمرو » أو « فعمر » أو « ثم عمرو »
أو « القوم حتى عمرو » ؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول ، فلا يصدق
عليه أنه المقصود بالحكم .

و « بلا واسطة » مخرج المعطوف عطفاً النسقي في نحو « جاء
زيد بل عمرو » فإنه وإن كان المقصود بالحكم لكنه إنما يتبع بواسطة
حرف العطف .

وأقسامه ستة : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل
اشتمال ، وبدل إضراب ، وبدل نسيان ، وبدل غلط .
فبدل الكل نحو (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)^(٢) فالصراط

(١) من سورة القلم ، من الآية ٣٢

(٢) من سورة الفاتحة ، من الآيتين ٦ و ٧

الثاني هو نفس الصراط الأول .

وبدل البعض نحو (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)^(١) ف (من) في موضع خفض على أنها بدل من (الناس) ،
والاستطيع بعض الناس لا كلهم .

وبدل الاشتمال نحو (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)^(٢)
ف (قتال) بدل من (الشهر) وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ، ولكنه
ملابس له ؛ لوقوعه فيه .

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام « إن الرجل لم يصل
الصلاة ما كتبت له نصفها ثلثها رُبُعُها » إلى العُشْرِ ، وضابطه : أن يكون البديل
والبديل منه مقصودين قصداً صحيحاً ، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ،
ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض ، ولا مُلَابَسَةٌ كما في بدل الاشتمال
وبدل النسيان كقولك « جاءني زيدٌ عمرو » إذا كنت إنما قصدت
زيداً أولاً ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمراً .

وبدل الغلط كقولك « هذا زيدٌ حمارٌ » والأصل أنك أردت أن
تقول هذا حمار ، فسبقت لسانك إلى زيد ، فرفعت الغلط بقولك : حمار ،
وسماه النحويون بدل الغلط ، على معنى بدل الاسم الذي هو غلط ، ألا ترى
أن الحمار بدل من زيد ، وأن زيدا إنما ذكر غلطاً .

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك « جاءني زيد عمرو » ؛ لأن
الأول والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبديل إضراب ، وإن كان

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٠٧

المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط ، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين
فساد قصده فبدل نسيان .

* * *

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة
أقسام ؛ وذلك لأنهما يكونان ظاهرين ، ومضمَرين ، ومختلفين ، وذلك
على وجهين

فإبدال الظاهر من المظهر نحو « جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ »
وإبدال المضمَر من المضمَر نحو « ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ » فإياه بدل أو تو كيد ،
وأوجب ابن مالك الثاني ، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ، ولو قلت
« ضَرَبْتُهُ هُوَ » كان بالاتفاق تو كيداً لا بدلاً .

وإبدال المضمَر من الظاهر نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ » وأسقط ابن
مالك هذا المقسم أيضاً من باب البدل ، وزعم أنه ليس بمسموع ، قال :
ولو سمع لأعرب تو كيداً لا بدلاً ؛ وفيما ذكره نظر ؛ لأنه لا يؤكّد القويُّ
بالضعيف ، وقد قالت العرب : « زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ » وَجَوَزَ النحويون في
« هو » أن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلاً .

وإبدال الظاهر من المضمَر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان
بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : (وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ
أَنْ أَذْكُرَهُ) ^(١) (وَأَنْ أَذْكُرَهُ) بدل من الهاء في (أُنْسَانِيهِ) بدل اشتغال ،

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٦٣

ومثله (وَنَرَيْتُهُ مَا يَقُولُ) ^(١) وقول الشاعر :

١١٧ — عَلَى حَالَةٍ أَوْ أَنْ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنٍّ بِالْمَاءِ حَاتِمٍ ^(٢)

إلا أن هذا بدل كل من كل .

وإن كان ضمير حاضِر ، فإن كان البدل بعضاً أو اشتمالا جاز ، نحو

« أَعْجَبْتَنِي وَجْهَكَ » و « أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ » وقوله :

٢٣٢ — أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

(١) من سورة مريم ، من الآية ٨٠

(٢) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحا وافيا لا نحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه في هذا الموضع ، فانظره إن شئت في (ص ٢٩٣) من هذا الكتاب ، ولكننا نبين لك ههنا أن استشهاد المؤلف بهذا البيت للموضوع الذي نحن فيه الآن لا يتم إلا على هذه الرواية التي ذكرها مع جر « حاتم » في آخر البيت ، لأن القصيدة كلها مجرورة القوافي كما قدمنا بيانه ، ويكون قوله « حاتم » بالجر بدلا من الضمير الذي أضيف إليه الجود في قوله « على جوده » ، ونحن في الموضع الذي أحلناك عليه قد ذكرنا هذا الوجه على وجه يشعر بضعفه ، وجعلنا « حاتم » فاعلا لَضَنٍّ ، والتزمنا أن يكون في البيت إقواء ، ثم ذكرنا لك الرواية الصحيحة في هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر ورواية الأثبات من العلماء ، وهذه الرواية الصحيحة تخرج البيت عن الاستشهاد به لما هنا وتنفي عنه عيب الإقواء أيضا ، وانظر مع ذلك كامل المبرد (ج ١ ص ١٢٨)

٢٣٢ — نسب العيني تبعا لياقوت هذا الشاهد إلى العديل بن الفرخ ، وكان

من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فخماه ، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده ، فأرسله إليه ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٩)

و « رَجُلِي » : بدلُ بعض من ياء « أَوْعَدَنِي » ، وقوله :
 ٢٣٣ — ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

اللغة : « أوعدني » تهتدني بشر « السجن » الحبس « الأدهم » جمع أدهم وهو القيد « شئنة » غليظة « المناسم » جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد

الاعراب : « أوعدني » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأوعد « والأدهم » الواو عاطفة ، الأدهم : معطوف على السجن « رجلى » بدل من ياء المتكلم في أوعدني ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « فرجلى » الفاء فاء الفصيحة ، رجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « شئنة » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « المناسم » مضاف إليه

السأله رقبه : قوله « أوعدني ... رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله رجلى ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم ، بدل بعض من كل ، وهو واضح بأدنى تأمل

٢٢٣ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادي . وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٨)

اللغة : « ذريني » اتركيني ، يخاطب امرأة « ألفتني » وجدتنى

الاعراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموحودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب « أمرك » اسم إن ، وكاف المخاطبة مضاف إليه « إن » حرف نفي ونصب

فـ « حلى » : بدل اشتمال من ياء « ألفيتى » .

وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة ، أولاً ، فإن دل عليها جازة نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) ^(١) وإن كان غير ذلك امتنع نحو « قمت زيدٌ » و « رأيتك زيداً » وجوز ذلك الأخفش والكوفيون ، تمسكا بقوله :

٢٣٤ — بِكُمْ قَرِيشٍ كَفِينَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ وَأُمٌّ نَهَجَ الْهَدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

واستقبال « يطاعا » فعل مضارع مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أمر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفيتى » فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل مبنى على الكسر في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول مبنى على السكون في محل نصب « حلى » بدل من ياء المتكلم ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مضاعا ، مفعول ثانٍ لآلنى

الشاهر فيه : قوله « ألفيتى حلى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله حلى ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم التى وقعت مفعولا أول لآلنى ، بدل اشتمال ، وذلك لا يخفى على متأمل

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١١٤

٢٣٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « قريش » أعظم قبائل العرب وأصحاب الإمرة عليهم فى الجاهلية ، ومنهم الرسول صلى الله عليه وسلم « كفيننا » أى : وقينا ومعضلة « بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه « أم » قصد ونهج الهدى « طريقه » ضليلا « بكسر الضاد وتشديد اللام - التشديد الضلال

* * *

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو (إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) ^(١) ونكرتين نحو (إن للمتقين مفازاً حدائق) ^(٢) ومتخالفين فأما أن يكون البديل معرفة والمبديل منه نكرة نحو (إلى صراط مستقيم صراط الله) ^(٣) أو يكونا بالعكس نحو (أنسفعا بالنأصية نأصية كاذبة) ^(٤) وقول الشاعر :

الأعراب : « بكم ، جار ومجرور متعلق بقوله كفينا الآتى ، قرش ، بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلا بالباء ، كفينا ، فعل ماض مبنى للجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « كل ، مفعول ثان لكفى ، وكل مضاف و « معضلة » مضاف إليه « وأم ، الواو حرف عطف . أم : فعل ماض « نهج ، مفعول به لأم ، ونهج مضاف ، و « الهدى ، مضاف إليه « من ، اسم موصول : فاعل أم ، مبنى على السكون فى محل رفع « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى من « ضليلا ، خبر كان ، وجمله كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاعر : قوله « بكم قرش ، حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله قرش ، من ضمير الحاضر . وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء ، بدل كل من كل ، من غير أن يدل البديل على الإحاطة ، وهذا النوع من الإبدال محل خلاف بين العلماء : فلم يثبتته جمهور البصريين ، وأثبتته الكوفيون والأخفش تمسكا بمثل هذا البيت .

(١) من سورة الفاتحة ، من الآيتين ٦ و ٧

(٢) من سورة النبأ ، من الآيتين ٣١ و ٣٢

(٣) من سورة الشورى ، من الآيتين ٥٢ و ٥٣

(٤) من سورة العلق ، من الآيتين ١٥ و ١٦

٢٣٥ — * إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوًا *

٢٣٥ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

* لَا تَقْلُوْاَهَا وَادْلُوْاَهَا دَلُّوْا *

وفي بعض نسخ الشرح ذكر هذا البيت أيضا مع الشاهد ، وقد أنشد ابن برى ذلك ولم ينسبه لمعين .

المعنى : « لا تقلواها ، أراد لا تسوقا هذه الإبل سوقا شديدا يعجزها ، وتقول : تلا إبله يقلوها ، إذا لم يرفق بها ، وكان يعنف عاها إذا ساقها ، ادلوها ، تقول : دلا الإبل يدلوها ، إذا كان يسوقها سوقا خفيفا لا عنف فيه » غدوا ، بفتح الغين وسكون الدال - هو الغد ، والغد : أصله غدو ، فحذفت منه الواو لغير علة تصريفية ، وهو ما يسمى الحذف اعتباطا ، وقد ردها هذا الراجز على الأصل كما ردها لبيد بن ربيعة في قوله :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوْهَا ، وَغَدَوًا بِلَاقِعُ

الاعراب : « لا » ناهية ، تقلواها ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به ، وادلوها ، الواو عاطفة ، ادلوا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والضمير المائد إلى الإبل أيضا مفعول به « دلوا » مفعول مطلق ، إن ، حرف توكيد ونصب ، مع ، ظرف متعلق بحذوف خبر إن تقدم على اسمه ، ومع مضاف و « اليوم » مضاف إليه « أخاه » اسم إن منصوب بالآلف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب العائد إلى اليوم مضاف إليه « غدوا » بدل من قوله أخاه ، وبديل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أخاه غدوا » حيث أبدل النكرة ، وهي قوله « غدوا » من المعرفة ، وهي قوله « أخاه » وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير ، وذلك ظاهر بأدنى تأمل

* * *

ثم قلت : الخامس : عطف النسق ، وهو بالواو لمطلق الجمع ،
وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب ، ويثم للجمع والترتيب والمهلة ،
وبحتي للجمع والغاية ، وبأيم المتصلة ، وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو
بهمزة يُطلبُ بها وبأيم التعمين ، وهي في غير ذلك منقطة مختصة بالجميل
ومرادفة إبل ، وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة ، وبأو بعد الطلب
للتخيير أو الإباحة ، وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم ، وببل
بعد النفي أو النفي لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتاليها ، كلكن ،
وبعد الإثبات والأمر لتقليل حكم ما قبلها لما بعدها ، وبلا للنفي ،
ولا يُعطف غالباً على ضمير رفع متصل ، ولا يؤكّد بالنفس أو بالعين
إلا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ، ولا على ضمير خفض
إلا بإعادة الخافض .

وأقول : معنى كون الواو لمطلق الجمع : أنها لا تقتضي ترتيباً ،
ولاعكسه ، ولا معية ، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله ، فمثال استعمالها
في مقام الترتيب قوله تعالى : (وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق
وعقوب والأسباط)^(١) ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو (وعيسى
وأيوب)^(٢) (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم)^(٣) (كذلك يوحى إليك

(١ و ٢) من سورة النساء . من الآية ١٦٣

(٣) من سورة الحديد ، من الآية ٢٦

وإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ (١) (اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) (٢) (أَقْنَتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) (٣) ،
ومثال استعمالها في المصاحبة : (فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفَلَكَ) (٤) ونحو :
(فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ) (٥) ونحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ
الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ) (٦)

ومثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب ونم للترتيب والمهلة قوله
تعالى : (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ) (٧) فعطف الإقبار على الإماتة
بالفاء ، والإِنْشَارُ عَلَى الإِقْبَارِ بـ ثُمَّ ؛ لَأَنَّ الإِقْبَارَ يَعْقِبُ الإِمَاتَةَ ، وَالْإِنْشَارُ
يَتْرَاخَى عَنْ ذَلِكَ

ومعنى « حَتَّى » الغاية ، وغاية الشيء : نهايته ، والمراد أنها تعطف
ما هو نهاية في الزيادة أو القلة ، والزيادة إما في المقدار الحسى كقولك :
« تَصَدَّقْ فَلَانٌ بِالْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ حَتَّى الْأُلُوفِ الْكَثِيرَةِ » أو في المقدار
المعنوى كقولك : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ » ، وكذلك القلة تكون
تارة في المقدار الحسى كقولك : « اللَّهُ مُبْجَاهَةٌ وَتَعَالَى يُنْجِصِي الْأَشْيَاءَ
حَتَّى مَثَاقِيلَ الذَّرِّ » وتارة في المقدار المعنوى كقولك : « زَارَنِي النَّاسُ
حَتَّى الْحُجَّامُونَ » .

(١) من سورة الشورى ، من الآية ٣

(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢١ (٣) من سورة آل عمران ، من الآية ٤٣

(٤) من سورة الشعراء ، من الآية ١١٩ (٥) من سورة القصص ، من الآية ٤٠

(٦) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٧

(٧) من سورة عبس ، من الآيتين ٢١ و ٢٢

و « أم » على قسمين : متصلة ، ومنقطعة ، وتسمى أيضاً منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التَّسْوِيَةِ ، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذَرُوا)^(١) ألا ترى أنه يصح أن يقال : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، أو بهمزة يُطْلَبُ بها وبأم التعيين ، نحو « أزيد في الدار أم عمرو » وسميت « أم » في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

والمنقطعة ما عدا ذلك ، وهي بمعنى بَلْ ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة ، وقد لا تتضمنه ؛ فالأول نحو (أَمْ أَتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ)^(٢) أى : بل أَتَّخَذَ ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكارى ، ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور ، وإلا لزم إثبات الاتخاذ المذكور ، وهو مُحَالٌ ، والثانى كقوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٣) . أى : بل هل تستوى ، وذلك لأن « أم » قد اقترنت بهل ؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة ..

و « أو » لها أربعة معان : أحدها التخيير ، نحو (فَبِكِفَّارَةٍ إِنْطَعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقِيَةٍ)^(٤) . الثانى : الإباحة ، كقوله تعالى : (وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٦ - ومن سورة يس من الآية ١٠

(٢) من سورة الزخرف ، من الآية ١٦ (٣) من سورة الرعد ، من الآية ١٦

(٤) من سورة المائدة ، من الآية ٨٩

مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ) ^(١) وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطَّلَب ، وإثالث : الشك ، نحو (أَيْبُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) ^(٢) والرابع : التشكيك ، وهو الذي يعبر عنه بالإبهام ، نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ أَعْلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) ^(٣) وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر .

وأما « بل » فيعطف بها بعد النفي ، أو النهي ، ومعناها حينئذ : تقرير ما قبلها بحاله وإثبات نقيضه لما بعدها ، نحو « ما جاءني زيد بل عمرو » و « لا يقيم زيد بل عمرو » . وبعد الإثبات أو الأمر ، ومعناها حينئذ : ثقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها ، وجعل الأول كالسكوت عنه .

وأما « لكن » فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي ، ومعناها كمنى بل . وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل ، وأباه غيرهم ؛ لأنه لم يسمع .

وأما « لا » فإنها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها ، فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات ، وذلك كقولك : « جاءني زيد لا عمرو »

ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد (لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالٍ مبينٍ) ^(٤) ومثاله بعد الفصل [بالمفعول] : (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ^(٥) ف (مَنْ) : عطف على الواو من (يَدْخُلُونَهَا) ،

(١) من سورة النور ، من الآية ٦١ (٢) من سورة المؤمنين ، من الآية ١١٣

(٣) من سورة سبأ ، من الآية ٢٤ (٤) من سورة الأنبياء ، من الآية ٥٤

(٥) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣

وجاز ذلك للفصل بينها بضمير المفعول ، ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ » « فعلت وأبو بكر وعمر » وقول بعضهم : « مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ » فـ « سواءٍ » صفة لرجل ، وهو بمعنى مُستَوٍ ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل ، و « العدمُ » معطوف على ذلك الضمير ، ولا يُقَامَسُ على هذا ، خلافاً للكوفيين ^(١)

(١) مذهب جمهور البصريين التفصيل ، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن يكون بارزاً منفصلاً وإما أن يكون بارزاً متصلاً وإما أن يكون مستتراً في رافعه ؛ فإن كان منفصلاً جاز العطف عليه بغير فاصل بينه وبين المعطوف ، تقول : ما أكرمك إلا أنا وخالد ، وإن كان متصلاً أو مستتراً في رافعه لم يجوز العطف عليه إلا مع الفصل بينه وبين المعطوف ، ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء : أولها الضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤ - ونحو قوله جل ذكره : (اسكن أنت وزوجك الجنة) من سورة البقرة ، من الآية ٣٥ - وثانيها مفعول رافع الضمير ، نحو قولك : أكرمك وزيد ، وقوله تعالى : (يدخلونها ومن صالح من آبائهم) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣ - وثالثها لالنافية ، نحو قوله جل شأنه : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ - ومذهب جمهور الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً ، منفصلاً كان أو متصلاً ، مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير الفصل بينهما ؛ واستدلوا على ذلك بمجيئه في كلام العرب الموثوق بعريتهم : فن ذلك ما حكاه سيبويه رحمه الله من قولهم : مررت برجل سواء والعدم - برفع العدم معطوفاً على الضمير المستتر في سواء ؛ لأنه بمعنى اسم الفاعل - ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث ابن عباس ، قال : إني لواقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب - وقد وضع على سريره - إذا

ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض [قوله تعالى] :
 (فَقَالَ لَهَا وَالْأَرْضِ) ^(١) (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) ^(٢)
 (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) ^(٣) ولا يجب ذلك ، خلافاً لأكثر البصريين ؛
 بدليل قراءة حمزة رحمه الله : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) ^(٤)
 بخفض (الأرحام) وحكاية قطرب « ما فيها غيره وفرسه »

* * *

رجل من خلف مرفقه على منكبي يقول : رحمك الله ! إني كنت لأرجو أن
 يجعلك الله مع صاحبيك ، لأنني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، قال ابن عباس :
 فالتفت فإذا هو علي بن أبي طالب ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلَا

فقوله « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر في قوله « أقبلت » وتقديره
 هي ، ومن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطفي يهجو الأخطل التغلبي النصراني :

وَرَجَا الْأَخِيطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْثَالَا

فقوله « وأب » معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وتقديره
 هو يعود إلى الأخيطل الذي هو تصغير الأخطل

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه
 الشواهد - مع أن فيها ما ليس من الشعر في شيء - على أنها ضرورة أو شاذة بما
 لا يحمل ، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر
 دليلاً ، من مذهب البصريين وإن نصره المؤلف تبعاً لابن مالك

(١) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ١١ (٢) سورة الأنعام ، من الآية ٦٤

(٣) من سورة المؤمنین ، الآية ٢٢ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١

ثم قلت : فصل - وإذا أتبع المنادى ببدل أو نسق مجرّد من « أل » فهو كالمنادى المستقلّ مطلقاً ، وتابع المنادى المبنيّ غيرهما يُرفع أو يُنصب ، إلاّ تابع « أي » فيُرفع ، وإلاّ التابع المضاف المجرّد من « أل » فيُنصب ، كتابع العرب .

وأقول : لتوابع المنادى أحكام تخصها ؛ فلهذا أفردتها بفصل والحاصل أن التابع إذا كان بدلاً أو نسقاً مجرّداً من « أل » فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى ؛ تقول في البدل : « يَزِيدُ كُرْزُ » بالضم كما تقول « يا كُرْزُ » وكذلك « يا عبدَ الله كُرْزُ » وفي النسق « يَزِيدُ وَخَالِدُ » بالضم ، كما تقول « يا خَالِدُ » وكذلك « يا عبدَ الله وَخَالِدُ » لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنيّاً .

وإن كان التابع غير بدلٍ ونسقٍ مجرّدٍ من « أل » : فإن كان المنادى مبنيّاً فالتابع له ثلاثة أقسام : ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجوز فيه الوجهان .

فالواجب رفعه نعمتُ « أي » نحو (يَأْيُهَا الْإِنْسَانُ) ^(١) (يَأْيُهَا النَّاسُ) ^(٢) وعن المازني إجازة نصبه ، وأنه قرئ (قل يَأْيُهَا الْكَافِرِينَ) ^(٣) وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان

(١) من سورة الانفطار ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١

(٣) من سورة الكافرين ، الآية ١

والواجب نصبه التابع المضاف ، مثاله في النعت نحو « يازيد صاحب عمرو » ومثاله في التوكيد « ياتيم كلهم » أو « كلهم » ومثاله في البيان « يازيد أبا عبد الله »

والجائز فيه الوجهان التابع المفرد ، نحو « يازيد الفاضل » والفاضل « و « ياتيم أجمعون » ، وأجمعين « و « يوسع كرز » ، وكرزاً » قال ذو الرمة :

٢٣١ — * لَقَاتِلْ يَنْصُرْ نَصْرَ نَصْرًا (١) *

وإن كان المنادى مُعَرَّباً تعين نصب التابع ، نحو « ياعبد الله صاحب عمرو » و « يا بني تميم كلهم » و « ياعبد الله أبا زيد » .

وإذا وجب نصب المضاف التابع المبنى فنصبه تابعا لمعرب أحق ؛ قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٢) ففاطر : صفة لاسم الله سبحانه ، وزعم سيديويه أنه نداء ثانٍ حذف منه حرف النداء ؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف ، وكلمة « اللَّهُمَّ » لا تستعمل إلا في النداء

* * *

نَمِ قُلْتُ : بَابٌ - مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ :

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء من القول

عليه ، فانظره في (ص ٥٣١) من هذا الكتاب

(٢) من سورة الزمر ، من الآية ٦٤

اَجْمَعُ وَزَيْنٌ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ

رَكَّبُ وَزَيْدٌ عُجْمَةٌ فَالْوَصْفُ قَدْ كُمِّلَا (١)

فَالْتَأْنِيثُ بِالْأَلِفِ كِبُهُمَى وَتَحْرَاءَ ، وَالْجَمْعُ الْمِثَالُ بِسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ،
كُلُّ مَنْهَا يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَهُوَ
التَّأْنِيثُ كِفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَجَهَانَ ،
بِخِلَافِ نَحْوِ سَقَرَ وَبَلَخَ وَزَيْدَ لِمَرْأَةٍ ، وَالتَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ
كَمَعْدِيكَبَ ، وَالْعُجْمَةُ كَأِبْرَاهِيمَ ، وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ الْعِلْمِيَّةِ وَأُخْرَى
مَعَ الصِّفَةِ ، وَهُوَ الْعَدْلُ : كَعُمَرَ وَزُفَرَ ، وَكَمَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَى ،
مُقَابِلَ آخَرِينَ ، وَالْوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ ، وَالزِّيَادَةُ كَعُثْمَانَ وَغَضَبَانَ ،
وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ، فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ
بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ وَتَدَمَّانٌ مِنَ الْمُنَادِمَةِ مُنْصَرَفَةٌ ، وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ كَوْنُ
عِلْمِيَّتِهَا فِي الْعِجْمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ فَنُوحٌ مُنْصَرَفٌ ، وَشَرْطُ
الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَرَ وَضَرَبَ عِلْمَيْنِ ، أَوْ آفَتْتَاخُهُ بِزِيَادَةٍ
هِيَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى كَأَحْمَرَ وَكَأَفَكَلَ عِلْمًا .

وَأَقُولُ : الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ مُنْصَرَفَةً - أَعْنَى مُنَوَّنَةً

(١) هذا البيت لإنهاء الدين بن النحاس النحوى ، وقبله قوله :

مَوَاقِعُ الضَّرْفِ تَسَعُّ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا

عَوْنًا لَتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

تنوين التمكن - وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وجد فيها عِلَّتَانِ من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، والبيت المنظوم لبعض النحويين ، وهو يجمع العلل المذكورة : إما بصريح اسمها ، أو بالاشتقاق

والذى يقوم مقام عِلَّتَيْنِ شيآن : التأنيث بالألف : مقصورةٌ كانت كِبْهُمى ، أو ممدودةٌ كَصَحْرَاءُ ؛ والجمع الذى لا نظير له فى الأحاد - أى : لا مفرد على وزنه - وهو مَفَاعِلُ كَسَاجِدَ ، ومَفَاعِيلُ كَصَابِيحَ ودَنَائِرَ ، وإنما مَثَلْتُ للمقصورة يُبْهُمى دون حُبْلَى والممدودة بَصَحْرَاءَ دون خَمْرَاءَ لثلاث يتوهم أن المانع الصفةُ وألفُ التأنيث ، كما توهم بعضهم .

وما عدا هاتين العِلَّتَيْنِ لا يؤثر إلا بانضمام عِلَّةٍ أُخْرَى له ، ولكن يشترط فى التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلةُ الثانيةُ الجامعةُ لكلٍ منهنَّ العلمية ، ولهذا صُرفت صِنَجَةٌ وقائمةٌ ، وإن وجد فيها علةٌ أخرى مع التأنيث ، وهى العجمة فى صِنَجَةٍ والصفة فى قائمة ، وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية ، وكذلك أَذَرِ بِيَجَانُ - اسم لبلدة - فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة ، قيل : وعلةٌ خامسة وهى التأنيث ؛ لأن البلدة مؤنثة ، وليس بشيء ؛ لأننا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ، ولو قُدِّرَ خلوه من العلمية وجِبَ صرفه ؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرطُ اعتبارِ كلٍ منهنَّ العلمية كما ذكرنا ، والألف والنون إذا لم تكن فى صفة كَسَكْرَاتٍ فلا تمنع إلا مع العلمية كَسَلْمَانِ ، ولا وصفية فى أَذَرِ بِيَجَانِ ، فتَعَيَّنَتِ العلمية ، ولا علمية إذا

نكرته ، فوجب صرفه

وَمَثَلْتُ لِلتَّائِيثِ بِفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ لِأَيِّنَ أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

لفظي ومعنوي ، ولفظي لا معنوي ، ومعنوي لا لفظي

وأما بقية العلل فإنها تمنع نارة مع العلمية ، وتارة مع الصفة

مثال العدل مع العلمية عُمَرُ وَزُفَرُ وَزَحَلُ وَجَمَحُ وَدَلَفُ ؛ فإنها معدولة

عن عامِرٍ وَزَافِرٍ وَزَاحِلٍ وَجَاحٍ وَدَالِفٍ ، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى

من أفواههم ممنوع الصرف ؛ وليس فيه مع العلمية علّة ظاهرة ؛ فيحتاج

حينئذ إلى تكلف دعوى العدل فيه .

ومثاله مع الصفة أُحَادٌ وَمَوْحَدٌ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلَتْ ،

وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنان اثنين ، وثلاثة

ثلاثة ، وأربعة أربعة . قال الله تعالى (أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)^(١)

فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة ؛ لأنها صفة لأجنحة ؛ وهي ممنوعة الصرف

لأنها معدولة عما ذكرنا ؛ فلماذا كان خفضها بالفتحة ، ولم يظهر ذلك في

مَثْنَىٰ لأنه مقصور ، وظهر في ثلاث ورباع لأنهما اسمان صحيحا الآخر ،

ومن ذلك « آخِرُ » في نحو قوله تعالى : (فَعِندَهُ مِنْ أَيَّامٍ آخِرَةٍ)^(٢)

فَأَخَرُ : صفة لأيام ، وهي معدولة عن آخر - بفتح الهمزة والخاء وبينهما

ألف لأنها جمعٌ آخِرَى ، وآخِرَى أَثْنَى آخِرٍ - بالفتح - وقياسُ فُعْلَى

أَفْعَلٍ أن لا تستعمل إلا مضافةً إلى معرفةٍ أو مقرونة بلام التعريف ، فأما

مالا إضافة فيه ولا لام فقياسه أَفْعَلٌ كَأَفْضَلٍ ، تقول : « هَذَا أَفْضَلُ »

(١) من سورة فاطر ، من الآية ١ (٢) من سورة البقرة ، في الآيتين ١٨٥ و ١٨٤

و « الهندآت أفضَلُ » ولا تقول فُضِّلِي ولا فُضِّل ؛ فأما آخر فصفة معدولة فلهذا خُفِضَتْ بالفتحة ، فإن كانت آخر جمع أخرى أتى آخر « بكسر الخاء - فهي مصروفة ، تقول « مررتُ بأولٍ وآخر » بالصرف ؛ إذ لا عدل هنا

ومثال الوزن مع العلمية أحمَدُ وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ ، ومع الصفة آخرُ وأفضَلُ ، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية

ومثال الزيادة مع العلمية سَلَمَانُ وَعِمْرَانُ وَأُصْبَهَانُ ، ومثالها مع الصفة سَكْرَانُ وَغَضْبَانُ ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية

ويشترط لتأثير الصفة أمران : أحدهما : كونها أصلية ؛ فيجب الصرف في نحو قولك « هَذَا قَلْبٌ صَفْوَانٌ » بمعنى قاصٍ ، و « هَذَا رَجُلٌ أَرْنبٌ » بمعنى ذليل ، أى : ضعيف ، والثانى : عدم قبولها التاء ، ولهذا انصرف نحو نَدَمَانٍ وَأَرْمَلٍ ؛ لقولهم نَدَمَانَةٌ وَأَرْمَلَةٌ . قال الشاعر :

٢٣٦ — وَنَدَمَانٍ يَزِيدُ السَّكَّاسَ طِيْبًا سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

٢٣٦ — هذا البيت من كلام البرج بن مسهر ، والبرج بضم الباء وسكون الراء ، ومسهر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، وذكر في الأغاني أنه البرج بن الحلاس الطائى ، من أبيات يقولها فى الحصين بن الحمام المرى ، وكانا نديمين ، وبعده قوله :

رَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمَعْرِقَةٍ مَلَامَةٍ مِنْ يَلُومُ

ويشترط لتأثير العجمة أمران : أحدهما : كَوْنُ علميتها في اللغة العجمية ؛ فنحو لجاسم وفيروز - علمين لذكرين - مصروف ، والثاني : الزيادة على الثلاثة ، فتُوح ولوط وهود ونحوهن مصروفة وجهاً واحداً ،

اللغة : « ندمان » بفتح النون وسكون الدال المهملة - هو الذي ينادمك على الشراب ويشاركك فيه « الكأس » هو بهمز وسطه ، وهو مؤنث وإن لم تكن معه علامة تأنيث ، قال تعالى : (يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء) من سورة الصافات ، من الآيتين ٥٤ و ٦٤ - ولا يقال كأس إلا ما دام فيها الشراب ، فإن كانت لا شراب فيها فهي كوب « تغورت النجوم » غربت

العرب : « وندمان ، الواو واو رب ، ندمان : مبتدأ ، مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « يزيد » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ندمان ، وهو فاعله « الكأس » مفعول أول « يزيد » طيباً ، مفعول ثان « يزيد » ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه صفة لندمان « سقيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ندمان ، والرابط ضمير منصوب بسقيت محذوف ، ويجوز جعل ندمان مفعولاً به لسقيت تقدم عليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « تغورت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « النجوم » فاعل تغور ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال

الشاهدي : قوله « ندمان » حيث صرفه مع أنه وصف في آخره ألف ونون زائدتان ، وذلك بسبب أن مؤنث ندمان هذا ندمانة بالتاء ، ومن شرط تأثير الوصفية ألا يكون الوصف بما مؤنثه بزيادة التاء عليه ، فلو كان ندمان من الندم امتنع من الصرف ؛ لأن مؤنثه ندمى مثل سكران وسكرى ، فافهم هذا واحفظه ، والندمان الذي مؤنثه ندمانة هو الذي يرافقك ويرافقك ويشاركك ، ويقال فيه نديم أيضاً

هذا هو الصحيح ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحَ الْمُرْسَلِينَ)^(١)
 وقال تعالى : (وَقَوْمُ لوطٍ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ)^(٢) وقال تعالى : (أَلَا بُدْأَ
 لِعَادِ قَوْمِ هودٍ)^(٣) وليس مما نحن فيه ، لأنه عربي ، وليس في أسماء
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربيٌّ غيره وغير صالحٍ وشُعَيْبٍ ومحمد صلى
 الله عليه وسلم ، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري
 أن في نوحٍ ونحوه وجهين . وهو مردود ، لأنه لم يَرَدْ بمنع الصرف سماعٌ
 مشهورٌ ، ولا شاذ

وشرط الوزن كونه إما مُخْتَصًّا بالفعل ، أو كونه بالفعل أولى منه
 بالاسم . فالأول نحو شَمَّرَ وَضَرَبَ عَلَمَيْنِ ، قال الشاعر :

— ٢٣٧ — * وَجَدَّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا *

(١) من سورة الشعراء ، الآية ١٠٥ (٢) من سورة الحج ، من الآيتين ٤٣ و٤٤
 (٣) من سورة هود ، من الآية ٦٠

٢٣٧ — هذا الشاهد عجز بيت نسبة السيد المرتضى شارح القاموس إلى
 جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، صاحب بثينة ، وصدره قوله :

* أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ *

والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٧٠)

اللفظة : « حباب » بضم الحاء المهملة - أي : خبيث ماكر ، ياحججاج ، روى
 في اللسان مكانه « ياعباس » وقوله « شمر » ههنا اسم فرس ، وقد سموا به ناقة
 أيضا ، وعليه جاء قول الشماخ بن ضرار الغطفاني :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرَّشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الْفَوَادِ بِشَمَّرَا

والثاني : نحو أحمر صفة أو علما وأفكل علماً ، والأفكل : اسم
للعُدَّة ، فان هذا الوزن وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال كثيراً
ولسكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء : لأنه في الأفعال يدل على التكلم
كأذهب وأطلق ، وفي الأسماء لا يدل على معنى ، والدال أصل لغير الدال

* * *

واعلم أن المؤنث إن كان تأنيثه بالآلف كيهي وصحراء امتنع صرفه :

قال أبو علي القالي في الأمالي (١ - ٢٦٤) : « يقول : لما رأيت الأمر شديداً
ركبت شمر ، وشمر : اسم ناقته ، اهـ »

الاهراب : ، أبوك ، أبو : مبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حباب »
خبر المبتدأ ، سارق « صفة لحباب أو خبر ثان ، وهو مضاف ، و « الضيف »
مضاف إليه ، وقد ذهب العلامة الصبان إلى أن إضافة سارق إلى الضيف من
إضافة اسم الفاعل إلى فاعله والمعنى عليه أنه يرمى أباه بالجن حتى إن الضيف
الذي من عادته أن يكون خجلاً مستكيناً وكأنه أسير عند مضيفه ليسرق برده ،
والذي نرجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ،
وهو أقوى في معنى الهجاء والمراد على ذلك أنه خبيث ذئب حتى إنه ليضيف
الناس ليخدعهم عن أموالهم ويسرقها منهم « برده ، برد : بدل من الضيف على
لفظه أو على محله ، وجعله الصبان مفعولاً به لسارق بناء على ما ذهب إليه « يا »
حرف نداء ، حجاج ، منادى مبني على الضم في محل نصب وجملة النداء لا محل لها
معتضة بين المبتدأ وخبره « فارس » خبر المبتدأ ، وفارس مضاف ، و « شمرا »
مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية
ووزن الفعل . والآلف للإطلاق

المأهريه : قوله « شمر » حيث منعه من الصرف لكونه علماً موازناً
للفعل ؛ فهو على وزن قدم وكرم وكلم ونحو ذلك ، وهذا وزن لا يكون إلا في الفعل

ولم يحتج اهله أخرى ، وقد مضى ذلك ، وقول أبي علي إن تخراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية ، سواء كان لمذكر كطالمة وحمة ، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة ، وقول الجوهري إن (هاوية) من قوله تعالى : (فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ)^(١) اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه

وإن كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبا إن كان زائداً على ثلاثة كسعاد وزينب ، أو ثلاثياً محركاً الوسيط كسقر ولظى ، قال الله تعالى : (مَسَلَكَكُمْ فِي سَفَرٍ)^(٢) (كَلَّا إِنَّهَا لَأُظِلُّ)^(٣) أو ساكن الوسيط أعجمياً كخمائة وجور وخمص وبلخ - أسماء بلاد - أو عربياً ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر - أسماء نسوة - هذا قول سيبويه ، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان ؛ وإن لم يكن منقولاً من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهذد ودعد وجمل ، ومنع العرف أولى ، وأوجب الزجاج . وقد اجتمع الوجهان في قوله :

٢٣٨ — لم تتلفع بفضلٍ مئزرها دعد ، ولم تسق دعد في العاب

(١) من سورة القارعة ، من الآية ٩ (٢) من سورة المدثر ، الآية ٢٤

(٣) من سورة المعارج ، من الآية ١٥

٢٣٨ — هذا البيت قد نسبته جماعة منهم الأعلام إلى جرير بن عطية ، وقد نسبته

آخرون إلى عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢)

والمؤلف في القطر (رقم ١٤٣)

* * *

ثم قلت : باب العدد - الواحد - والاثنان وما وازن فاعلا كثالث
والعشرة مرسكة يذكرون مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث ، والثلاثة
والسبعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس ، وتميز المائة
وما فوقها مفردة مخفوض ، والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض
إلا المائة مفردة ، وكـ الخبرية كالعشرة والمائة ، والامتنهامية
المجرودة كالأحد عشر والمائة ، ولا يميز الواحد والاثنان ، و « نثنا

اللغة : « تتلفع ، تتقنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل
العصا العلب ، جمع علبة ، وهى وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب

المعنى : يصف امرأة اسمها دعد بأنها حضرية ناعمة العيش ، فهى لا تلبس
لبس الأعراب ولا تغتدى غذاءهم

الأعراب : ولم نافية جازمة ، تتلفع ، فعل مضارع مجزوم بلم ، بفضل ، جار
ومجرور متعلق بتلفع ، وفضل مضاف ، ومتر من « مترزاها » مضاف إليه ،
ومتر مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه ، دعد ، فاعل تتلفع
« ولم ، الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، تسق ، فعل مضارع مبنى للجحول مجزوم
بلم ، دعد ، نائب فاعل تسق ، فى العلب ، جار ومجرور متعلق بتسق

الشاعر فيه : قوله « دعد » فإنه قد ذكره فى البيت مرتين ، وهو علم على
مؤنث ساكن الوسط عربى الأصل ، وقد أتى به الشاعر فى المرة الأولى منونا ،
وأتى به فى المرة الثانية غير منون ، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا
وكان مع ذلك ساكن الوسط ولم يكن أعجميا ، جاز فيه الصرف وعدمه ، وهذا
واضح إن شاء الله

تَحَنُّظْل « ضَرْبُورَة

وأقول : العَدَد في أصل اللغة اسمٌ للشئ العدود ، كالقَبِيض وَالنَّقْضِ وَالخَبْطِ ، بمعنى المقبوض والمنقوض والمحبوط ، بدليل (كم لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) ^(١) والمراد به هنا الألفاظ التي تعدُّ بها الأشياء .

والكلام عليها في موضعين : أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث ، والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز

فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً ، كما هو القياس ، وذلك الواحد والاثنان ، تقول في المذكر : واحدٌ ، واثنان ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنان ، قال الله تعالى : (وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) ^(٢) (الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ^(٣) (حِينَ الْوَصِيَّةِ اِثْنَانِ) ^(٤) (رَبَّنَا آمَنَّا آ ثْنَتَيْنِ وَأُحْيَيْتَنَا آ ثْنَتَيْنِ) ^(٥) وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة ، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث ، قال الله تعالى : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَأَوْا بَعْثُكُمْ كُلُّهُمْ) ^(٦) أي : هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة (والخامسة أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) ^(٧) أي : والشهادة الخامسة .

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ١١٢ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٣

(٣) من سورة النساء ، من الآية ١ (٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٦

(٥) من سورة غافر ، من الآية ١١ (٦) من سورة الكهف ، من الآية ٢٢

(٧) من سورة النور ، من الآية ٩

القسم الثانى : ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، سواء كانت مركبة مع العشرة ، أولاً . تقول فى غير المركبة : ثلاثة رجال ، بالتاء ، إلى تسعة رجال ، قال الله تعالى : (آيُتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) ^(١) وتقول : ثلاث نسوة ، وقال الله تعالى : (آيُتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ) ^(٢) وتقول فى المركبة « ثلاثة عشر رجلاً » بالتاء فى ثلاثة ، و « ثلاث عشرة امرأة » بحذف التاء من ثلاث ، قال الله تعالى : (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) ^(٣) أى : ملكاً ، أو خازناً .

القسم الثالث : ما فيه تفصيل ، وهو العشرة ، فإن كانت غير مركبة فهى كالتسعة والثلاثة وما بينهما : تُذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ؛ وإن كانت مركبة جرت على القياس ؛ فذكرت مع المذكر ، وأنثت مع المؤنث ، قال الله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ^(٤) (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) ^(٥) وتقول : « عِنْدِي إِحْدَى عَشَرَ امْرَأَةً » و « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا »

وأما الثانى - وهو التمييز - فإنها فيه على أقسام خمسة :
أحدها : مالا يحتاج لتمييز أصلاً ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول :
واحد رجل . ولا اثنا رجلين ، وأما قوله :

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٤١
(٢) من سورة مريم ، من الآية ١٠ (٣) من سورة المدثر ، الآية ٣٠
(٤) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠

* ... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ *

— ٢٣٩

فضرورة

الثاني : ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض ، وهو اثلاثة والعشرة وما بينهما ، تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » و « عَشْرُ نِسْوَةٍ » وكذا

٢٣٩ — هذه قطعة من بيت من الرجز أنشده أبو عمرو ، وحكاها في اللسان مع أبيات من القطعة ونسبها إلى امرأة من غير أن يعينها ، وقد عينها جماعة منهم السيرافي بأنها الشفاء الهذلية ، واستبعده البخداوي ، وقد استشهد بهذا البيت صاحب المفصل في المثنى وفي باب العدد ، كما استشهد به العلامة رضى الدين في شرح الكافية ، والبيت بكاله هكذا :

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

اللغة : « خصييه ، الخصيان : من أعضاء التناسل «التدليل» الترهل ، ظرف عجوز ، وعاء من جلد « ثنتا حنظل » تريد حنظلتين

الاعراب : « كأن ، حرف تشبيه ونصب « خصييه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى . وضمير الغائب مضاف إليه ، من التدليل ، جار ومجرور متعلق بكأن لما فيها من معنى التشبيه « ظرف ، خبر كأن ، عجوز ، مضاف إليه ، فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثنتا ، مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف لأنه مثنى ، حنظل ، مضاف إليه .

الساهر فيه : قوله « ثنتا حنظل » ، حيث ذكر الثنتين مع المعدود ، وليس ذلك مستعملا في العربية ، وإنما المستعمل أن يثنى المعدود ، فيقال : فيه حنظلتان ، فافهم ذلك والله يوفقك

والله سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير

(٣٦ — شذور الذهب)

ما بينهما ، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة « المائة » فإنها يجب أفرادها ، تقول : « عندى ثلثمائة » ولا يجوز « ثلاث مِئات » ولا « ثلاث مِئين » إلا في ضرورة

والثالث : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب ، وهو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما ، نحو : (إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكبا) (١) (وبعثنا منهم اثنيَ عشرَ نقيبا) (٢) (وواعدنا موسى ثلاثينَ ليلةً وأتممناها بعشرَ فتمَّ ميقاتُ ربهَ أربعينَ ليلةً) (٣) (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجةً) (٤) وأما قوله تعالى : (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا) (٥) فليس (أسباطا) تمييز ، بل بدل من (اثنتي عشرة) ، والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة

الرابع : ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض ، وهو المائة والألف ، تقول : « عندى مائة رجل » و « ألف رجل » ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز « كم » الاستفهامية ، وهى بمعنى أى عدد ، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً ، تقول : « كم غلاماً عندك » ولا يجوز « كم غلاماً » ، خلافاً للكوفيين

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز « كم » الخبرية ، وهى اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار ، يستعمل للتكثير ، ولهذا إنما

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢

(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢ (٤) من سورة ص ، من الآية ٢٣

(٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٦٠

يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم ، ويفتقر إلى تمييز يبين جنس المزاو به ، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا ؛ ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقهما

والخامس : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض ، وهو « كم » الاستفهامية المجروزة ، نحو « بِكُمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » فالنصب على الأصل ، والجر بمن مضمرة ، لا بالإضافة ، خلافاً للزجاج

وإنما لم أذكر في المقدمة أن تمييزكم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنني قد ذكرته في باب التمييز ؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضع من المقدمة

* * *

والحمد لله على إحسانه ، وقد أتيت على ما أردت إirاده في شرح هذه المقدمة ، والله سبحانه وتعالى الحمد والمنة ، وإياه أسأل أن يجعل ذلك لوجه الكريم خالصاً مصروقاً ، وعلى النفع به موقوفاً ، وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ، وأن يدخلني برحمته في عبادة الصالحين ، بمنه وكرمه آمين ، والصلاة والسلام على سيدتنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

قال أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن إبراهيم المنذرى :
أحمد الله الذى يمنُّ على من يشاء من عباده ، وأصلى وأسلم على سيد
المرسلين وإمام المتقين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وأحبابه ، وبعد ؛
فقد تم ما أردت من التعليق على شرح شذور الذهب لابن هشام فى
منتصف ليلة الخميس الخامس من شهر رمضان المعظم أحد شهور عام ١٣٥٥
من الهجرة النبوية ، وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يثيبنى
عليه بمقدار ما عانيت فيه والناس نيام ، وأن يجعله مُقَرَّباً إليه . ربنا عليك
توكلنا وإليك أنبنا ؛ ربنا لا تجعل فى قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين من أمته ، وسلم تسليماً كثيراً
إلى يوم الدين .

* * *

ثم إتنى - بعد أن قدت جميع نسخه ، وكثر الإلحاح على إعادة
نشره - قد راجعته مرة أخرى ؛ فرأيت أن أزيد فى تعليقاتى زياداتٍ
أحببتُ ألا يغفل عنها طالب العلم ، وقدرت أول الأمر أن تكون هذه
الزيادة قليلة ، ولكن مجال القول كان ذا سعة فجال القلم جولات صارت
بها الزيادة قريبة من قدر الأصل ، وإنى لأرجو أن ينفع الله بها ، وأن
يجعلها لنا عنده فى ميزان الحسنات يوم تجد كل نفس ما عملت من خير
محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً
اللهم يا موفق الطائعين وفقنا لما تحب وترضى ، يا أرحم الراحمين .

فهرس الآيات والشواهد

الواردة في كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

النساء

رقم الساهد ص

حرف الهمزة

٢٤	٨٧	ولولا يوم يوم ما أردنا	جزائك والقروض لها جزاء
٤٦	١٢٠	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء
٧٦	١٩٨	لعلك والموعود حق لقاؤه	بدا لك في تلك القلوص بقاء
٩٦	٣٤٠	طلبوا صلحنا ولات أوان	فأجبنا أن ليس حين بقاء
١٥٥	٣٧٧	ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء
١٥٩	٣٨٧	وبلد مغبرة أرجاؤه	كان لون أرضه سماؤه
١٧٧	٤٢٩	إذا كان الشتاء فأدقوني	فإن الشيخ يهرمه الشتاء

حرف الباء

١١	٣٠	فعاوجوا فاثنوا بالذي أنت أهله	ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق
٣٠	٩٧	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نال ولا لذات للشيب
٣١	٩٩	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لي إن كان ذلك ولا أب
٤٤	١٩٧	فإني وقفت اليوم والامس قبله	ببابك حتى كادت الشمس تغرب
٦٥	١٥٥	ربه فتية دعوت إلى ما	يورث المجد دائماً فأجابوا
٧٣	١٨٤	(فأدرك لم يجهد ولم يشأوه	يمر) تكذروا الوليد المثقب
٨٢	٢١٠	تسج الريع محاسنا	ألقحها غير السحائب
١٢٤	٣١٦	ومالي إلا آل أحمد شيعة	ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٣٠	٣٢٧	كرب القلب من جواه يذوب	حين قال الرشاة هند عطوب
١٤٥	٣٥١	إذن والله نرهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
١٥٧	٣٨٠	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوتر إترابا على ترب

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٦٤	٣٩٣	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب
١٦٦	٤٠٠	ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
		• أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
١٧٩	٤٣٤	زعمتني شيخا ولست بشيخ (إنما الشيخ من يدب دييبا)
١٨٨	٤٤٧	أمرتك الخير فافعل ماأمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
٢٢٨	٥٢٠	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب
٢٣٨	٥٥٧	لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ، ولم تسبق دعد في العلب

حرف التاء

٤٧	١٢١	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
١٧٨	٤٣٣	قد كنت أحجو أبا عمرو وأخا ثقة حتى ألت بنا يوما ملهات
١٨٧	٤٤٥	وما كنت أدري قبل عزة ماالبكا ولا موجعات القلب حتى تولت
١٩٢	٤٥١	هى الخمر لاشك تكنى الطلا كما الذئب يكنى أبا جعدة

حرف الحاء المهملة

٧٧	٢٠٠	إن السباحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح
١٠٦	٢٦٥	أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح
١٤٩	٣٦٣	سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فأستريجا
١٥٠	٣٦٧	ياناق سيري عنقا فسيجا إلى سليمان فستريجا
١٧٤	٤١٩	أبت لى عفتى وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثن الربيع
		وإمساكى على المكروه نفسى وضربى هامة البطل المشيع
		وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريجى (١)
		لأدفع عن مآثر صالحات وأحمى بعد عن عرض صحيح

رقم الشاهد ص الشاهد
حرف الدال

٢١	٨٣	آت الرزق يوم يوم فأجمل	طلبنا وابغ للقيامة زادا
٥٦	١٣٧	(تباعد مني فطحل إذ دعوته)	أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
٦٧	١٥٦	سعاد التي أضناك حب سعادا	وإعراغها عنك استمر وزادا
٧١	١٨٠	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات على أنت مخلدى
٩٩	٢٥١	أرى الحاجات عند أبي خبيب	نكدن ، ولا أمية في البلاد
١٠٢	٢٥٩	لنا معشر الانصار نجد مؤثلا	يارضائنا خير البرية أحمدا
١١٣	٢٨٠	جزى الله رب الناس خير جزائه هما نزلا بالبر ثم ترحلا فيا لقصى ما زوى الله عنكم	رفيقين قالا خيمتى أم معبد فأفلح من أمسى رفيق محمد به من فعال لا تجازى وسؤدد
١٢١	٣٢٨	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ربطة وبرود
١٣٧	٣٣٦	أعد نظرا يا عبيد قيس لعلا	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
١٣٨	٣٣٧	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد
١٦١	٣٨٨	ودوية مثل السماء اعتسفتها	وقد صبغ الليل الحصى بسواد
١٦٨	٤٠٥	ولست بحلال التسلاع مخافة	ولكن متى يسترفد القوم أرفد
١٧٢	٤١١	إذا ما انتسبنا لم تلدنى لثيمة	ولم تجدى من أن تقرى بها بدا
١٨١	٤٢٦	دريت الوفى العهد يا عروفا غتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
١٨٤	٤٣٩	تعلم رسول الله أنك مدركى	(وأن وعيدا منك كالأخذ باليد)
١٩٤	٤٥٣	وسميته يحيى ليحيا ، فلم يكن	لأمر قضاه الله فى الناس من بد
٢٠٩	٤٧٨	أتانى أنهم مزقون عرضى	(جحاش الكرمين لها فديد)
٢٢٠	٥٠١	لأن ثواب الله كل موحد	جنان من الفردوس فيها يخلد
٢٢٤	٥١٠	أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا	عفوا وعافية فى الروح والجسد
٢٢٦	٥١٣	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

حرف الراء

١٦	٦٢	لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني	سدوس خطيب فوق أعواد منبر
٣٤	١٠٣	حذار من أرماحنا حذار
٣٩	١١٠	متى تردن يوما سفار تجد بها	أديهم يرمى المستجير المعورا
٤٠	١١١	ألم تروا إرما وعادا ومر دهر على وبار	أودى بها الليل والنهار فهلكت جهرة وبار
٤٨	١٢٢	ونحن قتلنا الأسد أسد خفية	فما شربوا بعدا على لذة خمر
٦٠	١٤٨	استقدر الله خيرا وارضين به	فبينما العسر إذ دارت مياسير
٦١	١٤٩	لسلى بذات الخال دار عرقها كأنهما ملآن لم يتغيرا	وأخرى بذات الجزع آياتها سطر وقد مر للدارين من بعدنا عصر
٧٠	١٧٨	نعم امرأ هرم لم تعر نائبة	إلا وكان لمرتاع بها وزرا
٧٥	١٩٢	أتيح لي من العدى نذيرا	به وقيت الشر مستطيرا
٧٨	٢٠١	تمنى ابتى أن يعيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
٨٩	٢٥٦	إن امرأ غره منك واحد	بعدى وبعديك في الدنيا لمغرور
٧٣	٢١٢	رأين الغواني الشيب لاح بعارضى	فأعرضن عني بالحدود النواضر
٨٧	٢٢٦	وقد جعلت إذا ما قتت يثقلني وكنت أمشي على رجلين معتدلا	ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر ^(١) فصرت أمشي على أخرى من الشجر
١٠٣	٢٦٠	جد بعفو فإني أيها العبد إلى العفو يا إلهي فقير	
١١٠	٢٧٣	وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بالله القطر
١١٨	٢٩٦	أنا ابن دارة معروفا بها نسي	وهل بدارة يا للناس من عار
١٢٠	٣٩٩	(بانت لتحزننا عفاره)	يا جارتا ما أنت جاره

رقم الشاهد	مر	الشاهد
١٢٨	٢٢٥	عسى فرج يأتي به الله ؛ إنه
١٣٤	٣٣٢	أراك علقت تظلم من أجرتنا
١٢٩	٣٤١	واعلم فعمل المرء ينفعه
١٤٦	٣٥٩	لأستسهلن الصعب أو أدرك المني
١٥٨	٣٨١	إني وقتلي سليكا ثم أعقله
١٦٧	٤٠٢	يسلكن في نجد وغوراً غائراً
١٦٩	٤٠٦	أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا
١٨٠	٤٣٥	وقد زعمت أني تغيرت بعدها
١٨٣	٤٣٨	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٨٦	٤٤٤	وقد علم الأقبام لو أن حاتمياً
١٨٩	٤٤٨	أستغفر الله من عمدي ومن خطئي
٢٠٨	٤٧٧	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
٢١٤	٤٨٩	شتان ما يومى على كورها
٢٢٩	٥٢٨	أقسم بالله أبو حفص عمر
٢٣١	٥٣١	إني وأسطار سطرن سطرأ
٢٣٧	٥٥٥	أبوك حباب سارق الضيف برده
		وجدى يا حجاج فارس شمرا

حرف السين المهملة

٤١	١١٣	منع البقاء تقلب الشمس	وطلوعها من حيث لا تمسى
٤٢	١١٤	اليوم أعلم ما يجيء به	ومضى بفصل قضائه أمس
٤٣	١١٦	لقد رأيت عجبا مذ أمس	عجائزاً مثل السعالى خمسا
		يا كلن ما فى رحلن همسا	لا ترك الله لهن ضرسا
		مرت بنا أول من أموس	تميس فينا ميسة العروس

رقم الشاهد ص ٣١٩ وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

حرف الضاد المعجمة

١٨ ٦٦ وليس دين الله بالمعنى

حرف العين المهملة

٢٥	٨٩	على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت ألما أصبح والشييب وازع
٢٨	٩٥	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولكن لوراد المنون تتابع
٣٢	١٠٠	لا نسب اليوم ولا خاة	اتسع الخرق على الراقع
٢٧	١٠٦	أطرف ما أطرف ثم آوى	إلى بيت قعيدته لكاع
٥٨	١٤٠	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	(وما بال تكليم الديار البلاقع)
٦٢	١٥١	أما ترى حيث سهيل طالعا	(نجما يضىء كالشهاب لامعا)
٦٣	١٥٣	رب من أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لى موتا لم يطع
٨٤	٢١٤	خليلى ما واف بعهدى أتيا	إذا لم تكونا لى على من أقاطع
٨٦	٢٢١	أبا خراشة أما أنت ذا نفسر	فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
١٢١	٢١٠	ياسيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع
١٢٣	٣١٤	تمل الندامى ما عدانى فإتنى	بكل الذى يهوى نديمى مولع
١٢٧	٣٢٤	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٣٢	٣٢٩	سقاها ذوو الأحلام سحلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٤٣	٣٤٧	فقال أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كما أن تغر وتخدعا
١٥٢	٣٣١	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	قد حدثوك فما راء كمن سمعا
٢١٦	٤٩٢	جازيتموني بالوصال قطيعة	شتان بين صنيعكم وصنيعى
٢١٩	٥٠٠	أكفراً بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المائة الزتا
٢٢٧	٥١٤	بعكاظ يعشى الناظريه	ن إذا هم لمحوا شعاعه

٢٣٠ ٥٣٠ أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
٢٣٣ ٥٣٨ ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حلى مضاعا

حرف الغين المعجمة

أخاك الذى إن تدعه مللة } ١٠٧ ٢٦٦
يحبك كما تبغى ويكفيك من يبغى
وإن تجفه يوما فليس مكافئا }
فيطمع ذوالتزوير والوشى أن يصغى

حرف الفاء

٩٠ ٢٣١ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف
٩١ ٢٣٢ وقالوا تعرفوا المنازل منى وما كل من وافى منى أنا عارف
١٥٦ ٣٧٩ للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

٣ ١٧ أملت فحيت ثم قامت فودعت فلما تولت كادت النفس تزهب
٥٢ ١٣١ ضربت صدرها إلى وقالت ياعديا لقد وقتك الأواق
٦٩ ١٧٢ (عديس ما لعباد عليك إمارة) نجوت وهذا تحملين طليق
٨٩ ٢٢٨ وطئنا ديار المعتدين فهللت نفوسهم قبل الإمامة تزهب (١)
١٢٩ ٣٢٦ يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها
١٤٨ ٣٦٢ ألم تسأل الربع القواء فينطق (وهل تخبرنك اليوم يبداء سملق)
٢٠٠ ٤٦٤ أفى تلادى وما جمعت من بشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٢١٠ ٤٨٥ تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٢١١ ٤٨٦ دونكما يا أم لا أطيعها

حرف الكاف

سأله على المولى البهاء وصف له	شوقى إليه وأنى مملوكه		
أبدا يحركنى إليه تشوقى	جسمى به مشطوره منهوكه	٧٢	١٩
لكن نخلت لبعده فكأتنى	ألف، وليس بممكن تحريكه		
تراكها من إبل تراكها	(أما ترى الموت لدى أوراكها)	١٠٤	٣٥
هى الدنيا تقول بلاء فيها	حذار حذار من بطشى وفتكى		
فلا يغركم منى ابتسام	فقولى مضحك والفعل مبك	١٠٦	٣٦
فقلت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبنى أمراً هالكا	٤٣٧	١٨٢
يأيا المائح دلوى دونكا	(إنى رأيت الناس يحمدونكا)	٤٩٣	٢١٧

حرف اللام

ما أنت بالحكم الترضى حكومته	١٢	٢
ولا الأصيل ولاذى رأى والجدل		
إذا قلت هاتى نولينى تمايلت	١٩	٥
(أيا جارتا ما أنصف الدهريننا)	٢٠	٦
لمية موحشا طلل	٢٢	٧
لا يعجبك من خطيب خطبة		
إن الكلام لنى الفؤاد وإنما	٢٧	٩
يذيب الرعب منه كل غضب	٣٧	١٢
ومن لا يصرف الواشين عنه	٨٢	٢٠
يساقط عنه روقه ضارياتها	٨٥	٢٣
على هضم الكشح ريا المخايل		
تعالى أقاسمك الهموم تعالى		
يلوح كأنه خلل (١)		
حتى يكون مع الكلام أصيلا		
جبل اللسان على الفؤاد دليلا		
فلولا الغمد يمسكه لسالا		
صباح مساء ييغوه خبالا		
سقاط شبرار القين أخول أخولا		

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥	١١٩ لعمر ك ما أدري وإني لأوجل
٤٩	١٢٤ ولقد سددت عليك كل ثنية
٥٠	١٢٥ (مكر مفر مقبل مدبر معا)
٥٩	١٤٣ أيا الله للشم الآلاء كأنهم
٦٤	١٥٤ } لا تضيقن بالأمور فقد تك ربما تكره النفوس من الآء
٦٦	١٦٠ جزى ربه عنى عدى بن حاتم
	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٦٨	١٧١ وقصيدة تأتي الملوك غريبة
٧٢	١٨١ أيهذان كلا زاديكا
١٠٠	٢٥٢ محمد تفد نفسك كل نفس
١٠١	٢٥٣ فالיום أشرب غير مستحقب
١٠٥	٢٦٢ نحن بني ضبة أصحاب الجمل
١٠٨	٢٧٢ ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة
١٠٩	٢٧٢ فحئت وقد نضت انوم ثيابها
١١٢	٢٧٩ لقد علم الضيف والمرملون
١٢٢	٣١٣ ألاكل شيء ما خلا الله باطل
١٣٣	٣٣١ فأخذت أسأل والرسوم تجيني
١٤٤	٣٥٠ لئن عادلى عبدالعزير بمثلها
١٦٠	٣٨٨ وليل كموج البحر أرخى سدوله
١٦٢	٣٨٩ فثلك حبلى قد طرقت ومرضع
١٧٠	٤٠٧ خليلي أنى تأتياى تأتيا
١٩٠	٤٤٩ أستغفر الله ذنبا لست محصيه
١٩١	٤٥٠ وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا
	على أينما تغدو المنية أول
	وأتيت فوق بى كايب من عل
	بكلود صخر حطه السيل من عل
	سيوف أجاد القين يوما صقالها
	شف غماؤها بغير احتيال
	ر له فرجة كحل العقال
	إثما من الله ولا واغل
	تنعى ابن عفان بأطراف الأسر
	كفانى ولم أطلب قليل من المال
	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
	إذا اغبر أفق وهبت شمالا
	وكل نعيم لا محالة زائل
	وفى الاعتبار إجابة وسؤال
	وأمكننى منها إذن لا أقياما
	على بأنواع الهموم ليبتلى
	فألهيتها عن ذى تمام محول
	أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
	رب العباد إليه الوجه والعمل
	فقلت البكا أشقى إذن لغليلى

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٠١	٤٦٦	ضعيف النكاية أعداءه . يخال الفرار يراخى الأجل
٢٠٢	٤٦٨	القاتلين الملك الحلاحلا . خير معد حسباً ونائلا
٢٠٣	٤٧١	ما زاع الخلان ذمه ناكث . بل من وفى يجد الخليل خليلا
٢٠٤	٤٧١	أناو رجالك قتل امرئ . من العز فى حبك اعتاض ذلا
٢٠٥	٤٧٢	كناطح صخرة يوما ليوهنها . فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٢٠٧	٤٧٦	أخا الحرب لباسا إليها جلالها . وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢١٢	٤٨٧	فهيئات هيئات العقيق ومن به . وهيئات خل بالعقيق نواصله
٢٢٣	٥٠٦	ومية أحسن الثقلين جيذا . وسالفة وأحسنهم قذالا
٢٣٤	٥٣٩	بكم قریش كفيينا كل معضة . وأم نهج الهدى من كان ضليلا
٢٣٩	٥٦١	(كأن خصيه من التدلل . ظرف عجوز) فيه ثنتا حنظل

حرف الميم

١	١١	الخيل والليل والبيداء تعرفنى . والسيف والرمح والقرطاس والقلم
١٠	٢٨	أشارت بطرف العين خيفة أهلها . إشارة محزون ولم تتكلم
١٤	٥٠	تزود منا بين أذناه طعنة . (دعته إلى هاى التراب عقيم)
١٧	٦٤	ثم انقضت تلك السنون وأهلها . فكأنها وكأنهم أحلام
٣٣	١٠١	فلا لغو ولا تأثيم فيها . وما فاهوا به أبدا مقسم
٣٨	١٠٩	إذا قالت حذام فصدقوها . فإن القول ما قالت حذام
٥٣	١٣٢	سلام الله يامطر عليها . وليس عليك يا مطر السلام
٧٤	١٩٠	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه . مولى المخافة خلفها وأمامها
٨٠	٢٠٨	ما برئت من ريبة وذم . فى حربنا إلا بنات العم
٨١	٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه . وقد أسلمناه مبعد وحميم
٩٥	٢٣٩	ندم البغاة ولات ساعة مندم . والبغى مرتع مبتغيه وخيم

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٧	٢٤٢	كأني من أخبار إن ولم يحز له أحد في النحو أن يتقدما
٩٨	٢٤٨	عسى حرف جر من نداءك يحزني إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٤	٢٨٥	يا أيها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم (١) أبدأ بنفسك فأنهها عن غيرها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم فهنالك يسمع ما تقول ويشتهي بالقول منك وينفع التعليم لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
١١٧	٢٩٣	على حالة لو أن في القوم حاتما
١١٩	٣٠١	فيها اثنتان وأربعون حلوبة
١٤٠	٣٤٢	ويوما توافينا بوجه مقسم
١٤٢	٣٤٤	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر
١٤٧	٣٦٠	وكنيت إذا غمزت قناة قوم
١٦٣	٣٩٠	بل بلد ملء الفجاج قتمه
١٧٣	٤١٦	فطلقها فليست لها بكفء
١٧٥	٤٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسغبة
١٧٦	٤٢٥	ومن يقترب منا ويخضع ثووه
١٨٥	٤٤٢	ولقد علمت لتأتين منيتي
١٩٦	٤٥٧	واقدر نزلت فلا تظني غيره
١٩٧	٤٥٩	متى تقول القاص الرواسما
١٩٨	٤٦٠	أبعد بعد تقول الدار جامعة
٢١٣	٤٨٨	شتان هذا والعناق والنوم
		على جوده لضعن بالماء حاتم (٢) سودا تكافية الغراب الأسحم كان ظبية تعطو إلى وارق السلم ب فمحذورها كان قد ألما كسرت كعوبها أو تستقيا (لا يشتري كتانه . وجهه رمة) وإلا يعمل مفرقك الحسام يقول لا غائب مالي ولا حرم (ولا ينخش ظلما ما أقام ولا هضما) إن المنايا لا تطيش سهامها منى بمنزلة الحب المكرم يدنين أم قاسم وقاسما شملي بهم أم تقول البعد محتوما والمشرب البارد في ظل الدوم

(١) وانظره أيضاً (ص ٣٧٦)

(٢) وانظره في (ص ٥٣٧) أيضاً

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢١٥	٤٩٠	لستان ما بين اليزيدين في الندى (يزيد سليم والأغر ابن حاتم)
٢١٨	٤٩٨	أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٢٢١	٥٠٣	فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة إلى الصون من ريط يمان مسهم
٢٢٥	٥١١	قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة بمطول معنى غريمها
٢٣٢	٥٣٧	أوعدني بالسجن والأداهم رجلى فرجلى شئنة المناسم
٢٣٦	٥٥٣	وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت وقد تغورت النجوم

حرف النون

٤	١٨	نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والمنى والمنه
٨	٢٥	قالوا: كلامك هندأ وهى مصغية يشفيك؟ قلت: صحيح ذاك لو كانا ^(١)
١٣	٤٨	إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان
٢٢	٨٤	نحى حقيقتنا وبعد ض القوم يسقط بين بينا
٢٦	٩١	تذكر ماتذكر من سليمى على حين التواصل غير داني
٢٧	٩٣	ألم تريا أنى حميت حقيقتى
		وباشرت حد الموت والموت دونها
٢٩	٩٦	يحشر الناس لا بنين ولا آ بام إلا وقد عرثهم شئون
٥٤	١٣٣	ياطلحة بن عبيد الله قد وجبت لك الجنان وبوئت لها العينا ^(٢)
٥٥	١٣٦	يارب لا تسلبني حبها أبدا ويرحم الله عبدا قال آمينا
٥٧	١٣٩	إيه أحاديث نعمان وساكنه
٨٥	٢١٥	أقطن قوم سلمى أم نوروا ظعننا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
٩٣	٢٣٥	أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا
١٠٤	٢٦٠	إنا بنى نهشل لا ندعى لأب (عنه ، ولا هو بالأبناء يشرينا)

(١) وانظره أيضا في (ص ٥٠٢)

(٢) هذا البيت من كلام الصديق أبي بكر خليل رسول الله وثاني اثنين إذ هما في الغار

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١١١	٢٧٧	صددت السكأس عنا أم عمرو
١١٦	٢٨٩	إذا ما الغانيات برزن يوما
١٢٦	٣٢٣	إن يقل هن من بنى عبد شمس
١٣٥	٣٣٣	(لما تبين مين الكاشحين لكم)
١٣٦	٣٣٥	إن هو مستولياً على أحد
١٤١	٣٤٣	ووجهه مشرق اللون
١٥١	٣٦٨	رب وفقني فلا أعدل عن
١٥٣	٣٧٣	ألا رسول لنا منها فيخبرنا
١٥٤	٣٧٥	فقلت ادعى وأدعو إن أندى
١٦٥	٣٩٧	أبالموت الذى لا بد أنى
١٧١	٤٠٨	حيثما تستقم يقدر لك الله
١٩٣	٤٥٢
١٩٥	٤٥٤	دعنى أخاها أم عمرو ولم أكن
١٩٩	٤٦١	أجهـالا تقول بنى لوى
٢٠٦	٤٧٣	ليت شعرى مقيم العذر قومى
٢٢٢	٥٠٤	مارأيت امرأ أحب إليه الـ
		بذل منه إليك يا ابن سنان

حرف الهاء

١٥	٥١	إن أباه وأبا أباه	قد بلغا فى المجد غايتاهما
١١٥	٢٨٧	علفتها تبنا وماء بارداً	حتى غدت همالة عيناهما

حرف الواو

٢٣٥	٥٤١	(لاتقلواها وادلوها دلوا)	إن مع اليوم أنجاه يغيدوا
			(٣٧ — شذور الذهب)

الشاهد

رقم الشاهد ص

حرف الياء

ندامى من نجران أن لاتلاقيا	١٣٠	أيا را كبا إما عرضت فبلغن	٥١
(فلج كاني كنت باللوم مغريا) (١)	٢٢٧	هبت ألوم القلب في طاعة الهوى	٨٨
ولا وزر مما قضى الله واقيا (٢)	٢٣٤	تعز فلا شيء على الأرض باقيا	٩٢
فلا الحمد مكسوبا ولا المسال باقيا	٢٣٦	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى	٩٤

(١) وانظره في (ص ٢٢٤) أيضا

(٢) وانظره في (ص ٢٢٤) أيضا

فهرست الموضوعات

الواقعة في كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤	خطبة المؤلف	٤٧	الرابع : المثني -
٥	لغات الكلمة ثلاثة ، ومعناها اثنان	٤٩	تخريج القراءات التي في قوله تعالى « إن
٥	حد القول		هذين لساحران » -
٦	حد المفرد	٥٦	يلحق بالمثني خمسة ألفاظ -
٦	« كلا » في العربية على ثلاثة أوجه	٥٨	الخامس : جمع المذكر السالم -
٨	تقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	٦٠	يلحق بهذا الجمع ألفاظ -
٩	لكل واحد من هذه الأقسام معنى لغوي	٦٧	السادس : الأفعال الخمسة -
	ومعنى اصطلاحي	٦٩	السابع : الفعل المعتل الآخر -
١٠	للإسم ثلاث علامات	٧١	الاعراب التقديرية ثلاثة أنواع :
١٦	الفعل ثلاثة أنواع ، ولكل نوع علامة	٧١	الأول : ما تقدر فيه الحركات الثلاث
	تخصه		وهو نوعان : المفصور ، والمضاف للياء -
١٧	علامة الماضي قبول تاء التأنيث الساكنة	٧٤	الثاني : ما يقدر فيه حركتان ، وهو
١٩	علامة الأمر دلالة على الطلب وقوله الياء		نوعان : المنقوص ، والفعل المعتل بالالف -
٢١	علامة المضارع قبول « لم »	٧٥	الثالث : ما تقدر فيه حركة واحدة ، وهو
٢٤	الحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات		الفعل المعتل بالواو أو الياء -
	الإسم ولا شيئاً من علامات الفعل	٧٦	حد البناء -
٢٥	معنى الكلام الاصطلاحي	٧٧	المبنى على السكون نوعان -
٢٥	للكلام في اللغة ثلاثة معان	٧٩	المبنى على السكون أو تائبه نوع واحد -
٢١	ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء	٨٠	المبنى على الفتح سبعة أنواع :
٢٣	حد الاعراب ، وبيان معناه اللغوي	٨١	الأول : الماضي المجرد
	والاصطلاحي	٨١	الثاني : المضارع الذي بإشرته نون
٢٥	أنواع الاعراب أربعة : رفع ، ونصب ،		التوكيد
	وجز ، وجزم	٨١	الثالث : ماركب تركيب مزج من الأعداد
٢٨	خرج عن الأصل في الاعراب سبعة أبواب :	٨٢	الرابع : ماركب كذلك من الظروف
٢٩	الأول : الإسم الذي لا ينصرف	٨٥	الخامس : ماركب كذلك من الأحوال
٤٠	الثاني : ما جمع بالالف والتاء	٨٩	السادس : الزمن المبهم المضاف لجملة
٤١	الثالث : الأسماء الستة	٩٢	السابع : المبهم المضاف لمبنى
٤٥	الأنصيح في « هن » النقص	٩٤	المبنى على الفتح أو تائبه اسم لا المفرد

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٨	إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متصل به جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه	١٥٩	لا بد للضمير من مفسر يبين المراد به
٩٩	المطف على اسم لا مع التكرار	١٥٩	قد يكون مرجع ضمير العيبة متأخراً في اللفظ والرتبة ، وذلك في سبعة مواضع
١٠٢	المبنى على الكسر خمسة أنواع :	١٦١	الثاني من المعارف : العلم
١٠٣	الأول : العلم المختوم بويه	١٦٣	الثالث : اسم الإشارة
١٠٣	الثاني : اسم الفعل الموازن لفعال	١٦٥	الرابع : الاسم الموصول
١٠٦	الثالث : ماوازن فعال من سب الأثني في النداء	١٦٦	صلة الموصول واحد من أربعة أشياء
١٠٨	يجوز صوغ فعال لأحد المعنيين مما اجتمع فيه ثلاثة أشياء	١٦٨	ألفاظ الموصول ستة أقسام
١٠٩	الرابع : العلم المؤنث الموازن لفعال عند أهل الحجاز	١٧٠	الموصولات العامة
١٠٩	للعرب في هذه الأسماء ونحوها ثلاث لغات	١٧٤	الخامس من المعارف : المحلى بال
١١٣	الخامس : لفظ « أمس » عند الحجازيين إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك	١٧٧	يجب ثبوت ال في موضعين : الأول فاعل نعم ، والثاني نعت اسم الإشارة أو أي في النداء
١١٩	المبنى على الضم أربعة أنواع :	١٨٢	يجب حذف ال من المنادى ومن المضاف
١١٩	الأول : الظروف المبهمة المقطعة عن الإضافة لفظاً لاسمياً	١٨٣	السادس من المعارف : المضاف لمعرفة
١٢٣	الثاني : ما ألحق بهذه الظروف من نحو « ليس غير »	١٨٦	المرفوعات عشرة : الأول الفاعل
١٢٤	الثالث : ما ألحق بها من نحو « عل »	١٨٨	الثاني : نائب الفاعل
١٢٦	الرابع : أي الموصولة بشرطين	١٨٨	تغير صيغة الفعل عند الاستناد لنائب الفاعل
١٢٨	المبنى على الضم أو نائبه المنادى المفرد وتفصيل الكلام في المادى بأنواعه	١٨٩	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء
١٣٣	يجوز في المنادى أن يفتح فتحة إنباع	١٩٢	الأصح أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده
١٣٥	المبنى على شيء غير معين نوعان : الحرف ، والأسماء غير المتمكنة	١٩٥	للفاعل ونائبه خمسة أحكام
١٥٣	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	١٩٥	الأول : أيهما لا يحذفان ، خلافاً للكسائي
١٥٣	علامة النكرة أن تقبل « رب »		والسبيل
١٥٥	دخول « رب » على الضمير في نحو « ربه رجلاً »	١٩٧	الثاني : أن عاملهما يجوز حذفه ، وقد يجب
١٥٧	المعرفة ستة أنواع : الأول المضمير	١٩٨	الثالث : أن أحدهما لا يكون جملة ، خلافاً لقوم
		٢٠٠	الرابع : أن عاملهما يؤنث لتأنيثهما
		٢٠٩	الخامس : أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع
		٢١٣	الثالث من المرفوعات : المبتدأ ، وهو نوعان :

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٦	لا يتبدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت	٢٥٧	من المفعول به : المنادى
٢١٧	الرابع من المرفوعات : خبر المبتدأ	٢٥٨	من المفعول به المحذوف عامله ، المنصوب على الاختصاص
٢١٨	لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات	٢٦٥	من المحذوف عامله : المنصوب على الإغراء
٢١٨	الخامس : اسم كاد وأخواتها ، ومن ثلاثة أنواع	٢٦٩	الثاني من المنصوبات : المفعول المطلق
٢٢٠	تحذف كان وحدها بخمسة شروط	٢٧١	الثالث : المفعول له
٢٢٢	تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها بعد إن أو لو الشرطيتين	٢٧٥	الرابع : المفعول فيه
٢٢٤	تحذف نون كان بأربعة شروط	٢٨٣	الخامس : المفعول معه
٢٢٤	السادس من المرفوعات : اسم أفعال المقاربة ، وهي باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام	٢٩١	السادس : المنصوب بالصفة المشبهة
٢٢٩	السابع : اسم الحروف العاملة عمل ليس ، وهي أربعة	٢٩٢	السابع : الحال
٢٣٠	أولها « ما » في لغة الحجازيين ، ولا عملها عندهم أربعة شروط	٢٩٥	الحال على أربعة أقسام
٢٣٤	ثانيها « لا » عند الحجازيين أيضاً ولعملها عندهم أربعة شروط	٢٩٧	تأتي الحال من الفاعل ومن المفعول بلا شرط ، ومن المضاف إليه بواحد من ثلاثة شروط
٢٣٧	ثالثها « إن » في لغة أهل العالية	٢٩٨	للحال أربعة أحكام :
٢٣٨	رابعها « لات » في الحين أو الساعة أو الأوان	٢٩٨	الأول : الانتقال
٢٤١	الثامن من المرفوعات : خبر إن وأخواتها	٢٧٩	الثاني : الاشتقاق
٢٤٤	تكسر همزة إن في تسع مسائل	٢٩٩	الثالث : أن تكون نكرة
٢٤٧	يجب فتح همزة أن في ثمان مسائل	٣٠١	الرابع : أن يكون صاحبها معرفة ، وربما جاء نكرة
٢٤٨	يجوز في همزها الوجهان في ثلاث مسائل	٣٠٤	الثامن من المنصوبات : التمييز
٢٤٩	التاسع من المرفوعات : خبر لا النافية للجنس	٣٠٥	وجوه اتفاق الحال والتمييز ووجوه افتراقهما
٢٥٢	العاشر : المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم	٣٠٥	التمييز على نوعين ، وكل منهما على أربعة أقسام
٢٥٥	المنصوبات خمسة عشر	٣١١	التاسع من المنصوبات : المستثنى
٢٥٥	الأول : المفعول به	٣١١	يجب نصبه في خمس مسائل
٢٥٥	قد يضمير عامل المفعول به جوازاً ، أو وجوباً في مواضع : منها باب الاشتغال	٣١٧	استطراد في ذكر بقية أنواع المستثنى
		٣٢١	العاشر من المنصوبات : خبر كان وأخواتها
		٣٢١	الحادي عشر : خبر كاد وأخواتها
		٣٢١	ينقسم خبر كاد وأخواتها باعتبار اقترانه بأن وعدمه إلى أربعة أقسام

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣٤	الثاني عشر من المنصوبات : خبر الحروف النافية	٢٩١	يجوز حذف لام التعليل إذا حركت كي المصدرية وصلتها
٢٣٥	الثالث عشر : اسم إن وأخواتها	٢٩١	يجوز حذف حرف الجر قبل أن أو أن
٢٣٦	إذا اقترنت إن وأخواتها بما الزائدة	٢٩٢	الثاني من المجرورات : المجرور بالإضافة
	ألغيت وحوبا إلا ليت لجوازا	٢٩٥	الإضافة قسمان : محضة ، وغير محضة
٢٣٨	يخفف ذو النون منها	٢٩٨	الإضافة المحضة على ثلاثة أقسام
٢٣٩	فأما إن المكسورة فإمها أ أكثر	٢٩٩	الثالث من المجرورات : المجرور بالمجاورة
٢٣٩	وأما أن المفتوحة فلا يجوز إمها		وذلك واقع في بابين ، ويقال : ثلاثة
٢٤١	وأما كان فالغالب إعمالها	٤٠٣	المجرورات : الأفعال المضارعة إذا سبقها جازم
٢٤٥	وأما لكن فيجب إلغاؤها	٤٠٤	الجوازم نوعان : الأول ما يجزم فعلا واحدا ، وهو أربعة أحرف
٢٤٥	الرابع عشر من المنصوبات : اسم لا	٤٠٤	الثاني : ما يجزم فعلين ، وهو ستة أقسام
٢٤٥	الخامس عشر : الفعل المضارع إذا سبقه ناصب من أربعة	٤١٠	يشترط في فعل الشرط ستة أمور
٢٤٦	الأول : لن ، وهو حرف بالاجماع	٤١٣	إن كان الجواب غير صالح لأن يقع شرطا
٢٤٧	الثاني : كي المصدرية ، ويان موضع تعيينها المصدرية وموضع تعيينها الفعلية		اقترن حتما بالفاء أو بأذا
٢٤٩	الثالث : إذن ، بثلاثة شروط	٤١٥	يجوز حذف الجواب وحده بشرطين
٢٥٢	الرابع : أن المصدرية ، ويان أنواع أن	٤١٦	يجوز حذف فعل الشرط وحده بشرطين
٢٥٤	تضم أن بعد ثلاثة من حروف الجر	٤١٦	يجوز حذف أداة الشرط وفعل الشرط
٢٥٦	الأول : حتى ، بشرط استئصال ما بعدها		إن تقدمهما طلب من لفظ الشرط أو معناه
٢٥٧	الثاني : اللام ، واللام على أربعة أقسام	٤٢١	حذف الجواب إما بمتع وإما جائز وإما واجب ، وتفصيل القول في الواجب
٢٥٨	الثالث : كي الفعلية	٤٢٥	حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو إذا وقع بين شرط والجواب أو بعدهما
٢٥٩	وتضم أن بعد أربعة من حروف العطف	٤٢٧	باب في عمل الفعل
	الأول : أو ، بمعنى إلى أو إلا	٤٢٨	بيان ما تشترك فيه جميع الأفعال وما يتفرد به بعضها من العمل
٢٦١	الثاني والثالث : واو المعية ، وفاء النسبية ،	٤٢٩	الأفعال بالنسبة للمفعول به على سبعة أنواع
	بعد نفي أو طلب	٤٢٩	النوع الأول : ما لا يطلب المفعول أصلا وله ست علامات
٢٧٨	الرابع : ثم : وينصب المضارع بعدها		
	أو بعد الثلاثة السابقة إذا عطفن على اسم صريح		
٢٨٣	المجرورات ثلاثة : الأول المجرور بالحرف		
٢٨٣	الحروف الجارة على ستة أقسام		
٢٨٦	يجوز حذف ر رب ربقاء عملها		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٣١	الثاني : ما يتعدى دائماً إلى مفعول واحد بواسطة الحرف	٤٧٥	وما لا يعمل إلا بشرط الثالث : مثال المبالغة
٤٣١	الثالث : ما يتعدى بنفسه دائماً إلى واحد	٤٨٠	الرابع : اسم المفعول
٤٣١	الرابع : ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف	٤٨١	الخامس : الصفة المشبهة
٤٣٢	الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أصلاً تارة أخرى	٤٨٢	الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل من أربعة أوجه
٤٣٢	السادس ما يتعدى إلى اثنين وهو على قسمين	٤٨٤	السادس : اسم الفعل
٤٤١	لأفعال القلوب ثلاث حالات	٤٩٧	السابع والثامن : الظرف والمجرور المعتمدان
٤٤١	الأولى : الأفعال ، وهو واجب وجائز	٤٩٨	التاسع ، اسم المصدر
٤٤١	الثانية : الإلغاء	٥٠٢	العاشر : اسم التفضيل
٤٤١	الثالثة : التعليق ، إذا وقع بعدها واحد من عشرة أمور	٥٠٩	التنازع
٤٥٥	النوع السابع من الأفعال : ما ينصب ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة أفعال	٥١٦	الاشتغال
٤٥٦	يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ويمتنع ذلك لغير دليل	٥٢٠	التوابع خمسة : أولها التركيد
٤٥٨	إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين واختلاف لغات العرب في مواضع ذلك	٥٢٤	الثاني : التعت
٤٦٢	الأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة :	٥٢٧	الثالث : عطف البيان
٤٦٢	الأول : المصدر	٥٣٣	الرابع : البدل
٤٦٧	الثاني : اسم الفاعل	٥٤٢	الخامس : عطف النسق
٤٦٩	ينقسم اسم الفاعل إلى ما يعمل مطلقاً	٥٤٨	فصل في أحكام تابع المنادى
		٥٤٩	موانع لصرف
		٥٥٨	العدد
		٥٥٩	الأعداد بالنسبة للتذكير والتأنيث على ثلاثة أقسام
		٥٦٠	الأعداد بالنسبة للتمييز على خمسة أقسام

تم الفهرس والحمد لله أولاً وآخراً



Bibliotheca Alexandrina



0529666